



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريرج-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث

ميدان: علوم اقتصادية ، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: الإدارة المالية

الموضوع:

العناقيد الصناعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

تحت إشراف الدكتوراه:

بوقابة وردية

إعداد الطالب:

بن سعدي جمال

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب العائلي	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
عبادي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة برج بوعريرج	رئيس اللجنة
بوقابة وردية	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريرج	مشرفا ومقررا
عزوز منير	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريرج	ممتحنا
بوجلال أنفال	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريرج	ممتحنا
لطرش ذهبية	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	ممتحنا
لعوج وردية	أستاذ التعليم العالي	م.ع.د.ت القليعة	ممتحنا



﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾

﴿يَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾

[الطلاق، الآية: 07]

شكر وتقدير

لا يشكر الله من لا يشكر الناس...

في ختام هذا العمل، أحمد الله تعالى الذي وفقني لبلوغ هذا المستوى من العلم، ومنحني القوة والصبر لإتمام هذا البحث.

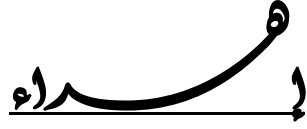
أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة: **بوقابة وردية** على توجيهاتها القيمة وإشرافها الكريم على هذا العمل.

كما أعبر عن امتناني العميق للأستاذ: **عبادي محمد** على مساهماته الجادة في هذا العمل،

ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني لأعضاء لجنة المناقشة الكرام، لتفضلهم بقراءة هذا العمل وتقييمه.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أساتذتي الكرام، وإلى عائلتي وأصدقائي وزملائي، وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

شكراً لكم جميعاً



إلى روح والدي الكريمين – رحمهما الله -

إلى زوجتي وولدي محمد إياد

كل إخوتي وأقاربي

أصدقائي كل باسمه وجميل اسمه

أهدي عملي المتواضع

الملخص :

تهدف الدراسة إلى تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر في إطار السياسة الصناعية الجديدة الرامية إلى رفع تنافسية المؤسسات الوطنية من خلال دعم التكتل الإنتاجي وتحفيز ديناميكيات التشبيك بين الفاعلين الاقتصاديين. وقد اعتمدت القيمة المضافة للصناعة التحويلية كمؤشر يعكس البعد الإنتاجي للتنوع الاقتصادي، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في قنوات تأثير العناقيد الصناعية المرتبطة بوظائفها الأساسية، والمتمثلة في: الائتمان الصناعي كآلية دعم تمويلي، والإنفاق على البحث والتطوير كمحرك للابتكار، والاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لنقل التكنولوجيا، إضافة إلى الانفتاح التجاري كآلية لدمج الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية، مع إدراج متغير تفاعلي لالتقاط أثر مرحلة ما بعد تجسيد هذه الاستراتيجية.

استندت الدراسة إلى بيانات سنوية تغطي الفترة (1990-2023)، مع توظيف نموذج ARDL باستخدام برنامج EViews لتحليل العلاقات الديناميكية في الأجلين القصير والطويل. أشارت النتائج إلى أن الأثر الكلي للعناقيد الصناعية على التنوع الاقتصادي لم يكن ملموسًا خلال فترة الدراسة ما يعكس محدودية فعالية هذه المبادرات. لكن في المقابل، كشفت عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، يلعب فيها الابتكار وبناء القدرات التكنولوجية والاستثمار الأجنبي دورًا محوريًا في تعزيز التنوع الاقتصادي، بينما يبقى تأثير الائتمان الصناعي والانفتاح التجاري محدودًا بسبب قيود مؤسسية وهيكلية تعيق التحول الإنتاجي الفعّال.

الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية، التنوع الاقتصادي، السياسة الصناعية، الصناعة التحويلية، نموذج ARDL، الجزائر.

Abstract:

This study aims to analyze the role of industrial clusters in promoting economic diversification in Algeria, within the framework of the new industrial policy designed to enhance the competitiveness of national firms by supporting productive agglomeration and fostering networking dynamics among economic actors.

Manufacturing value added is adopted as an indicator reflecting the productive dimension of economic diversification, while the independent variables represent the main transmission channels of industrial clusters, namely: industrial credit as a financial support mechanism, research and development expenditure as a driver of innovation, foreign direct investment as a channel for technology transfer, and trade openness as a mechanism for integrating the national economy into global markets. In addition, an interaction term is included to capture the effect of the post-implementation phase of this strategy.

The study relies on annual data covering the period 1990–2023 and employs the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model using EViews software to analyze both short-run and long-run dynamic relationships. The results indicate that the overall impact of industrial clusters on economic diversification was not significant over the study period, reflecting the limited effectiveness of these initiatives. However, the findings reveal the existence of a long-run equilibrium relationship, in which innovation, technological capability building, and foreign direct investment play a central role in promoting economic diversification, while the effects of industrial credit and trade openness remain limited due to institutional and structural constraints that hinder effective productive transformation.

Keywords: Industrial clusters, economic diversification, industrial policy, manufacturing industry, ARDL, Algeria.

الفهارس

الصفحة	المحتوى
V	الملخص
VII	فهرس المحتويات
XI	فهرس الجداول
XIII	فهرس الأشكال
XIV	فهرس الملاحق
أ-ع	مقدمة
الفصل الأول: الاطار النظري للتنويع الاقتصادي	
18	تمهيد
19	المبحث الأول : الأسس النظرية لمفهوم التنويع الاقتصادي.
19	المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي.
28	المطلب الثاني : أشكال التنويع الاقتصادي وأهميته.
32	المطلب الثالث : محددات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.
40	المبحث الثاني : الاقتصادات النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي.
40	المطلب الأول : خصائص الاقتصادات الريعية.
43	المطلب الثاني: اقتصاديات الريع النفطية ولعنة الموارد.
44	المطلب الثالث: المقاربات التفسيرية للعنة الموارد.
52	المبحث الثالث : التصنيع من أجل ترقية التنويع الاقتصادي.
52	المطلب الأول: استراتيجيات التنويع الاقتصادي إعتماذا على التصنيع.
57	المطلب الثاني : تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال التصنيع.
60	المطلب الثالث: تجارب التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط.
76	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : العناقيد الصناعية توجه استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي	
78	تمهيد

79	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول العناقيد الصناعية.
79	المطلب الأول: تعريف العناقيد الصناعية، النشأة والمفاهيم ذات الصلة.
93	المطلب الثاني: دورة حياة العنقود الصناعي.
98	المطلب الثالث: أنواع العناقيد الصناعية وأهميتها في التنمية الاقتصادية.
105	المبحث الثاني: العلاقات داخل العنقود الصناعي.
105	المطلب الأول: المناولة الصناعية أو التعاقد من الباطن.
112	المطلب الثاني : التحالفات الاستراتيجية.
117	المطلب الثالث: التزويد الخارجي (التخريج).
120	المبحث الثالث : تجارب دولية في مجال العناقيد الصناعية.
120	المطلب الأول : التجربة الإيطالية.
124	المطلب الثاني : التجربة الباكستانية في مجال العناقيد الصناعية.
128	المطلب الثالث: التجربة الهندية .
133	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: مساهمة الاستراتيجيات الصناعية في تنويع الاقتصاد الجزائري	
135	تمهيد
136	المبحث الأول : تطور السياسة الصناعية الجزائرية
136	المطلب الأول: تنمية الصناعات القاعدية في إطار سياسات التخطيط الاقتصادي
142	المطلب الثاني : إعادة الهيكلة والانعاش الاقتصادي .
145	المبحث الثاني: تشكيل السياسة الصناعية الجديدة في ضوء مقارنة العناقيد.

145	المطلب الأول: مرتكزات الإستراتيجية الصناعية الجديدة.
149	المطلب الثاني: جهود إنشاء العناقيد الصناعية في الجزائر.
158	المطلب الثالث: خريطة العناقيد الصناعية في الجزائر.
168	المبحث الثالث: تحليل أداء القطاع الصناعي في ظل استراتيجية العناقيد.
168	المطلب الأول: مؤشرات أداء القطاع الصناعي في الجزائر 2007-2023.
177	المطلب الثاني: عوائق تطور القطاع الصناعي في الجزائر.
184	خاتمة الفصل
	الفصل الرابع: دراسة قياسية لدور العناقيد الصناعية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر (1990-2023)
186	تمهيد
187	المبحث الأول: منهجية القياس الاقتصادي ومتغيرات الدراسة.
187	المطلب الأول: التعريف بالنموذج القياسي المستخدم.
182	المطلب الثاني: توصيف متغيرات ونموذج الدراسة.
196	المطلب الثالث : الرسم البياني والتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.
200	المبحث الثاني : صياغة نموذج الدراسة وفق منهجية ARDL.
200	المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المدروسة.
203	المطلب الثاني: النمذجة القياسية (منهجية حدود ARDL).
213	المطلب الثالث: الاختبارات القياسية للنموذج وتفسير النتائج.
217	المطلب الرابع: التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية.
221	المبحث الثالث : نحو حلول عملية لتفعيل العناقيد الصناعية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

221	المطلب الأول: التحليل الوصفي لأداء العناقيد الصناعية في الجزائر.
224	المطلب الثاني: آليات تفعيل دور العناقيد الصناعية في الجزائر.
233	خلاصة الفصل
234	خاتمة
241	المراجع
247	الملاحق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف Markusen لأنواع العناقيد الصناعية.	101
02	إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية.	121
03	هيكل القيمة المضافة الصناعية سنوات السبعينات (%).	140
04	قيم مؤشر هرفندال-هيرشمان 1991-2000	143
05	عدد المؤسسات الخاصة مقابل المؤسسات العمومية في الجزائر 2022.	150
06	أبرز العناقيد الصناعية في الجزائر حسب القطاع.	159
07	أعضاء عنقود المشروبات حسب التخصص	161
08	الأعضاء الفاعلون في Algeria Digital Cluster	163
09	تطور الصادرات خارج المحروقات في الفترة 2015-2023 (مليون دولار أمريكي)	171
10	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2007-2023)	173
11	تطور هيكل الواردات حسب المجموعات خلال سنوات في الفترة 2007-2023	181
12	توصيف المتغير التابع	192
13	توصيف المتغيرات المستقلة.	193
14	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.	198
15	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.	199
16	نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة.	202
17	نتائج تقدير نموذج ARDL.	206

208	نتائج اختبار الحدود (F-Bounds Test).	18
209	نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM وتقدير العلاقة قصيرة الأجل.	19
211	تقدير العلاقة طويلة الأجل.	20
213	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.	21
214	نتائج اختبار ثبات التباين.	22
231	ملخص إطار تفعيل العناقيد الصناعية في الجزائر.	23

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	رسم توضيحي لمفهوم التنوع الاقتصادي	24
02	تطور الاقتصاد الماليزي بين عامي 1970 و 2022	62
03	مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الأندونيسي (1970-2019)	71
04	مكونات العنقود الصناعي حسب نموذج Kiese (2008)	83
05	أنواع التجمعات الاقتصادية.	85
06	نموذج بورتر الماسي للميزة التنافسية الوطنية	91
07	العوامل الرئيسية التي تسهم في تكوين وتطوير العناقيد الصناعية.	92
08	دورة حياة العنقود الصناعي	97
09	تطور صادرات الأدوات الجراحية (الوحدة: مليون دولار)	127
10	الهيكل العامة للاستثمارات خلال الفترة (1967-1973).	138
11	الهيكل العامة للاستثمارات والاستثمارات الصناعية في مخطط الرباعي الأول.	139
12	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام.	144
13	التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2001 - 2022	153
14	الأقطاب التنافسية حسب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT	156
15	تطور مساهمة القطاعي الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام وتموقعه.	169
16	تطور حجم النشاط الصناعي في الجزائر (2008-2023)	170

171	تطور معدل نمو القيمة المضافة الصناعية (2007-2023)	17
175	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2007-2023)	18
176	تطور مؤشرات التشغيل الصناعية في الجزائر (2000-2019)	19
179	موقع الجزائر على مقياس سهولة ممارسة الأعمال مع بعض دول منطقة MENA	20
179	تصنيف الجزائر حسب المؤشرات الفرعية لقياس سهولة الأعمال 2020.	21
189	مخطط منهجية عمل (ARDL) .	22
191	المخطط التفصيلي لتطبيق منهجية (ARDL).	23
-196 197	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	24-29
204	تحديد فترات الإبطاء المثلى عن طريق معيار Akaike .	30
215	نتائج اختباري CUSUM of Squares، CUSUM	31
216	نتائج اختبار سلسلة بواقي التقدير .	32
218	نتائج إختبار فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.	33

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور مؤشرات التشغيل الصناعي في الجزائر (2007-2019)	244
02	جدول بيانات الدراسة القياسية	245
03	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.	246
04	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	246
14-05	نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة.	-246 254
15	نتائج تقدير نموذج ARDL.	255
16	نتائج اختبار الحدود (F-Bounds Test).	256
17	نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM وتقدير العلاقة قصيرة الأجل.	257
18	تقدير العلاقة طويلة الأجل.	258
19	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.	258
20	نتائج اختبار ثبات التباين.	258

مقدمة

توطئة:

في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تحولات متسارعة، فرضتها العولمة الاقتصادية، الثورة التكنولوجية واشتداد حدة المنافسة، أصبح التنوع الاقتصادي محورا مهما في توجيه السياسات الاقتصادية للعديد من الدول التي يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية، والتي تسعى إلى تقليل اعتمادها على هذه الموارد من خلال تنوع سلّة صادراتها ومصادر إيراداتها المالية.

تواجه الاقتصادات الريعية، لا سيما النفطية منها تحديات هيكلية عميقة ناتجة عن التركيز الشديد في مصادر الدخل، تقلب عائدات التصدير وضعف الاندماج القطاعي، وهو ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ **مفارقة الوفرة** أو **لعنة الموارد الطبيعية**. إذ أصبح الاعتماد المفرط على المحروقات مصدرا رئيسيا للهشاشة الاقتصادية، نظرا لما تتسم به أسعار هذه السلع الأولية من تقلبات حادة في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس مباشرة على الإيرادات العمومية، ميزان المدفوعات، ومستويات التشغيل والاستثمار. كما يفضي هذا النمط الريعي من النمو إلى إضعاف الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وتهميش الصناعات التحويلية مع تباطؤ عملية التحول الهيكلي، الأمر الذي يحدّ من قدرة هذه الاقتصادات على امتصاص الصدمات الخارجية وتحقيق تنمية شاملة.

تعدّ الجزائر أحد النماذج البارزة للاقتصاد الريعي، حيث يعتمد هيكلها الاقتصادي بدرجة كبيرة على إنتاج وتصدير المحروقات، التي تمثل المصدر الرئيس للإيرادات العمومية وعائدات الصرف الأجنبي. وقد مكنت الطفرة النفطية التي شهدتها الأسواق العالمية مع مطلع الألفية الثالثة، ولا سيما بعد سنة 2004، البلاد من تحقيق عائدات مالية غير مسبوقة، ما أتاح توسيع برامج الإنفاق والاستثمار العمومي في مختلف القطاعات.

ومع ذلك، يشير عدد من الباحثين إلى أن هذه الطفرة النفطية ساهمت في ترسيخ بعض مظاهر “المرض الهولندي”، إذ أدى تدفق العائدات الخارجية إلى تأثيرات هيكلية معقدة على الاقتصاد الوطني، تمثلت في تراجع القدرة التنافسية للقطاع الصناعي، ضعف تنوع القاعدة الإنتاجية وزيادة حساسية الاقتصاد لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وفي هذا السياق، سعت الجزائر إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية كخيار استراتيجي لا غنى عنه لفك الارتباط التدريجي بين الأداء الاقتصادي وتقلبات أسواق الطاقة، مع إيلاء أهمية خاصة للقطاع الصناعي التحويلي كركيزة أساسية لهذا التوجه. ولا يقتصر التنويع على توسيع قاعدة الصادرات فحسب، بل يتجاوز

ذلك ليشمل الانتقال نحو إنتاج سلع ذات قيمة مضافة أعلى، تعزيز الترابطات القطاعية وتحفيز الابتكار والإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني بما يسهم في تحسين أداء الاقتصاد الكلي، ودعم عملية التحول الهيكلي نحو اقتصاد أكثر مرونة وتنافسية قادر على خلق فرص العمل وتحقيق استقرار طويل الأجل.

غير أن هذا التوجه قابل عدّة عراقيل، أبرزها هشاشة القاعدة الصناعية الوطنية وضعف البنى التحتية الإنتاجية واللوجستية، إضافة إلى محدودية توفر الشروط التقنية والمؤسسية اللازمة لجعل القطاع الصناعي قادراً على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية ورفع قدرته التنافسية. وفي ظل الضغوط المتزايدة التي تفرضها العولمة الاقتصادية، تجد الجزائر نفسها أمام تحديات مستمرة لتمكين مؤسساتها من مواجهة منافسة شديدة من الدول المتقدمة والدول الصاعدة على حد سواء.

ونظراً للدور المحوري الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أولت الجزائر اهتماماً بالغاً لترقيتها وتعزيز تنافسيتها عبر سياسات متعددة، كان أبرزها استراتيجية العناقيد الصناعية. ويأتي هذا التوجه انسجاماً مع ما أقرته الأدبيات الاقتصادية الحديثة والتجارب الدولية، التي أثبتت فاعليتها في تعزيز التنافسية وخلق بيئات صناعية متماسكة قائمة على آليات التشبيك والتكامل؛ مما يسهم بشكل مباشر في رفع الإنتاجية، دعم الابتكار، وتحفيز النمو الصناعي الذي تنشده الجزائر لتنويع قاعدتها الاقتصادية.

تقوم العناقيد الصناعية على مبدأ أساسي يتمثل في التكامل بين المؤسسات المنتمية إلى قطاع واحد أو قطاعات مترابطة، إضافة إلى تشبيك هذه المؤسسات مع عناصر البنية التحتية الصناعية الداعمة، حيث لم يعد تحقيق التنافسية مسؤولية المؤسسة بشكل منفرد، بل أصبح عملاً جماعياً تشترك فيه كل من الدولة بمؤسساتها المختلفة، القطاع الخاص، الجامعات ومراكز البحث، الوكالات الحكومية التقنية واللوجستية، الخبراء، اتحادات العمال، الزبائن، الموردون، والمؤسسات المالية.

لذا، فإنّ نجاح المؤسسات أصبح رهيناً بقدرتها على الجمع بين كفاءة الإدارة الداخلية والاندماج الفعّال في شبكة العلاقات الصناعية، حيث يشكل التعاون وتبادل المعرفة عناصر جوهرية لرفع القدرة التنافسية وتحقيق أداء صناعي قوي.

انطلاقاً من ذلك، نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر وقياس أثر العلاقة بينهما، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة

(ARDL)، لما يوفره من مرونة في التعامل مع السلاسل الزمنية ذات درجات التكامل المختلفة، وإمكانية تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل في آن واحد.

1. إشكالية البحث :

تبنت الجزائر استراتيجية العناقيد الصناعية في إطار سياستها الصناعية الجديدة، بهدف تعزيز التكامل بين المؤسسات، تعزيز الابتكار، ورفع الإنتاجية في القطاعات الصناعية المختلفة. وقد جاءت هذه المقاربة كاستجابة للتحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الوطني، ولتقليل الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات وتشجيع الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية لتحقيق التنوع الاقتصادي.

تأسيسا على ما جاء ، تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الآتي:

ما مدى تأثير اعتماد الجزائر استراتيجية العناقيد الصناعية لتحقيق التنوع الاقتصادي؟

لمعالجة هذه الإشكالية، ارتأينا تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التي من شأنها الإحاطة بمختلف أبعاد الموضوع، وذلك على النحو الآتي:

1. إلى أي مدى أسهمت الاستراتيجيات الصناعية التي اعتمدتها الجزائر في ترقية التنوع الاقتصادي؟
2. كيف أسهمت السياسة الصناعية الجديدة في تهيئة البيئة المناسبة لظهور العناقيد الصناعية في الجزائر؟
3. كيف يسهم الاستثمار في البحث والتطوير داخل البيئة الصناعية المرتبطة بالعناقيد في تحسين إنتاجية المؤسسات وتنويع منتجاتها الصناعية في الجزائر؟
4. كيف يؤثر توافر التمويل الصناعي في تعزيز القدرة الاستثمارية للمؤسسات داخل العناقيد، وتوسيع القاعدة الإنتاجية ؟
5. كيف يؤثر الانفتاح على الأسواق الخارجية في تمكين المؤسسات الصناعية ضمن العناقيد من التوسع في المنتجات والوصول إلى أسواق جديدة؟
6. كيف تنعكس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور القيمة المضافة الصناعية كمؤشر للتنوع الاقتصادي؟

2. فرضيات الدراسة:

لقد أفضت القراءة الأولية للأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية ذات الصلة بموضوع البحث إلى الانطلاق من الفرضيات الآتية:

- الفرضية العامة:

تلعب العناقيد الصناعية دورا إيجابيا في رفع القيمة المضافة الصناعية وتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر .

- الفرضيات الفرعية:

- 1) يسهم دعم الابتكار داخل العناقيد الصناعية في ترقية التنوع الاقتصادي في الجزائر .
- 2) يلعب الائتمان الصناعي في الجزائر دوراً إيجابياً في دعم الاستثمارات الصناعية داخل العناقيد وتعزيز التنوع الاقتصادي .
- 3) يسهم الانفتاح التجاري في تعزيز ديناميكية العناقيد الصناعية في الجزائر، من خلال تمكين المؤسسات المنتمة إليها من الولج إلى الأسواق العالمية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على ترقية التنوع الاقتصادي .
- 4) تلعب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً إيجابياً في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا وتحسين القدرات الإنتاجية للعناقيد الصناعية .

3. أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة التنوع الاقتصادي في الجزائر أهمية بالغة في ظل التحولات البنيوية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والمتسمة بتنامي اقتصاد المعرفة ، تسارع التحول التكنولوجي وتراجع الاعتماد على الموارد الأحفورية الناضبة. وفي ظل استمرارية تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات، أصبح التنوع الاقتصادي أكثر من ضرورة استراتيجية لضمان الاستدامة الاقتصادية وتعزيز التنافسية، وهو ما يجعل من العناقيد الصناعية أحد أهم المداخل الحديثة لدعم التحول الهيكلي وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

4. أهداف الدراسة:

رغم الأهمية المتزايدة لهذا المفهوم، فإن الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر العناقيد الصناعية على التنوع الاقتصادي في الجزائر لا تزال محدودة، خاصة من حيث التحليل القياسي الذي يأخذ بعين الاعتبار الديناميكية الزمنية للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة.

انطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحليل الإطار النظري للعناقيد الصناعية وإبراز دورها في تعزيز التنافسية الصناعية ودعم التنوع الاقتصادي.
- تقييم دور الاستراتيجيات الصناعية والإصلاحات الاقتصادية المعتمدة في دعم العناقيد الصناعية وتعزيز التنوع الاقتصادي.
- تشخيص واقع القطاع الصناعي في الجزائر ومدى مساهمته في مسار التنوع الاقتصادي.
- اختبار تأثير محددات النشاط الصناعي، المتمثلة في البحث والتطوير، الاستثمار الأجنبي المباشر، التمويل الصناعي، والانفتاح التجاري، على الأداء الصناعي.
- قياس أثر العناقيد الصناعية على تطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي التحويلي كمؤشر للتنوع الاقتصادي.
- تقديم توصيات عملية من شأنها تحسين فعالية العناقيد الصناعية وترقية مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق تنوع اقتصادي.

5. منهج الدراسة:

إن طبيعة موضوع هذه الدراسة، فرضت الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، وذلك على النحو الآتي:

- **المنهج الوصفي:** تم الاعتماد عليه في عرض الإطار النظري والمفاهيمي لكل من التنوع الاقتصادي والعناقيد الصناعية، والتطرق إلى تطور الفكر الاقتصادي المرتبط بهما، مع إبراز أهم المؤشرات المستخدمة في قياس التنوع الاقتصادي وذلك بالاستناد على المصادر والمراجع العلمية ذات الصلة.

- **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر، وتطور القطاع الصناعي ومكانة العناقيد الصناعية ضمن السياسات الصناعية المعتمدة، إلى جانب تحليل آليات عمل العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز التنافسية والابتكار.
- **المنهج القياسي:** استخدم لقياس أثر العناقيد الصناعية على التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال مجموعة من المتغيرات التفسيرية، مع توظيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، بما يسمح بدراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة على المديين القصير والطويل، والتحقق من صحة الفرضيات المطروحة.

6. أدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على بيانات زمنية سنوية مستمدة من مصادر وطنية ودولية موثوقة، شاملة للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية المرتبطة بالعناقيد الصناعية والتنوع الاقتصادي. كما تم توظيف أدوات قياسية متقدمة تتناسب مع طبيعة البيانات والفترة الزمنية المشمولة بالدراسة، باستخدام برنامج EViews 12، وذلك لضمان تحليل دقيق للعلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات والتحقق من صحة الفرضيات المطروحة.

7. حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تعرض هذه الدراسة تحليل أثر العناقيد الصناعية في تحقيق التنوع الاقتصادي، من خلال الإسقاط على حالة الاقتصاد الجزائري، باعتباره نموذجًا لاقتصادٍ ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات. كما استعانت الدراسة ببعض التجارب الدولية الرائدة .
- **الحدود الزمنية:** ركزت الدراسة على الفترة الممتدة على مدى 34 سنة من 1990 إلى 2023، لتوفر البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة خلالها. كما تعد هذه الفترة كافية لدراسة تأثير العناقيد الصناعية على مسار التنوع الاقتصادي في الجزائر. بالإضافة إلى اشتمالها على مراحل مفصلية في مسيرة التنمية الاقتصادية الوطنية، من بينها مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وبرامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى فترات تراجع أسعار النفط، وهو ما يسمح بتحليل ديناميكية العلاقة بين العناقيد الصناعية والتنوع الاقتصادي في سياقات اقتصادية مختلفة.
- **الحدود الموضوعية:** في هذه الدراسة تم الاعتماد على متغيرين أساسيين، متغير تابع متمثل في التنوع الاقتصادي معبر عنه بالقيمة المضافة للصناعة التحويلية، وآخر مستقل متمثل في العناقيد

الصناعية من خلال مجموعة من المتغيرات التفسيرية، بالإضافة إلى متغير تفاعلي يرصد تأثير العلاقة بعد سنة 2011.

8. أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لأسباب عدة تبرز أهميته العلمية والعملية:

- محدودية الدراسات السابقة، حيث أظهرت المراجعة الأولية للأدبيات الاقتصادية أن دراسة دور القطاع الصناعي في تعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر لا تزال محدودة، ولم تحظ بالتحليل الكافي من قبل الباحثين، ما يبرز الحاجة لإجراء دراسة متعمقة تسد هذا الفراغ المعرفي.
- راهنية الموضوع وأهميته الاقتصادية الوطنية، حيث أصبح البحث في آليات دعم التنوع الاقتصادي عبر القطاع الصناعي قضية ملحة، خصوصاً في ظل اعتماد السياسات السابقة على حلول مؤقتة، مما يستدعي تقديم توصيات استراتيجية وعملية قابلة للتطبيق.
- أتاح الاطلاع المباشر على واقع العناقيد الصناعية في الجزائر فرصة تكوين رؤية واضحة حول التحديات والفرص المتعلقة بتنمية القطاع الصناعي، مع إمكانية تقديم اقتراحات عملية لتعزيز دورها في دعم التنوع الاقتصادي.

9. صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- وجود تباين في استخدام مفهوم العناقيد الصناعية، حيث يُلاحظ في بعض الدراسات عدم وضوح التمييز بين العناقيد الصناعية بوصفها شبكات إنتاجية قائمة على الترابط الوظيفي والتكامل الاقتصادي، وبين مفاهيم أخرى مثل المناطق الصناعية أو المجمعات الصناعية التي تركز أساساً على التجاور المكاني للبنية التحتية، مما يصعب عملية التأطير النظري ويحدّ من دقة التحليل المقارن.
- عدم توفر سلاسل إحصائية عن العناقيد الصناعية في الجزائر وتطورها، بالإضافة إلى تسجيل وجود تباينات في الإحصائيات الخاصة بالسنة نفسها بين منشورات مختلفة صادرة عن الهيئات الرسمية الوطنية (ONS، BA)، الأمر الذي يحدّ من دقة التحليل الكمي ويستدعي معالجة منهجية دقيقة للبيانات.

10. الدراسات السابقة.

1.10 - الدراسات باللغة العربية:

➤ ضيف أحمد وعزوز أحمد (2018)، "واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة"، مقال بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر المجلد 14، العدد 2.

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله، باعتماد المنهج التحليلي واستخدام مؤشرات اقتصادية متنوعة (القيمة المضافة، مؤشر HHI، ...) للفترة 2004-2016.

أظهرت نتائج الدراسة أنه بالرغم من الجهود المبذولة للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، فإن التنوع الاقتصادي لم يتحقق بعد، وهو ما أكدته مؤشرات هيرفندال-هيرشمان التي أشارت إلى استمرار التركيز حول قطاع المحروقات في الجزائر، مما يعكس التحديات القائمة أمام تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتنوع مصادر الدخل الوطني.

➤ سارة حلمي، مبارك بوعشة (2018)، "العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنوع الاقتصادي - المملكة العربية السعودية - نموذجاً"، مقال بمجلة مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، العدد 9.

هدفت الدراسة إلى تقييم دور العناقيد الصناعية كخيار استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل مساهمة الصناعات التحويلية والصادرات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على مؤشرات التنافسية، مساهمة الصادرات الصناعية، ونصيب الصناعات التحويلية من الناتج المحلي.

توصلت النتائج إلى أن العناقيد الصناعية ساهمت في رفع نمو قطاع الصناعات التحويلية، وزيادة حجم الصادرات، وخلق فرص عمل، إضافة إلى دعم سياسة توطين الصناعة من خلال تطوير المدن الصناعية والتجمعات المزودة بالبنية التحتية الملائمة.

➤ دراسة رفيق نزاري بشر محمد موفق (2022) ، تحليل العلاقة الديناميكية بين التنوع الاقتصادي، والانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر في دولة نفطية خلال الفترة 1995-2020، مقال بالمجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، المجلد 10 ، العدد 1 .

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين التنوع الاقتصادي والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1995-2020)، مع اختبار طبيعة العلاقة السببية بين هذه المتغيرات في الأجلين القصير والطويل. تم الاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة (1995-2020)، مع استخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة لتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية موجبة ودالة إحصائيًا لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على التنوع الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، بما يعكس دورهما في دعم مسار التنوع في الاقتصادات الريفية.

➤ الطيبي عبد الله (2020) - أطروحة دكتوراه بعنوان "العناقد الصناعية الاستراتيجية البديلة ودورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر -"، أطروحة مقدمة ضمن متطربات نيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أحمد دراية - أدرار - الجزائر .

هدفت الدراسة إلى تحليل دور استراتيجية العناقد الصناعية كبديل تنظيمي لتحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مع تحديد المعوقات التي تحد من فعاليتها. اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي ومدعّمًا بالتحليل الإحصائي لبيانات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توصلت النتائج إلى أن ضعف التخطيط الاستراتيجي، ومحدودية آليات التمويل والدعم، وغياب التنسيق المؤسسي، شكلت عوائق أساسية حدّت من مساهمة العناقد الصناعية في تحسين الأداء التصديري للمؤسسات.

➤ ربيع ملايلية وشريف بوفاس (2022) ، " التجمعات الصناعية العنقودية كاستراتيجية لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني - دراسة قياسية 2007-2016" مقال بمجلة مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، المجلد 6، العدد 2.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التجمعات الصناعية العنقودية على تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2007-2016)، من خلال دراسة العلاقة بين تطور العناقيد الصناعية ومؤشرات التنافسية الاقتصادية من خلال جملة من المتغيرات التفسيرية (مؤشر التنافسية الكلي، درجة حرية التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، اتساع سلسلة القيمة...)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل، واختبار طبيعة التأثير بين المتغيرات.

توصلت النتائج إلى أن محدودية فعالية العناقيد الصناعية وعدم اكتمال مقوماتها الهيكلية حال دون تحقيق أثر ملموس على تنافسية الاقتصاد الوطني، مما انعكس في استمرار ضعف التنويع الاقتصادي والتبعية لقطاع المحروقات.

➤ عقيدة ابتسام، عبادي محمد (2024)، "أثر العناقيد الصناعية على النمو الصناعي في الجزائر- دراسة قياسية الفترة من 1990-2023"، مقال بمجلة أبحاث ودراسات التنمية ، جامعة برج بوعرييج، المجلد 11 ، العدد 2.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العناقيد الصناعية والنمو الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)، باستخدام نموذج (Difference-in-Differences – DiD) في إطار بيانات بابل، تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) عبر برنامج R ، لتحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الصناعي، مع المقارنة بين مرحلتي ما قبل وما بعد تبني النهج العنقودي سنة 2011. وتوصلت الدراسة إلى أن العناقيد الصناعية تمثل آلية فعالة لدعم النمو الصناعي وتعزيز القدرة التنافسية، شريطة توفير بيئة استثمارية ملائمة وتفعيل محددات التعاون الصناعي والتخصص القطاعي.

2.10-الدراسات باللغة الأجنبية:

➤ Imbs, J., & Wacziarg, R. (2003). 'Stages of diversification', *American Economic Review*, 93 (1),

قدمت الدراسة إطاراً تحليلياً لفهم ديناميكيات التنويع الاقتصادي عبر مراحل التنمية من خلال تحليل العلاقة بين مستوى الدخل والتنويع الاقتصادي. اعتمد الباحثان على بيانات قطاعية تغطي عينة واسعة من الدول بما فيها الجزائر، وقاما بقياس درجة التنويع باستخدام مؤشرات تركز الإنتاج عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة.

توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنوع تتخذ شكل منحني على هيئة حرف U مقلوب. ففي المراحل الأولى من التنمية يميل الاقتصاد إلى زيادة التنوع، حيث تنتقل الدول من الاعتماد على عدد محدود من الأنشطة إلى توسيع قاعدة الإنتاج عبر قطاعات متعددة. غير أنه مع بلوغ مستويات دخل مرتفعة تبدأ الاقتصادات في إعادة التخصص والتركيز على قطاعات ذات إنتاجية أعلى أو ميزة تنافسية أكبر.

- **Alan Gelb (2010), “Economic Diversification in Resource-Rich Countries,”** presented at the high-level seminar on Natural Resources, Finance, and Development: Confronting Old and New Challenges, organized by the Central Bank of Algeria and the IMF Institute, Algiers, 4–5 November 2010 .

هدفت الدراسة إلى تحليل محددات نجاح وفشل التنوع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، من خلال مقارنة تجارب دولية مختلفة، بالاعتماد على منهج التحليل المقارن لتقييم أداء دول نجحت في التنوع مقابل أخرى أخفقت، مع التركيز على دور رأس المال البشري والمؤسسي.

توصلت النتائج إلى أن التنوع الاقتصادي يمثل آلية أساسية لتقادي تقلبات أسعار الموارد الأولية، وأن توفر رأس المال البشري والمؤسسي يشكل شرطاً حاسماً لنجاح سياسات التنوع.

- **World Bank. (2020), *World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains*.**

يحلل التقرير دور التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية في دعم التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي للاقتصادات النامية. ويؤكد أن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن يسهم في تسريع عملية التصنيع وزيادة القيمة المضافة الصناعية، من خلال نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات وتعزيز الإنتاجية. كما يشير التقرير إلى أن تنمية القطاع الصناعي التحويلي تمثل عنصراً أساسياً في تحقيق التنوع الاقتصادي، إذ تساعد على توسيع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على القطاعات الأولية أو الريعية. ويؤكد كذلك أن نجاح هذا التحول يتطلب سياسات داعمة تشمل تحسين بيئة الأعمال، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الابتكار، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

- **OECD (2021). *Main Science and Technology Indicators, Vol I, Policies and Trends*.**

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الإنفاق على البحث والتطوير في تعزيز ديناميكية العناقيد الصناعية وتحقيق تراكم المعرفة والابتكار التكنولوجي، مع التركيز على تحسين قدرة المؤسسات على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. واستند التقرير إلى بيانات مقطعية مستمدة من قاعدة بيانات المؤشرات الأساسية للعلوم والتكنولوجيا (MSTI) ، وباستخدام تحليل نماذج الانحدار المتعدد و نماذج بيانات البائل لتقدير تأثير الإنفاق على الأداء الصناعي والتكنولوجي. وخلص التقرير إلى أن الاستثمار في البحث والتطوير يعزز الابتكار، الاستيعاب التكنولوجي، والإنتاجية داخل العناقيد الصناعية، مما يرفع من قدرتها على دعم التنوع الاقتصادي وزيادة التنافسية في الأسواق العالمية.

- **Sahoo, P., & Dash, R. K. (2022). Does FDI have differential impacts on exports? Evidence from developing countries.** International Economics, Vol. 172.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الأداء الصناعي وربط المؤسسات المحلية داخل العناقيد الصناعية، مع دراسة أثره على نقل التكنولوجيا والمعرفة وتحسين التنافسية خلال الفترة التي شملتها الدراسة. اعتمادًا على بيانات قطاعية ودولية ونماذج الاقتصاد القياسي، توصلت النتائج إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي ساهمت في نقل التكنولوجيا، بناء الروابط الإنتاجية بين المؤسسات المحلية، وتعزيز تراكم رأس المال البشري والتقني، فيما أكدت الدراسات على أهمية توجيه السياسات الحكومية للاستفادة المثلى من الاستثمار الأجنبي.

- **Tinghua Liu et al (2022), Cluster Commercial Credit and Total Factor Productivity of the Manufacturing Sector,** Sustainability, 14.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الائتمان التجاري داخل العناقيد الصناعية على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في قطاع التصنيع، مع التركيز على آليات التأثير من خلال تعزيز الابتكار وتحسين كفاءة تخصيص رأس المال. استخدمت الدراسة بيانات من قاعدة بيانات المؤسسات الصناعية الصينية (China Industrial Enterprise Database) للفترة 1998–2015 على مستوى العناقيد الصناعية في المقاطعات، واعتمدت على تقنيات اقتصاد قياسي متعددة لفحص العلاقة بين الائتمان التجاري وأداء الإنتاجية. وأظهرت النتائج أن الائتمان التجاري ضمن العناقيد يعزز بشكل كبير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في قطاع التصنيع، وأن تحسين مستوى الابتكار والكفاءة في تخصيص رؤوس الأموال هما قناتا

تأثير رئيسيتان لهذا الائتمان، إضافة إلى أن تأثيره كان واضحاً في دعم أداء الشركات الكبيرة، عالية التقنية، وشركات المناطق الساحلية.

- **Musaev Sevda Faraj (2023), *Priorities for increasing the role of clusters in diversifying the economy*, International Economics and International Relations, N 176.**

ركزت الدراسة على تحليل أولويات تعزيز دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنوع الاقتصادي في أذربيجان ، من خلال التعرض لمشاكل التنوع الاقتصادي وكشف جوهرها. كما بحثت دور العناقيد في دعم الاقتصاد خلال فترة التحولات الحالية، وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز النشاط الريادي، وإبراز فعالية معهد العناقيد في تطوير ريادة الأعمال. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن نجاح سياسة العناقيد يتطلب إطاراً مؤسسياً داعماً، وبنية تحتية مناسبة، وتنسيقاً فعالاً بين الدولة والقطاع الخاص، لضمان مساهمة العناقيد في تحقيق تنوع اقتصادي طويل الأجل.

-Ahmed Jomaa (2024), *Industrial Clusters and Their Implications on Economic Growth in Taiwan*.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر المجمعات الصناعية على النمو الاقتصادي من خلال دراسة العلاقة بين عدد من هذه المجمعات وحجمها، الصادرات، الإنتاجية الكلية للعوامل، الابتكار والناتج المحلي الإجمالي من خلال التعرض لتجربة تايوان بوصفها إحدى أبرز الدول الآسيوية التي حققت نقلة نوعية في النمو الاقتصادي نتيجة تركيزها على تطوير المجمعات الصناعية منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي. اعتمدت الدراسة على النموذج القياسي VAR عبر برنامج STATA ، وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ودال إحصائياً لكل من عدد المجمعات الصناعية وحجمها والصادرات والإنتاجية الكلية للعوامل على الناتج المحلي الإجمالي. وأكدت الدراسة على أهمية دعم سياسات تطوير المجمعات الصناعية وتعزيز الاستثمار في البحث والتطوير لما لها من دور في تعزيز الابتكار، رفع الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية الصناعية.

3.10 - أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة.

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين العناقيد الصناعية ومؤشرات الأداء الاقتصادي، فإن معظمها ركّز على الاقتصادات المتقدمة أو الناشئة ذات البنية الصناعية المتطورة، مثل تايوان والصين ودول أوروبا الغربية. أثبتت هذه الدراسات أن العناقيد الصناعية تسهم في تعزيز التنوع الإنتاجي عبر تحفيز الابتكار، تحسين الكفاءات التكنولوجية، توسيع سلاسل القيمة المضافة، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات.

كما أظهرت الدراسات أن أدوات التمويل مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والائتمان ، إضافة إلى الإنفاق على البحث والتطوير ، تلعب دورًا محوريًا في دعم أداء العناقيد الصناعية وتحقيق التنويع الاقتصادي.

إلا أن الدراسات التي اختبرت هذه العلاقة في الاقتصادات الريعية، وخاصة في البلدان العربية وشمال إفريقيا، لا تزال محدودة ومجزأة. فمعظم البحوث في المنطقة ركزت على تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر أو الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي دون إدماج مؤشرات تمثل تطور العناقيد الصناعية أو ديناميكية سلاسل القيمة في النماذج القياسية. كما أن الدراسات السابقة نادرًا ما تناولت أثر مرحلة ما بعد تطبيق سياسات تطوير العناقيد، وهو ما يمثل متغيرًا زمنيًا مهمًا يعكس التحول المؤسسي في دعم التصنيع المحلي وتنفيذ الاستراتيجيات الصناعية الوطنية.

إضافة إلى ذلك، أغلب النماذج المستخدمة اقتصر على التحليل طويل الأجل دون التمييز بين الآثار قصيرة وطويلة الأجل باستخدام نماذج ديناميكية مثل ARDL، كما قلّ الاهتمام بالمتغيرات التفاعلية التي تعكس السياسات الجديدة أو التحولات المؤسسية، خاصة تلك المرتبطة بمرحلة ما بعد سنة 2011، والتي تمثل محطة محورية في تبني وتفعيل سياسة العناقيد الصناعية في الجزائر.

انطلاقًا من ذلك، تتجلى الفجوة البحثية في ندرة الدراسات التطبيقية القياسية التي تناولت أثر تطوير العناقيد الصناعية على مسار التنويع الاقتصادي في الاقتصادات الريعية، ولا سيما في الحالة الجزائرية. كما لوحظ ضعف إدماج الأبعاد المالية والتمويلية والتكنولوجية والابتكارية في النماذج المستخدمة سابقًا، مثل الائتمان الصناعي، الإنفاق على البحث والتطوير، وسلاسل القيمة الصناعية، مع تجاهل تأثير التفاعل بين هذه المتغيرات.

وعليه، نسعى من خلال هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة بتقديم تحليل قياسي معمق يعتمد على بيانات سنوية، واستخدام نموذج ديناميكي قادر على التقاط الآثار قصيرة وطويلة الأجل، مع إدماج المتغيرات التفاعلية والزمنية لقياس تأثير سياسات العناقيد بعد سنة 2011. كما نحاول تقديم إطار تفسيري شامل يوضح كيفية تفعيل القدرات الكامنة للعناقيد الصناعية في دعم التنويع الاقتصادي، مع التركيز على التفاعل بين التمويل، الابتكار، والسياسات المؤسسية في تعزيز الكفاءة والإنتاجية الصناعية.

11. هيكل الدراسة.

تتألف الدراسة من مقدمة عامة، وأربعة فصول رئيسية وخاتمة، تهدف إلى دراسة دور العناقيد الصناعية في تعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر، مع تحليل نظري وتطبيق قياسي لتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

يستعرض الفصل الأول المفاهيم الأساسية للتنوع الاقتصادي، مؤشرات ومحدداته، بالإضافة إلى أهميته بالنسبة للاقتصادات النفطية مع الإشارة إلى السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية المعتمدة لتحقيقه ارتكازا على القطاع الصناعي بالإضافة إلى بعض تجارب التنوع الناجحة والتي تعدّ نماذج عملية للدول النامية.

أما الفصل الثاني فيركز على العناقيد الصناعية باعتبارها أداة استراتيجية لتحقيق التنوع الاقتصادي. ويتضمن عرضا لمفهومها وآليات عملها، مع إبراز التجارب الدولية الناجحة التي يمكن أن تكون نموذجا للجزائر. كما يناقش الفصل كيف يمكن للعناقيد الصناعية أن ترفع الإنتاجية، تعزز الابتكار، وتدعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.

ويخصص الفصل الثالث لتحليل جهود الجزائر في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال مختلف السياسات الصناعية المطبقة منذ الاستقلال بما فيها السياسة الصناعية الجديدة والتي ركزت في جوهرها على تبني استراتيجية العناقيد الصناعية كحل واعد للنهوض بالقطاع الصناعي، مع تقييم تأثيرها الأولي على الاقتصاد الوطني.

فيما يتضمن الفصل الرابع دراسة قياسية لأثر العناقيد الصناعية على التنوع الاقتصادي باستخدام بيانات اقتصادية مناسبة، مع تطبيق النموذج الإحصائي والقياسي (ARDL) لدراسة العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات، واقتراح إطار تحليلي- مؤسستي لتفعيل دور هذه العناقيد لتحقيق هدف التنوع الاقتصادي في الجزائر.

كما اختتم البحث بأهم النتائج المستخلصة من الدراسة، وتقديم توصيات لتطوير العناقيد الصناعية في الجزائر وتعزيز دورها لتحقيق التنوع الاقتصادي.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

تمهيد

قد تكون وفرة الموارد الطبيعية إمتيازاً لكن لا تدل على قوة الاقتصاد. فالاقتصادات الريعية لا سيما النفطية منها، تعاني من اختلالات وتشوهات هيكلية ناجمة عن تقلبات مصدر دخلها الأساس.

لقد أظهرت العديد من الدراسات التي استعرضت العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي أن هناك غالباً علاقة طويلة الأجل بين وفرة الموارد الطبيعية وتراجع الأداء الاقتصادي ومؤشرات التنمية، وهي الظاهرة التي أطلق عليها مصطلح "لعنة الموارد"¹.

كحلٍ للمعضلة، سعت هذه الدول إلى تبني استراتيجيات تنويع اقتصادي متكاملة، مستندة إلى خبرات وكفاءات اقتصاديها وتجارب دولية ناجحة، بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد، وتنشيط القطاعات غير النفطية، بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومتوازن.

يهدف هذا الفصل إلى استعراض الجوانب المفاهيمية للتنوع الاقتصادي وأهميته في مواجهة لعنة الموارد، بالإضافة إلى تقديم نماذج وتجارب دولية ناجحة في هذا المجال.

¹ Sachs, J. D., & Warner, A. M., *Natural Resource Abundance and Economic Growth*, NBER Working Paper No. 5398, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA, 1995, p 03.

المبحث الأول : الأسس النظرية لمفهوم التنوع الاقتصادي.

احتلت مسألة التنوع الاقتصادي حيزاً واسعاً في الأدبيات الاقتصادية من خلال دراسات الباحثين والأكاديميين المتعددة. وأظهرت التقلبات والأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم وتأثيراتها السلبية أهميته خاصة بالنسبة للاقتصادات القائمة على أساس أولي (الموارد الطبيعية) لاسيما النفطية منها والتي تمثل أقصى الحدود بين مصدري المعادن، وتخضع أسعارها لتقلبات السوق العالمية، وهو مما يجعلها عرضة لمستوى عال من المخاطر. وبما أن الدافع يعكس الافتراض، فالتنوع مبدأ اقتصادي أساسي يساعد على التحوط من عدم اليقين، إذ يقوم على فكرة عدم وضع كل البيض في سلة واحدة، أي تشكيل تنوع في القطاعات الإنتاجية- سلعية أو خدمية- لتحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج. إضافة إلى تشكيل مصادر دخل متعددة وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد من أجل إنجاح عملية التنمية في هذه الدول واستمراريتها.

المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي.

ظهر مفهوم التنوع الاقتصادي مع ظهور الأزمات الاقتصادية وما صاحبها من اختلالات هيكلية في الاقتصاد. وتعتبر فترة الكساد الكبير التي وقعت في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث شهدت الولايات المتحدة تراجعاً اقتصادياً كبيراً بسبب الانخفاض الحاد في أسعار المواد الخام، والذي أدى إلى تفاقم البطالة وتراجع النمو الاقتصادي. كانت هذه الفترة تحدياً كبيراً للاقتصاد الأمريكي، مما دفع الاقتصاديين إلى التأكيد على أهمية التنوع لتخفيف الآثار السلبية للأزمة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: نشأة التنوع في الأدبيات الاقتصادية .

لعدة عقود من الزمن، ناقش الاقتصاديون دور التخصص والتنوع الاقتصادي وأثرهما على النمو والعلاقات الاقتصادية الدولية. كانت هناك مجموعة من النظريات والآراء من المفكرين و المدارس الاقتصادية، والتي من إسهاماتها؛ التركيز على التخصص في الإنتاج والصادرات كإحدى الأساليب الممكنة للتبادل الدولي وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنها نظرية "الميزة المطلقة" لـ A. Smith، التي بُنيت على أساس التخصص وتقسيم العمل الدوليين معتمداً على نظرية القيمة في العمل لتقييم تكلفة الإنتاج¹. وبعد أكثر من أربع عقود، طوّر "David Ricardo" هذه

¹ ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، مصر، 2010، ص 19.

النظرية من خلال قانون النفقات النسبية (The law of comparative advantage) ، والذي نُشر في كتابه "On The Principles of Political Economy and Taxation" في عام 1817م، حيث وُضِّح الأسس والمكاسب التي تقوم عليها التجارة الدولية، مستندا على نفس الفرضيات التي اعتمد عليها التحليل الكلاسيكي من وجود دولتين وسلعتين ونوعين من عناصر الإنتاج وحرية التجارة والمنافسة الكاملة. بالإضافة إلى اعتماد نظرية القيمة في العمل في تجميع تكلفة الإنتاج مع بقية الافتراضات الأخرى من ثبات المستوى الفني والتكنولوجي للإنتاج والتوظيف الكامل¹.

توصل Ricardo في استنتاجاته إلى أن عناصر الإنتاج غير قابلة للانتقال من دولة إلى أخرى. وعليه ينبغي على كل دولة أن تتخصص من خلال تحويل مواردها داخليا لإنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكاليف نسبية أقل. وبناءً على هذا الفهم وعكس ما كان يعتقد آدم سميث، يرى ريكاردو أن جوهر قيام التجارة بين دولتين يرجع إلى تباين التكاليف النسبية وليس التكاليف المطلقة، أي اعتماد الميزة النسبية لا الميزة المطلقة في إنتاج سلعتين معاً إحداهما بالنسبة إلى الأخرى. لذلك يرى ريكاردو أن التركيز، أي انخفاض درجة التنوع الاقتصادي، يُعدّ محفراً ومصدراً للنمو الاقتصادي².

تعرضت نظرية الميزة النسبية لريكاردو لمجموعة من الانتقادات من أهمها³:

- اعتماد ريكاردو على عامل إنتاجي واحد وهو العمل في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها، وهذا يعني إهمال أهمية باقي عناصر الإنتاج في تكلفة السلعة؛
- اعتماد ثبات التكلفة الوحيدة للسلعة المنتجة؛ بمعنى أن عدد ساعات العمل المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة لا يتغير ويبقى ثابتاً بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة. وهذا الافتراض يساعد في تبسيط النموذج الاقتصادي ولا يتماشى مع الواقع.

¹ بشير هادي، عودة الطائي، دور وأهمية التنوع الاقتصادي في العراق (الشروط وآليات القياس) - دراسة كمية للسنوات 2003-2019 -، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد: 17، العدد: 26، الجزائر، 2021، ص 51.

² ممدوح عوض الخطيب، التنوع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، العدد 26، الرياض، 2014، ص 112.

³ جدو سامية، قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية: من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء 03، الجزائر، 2018، ص ص 523-525.

- استمرار الميزة النسبية على المدى الطويل؛ حيث يمكن أن تتغير الظروف الاقتصادية والتكنولوجية وتؤدي إلى تحولات في التخصص والميزة النسبية.
- تفترض نظرية الميزة النسبية أن جميع الموارد الاقتصادية في الدولة في حالة التوظيف الكامل، حيث أنه لا توجد موارد فائضة غير مستخدمة في الاقتصاد، بما في ذلك العمالة والمواد الخام ورأس المال والتكنولوجيا، و يتم استخدام كل من الموارد بكفاءة تامة؛ وهذا يشير إلى أن الاقتصاد في حالة توازن، بيد أن النظرية الكينزية أثبت أن هذا الافتراض غير واقعي، وأشارت إلى أن التوظيف الكامل للموارد ليس شرطاً ضرورياً لتحقيق التوازن الاقتصادي؛
- حرية انتقال عوامل الإنتاج داخليا وصعوبة انتقالها بين الدول؛ وهذا أمر مخالف للواقع نظرا للقيود الدولية المفروضة على حركة الصادرات والواردات؛
- كل افتراضات هذه النظرية ساكنة وتؤدي إلى تحليلات وتوازنات ساكنة لا تتطابق والواقع الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك تبقى نظرية الميزة النسبية لريكاردو من أهم النظريات التي أعطت مسوغات قوية للتوجه نحو تخصيص الإنتاج وتقسيم العمل والتبادل الدولي.
- وعلى النقيض من حجة Ricardo، ظهرت دراسات اقتصادية تُركّز على التنوع الاقتصادي على المستوى الكلي والتي تمثل تحولا هاما في النظرة إلى النمو الاقتصادي. فبدلاً من التركيز على ميزة نسبية في الإنتاج والتجارة، سلّطت هذه الدراسات الضوء على الحاجة إلى تنوع النشاط الاقتصادي كوسيلة للتخفيف من التأثيرات السلبية للصدمات الاقتصادية. ويُعد كل من Tress¹ و Mac Laughlin² من بين الرواد البارزين في هذا المجال؛ حيث استخدموا درجة تركيز النشاطات الاقتصادية لشرح الدورات الاقتصادية في البلدان الأمريكية. وخلصت هذه الدراسات إلى أن الاقتصادات ذات التركيز العالي تكون أكثر عرضة للتأثر بالأزمات الاقتصادية، كما حدث في فترة ما بين الحربين العالميتين. فقد كانت لهذه الأبحاث الأثر الكبير في استراتيجيات التحول الهيكلي لعدد من

¹ Tress, R. C, *Unemployment and the diversification of industry*, The Manchester School, vol 9, 1938, pp140–152.

² McLaughlin, G. E., *Industrial diversification in American cities*, The Quarterly Journal of Economics, Vol 45, 1930, pp131–149.

الاقتصادات، خاصة في أمريكا اللاتينية وغيرها من البلدان التي كانت تعتمد بشكل كبير على الصادرات الخام وتعاني من التقلبات الاقتصادية الناجمة عن تغيرات في أسعار السلع الأساسية¹.

عرفت أعمال Mac Laughlin تطورا سريعا في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، حيث شكلت النموذج المهيمن للتنمية حتى نهاية السبعينات. فقد تم التطرق لمفهوم التنوع في بادئ الأمر من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، إذ اعتبر كمصدر لتطوير مجموعة من الخيارات في استراتيجية التنمية، خصوصا استراتيجيات إحلال الواردات، التي تبنتها أغلب البلدان النامية في سنوات ما بين 1960 و 1970م. نجم عن هذه البحوث سلسلة من الأعمال التحليلية لتحديد أدوات قادرة على قياس الجهود المبذولة من أجل التنوع. كما كانت أعمال Rosenstein- Rodan سنة 1943 و Leontief سنة 1963 حول أهمية تكثيف مصفوفة التبادلات والتكامل بين القطاعات، نقطة انطلاق للتفكير النظري في تنوع الاقتصاديات النامية².

الفرع الثاني: تعريف التنوع الاقتصادي.

يعد التنوع الاقتصادي من المفاهيم الواسعة، والمتعددة الدلالات التي تحمل أكثر من رؤية. يظهر ذلك جليا عند استعراض التعاريف التي تشرح ماهيته.

- من منظور الاقتصاد الجزئي:

يُعرف كل من Rumelt و Pitts التنوع الاقتصادي بأنه: "تعدد في مجالات الأنشطة الانتاجية للمؤسسة، أي دخول المؤسسة مجال نشاط جديد أو منتج جديد". كما عبّر عنه Ansof و Berry (1957) بأنه دخول المؤسسة إلى أسواق جديدة بتقديم منتجات جديدة كليًا وفي نفس الوقت³.

¹ هواري أحلام ، فرص تنوع الاقتصاد الجزائري وترقية تنافسيته في مجال التصدير - مع تطبيق بعض المؤشرات، أطروحة دكتوراه ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020/2019 ، ص 03.

² H. Ben Hammouda et al, *La diversification : Vers un Nouveau Paradigme pour le Développement de l'Afrique*, CAPC, 2006, p19.

³ غالم عبد الله ، تيمجدين عمر، أثر إستراتيجية التنوع على أداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2014، ص 68.

وحسب Booz et al (1982) فالتنوع الاقتصادي من المنظور الجزئي هو: "استراتيجية ثابتة للاستثمار في منتج أو خدمة جديدة، تستهدف شريحة جديدة من العملاء أو أسواق في مناطق جغرافية جديدة"¹.
ويضيف Detrie & Ardoin (2005) بأنه تنوع محفظة السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة باستخدام مهارات وتكنولوجيا حديثة وابتكار منتجات جديدة².
إذن؛ التنوع الاقتصادي على مستوى المؤسسات هو استراتيجية توسعية تتبناها المؤسسات بهدف تنمية أعمالها، من خلال تنوع سلّة منتجاتها وتوسيع نطاق عرضها، وذلك احتياطاً ضد التقلبات الاقتصادية ومنها التغيرات في أذواق المستهلكين.

- من منظور الاقتصاد الكلي:

يُعرّف التنوع الاقتصادي على مستوى الدولة؛ بأنه: "العملية التي يتم من خلالها إعادة توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً"³.
أي توزيع عوامل الإنتاج على عدة قطاعات لتحقيق أكبر قدر من عوائد الإنتاج.
كما يصف كل من Schuh et Barghouti (1988)، Petit et Barghouti (1992) التنوع الاقتصادي بأنه عملية تحول هيكلية في الاقتصاد، ينتقل من خلالها من هيكل اقتصادي تهيمن عليه القطاعات الأولية مثل الموارد الطبيعية والزراعة إلى القطاعات الثانوية كالصناعات التحويلية والقطاعات الثالثية مثل التجارة والسياحة⁴.
أمّا من منظور الاقتصاد السياسي، فيُنظر إلى التنوع الاقتصادي على أنه تنوع للصادرات والأسواق الخارجية، ويعبّر عن السياسات الهادفة إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية التي قد تكون عرضة

¹ Paterne Ndjambou, *Diversification économique territoriale : enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives*, Thèse de doctorat présentée à l'université du Québec à Chicoutimi, Université du Québec, oct 2013, p 81.

² Detrie, J-P Et Ardoin, *Politique générale de l'entreprise*, Dunod, 4^{ème} édition, Paris, 2005, p877.

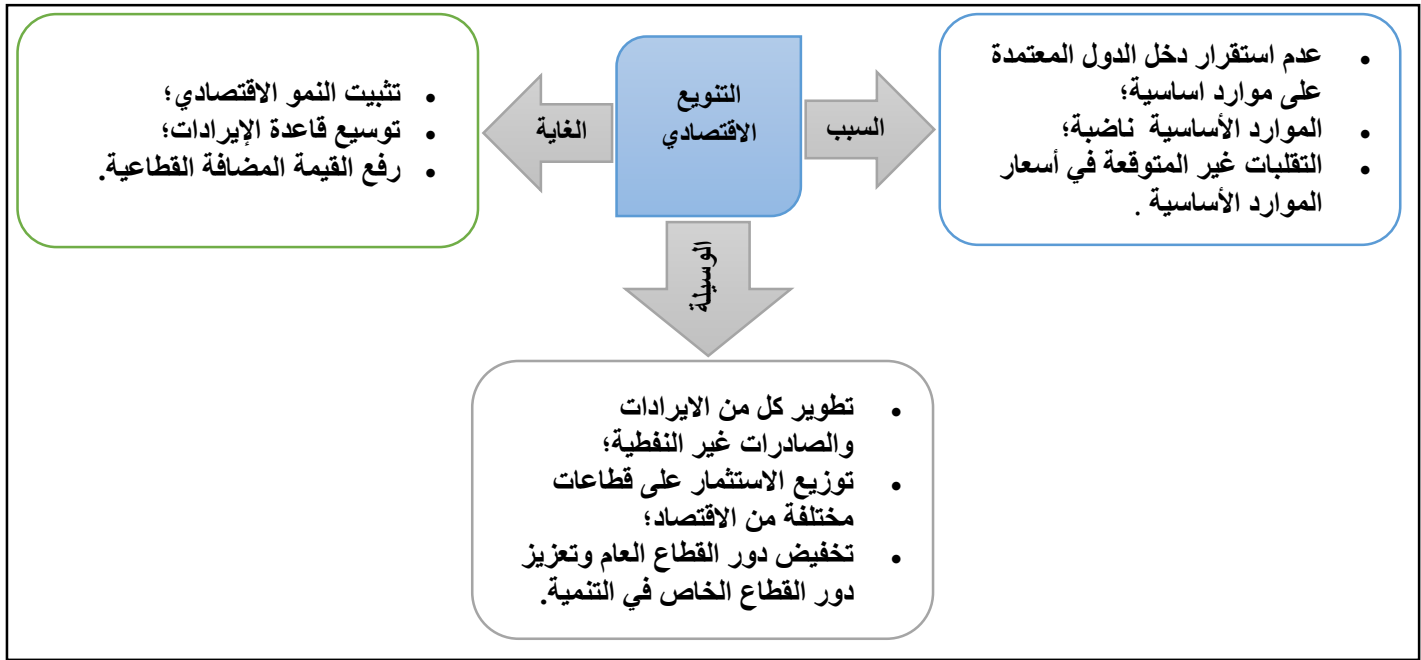
³ عاطف لافي مرزوك ، عباس مكي حمزة ، التنوع الاقتصادي ، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 08 ، العدد 31 ، العراق، 2014 ، ص 57.

⁴ Paterne Ndjambou, Op-Cit, p 80

لتقلبات الأسعار والكميات، وذلك من خلال توسيع سلّة الصادرات وتنويع الوجهات التجارية¹. حيث يمكن ملاحظة هذا التنوع يمكن قياسه سواء في المنتجات أو في الأسواق.

انطلاقاً من هذه التعاريف المتكاملة، يمكن القول إن التنوع الاقتصادي مفهوم واسع ومتعدد الأبعاد، يشير إلى عملية تحوّل هيكلي تهدف إلى التحرّر من الاعتماد على مورد اقتصادي محدّد أو قطاع بعينه، وبناء اقتصاد مستقر ومتوازن يركّز على قاعدة عريضة من الموارد المتنوّعة تقيه من التقلبات والأزمات. ولا يتأتّى ذلك إلا من خلال العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية، خلق قطاعات جديدة، رفع القيمة المضافة القطاعية، وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، إضافةً إلى تنويع سلّة الفوائض الإنتاجية الموجهة للتصدير. ومن خلال ما أورده سلفا يمكن وضع خطاطة توضح مفهوم التنوع الاقتصادي .

الشكل رقم(1): رسم توضيحي لمفهوم التنوع الاقتصادي.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على ما سبق.

¹ Martin Hvdt, *Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends*, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, The London school of economics and political science LSE, London, 2013 , p 04.

الفرع الثالث: دوافع التنوع الاقتصادي.

قد لا يقتصر الهدف من التنوع الاقتصادي على تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية فقط، بل يمكن أن يساهم أيضًا في تعزيز النمو الاقتصادي. وتستند الأسباب النظرية التي تدعو إلى التنوع على هاتين الحجبتين:

- تقليل المخاطر:

تقوم الحجة الصريحة لضرورة التنوع، على أن الدول التي تنوع نشاطاتها وتوزع استثماراتها على عدة قطاعات تكون أقل عرضة للصدمات الاقتصادية، مثلما أظهرته دراسة Mac Laughlin، التي توصلت إلى أنه كلما تركزت الاقتصادات بدرجة أعلى كلما كانت أكثر تضررا من الأزمات، وهو أيضا ما يتناسب مع نظرية المحفظة لـ Markowitz (1952). وتعد اختلالات قوى العرض والطلب، المنافسة، والتقدم التكنولوجي من بين المخاطر المؤدية إلى تذبذب الأسعار أو التأثير على الحصة السوقية.

كما أن الأبحاث التي أجريت على العديد من الدول سواء المتقدمة منها والنامية، على غرار دراسات Massell (1970)، Brodsky & Sampson (1979)، Stanley et Bunag (2001)؛ والتي كانت متوافقة في خلاصة نتائجها، أن التنوع يلعب دورا رئيسا في السيطرة على حالة عدم التأكد في الاقتصاد خاصة التقلبات السعرية للمواد الخام في البلدان النامية، وأن الدول التي صادراتها أكثر تنوعا تعرف درجة أكبر من الاستقرار الاقتصادي¹.

كما يعتبر Van der Ploeg & Venables (2011) التنوع؛ وسيلة تأمين ضد صدمات الاقتصاد الكلي الرئيسية الناتجة عن تقلبات الأسعار في الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على مجموعة محدودة من الصادرات خاصة مع وجود معدل هامش داخلي للعائد على رأس المال الاستثماري أعلى من الأصول الخارجية وهو ما يدفع للتركيز على الاستثمار الداخلي².

وقد أكدت دراسة McIntyre وآخرون (2018) على ضرورة تنوع الصادرات في الدول الصغيرة، خاصة أن التنوع في التصدير يتيح قدرة أكبر على التخفيف من الصدمات الخارجية، مثل تقلب دورة الأعمال

¹ J-C. Berthélemy, *Commerce international et diversification économique*, Revue d'économie politique, Vol. 115, 2005, p 593.

² Alan Gelb, *Diversification de l'économie des pays riches en ressources Naturelle*, le séminaire de Haute niveau du FMI Ressources naturelles, Finance et développement, Alger, 2010, p 6.

العالمية، وتقلب أسعار السلع الأساسية، والكوارث الطبيعية، وغيرها. وأوضحت النتائج أن الدول الصغيرة غالبًا ما تختص بإنتاج مجموعة ضيقة من المنتجات، مما يجعلها أكثر عرضة للصدمات الخارجية التي قد تلحق أضرارًا جسيمة باقتصاداتها¹.

كما تشير الحجج الداعمة للتنوع الاقتصادي إلى أنه يعزز استقرار حصيلة الصادرات، حيث يقلل من مخاطر تقلبات صادرات السلع الأساسية، ويسهم في تعزيز الإنتاجية القطاعية وتراكم رأس المال البشري على المدى الطويل عبر تنوع محفظة الاستثمارات.

- علاقة التنوع بالنمو الاقتصادي.

تمت مناقشة وتأكيد أهمية التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي، إذ تساهم في توليد الوظائف عبر تطوير الصناعات الموجهة للتصدير، كما تزيد تدفقات العملات الأجنبية وتحسن موقف الميزانية التجارية لأي اقتصاد. تطرقت العديد من الدراسات التجريبية إلى العلاقة طويلة الأمد بين التنوع والنمو الاقتصادي. فقد لاحظ كل من Michaely (1958)، Chenery (1979) و Syrquin (1988) أن الاقتصادات التي تتمتع بتنوع أكبر في صادراتها، أكثر تصنيعًا وتطورًا من حيث مستوى الدخل الفردي مقارنة بالدول التي تفتقر إلى التنوع. وأشار Ali وآخرون (1991) إلى أن درجة التنوع الاقتصادي تعتمد بصورة أساسية على مكونات المزيج التصديري. وعليه ضرورة اتباع استراتيجية شاملة تهدف إلى إجراء تغييرات في تركيبة الصادرات وتحفيز إنتاج السلع ذات القيمة المضافة².

ويعتبر Kort (1979) أن التنوع وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للاستقرار والنمو، وهذا يتوافق مع نظرة Hady and Killian (1988) من أن التنوع يؤدي إلى زيادة استقرار الاقتصادات المحلية ويعزز إمكانياتها على النمو³.

وخلص Acemoglu and Zilibotti (1997) إلى أن التنوع الاقتصادي يؤثر إيجابًا على النمو في الدول النامية، لأن تركيبة الاستثمار تتغير نحو مشاريع أكثر خطورة وأرباحًا مع التنوع في التصدير. واعتبر كل من

¹ McIntyre, Arnold, et al. *Economic Benefits of Export Diversification in Small States*. IMF Working Paper No. 18/86, Apr. 2018. SSRN, <https://ssrn.com/abstract=3182512>.

² R. Ali, J. Alwang, P. Siegel, *Is Export Diversification the Best Way to Achieve Export Growth and Stability?*, Policy, Research, and External Affairs, WORKING PAPERS, world bank, Washington, 1991, p06.

³ John E. Wagner, *Regional Economic Diversity: Action, Concept, or State of Confusion*, The Journal of Regional Analysis & Policy, vol 30, 2000, P02.

Amin and Ferrantino (1997) التنوع في التصدير كأحد العوامل الهامة لنمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي. خلاصاً إلى أنه على المدى الطويل، قد يكون نمو اقتصاد "التشيلي" قد تحسّن أكثر مع التغييرات في تركيبة الصادرات بدلاً من الاعتماد على سلة صادرات مركزة أكثر خلال الفترة من عام 1960 إلى عام 1990. كما اقترحا أن يكون التنوع مرتبطاً أيضاً بزيادة قيمة المنتجات التقليدية بالإضافة إلى الانتقال من السلع التقليدية إلى السلع المصنعة.

وبالمثل، تصوّر Chikhasu (2007) أن التنوع الاقتصادي جزء من استراتيجية النمو للعديد من الدول النامية. كما نبّه Agosin (2006) إلى أن اتساع الميزة النسبية هي القوة الرئيسية وراء النمو الاقتصادي. وهنا يشير إلى العلاقة بين الاستثمار ونمو الصادرات وتنويعها، حيث كلما كان الاقتصاد أكثر تنوعاً، زادت احتمالية وجود فرص استثمارية مربحة، وكلما كانت الصادرات متنوعة بشكل أكبر، زادت قوة الروابط بين بعض الأنشطة التصديرية وباقي الاقتصاد.

كما خلصت دراسة Rossouw & Naude (2008) إلى أن تنوع سلة الصادرات في جنوب أفريقيا أدى إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد وخلق فرص العمل. وأضاف Kim (2012) أن الانفتاح التجاري وتنوع الصادرات خلال العقود الخمس الماضية، قد ساهما كثيراً في تطوير الاقتصاد الكوري. وهذا ما أتاح فرصة الحصول على مجموعة متنوعة من السلع ذات الميزة النسبية، مما أدى إلى توسيع نطاق سوق المنتجات الكورية في العالم. ووجد Gurgul and Lach (2013) أنه قبل الأزمة المالية عام 2008 كان التركيز عامل نمو مهم للدول الانتقالية التي كان لديها نمط تصدير متخصص أكثر، لكن اتجاه هذا الارتباط السببي تغير بعد أزمة عام 2008 ولعب التنوع الاقتصادي دوراً مهماً في تقليل أو تخفيف آثار بطء النمو لأزمة عام 2008 المالية.

وفي هذا السياق أوصت دراسة Rondeau & Roudaut (2014) بأن التنوع في الصادرات مهم بشكل خاص للدول النامية التي تتمتع بتركيبية أكبر ومستوى عال من التنوع في المنتجات، وتوصلت الدراسة أن تأثير التنوع في المنتج على النمو الاقتصادي يفوق تأثير التنوع الجغرافي. لذا ينبغي على الدول النامية التركيز على التنوع في التصدير بدلاً من تغيير الشركاء التجاريين أو البحث عن شركاء تجاريين جدد.

فيما درس Forgha وآخرون (2014) هذه العلاقة في "الكاميرون"، فقدمت دراسته أدلة قوية عن الأثر الإيجابي والملموس للتنوع على النمو الاقتصادي. وأوصت بتوسيع القاعدة الانتاجية من خلال اعتماد تقنيات

جديدة، ودعم القطاع الخاص وتحفيز الابتكار. وُجدت نتائج مماثلة في دراسة Lwesya (2016) التي تناولت حالة تنزانيا وأشارت إلى ضرورة تنويع الأسواق.

أما فيما يتعلق بالدول ذات الدخل المتوسط فقد أوضحت دراسة Muhlis & Gozgor (2017) أن تنويع الصادرات والعولمة مرتبطان بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي.

وقد أشار كل Maina و Rieber (2019) في دراستهما إلى أن العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي تتأثر باستراتيجية توسيع نطاق الشركات الناشئة على الصعيد الدولي¹.

كما يمكن أن نعتبر اتساع الميزة التنافسية القوة الرئيسية وراء النمو الاقتصادي ، لكن هذا لا يستلزم بالضرورة تصدير سلع مصنعة فقط ، ولكن يمكن أن تكتسب بعض البلدان ميزة نسبية قوية في قطاعات ثانوية قائمة على الموارد الطبيعية بتطوير السلع الأولية التي تتطور في الصناعات التحويلية القائمة على الموارد الطبيعية.

المطلب الثاني : أشكال التنوع الاقتصادي وأهميته.

بعد استعراض أشكال التنوع الاقتصادي ومستوياته المتنوعة كما في الفرع الأول، يبرز التنوع كأداة استراتيجية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: أشكال ومستويات التنوع الاقتصادي.

توجد أشكال عدّة لتنوع الأنشطة الاقتصادية تختلف حسب مستوى ونطاق تطبيق كل منها؛ فهناك ما يتم على المستوى الجزئي وهو التنوع المرتبط بالعملية الإنتاجية للمؤسسة. في حين، هناك التنوع على المستوى الكلي والمرتبط بهيكل التجارة الخارجية للدولة.

أولاً: تنوع القاعدة الإنتاجية: ينطبق هذا النوع بشكل خاص على الاقتصادات المعتمدة بصفة أساسية على الموارد الطبيعية وذلك من خلال تبني استراتيجيات لتوسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية بغية تأمين احتياجات الطلب الداخلي والتوجه نحو التصدير. ويشمل هذا النوع؛ تنويع على مستوى المؤسسة الاقتصادية، وتنويع على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة .

¹Sarin V, Mahapatra SK, Sood N., *Export diversification and economic growth: A review and future research agenda*, J Public Affairs, 2020, pp 4-6.

- على مستوى المؤسسة الاقتصادية، يتمثل تنوع الإنتاج في سعيها لتوسيع نطاق أنشطتها وتعزيز انتشارها مقارنة بالوضع الراهن، عبر إضافة سلع جديدة دون التخلي عن منتجاتها التقليدية. يشمل ذلك الدخول في مجالات جديدة بإنتاج منتجات غير مرتبطة بالحالية، موجهة نحو أسواق مستحدثة - وهو ما يُعرف بالتنوع الجانبي - أو توسيع تشكيلة المنتجات الحالية مع استهداف أسواق إضافية في الوقت نفسه، المسمى بالتنوع الشامل¹.

وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو تقليلها عن طريق إنتاج سلع أخرى ذات طلب عالٍ أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات. كما تهدف إلى تحقيق أفضل استغلال للموارد المتاحة واستثمار الفائض في القدرة الإنتاجية، خاصة عند ارتفاع التكاليف الثابتة نسبياً، أو لتحقيق معدلات نمو أعلى².

- على مستوى الاقتصاد الكلي، يحصل تنوع الإنتاج عندما تتوازن المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة - الاستخراجية والتحويلية- والخدمات) في توليد الناتج الوطني. ويعتبر القطاع الصناعي الأكثر ديناميكية في النمو لارتباطاته الأمامية والخلفية القوية ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ إذ تعكس العلاقة التكاملية بين الصناعة من جهة، والزراعة والخدمات من جهة أخرى، هذه الفعالية. كما يتميز أيضاً باستخدامه الواسع لرأس المال مما يمنحه قدرة عالية على استيعاب أحدث الابتكارات العلمية والتكنولوجية والاستفادة منها³.

ويمكن التفريق بين نوعين من التنوع على مستوى الاقتصاد الكلي هما:⁴

- **التنوع العمودي الرأسي (diversification verticale):** يعمل على توزيع الاستثمارات على عدد من القطاعات، بهدف الزيادة في التنوع على طول سلسلة القيمة؛ أي استخدام مخرجات نشاط معين لتكون

¹ نور الدين شارف، فرص التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، 2017، الجزائر، ص 37.

² موساوي سارة، استراتيجية التنوع في المنتجات مصدر لتعزيز الميزة التنافسية لمؤسسة كوندور إلكترونيك، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 04، 2018، الجزائر، ص 354.

³ لبنى ناصر، الاستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنوع الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، 2020/2019، ص 29.

⁴ نور الدين شارف، مرجع سابق، ص 37.

مدخلات لنشاط آخر لرفع القيمة المضافة للمنتج سواء مدخلات محلية أو مستوردة، وهو ما يسمى بالروابط الأمامية والخلفية.

- **التنوع الأفقي (diversification horizontale):** يعمل على توسيع قاعدة الإنتاج والتصدير في نفس القطاع من خلال إنتاج وتصنيع منتجات جديدة تتلائم مع الخبرات والطرق الانتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت.

ثانيا: التنوع على مستوى التجارة الخارجية: يرتبط التنوع في هيكل التجارة الخارجية إلى حد كبير بالدراسة التحليلية للتركيب السلعي للصادرات والواردات.

ويقصد بتنوع الصادرات؛ توسيع سلّة المنتجات الموجهة للأسواق الخارجية، ليس من المواد الأولية فقط، لكن بمنتجات أخرى مصنعة أو نصف مصنعة¹. ويسمح تحليل الهيكل السلعي للصادرات من معرفة مستوى تركيزها أو تنوعها، لتحديد مدى قدرتها على تجاوز التقلبات في الأسواق الدولية. وعلى عكس هيكل الصادرات فإن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم تركزه في نوع محدد أو مجموعة سلعية معينة، سيؤثر على الاستقلالية الاقتصادية للدولة.

كما تعتبر عملية استهداف وإقامة شبكة واسعة من الأسواق الدولية من ضروريات استراتيجية التصدير، خاصة في ظل الأوضاع غير المستقرة التي أصبح العالم يتسم بها، تفاديا للاضطرابات وانعكاساتها.

الفرع الثاني: أهمية التنوع الاقتصادي.

تكمن أهمية سياسات التنوع الاقتصادي في توسيع فرص الاستثمار، خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل تساهم في تكوين الناتج المحلي، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد بين القطاعات من جهة، ومع الشركاء التجاريين الدوليين من جهة أخرى. عادة ما يكون لجهود التنوع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة: استقرار النمو الاقتصادي، توسيع قاعدة الإيرادات ورفع القيمة المضافة القطاعية، والتي يمكن تحقيقها من خلال:²

- **تقليل وتخفيف مخاطر المحفظة الاستثمارية:** يعمل التنوع الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة عدد القطاعات الإنتاجية؛ فتتوزع الاستثمارات وتوزعها على عدد كبير من النشاطات

¹ محمد كريم قروف، تحليل مؤشر هيكل التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام معامل هيرفندال - هيرشمان، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 07 العدد 01، 2020، ص 241.

² ضيف أحمد، عزوز أحمد، مرجع سابق، ص 22.

الاقتصادية يجعل النسيج الاقتصادي أكثر مرونة في مواجهة الصدمات، ويقلل من الأثر الناتج عنها في حالة تركيزها وحصرها في نشاطات معينة¹، فالظروف الطبيعية والظروف الجيوسياسية والتفاعلات الدولية، من شأنها أن تلحق أضراراً فادحة في إنتاج وتسويق بعض المنتجات وحتى استهلاكها، مما يؤثر سلباً على العائدات من الاستثمارات.

وهو ما ينطبق أيضاً على الهيكل الإنتاجي لاقتصاد أي بلد عندما يتخصص في قطاعات ذات درجات عالية من التقلبات، وعندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركيز على منتج واحد أو على قطاع واحد. فالتنوع الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق عدّة مزايا منها تقليل المخاطر الناتجة عن هذه التقلبات.

- **تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض عوائد الصادرات:** إن اتسام اقتصادات بعض الدول بدرجة ضعيفة من التنوع، واعتماده على تركيز الصادرات في منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات؛ يؤدي انخفاض أسعار هذه المنتجات المصدرة إلى عدم استقرار وانخفاض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي خاصة على المدى الطويل، وهو ما يقلص من إمكانيات الدولة وعجزها على تغطية وارداتها أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية².

- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل و رأس المال البشري، حيث يعدّ فرصة لتحسين مستوى المهارات والكفاءات لدى العمالة، ممّا يُمكنهم من اكتساب خبرات جديدة في مجالات متعددة. وتوفير فرص العمل في قطاعات مختلفة.

- **تشبيك العلاقات بين القطاعات الإنتاجية وتوطيدها:** يعزز التنوع الاقتصادي الناتج عن تعدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية بما يعزز التعاون فيما بينها، ويتيح فرصاً لتحقيق التفوق التنافسي وتبادل المعرفة والتكنولوجيا وهو ما ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.

- **الحد من التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي الناتج عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

- **توليد فرص العمل:** ذلك أن التنوع يحفز النمو الاقتصادي، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية. كل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويقلص من معدلات البطالة.

¹ Ramcharan,R, *How big are the benefits of economic diversification? Evidence from earthquakes*, IMF working paper N° 05/048, 2005, p 04.

² Heiko H, *Export diversification and economic growth*, working paper N°21, the international bank for reconstruction and development, 2008, p 02.

- **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنوع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، وهي من النقاط التي ركّز عليها نموذج "رومر" (1990)¹؛ حيث أن توسّع السلع الوسيطة يعزز من الإنتاجية في قطاع السلع النهائية، وهو ما يسهم في ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحلياً.

- **رفع معدل التبادل التجاري:** إن انخفاض أسعار المنتجات المصدّرة إلى الأسواق العالمية، مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات، يؤدي إلى تدني مستوى معدل التبادل التجاري؛ حيث عندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين، فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض عائدات الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج، ما يعني خسارة الدولة جزء تجارتها الخارجية، أما عندما تنتوع الصادرات، فإن مخاطر انخفاض أسعارها سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار السلع المصدرة، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري.

المطلب الثالث : محددات التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

يُعد فهم محددات التنوع الاقتصادي ومعايير قياسه أحد الركائز الأساسية في أي تحليل علمي يسعى لتقييم كفاءة سياسات التنوع وأثرها على الأداء الاقتصادي. فهذه المحددات تمكّن من تحديد العناصر الداخلية والخارجية التي تشكل قدرة الدولة أو الجهة الاقتصادية على تبني أنشطة متنوعة، في حين تُقدّم المؤشرات أساليب كمية وكيفية لقياس مستوى التنوع ومدى الإنجاز فيه.

الفرع الأول: محددات التنوع الاقتصادي.

اشتملت معظم الدراسات على اختلاف ميادين تطبيقها، على المحددات والعوامل التي من شأنها أن تسهم في نجاح أو فشل استراتيجية التنوع الاقتصادي.

حسب الدراسة التي قام بها Kevin M & others (1993)²، والتي خلصت إلى أن مشكلة الفشل السياسية محضة متعلقة بنظام الحكم، الذي تعيق الابتكار ويركز على ريع الموارد الطبيعية وإنفاقه على الجوانب الاجتماعية من أجل ضمان البقاء السياسي.

¹ Paul M. Romer, *Endogenous Technological Change*, The Journal of Political Economy, Vol. 98, No. 5, 1990, pp. 71-102.

² Kevin M, Murphy et al, *Why Is Rent-Seeking So Costly to Growth?*, American Economic Review Papers and Proceedings, vol 83, 1993, pp 409-414.

أما Acemoglu & Zilibotti (1997)¹ فأرجعا سبب تركيز الهيكل الإنتاجي لبعض الدول إلى افتقارها لعامل الابتكار نتيجة ارتفاع تكاليفه. في حين توصل كل من: Dennis & Shephard (2007) و Parteka & Tamberi (2011) إلى أن تنوع الصادرات مرتبط بتخفيض تكاليف النقل ودرجة الانفتاح التجاري من خلال إزالة عوائق الدخول إلى الأسواق الدولية .

كما أشار تقرير ECA* (2006) أن سياسة التنوع الاقتصادي تتأثر بعدة عوامل منها: الاستثمار ورأس المال البشري، السياسات العمومية ، متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم وسعر الصرف) ، متغيرات مؤسسية بالإضافة إلى درجة الانفتاح التجاري².

وعلى اختلاف ميدان الدراسة، اتفقت جل الدراسات على العوامل التي تعد محورية في تشكيل سياسات التنوع الاقتصادي وتحديدها، والتي تعكس تفاعل العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في هذا السياق، والتي نوردتها إجمالاً فيما يأتي :

- **السياسات العمومية:** تكمن أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في تهيئة واستقرار بيئة الأعمال وتحسين جاذبية مناخ الاستثمار، من خلال تصميم وتنفيذ السياسات المالية، الصناعية والتجارية المناسبة، وتذليل العقبات القانونية بإصدار تشريعات وقوانين تُسهل العملية الاستثمارية والانفتاح التجاري خاصة أمام القطاعات الناشئة ضمن منظور الاستثمار والتنوع مما يسمح بالنمو والتطور³.
- **العوامل المادية:** يمثل الاستثمار حجر الزاوية في التحول من الدولة الريعية إلى الدولة التنموية، وشرطاً ضرورياً لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها. قد أثبتت الدراسات وجود علاقة طردية بين الاستثمار ودرجة التنوع الاقتصادي، حيث كما ارتفع معدل الاستثمار كلما كان الاقتصاد أكثر تنوعاً⁴. ويعد إشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي أكثر من ضرورة، حيث يساهم في تكوين وتوزيع تراكم رأس المال الثابت

¹ Acemoglu Daron and Fabrizio Zilibotti, *Was Prometheus Unbound by Chance? Risk, Diversification, and Growth*, Journal of Political Economy, Vol. 105, No. 4, 1997, pp. 709-751

² Economic Commission for Africa, *Accelerating Africa's Development through Diversification*, Economic Report on Africa, African Union, Addis Ababa, Ethiopia, 2007, pp. 157-163.

³ بللعماء أسماء، بن دحمان عبد الفتاح، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض تجارب دولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 7، عدد 1، 2018، ص 342.

⁴ H. Ben Hammouda and others, Op-Cit, p 74.

بين القطاعات خاصة غير المستغلة منها والجديدة، مما يخلق نشاطا اقتصاديا حقيقيا قائما على إنتاج الثروة وهو ما ينعكس في وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل.

وتعود قوة العلاقة بين التنوع وضرورة إشراك القطاع الخاص في الاقتصاد إلى سببين اثنين:¹

- يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في خلق فرص العمل كون القطاع الاستخراجي لا يوفر الكثير من الفرص.
- تدفع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إلى جذب الاستثمار الأجنبي، حيث يعد مصدرا للتكنولوجيا والخبرة والانفتاح التجاري على الأسواق الدولية وتسهيل النفوذ إليها.
- كما أن الاهتمام برأس المال البشري والاستثمار فيه من خلال الانفاق على التعليم والتدريب، من شأنه أن يرفع في مستويات الإنتاج والتجديد وتعزيز الابتكار في العمليات الانتاجية.
- **الموارد الطبيعية :** يُمكن الاستغلال الأمثل لعوائد الصادرات من الموارد الطبيعية من تطوير الصناعات التحويلية والخدمية وتنويع الأنشطة الاقتصادية. كما يُمكنها من تنويع الصادرات من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يكمن أن تنشأ من الموارد المستخرجة.²
- **القدرات المؤسسية:** المنطلق الأساسي في استراتيجية التنوع الاقتصادي هو بناء مؤسسات إنتاجية قوية ومنافسة تتوزع على العديد من القطاعات الاقتصادية، اعتمادا على بنية تحتية فعّالة ونظم اتصالات متطورة تسهم في خفض التكاليف ورفع مستويات الأداء والجودة .

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي.

تكمن أهمية دراسة مؤشرات التنوع الاقتصادي وقياساتها إلى تشخيص واقع الاقتصادات ومواقع الخل فيها، والمساعدة على إيجاد الحلول ورسم المسارات الصحيحة لمعالجة هذه الاختلالات الناتجة عن ضعف مساهمات بعض القطاعات في إجمالي النشاط الاقتصادي. وتتحدد هذه المعايير من خلال الاستعانة بالبيانات

¹ عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، **التنوع الاقتصادي : المفهوم، الأهمية والمحددات**، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي ، الجزائر، يومي: 03/02 نوفمبر 2016.

² Economic Commission for Africa, Op-cit, p159.

التي تعكس الصورة الواضحة عن الهيكل الاقتصادي وتحليلها. ويمكن تقسيم هذه المؤشرات قياس التنوع الاقتصادي إلى مجموعتين؛ حسب الأداء الاقتصادي، درجة التركيز الاقتصادي.

أولاً: مؤشرات دالة على التنوع الاقتصادي : وهي مؤشرات متعلقة أساساً بالأداء الكلي لاقتصاد الدولة، وتشمل:

- درجة التغير الهيكلي: يتحقق التنوع الاقتصادي عندما تتوازن الأهمية النسبية للأنشطة الانتاجية الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بصفة عامة، وفي البلدان النفطية بزيادة الأوزان النسبية لاسهام القطاعات الاقتصادية السلعية لاسيما الصناعية منها في تشكيل هيكل النشاط الاقتصادي؛ أي النسبة المئوية لاسهام القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي وتغيرها مع الزمن وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً¹.

- دراجة استقرارية الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بتقلبات أسعار النفط: حيث أن التنوع الاقتصادي يفترض أن يعزز حالة الاستقرار ويضعف ارتباطها بتذبذب أسعار هذه المواد الأساسية (المواد الهيدروكربونية) في الأسواق الدولية مع مرور الزمن².

- تطور قاعدة الإيرادات غير النفطية من مجموع الإيرادات العامة: ترتبط الإيرادات العامة بشكل وثيق بهيكل الإنتاج ومستوى التجارة، حيث يشكلان المصدر الرئيسي لها. فعندما تعتمد القاعدة الإنتاجية والتجارة الخارجية للدولة على عدد محدود من القطاعات والأنشطة والمنتجات، يقل تنوع مصادر الإيرادات المالية للدولة ويتراجع عددها³. ولأن أحد أهداف التنوع هو تقليل الاعتماد على موارد محدودة، فإن ارتفاع نسبة الإيرادات غير النفطية وتنوع مصادرها على مر الزمن من المؤشرات الإيجابية الدالة على النجاح في تطبيق استراتيجية التنوع الاقتصادي، كما يؤثر ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية في تكوين الإيرادات العامة

¹ مراس محمد، نموذج التغير الهيكلي القطاعي وتنمية القطاعات الاقتصادية آلية جديدة للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة : محاولة ل طرح المفاهيم، مجلة التحولات الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسللي عبد الله، تيبازة، العدد 01، 2021، ص 10.

² سليم مجلخ، وليد بشيشي، قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996 - 2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، العدد 01، 2022، الجزائر، ص 51.

³ بلقاسم العباس، نواف أبو شمالة، التنوع الاقتصادي : مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد 21، العدد 01 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2019 ، ص 58.

إلى وجود اختلال في هيكل الموازنة العامة¹، وهو ما يزيد من احتمال تعرضها للانخفاض والتقلب خاصة في الصدمات والأزمات الاقتصادية.

- **تنوع الصادرات:** يعد من المؤشرات الدالة على التنوع الاقتصادي، حيث أنه كلما كان الارتفاع في نسبة الصادرات غير النفطية مقارنة مع إجمالي الصادرات دلّ ذلك على زيادة في درجة التنوع الاقتصادي. غير أنه لا يمكن الحكم على التغيرات قصيرة الأجل حسب هذا المقياس فقد تكون مضللة وناجمة عن تقلبات أسعار هاته المواد الأساسية (الموارد النفطية)².

- **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** يعكس هذا المقياس درجة مساهمة القطاعات الاقتصادية في استيعاب الأيدي العاملة حيث أنه كلما كان توزيع القوى العاملة بشكل ملائم بين القطاعات حسب الإنتاجية والأهمية النسبية كلما عبّر ذلك على درجة معينة من التنوع³.

- **نسبة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دورا أساسيا في تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال خلق الاستثمارات المحلية وتنشيط القطاعات الاقتصادية خاصة غير المستغلة منها⁴. وبذلك يسهم في تكوين رأس المال الثابت وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها. وهذا مؤشر هام لأنه يعني ضمنا إشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي بدرجة كبيرة.

ثانيا: المؤشرات الإحصائية لقياس درجة التنوع الاقتصادي.

تم التطرق في الجزئية السابقة إلى المؤشرات النوعية التي تدل وتوضح مدى التنوع في اقتصاد الدولة، إلا أن عملية قياس درجته يستلزم الاستعانة بمؤشرات إحصائية. وعلى اختلافها إلا أنها توضح لنا دقة هذا التنوع وتعطي قياسات متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي.

المؤشر الأول : مؤشر أوجيف —Ogive

¹ حالوب كاضم معله، مروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى WTO ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 22 ، العدد 88 ، العراق ، 2016، ص 334.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الاسكوا) ، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2001 ، ص 12.

³ حميدانو نصر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنوع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالي الجزائر والمملكة العربية السعودية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، الجزائر ، 2019، ص 150.

⁴ OECD/United Nations, *Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries*, OECD Publishing, New York, 2011, p 16.

استخدم هذا المؤشر لأول مرة لقياس درجة التنوع الاقتصادي في مجال الصناعة من قبل Tress سنة 1938. واعتبر الأكثر شيوعاً حسب Attaran و Zewick (1987) ¹، حيث يقيس الانحراف عن التوزيع العادل للتوظيف في كل القطاعات (متوسط توزيع العمالة).

ويأخذ مؤشر Ogive الصيغة الآتية ²:

$$Ogive = \sum_{n=1}^N \frac{1}{N} (S_i - \frac{1}{N})^2$$

حيث:

N : يمثل عدد القطاعات في الاقتصاد .

S_i : نسبة مساهمة كل قطاع في الاقتصاد .

كلما اقتربت قيمة $Ogive$ من الصفر (0) الصحيح، كلما كان الاقتصاد أكثر تنوعاً، أي أن النشاط الاقتصادي موزع بشكل متكافئ بين كل القطاعات ليعبر عن التنوع التام عند القيمة $Ogive = 0$. في حين يشير الارتفاع في قيمة هذا المؤشر إلى توزيع غير متكافئ للنشاط الاقتصادي بين القطاعات أي ضعف التنوع الاقتصادي.

المؤشر الثاني : مؤشر Entropy

يعد مؤشر الأنثروبي شكل من أشكال القياسات الاحصائية، تم تطبيقه في العديد من المجالات مثل: العلوم البيولوجية، التجارة، الإدارة والاقتصاد. ويعتبر من أكثر المؤشرات استخداماً في الدراسات التجريبية وذلك لسهولة الحساب ومحدودية الطلبات على البيانات. طُبق من قبل (Kort 1981), (Smith and Gibson 1988), (Deller and Chicoine 1989) لقياس التنوع الاقتصادي والتركيز القطاعي. ويأخذ هذا المؤشر الصيغة الآتية ³:

$$DT = \sum_{i=1}^N S_i \ln \frac{1}{S_i}$$

¹ Paterne Ndjambou, Op-Cit, P116, 117

² François Ngangoue, *Planifier et organiser la diversification économique en Afrique central*, Revue Congolaise de Gestion, N° 21-22, 2016, p72

³ Research and Economic Analysis Division, *Measuring Economic Diversification in Hawaii*, Honolulu: Department of Business, Economic Development and Tourism, State of Hawaii, February 2008, P 6.

حيث:

N : عدد القطاعات الاقتصادية.

S_i : حصة النشاط الاقتصادي .

lin : اللوغاريتم النيبيري.

يعتبر النشاط الاقتصادي الموزع بالتساوي الأكثر تنوعا حسب مؤشر الانتروبي. وتشير قيم المؤشر الأعلى إلى درجة أكبر من التنوع، بينما تشير القيم الأقل إلى التخصص النسبي الأكبر .

المؤشر الثالث : هيرفندال- هيرشمان Herfindal-Hirschman

تطورت صيغ المؤشر حسب مقتضيات الاستعمال من مؤشر هيرشمان الى مؤشر هيرشمان الطبيعي إلى هيرفندال. ويُعد معامل هيرفندال- هيرشمان Herfindal-Hirschman من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنوع الاقتصادي؛ إذ يُمكن من قياس درجة التنوع بناءً على عدد من المتغيرات، مثل: الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات، الصادرات، العمال وتراكم رأس المال. وقد استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. ويُعبّر عنه بالصيغة الآتية¹:

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

N : عدد القطاعات المكونة للهيكل الاقتصادي.

x_i : قيمة المتغير في القطاع i (ناتج القطاع i)

X : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع القطاعات (الناتج المحلي الإجمالي)

تتحصّر قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان بين الصفر والواحد $1 \geq HHI \geq 0$

¹ Ben Hammouda et al , *Diversification: towards a new paradigm for Africa's development*, ATPC Work in Progress No. 35, African Trade Policy Centre, 2006, p 30.

تشير انعدام قيمة المؤشر ($HHI=0$) إلى أن جميع القطاعات تساهم في الناتج الداخلي الاجمالي أي أن هناك درجة من التنوع الكامل للاقتصاد. بينما تكون درجة التنوع معدومة عندما يكون المؤشر مساويا للواحد الصحيح ($HHI=1$) ، وكلما اقتربت قيمة معامل هيرفندال -هيرشمان من الواحد، كان ذلك دليلا على ضعف التنوع الاقتصادي.

المؤشر الرابع: مؤشر Gini

يعد مؤشر Gini - نسبة لعالم الاحصاء الإيطالي Corrado Gini (1884-1965)- من أفضل مقاييس التركيز وأبسطها، يأخذ في الاعتبار التنوع عبر قطاعات متعددة اعتمادا على القيمة المضافة النسبية لمختلف الصناعات التحويلية في الاقتصاد¹.

تتغير قيمة المؤشر بين 0 و 1 ، بحيث كلما انخفضت قيمته كلما دلّ ذلك على تنوع الاقتصاد حتى الدرجة صفر والتي تعبر عن المساواة الكاملة بين القيمة المضافة للصناعات في الاقتصاد ، بينما تشير الدرجة 1 إلى الهيمنة الكاملة لصناعة واحدة فقط.

ويعطى مؤشر Gini ، وفق الصيغة الآتية²:

$$\widehat{GINI}_S = \sum_{k=1}^n (x_{i-1}y_i - x_iy_{i-1})$$

حيث :

x_i : التكرار التجميقي التصاعدي النسبي لعدد القطاعات.

y_k : التكرار التجميقي التصاعدي النسبي للناتج القطاعي.

المؤشر الخامس: مؤشر Theil

يحسب مؤشر Theil كمقياس لدرجة التخصص أو التنوع وفق الصيغة التالية³:

¹ Cherif, R., Hasanov, F., Zhu, M., *Breaking the Oil Spell: the Gulf Falcons' Path to Diversification*, International Monetary Fund, Washington DC, 2016, p 135.

² ممدوح عوض الخطيب ، التنوع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية(2) ، المجلد 26، 2014، ص212.

³ المعهد العربي للتخطيط، مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية تقرير التنمية العربية التنوع الاقتصادي، الإصدار الثالث، الكويت، 2018 ، ص 211.

$$Theil_{ijt} = \left[\frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \left(\frac{S_{ijt}}{\hat{S}_{it}} \right) \ln \frac{S_{ijt}}{\hat{S}_{it}} \right] / \ln N$$

حيث:

i : تشير إلى الدولة، j : إلى القطاع، و t الزمن.

N : تشير الى عدد القطاعات الاقتصادية.

S_{ijt} : تشير الى حصة القطاع j في الدولة i في الزمن t .

$\hat{S}_{it}$: متوسط حصة القيمة المضافة بالنسبة لكل القطاعات في الدولة في الزمن t .

تتراوح قيمة مؤشر Theil بين (0-1). كلما انخفضت قيمة المؤشر، دلّ ذلك على زيادة درجة التنوع الاقتصادي. وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح كلما دلّ ذلك على التخصص في اقتصاد الدولة.

يُعدّ اختيار الأداة المناسبة لقياس درجة التنوع الاقتصادي أمراً مهماً وصعباً في الوقت ذاته، حيث يتوجب استيفاء معايير معينة من قبل مؤشر القياس ليتم تطبيقها بنجاح، بما في ذلك البساطة والقدرة على تحمل التكاليف، ومدى ملائمة المقارنة الدولية والزمنية والالتزام بالشفافية.

المبحث الثاني: الاقتصادات النفطية وحتمية التنوع الاقتصادي.

يعتقد العديد من اقتصاديي التنمية الأوائل مثل: Nurkse (1953) و Rostow (1990) أن الموارد الطبيعية شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي. بينما توصلت العديد من الدراسات التجريبية، مثل الدراسة التي أجراها Sachs & Warner (1995)، أن ثراء الدول بالموارد الطبيعية لا يؤدي بالضرورة إلى نمو اقتصادي أعلى، وأنه على الرغم من أن البلدان الغنية بالموارد بما في ذلك البلدان المصدرة للنفط، لديها مصادر كبيرة للثروة، والتي تعتبر عاملاً هاماً لتعبئة الموارد الرأسمالية، فإنها لا تتمتع بنمو اقتصادي متناسب. عُرِفَت هذه الظاهرة في أدبيات التنمية الاقتصادية بمفارقة الوفرة أو لعنة الموارد، وهي تصف حالة الأداء الضعيف والنمو الاقتصادي البطيء رغم وفرة الموارد.

المطلب الأول : خصائص الاقتصادات الريعية.

قبل نحو ألفي عام، اعتبر المفكر الروماني "Pliny the Elder" أن الذهب والفضة؛ أكبر لعنتين تمر بهما الحضارة، فهل ينطبق قياساً أيضاً على الذهب الأسود؟

اعتقد العديد من الخبراء أن اكتشاف "الذهب الأسود" سيجلب الثروة ويحقق التنمية، إلا أن واقع الدول المصدرة للنفط أظهر العكس، حيث أنه من السمات الغريبة لهذه الثروة؛ قد تكون العائق الذي يحول دون قدرة بعض الدول على تطوير اقتصاداتها وتنويعها، ما لم تتم حُسن إدارتها في مواجهة الصدمات الخارجية. وأصبح من المناسب القول إن الدول المصدرة للنفط تعاني من "مفارقة الوفرة"، "لعنة الموارد" أو "الداء الهولندي" والذي ارتبط بالتجربة الهولندية بعد اكتشاف الغاز في بحر الشمال في خمسينات القرن الماضي وانعكاساته السيئة على الاقتصاد.

أدت التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية أوائل سبعينات القرن الماضي إلى ترعّ الدولة وتغيير الدور الاقتصادي لها، حيث تستمد الدول المصدرة للنفط الجزء الأكبر من دخلها من ريع خارجي. ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية، أصبحت الدولة الوسيط الرئيس بين القطاع النفطي وبقية القطاعات في الاقتصاد، حيث تقوم الدولة بتجميع الإيرادات وتوزعها من خلال الإنفاق العام. ونظرًا لأن هذه المداخل تشكل السواد الأعظم من الإيرادات، فإن مسار التنمية المستقبلية يُحدد حسب طريقة تخصيص هذه الموارد .

لقد نشأ وتطور إطار نظري وفكري حول مفاهيم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية على غرار دراسات حسين مهدي، حازم البيلاوي، مايكل روس، تيري لين كارل، ساكس وورنر وغيرهم، حيث تم إجراء تحليلات قياسية للتوازنات والاختلالات الماكرو اقتصادية، بالإضافة إلى التحولات في هياكل ووظائف مؤسسات الدولة، ودراسة أثر سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي والاقتصادي وعلى تراكم رأس المال في القطاع الخاص. يتسم الاقتصاد الريعي بموارد مالية كبيرة تأتي من الخارج ولا ترتبط بالإنتاج المحلي، حيث يصبح الاقتصاد معتمدًا بشكل خاص على القطاع الاستخراجي ومهمشًا للقطاعات الإنتاجية الأخرى. وقد يؤدي سوء إدارة هذه الموارد إلى ظهور سلوكيات تعيق تطور الإنتاج المحلي، فيصبح التحدي السياسي والاقتصادي الوطني في كيفية الرقابة على الريع وتوزيعه، بدلاً من التركيز على تحقيق الفعالية الإنتاجية.

يتكشف لنا من واقع اقتصادات الدول الريعية حقيقة؛ أنّ معظم هذه الاقتصادات تفتقر إلى التنوع، وتتميز بمجموعة من الصفات تنفرد بها بشكل واضح دون غيرها، خاصة النفطية منها، والتي يمكن إيجازها كالآتي¹:

- **الاعتماد على مورد طبيعي رئيسي:** من الصفات الجلية للاقتصادات الريعية والتي تميزها بوضوح عن الاقتصادات الأخرى هي الاعتماد الشديد على الربيع الخارجي مصدراً رئيساً للدخل وانخفاض الاسهام المجتمعي في تكوينه². فالاقتصادات الاستخراجية وخاصة النفطية منها، والتي تُعتبر أنموذجاً للاقتصادات الريعية، تتسم باعتمادها الكلي على التحويلات الخارجية لعائدات النفط والغاز في تمويل ميزانياتها وتكوين الناتج المحلي الإجمالي، دون مشاركة أي قطاعات إنتاجية محلية. كما تعد هذه الموارد المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال. ونتيجة لذلك، فإنّ الدول النفطية تكون مكشوفة اقتصادياً بشكل خاص لانعدام الاستقرار في عائدات التصدير، مما يؤثر بدوره سلباً على معدل النمو، ومستويات الاستثمار والتضخم.
- **ضعف الهيكل الإنتاجي المحلي:** إذ تعاني هذه الدول من غياب قاعدة إنتاجية متنوعة، وانفصاما شبه تام بين القطاع المنتج للربيع وباقي القطاعات الاقتصادية مما يعكس انعدام التشابك والتكامل بين القطاعات الاقتصادية وهيمنة إيرادات الربيع في تكوين الناتج الداخلي الخام. كما أن التقلبات في أسعار المنتج الريعي تعد منفصلة عن تكاليف الإنتاج المحلية، وتتسم تكلفة الفرصة البديلة لها بأنها ضئيلة. وباعتبار أنّ الموارد المستخرجة من باطن الأرض ناضبة، فإنّ النشاط الاقتصادي المحلي عُرضة للانكماش، مما يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي للبلد.
- **اختلال هيكل الصادرات:** تتميز هذه الاقتصادات بدرجة عالية من التخصص والتركيز، حيث تتشكل سلّة صادراتها من أكثر من 80 % من النفط أو الغاز أو غيرها من الموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى عدم القدرة على زيادة حجم الصادرات وتنويعها، فإنّ هذه الاقتصاديات تعاني ضعفاً حتى في سدّ الحاجة المحلية.
- **محدودية مساهمة القطاع الخاص:** رغم القدرات التي يتمتع بها القطاع الخاص المتمثلة في الكفاءة والقدرة على دخول الأسواق العالمية وتخصيص الموارد والقدرة على الاسهام في تحقيق اقتصاد إنتاجي، إلا أنّ القطاع العام في هذه الدول يهيمن على النشاط الاقتصادي ويحول دون إعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص.

¹ سعد محمود الكواز، عبد الرزاق عزيز حسين، الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، 2019، ص 209.

² أحمد رعد عبد الكافي الربيعي، مأزق الدولة الريعية: هيمنة المورد الواحد، دار روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2022، ص 34.

- ضعف الإيراد الضريبي قياساً بالإيراد الريعي: نظراً إلى أن القسم الأكبر من دخول الدول ذات الاقتصادات الريعية، خاصة النفطية منها، يأتي عن طريق صادراتها الهيدروكربونية أو المواد الخام فيما تكون موارد الإيرادات الضريبية مقتصرة إلى حد كبير، ذلك أن تحصيل الضرائب لا تُعد ضمن أولويات السياسة المالية للدولة. ونتيجة لذلك، تصبح مساءلة الشعب للدولة محدودة أو معدومة. كما يؤدي عدم تحصيل الضرائب إلى التقليل من ضغط المواطنين على السلطات التنفيذية من جهة، وإلى سوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من جهة أخرى.

المطلب الثاني: اقتصاديات الربيع النفطية ولعنة الموارد.

على عكس التوقعات الأولية من أنّ الثروات الطبيعية تعتبر مورداً رئيسياً لتمويل العملية التنموية، أظهرت العديد من الدراسات أن الاعتماد المتزايد على الموارد الطبيعية يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي. فالدول الغنية بالموارد لا تتمتع بالضرورة بأداء اقتصادي جيد، و يتجلى هذا الوضع بشكل خاص في الدول النفطية. وقد ظهرت مخاوف اقتصادي التنمية، بشأن الآثار السلبية المحتملة لأن تكون الدولة منتجة للموارد الطبيعية في الخمسينيات والستينيات، على غرار Perbisch (1950, 1964) و Singer (1950) اللذان كانا يعتقدان أن مُصدري المواد الخام سيتضررون من التجارة مع الدول الصناعية، لأن شروط التبادل التجاري ستصبح أسوأ بالنسبة لهم بشكل مستمر. كما أكد آخرون مثل ؛ Hirschman (1958)، Seers (1964) و Baldwin (1966) ، على هذا التأثير السلبي واعتبروا أنّ الروابط الاقتصادية الناتجة عن تصدير المنتجات الأولية تكون محدودة مقارنة بالمنتجات المصنعة.

في السبعينيات والثمانينيات، سلّطت الأضواء على تجارب الدول المصدرة للنفط، وظهرت النقاشات حول أن العائدات الكبيرة على النفط يمكن أن تكون لها آثار سلبية على تطوير هذه الدول، على غرار Monroe & Mabro (1979)¹، Neary & Wijnbergen (1985)²، وكذا دراسة Gobind Nankani سنة 1979 ، التي توصل في نتائجها إلى أن الاقتصادات المعدنية تعاني من اختلالات ومشاكل اقتصادية عدّة؛ منها انخفاض هامش الادخار، ارتفاع معدلات البطالة، ارتفاع معدلات التضخم، انخفاض نمو الإنتاج الزراعي، ارتفاع الأرباح

¹ Elizabeth Monroe & Robert Mabro, *Oil Producers and Consumers: Conflict or Cooperation*, American Universities Field Staff, USA, 1974.

² J. Peter Neary, Sweder van Wijnbergen, *Natural resources and the macroeconomy: a theoretical framework*, UCD Centre for Economic Research Working Paper Series; No. 36, University College Dublin, Ireland, 1985.

من الصادرات مع عدم الاستقرار المالي وضعف أداء التنوع في الصادرات¹. وكانت هذه بداية الأدبيات التي تدرس اختبار نظرية لعنة الموارد في الدول التي تمتلك النفط والغاز.

يقصد بلعنة الموارد؛ "التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة ، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى"²، وهو ما ينعكس سلباً على التنمية. ويعد الخبير الاقتصادي Richard Auty ؛ أول من استخدم هذا المصطلح سنة 1993³ لوصف الحالة الاقتصادية للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية وعدم قدرتها على استغلال تلك الثروة لتعزيز نموها الاقتصادي المتدهور بالمقارنة مع البلدان الفقيرة من الموارد الطبيعية. تناول العديد من الباحثين موضوع لعنة الموارد في أبحاثهم على غرار: (Bulmer and Thomas (1994)، (Ross (1999)، (Gylfason (1999, 2001)، (Stevens (2003, 2006)، (Humphreys (2005، (Sachs & Warner (1995) من أهم الدراسات المنهجية المُشخّصة لمشاكل الاقتصادات المواردية، والتي وضعت الأساس لهذه الفرضية - لعنة الموارد-، حيث كان الاستنتاج الرئيس الذي خلصت إليه هو أن نمو الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية كنسبة من إجمالي الناتج الوطني كان أبطأ خلال الفترة من 1971 إلى 1989 مقارنة بالمتوسط العالمي⁴. وهو ما يشير إلى انفصال العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية. وظلت العلاقة السلبية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي واضحة حتى بعد إدراج العديد من المتغيرات التي يُعتقد أنها ترتبط إيجابياً بالنمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: المقاربات التفسيرية للعنة الموارد.

لم يقتصر الجدل العلمي حول ظاهرة "لعنة الموارد" على إثبات وجودها من عدمه، بل امتدّ إلى محاولة فهم آلياتها التفسيرية وتحديد القنوات التي تنتقل من خلالها وفرة الموارد الطبيعية إلى نتائج اقتصادية واجتماعية سلبية في العديد من الدول النامية.

الفرع الأول: التفسير الاقتصادي للعنة الموارد.

¹ Gobind Nankani, *Development Problems of Mineral-Exporting Countries*, World Bank Staff Working Paper No. 354, Washington, 1979, P 97.

² Terry Lynn Karl, *Comprendre la « malédiction des ressources », Le Pétrole: lever la malédiction des ressources naturelles*, Guide de l'énergie et de développement à l'intention des journalistes, Open Society Institute, New York, 2005, p23. , (<http://archive.revenuewatch.org/reports/072305fr.pdf>)

³ Richard Auty, *Sustaining Development in Mineral Economies The Resource Curse Thesis*, Routledge, New York, 1993.

⁴ Jeffrey D. Sachs & Andrew M. Warner, *Natural Resource Abundance and Economic Growth*, NBER WORKING PAPER SERIES, Cambridge, 1995.

تم تفسير لجنة الموارد اقتصاديا من خلال : المرض الهولندي ، تراكم المعارف ودورية السياسة المالية.¹

أولا: نظرية المرض الهولندي :

في نهاية الخمسينيات، حققت هولندا اكتشافات مهمة للغاز الطبيعي في مياهها في بحر الشمال، وكان لهذه الاكتشافات تأثير اقتصادي قوي، حيث تسبب في ارتفاع سعر صرف الغيلدر (Florin) الهولندي ، تحقيق فائضا في الحسابات الخارجية وانكماش في الصناعات التحويلية. هذا التأثير أصبح معروفاً باسم "المرض الهولندي"، وهو المصطلح الذي صاغته مجلة "Economist" عام 1977. وتم التعرض لهذه الظاهرة الاقتصادية وتشخيصها من قبل العديد من الاقتصاديين على غرار : R.Gregory (1976)، Neary & Corden (1982)، Corden (1984)، Wjinbergen & Neary (1984)، Kiminomi Matsuyama (1992)، Sachs & Warner (1999)، Torvik (2001)، Gylfason (2001)، Stevens (2003)، كونها ليست مجرد انعكاس لزيادة صادرات الموارد الطبيعية، بل هو سلسلة من التداخلات التي تؤثر بشكل شامل على الاقتصاد.

يمكن تقسيم تأثير القفزة النفطية على الاقتصاد الكلي، من خلال ثلاثة جوانب رئيسية: حركة الموارد، وتأثير الإنفاق واللذان تم دراسة تأثيرهما لأول مرة من قبل الاقتصاديان Neary & Carden (1982) ، وكذا تأثير أسعار صرف العملة.²

بافتراض وجود اقتصاد صغير مفتوح، مكونا من ثلاث قطاعات رئيسية: القطاع الصناعي، قطاع الخدمات، وقطاع الموارد، فإن تأثير حركة الموارد تحدث عند اكتشاف مورد طبيعي كالنفط والغاز، مما يؤدي إلى إحداث قفزة في الصادرات (النفط والغاز) وزيادة في الإيرادات والعوائد من العملات الأجنبية المتأتية منه، وهو ما يجعل كل من عنصري الإنتاج؛ العمل ورأس المال ينتقلان من القطاعات الاقتصادية المختلفة نحو قطاع الموارد، نتيجة جاذبية الأرباح المحققة وارتفاع الأجور في هذا القطاع.

ونتيجة لهذه الأرباح الاستثنائية، يحدث تأثير الإنفاق، حيث يرتفع الطلب على كل السلع سواء التجارية أو غير التجارية، لكن يختلف التأثير حسب القطاع؛ ففي القطاع غير التجاري، يتم تلبية الطلب المتزايد على الخدمات من خلال زيادة العرض، مما يؤدي إلى زيادة في أسعار الخدمات والأجور ضمن هذا القطاع. أما في القطاع التجاري، فيتم تلبية الطلب المتزايد على السلع من خلال التوجه نحو الاستيراد بدلاً من زيادة الإنتاج المحلي.

¹ صادق هادي، لجنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج -دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 02 ، العدد 01 ، 2019 ، ص ص 13،14

² بيتر كزاناشيف، ريع الموارد والنمو الاقتصادي، ترجمة علي الحارس، مركز الرافين للحوار، ط01 ، بيروت، لبنان، 2019، ص 31.

ونتيجة لزيادة تدفق النقد الأجنبي بزيادة صادرات المورد المكتشف، يحدث تأثير أسعار الصرف؛ فزيادة حجم النقد الأجنبي تؤدي إلى توسع القاعدة النقدية في الاقتصاد المحلي عند تحويل العملات الأجنبية إلى العملة المحلية، مما يسبب ارتفاع الأسعار المحلية (التضخم)، ومن ثم ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة المحلية، هذا الارتفاع ينعكس تأثيره على القطاع الصناعي تأثيراً مزدوجاً:

- تراجع الطلب على السلع المصنعة محلياً، لأن السلع المستوردة تصبح أكثر توفراً وأقل تكلفة؛
- انخفاض صادرات السلع المصنعة محلياً بسبب تراجع تنافسيتها في أسواق التبادل التجاري العالمية مع ارتفاع قيمة العملة المحلية.

هذه التأثيرات تُدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة، حيث يتراجع حجم الصادرات التقليدية وإيراداتها، وتزداد وفرة الواردات لانخفاض تكلفتها، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب عليها وهو ما يزيد من عجز الميزان التجاري والحساب الجاري وميزان المدفوعات. نتيجة لذلك، يحجم العديد من المستثمرين الأجانب عن القيام باستثمارات في هذه الدولة بسبب تراجع العائد منها مقوماً بالعملة الأجنبية، وارتفاع تكلفة الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، تُهرب العملات الأجنبية الموجودة في البلاد عبر التحويلات إلى الخارج، لتقادي المزيد من تدني قيمتها مقابل العملة المحلية.

يترتب عن التشوهات الاقتصادية التي يولدها المرض الهولندي، تزايد البطالة واختفاء المهارة المهنية* (نموذج التعلم عن طريق العمل) نتيجة التغير القطاعي في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، وتحوله من اقتصاد "زراعي/صناعي" كثير الاستيعاب لليد العاملة إلى اقتصاد "خدمي/نفطي" محدد الاستيعاب وغير قادر على خلق وتوفير فرص عمل كافية للباحثين عن العمل¹. كما يستمر التراجع في القيمة الحقيقية للأجور والدخول، وبالتالي القدرة الشرائية بسبب تسارع وتيرة التضخم.

ثانياً: نظرية دورية السياسة المالية:

تُعتبر تقلبات أسعار الموارد الطبيعية، وخصوصاً النفط الذي يتسم بتقلبات دائمة، وصعوبة في التنبؤ باتجاهات أسعاره المستقبلية، من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى تقلبات في حجم الإنفاق العام في الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على هذه الإيرادات، نظراً للعلاقة الموجبة بين المداخل المحصلة والنفقات العامة. هذا ما يدفع بصانعي

*توجد دراسات عدة تناولت العلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي من خلال نموذج للنمو الاقتصادي الداخلي يدمج التعلم عن طريق

العمل (Learning by Doing) كأهم مفسر لتراجع نمو الدول الغنية بالموارد، ويمكن الإشارة إلى: أعمال Solow (1957، 1956)، Arrow (1962)، Sachs & Warner (1995)، Van der Ploeg & Venables (2011)، Stiglitz & Greenwald (2014).

¹ Cohendet Pet Gaffard Jean-Luc, *Innovation et entreprises*, Encyclopédie Economique, Economica, Paris, 1990, p201.

السياسات العامة إلى تعديل نهج السياسات المالية المتبعة لمواجهة تأثير هذه التقلبات، فيما يُعرف بدورية السياسة المالية (Procyclical fiscal policy).

يمكن للسياسات المالية المُسايرة للدورة الاقتصادية؛ أي تكون انكماشية في فترات الركود وتوسعية في فترات الازدهار، وهو ما يتضح في التقلبات الحادة التي تطرأ على الإنفاق الحكومي بالتوازي مع تذبذب إيرادات النفط، أن يترتب عنها تقلبات في المتغيرات الاقتصادية¹؛ فهي تزيد من تقلبات الاقتصاد الكلي وتراجع الاستثمار سواء الحقيقي أو البشري، وانخفاض في النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى آثارها الجسيمة على الطبقة الفقيرة، إذا لم تُعوّض بالسياسات المالية التوسعية في الأوقات الجيدة أو الرفاه. وقد يؤدي ذلك إلى العجز مما ينتج عنه عدم استدامة الديون ومن ثمّ التعثر المالي.

وتكمن الأسباب وراء انتهاج سياسة مالية مسايرة للتقلبات الدورية في سببين رئيسيين هما:²

- ضعف الأسواق المالية: تتبع الحكومات سياسة انكماشية في حالة انخفاض أسعار الموارد الطبيعية النفط مثلاً، وعدم قدرة الأسواق المالية أو أسواق الائتمان على التكيف مع احتياجاتها، مما يضطرها إلى خفض حجم الإنفاق العام.

- طبيعة النظام السياسي: تتبع الدولة سياسة مالية توسعية عندما تزيد الإيرادات الحكومية في فترات الازدهار، وذلك لمواجهة الضغوط السياسية بزيادة حجم النفقات وضمان التوزيع العادل لثروات الطبيعة.

وتُعد الدول المنتجة للنفط من بين أغنى الدول بالموارد الطبيعية، وتستجيب سياستها المالية عادةً لارتفاع عائدات النفط بزيادة النفقات العامة. يؤدي هذا التوجه إلى انخفاض جودة وكفاءة الإنفاق وتراجع فعاليته، حيث يتم إنشاء أو توسيع برامج الإنفاق أو المشاريع استجابة للطفرة النفطية وارتفاع عوائده والتي قد تتراجع بسرعة مع انخفاض الأسعار دون إكمالها بسبب المدة القصيرة لهذه الطفرة. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى تقلبات مماثلة في التدفقات المالية لميزانية الدولة، مما يجعل النفقات العامة عرضة لعوامل خارجية متقلبة.

¹ Manasse Paolo, *Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions—A View from MARS*, FMI, working Paper, 2006, P 04.

² حاكمي بوحفص ، الشارف بن عطية سفيان، دور السياسة المالية في تحقيق استقرار الموازنة في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 04، مستغانم ، الجزائر، 2015، ص 130.

تُعتبر التقلبات الدورية للنققات الحكومية من أهم القنوات التي تنقل التقلبات الخارجية إلى سعر الصرف، مما يؤثر على قطاع السلع القابلة للتداول التجاري خاصة القطاع الخاص، حيث يواجه المستثمرون صعوبات في تخطيط استثماراتهم على المدى الطويل، وهو ما يترتب عليه آثار سلبية على الاستثمار الخاص والنمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج المحروقات.

لذا؛ فإن تأثير تقلبات عوائد النفط على الاقتصاد يظهر في العلاقة الموجبة بين العوائد والنققات العامة، حيث تؤدي هذه التقلبات في المداخل، المصحوبة بتقلبات في الإنفاق العام والخاص، إلى تقلبات في سعر الصرف. هذا يؤدي إلى عدم استقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتداول التجاري، مما يثبط الحافز على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

الفرع الثاني: التفسير السياسي للغة الموارد.

بالإضافة إلى التشوهات القطاعية المرتبطة بالمرض الهولندي، فمن خلال زاوية الاقتصاد السياسي، تم تفسير الأداء الهزيل لاقتصادات الدول المنتجة للنفط بالآثار السلبية للريع على أنماط الحوكمة والمؤسسات، حيث تبين أن هذه الإيرادات الضخمة تدفع النخب السياسية والعسكرية الحاكمة نحو سلوك البحث عن الريع والتنافس على مكاسبه بدلا من تحويله إلى الأنشطة الاقتصادية المنتجة.

يدعم Micheal Ross (1999) فكرة التفسير السياسي لنقمة الموارد من خلال نظريات ثلاث*، توضح امتداد التأثير السلبي لعائدات الموارد الطبيعية لتشمل السياسة والحوكمة، وتؤكد أن للجانب السياسي دوراً مهماً في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم الدول المصدرة للموارد الطبيعية، مما يجعل من الصعب تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في هذه الدول.

*فسّر Micheal Ross نقمة الموارد من خلال ثلاث نظريات:

- النظرية الإدراكية: التي تشير إلى أن التدفقات المفاجئة لعائدات الموارد يمكن أن تخلق أفقاً سياسياً قصيراً الأجل، مما يفسر فشل الحكومات في تنويع صادراتها والمحافظة على استقرار السياسات وضعف القطاع الخاص.
- المقاربة الاجتماعية: التي تؤكد أن وفرة الموارد وارتفاع عائداتها تعزز قوة مجموعات تعرقل الإصلاحات الداعمة للانفتاح الاقتصادي، مما يؤثر سلباً على النمو وجودة سياسات الدولة.
- مقاربة المؤسسات: التي ترى أن العائدات الكبيرة من الموارد تضعف مؤسسات الدولة، التي لها دور كبير في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، لذا نجد أن معظم الدول التي تمتلك الموارد تكون مؤسساتها ضعيفة وغير قادرة على التخطيط الاستراتيجي.

في البحث الذي قاما به Lane Philip & Tornell Aaron (1999)¹ حول استجابة اقتصادات بعض البلدان الغنية بالموارد لإرتفاع مداخلها، توصلوا إلى أن العديد من البلدان تستجيب بشكل عكسي للمكاسب التجارية غير المتوقعة بتراجع في أداء نموها الاقتصادي، والذي تم تفسيره بتأثير شرهة النخب الحاكمة (The Voracity Effect)، حيث استجابةً للوفرة المفاجئة، يتم الزيادة في إعادة توزيع المداخل بنسب أكثر من تناسبية، وهذا يؤدي إلى تفاقم التشوهات والانحرافات في العملية الاقتصادية، تعميق اللامساواة في المجتمع، وتهاوي مؤسسات الدولة، مما يضعف النمو الاقتصادي.

كما قدّم كل من Wantchekon Leonard & Lam Rieke (2003)² في دراستهما المعنونة بـ "Political Dutch Disease" نموذجاً نظرياً في محاولة لمعرفة كيفية تأثر الأنظمة السياسية بالتحويلات القطاعية في الاقتصاد ولاسيما في حالة الانتعاش في قطاع الموارد الطبيعية، من خلال دراسة تأثير اكتشاف الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي، توزيع الدخل، وتخصيص السلطة السياسية، والتي خلصت إلى أن وفرة الموارد تفاقم من اللامساواة في الدخل بين الشعب والنخبة السياسية. هذه الفجوة، هي نتيجة لتأثيرين؛ أولهما مباشر ناتج عن سيطرة النخبة على الحكومة والرقابة عليها، مما يسمح لها بالحصول على قدر أكبر من ريع الموارد. أما التأثير غير المباشر فهو ناتج عن التراجع الاقتصادي المرتبط بالمرض الهولندي، والذي يزيد من اتساع فجوة اللامساواة في الدخل لأن توزيع الأرباح تخضع للمبدأ نفسه في توزيع ريع الموارد.

كما توصلت دراسة Arezki & Bruckner (2009)³ إلى نتائج مقاربة، حيث باستخدام عينة مكونة من 31 بلدا مصدرا للنفط خلال الفترة (1992 - 2005)، خلصت إلى أن هناك تأثير كبير للريع النفطي على الفساد خاصة في البلدان التي تتمتع الدولة بحصة عالية من المشاركة في إنتاج النفط، وهو ما يفسر التراجع في معدلات النمو الاقتصادي.

¹ A.Aron Tornell And Philip R. Lane, *The Voracity Effect*, THE AMERICAN ECONOMIC REVIEW, Vol. 89 No. 1, March 1999, pp 22-46.

² Lam Ricky & Wantchekan Leonard, *Political Dutch Disease*, Working paper, April 2003, pp 6-16.

³ R.Arezki & M.Brückner, Oil Rents, Corruption and State Stability: Evidence from Panel Date Regressions, IMF working paper, 267/09 December, 2009.

أما T. Verdier ,R. Torvik, J. Robinson (2006)¹، في ورقتهم البحثية بعنوان " Political foundations of the resource curse " ، فقد اعتبروا أن الحافز السياسي هو العامل الأهم الذي يفسر تميز معظم الدول الغنية بالموارد بضعف أدائها الاقتصادي.

هذه التحليلات تبين قوة العلاقة الترابطية بين وفرة الموارد الطبيعية والجانب السياسي وتأثيرها الاقتصادي، خاصة في الدول التي تعتمد إلى استغلال كثافة مواردها الطبيعية في خلق سياسات تخدم المصالح الضيقة لمجموعات محددة على حساب مصلحة الاقتصاد الوطني مما يؤثر سلباً على النمو.

الفرع الثالث: التفسير المؤسسي للغنة الموارد.

تتفق جل البحوث و الدراسات التي حاولت تفسير أسباب تباين الأداء الاقتصادي بين الدول الغنية والفقيرة بالموارد الطبيعية على أهمية دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية. ومن بين أولى المساهمات المهمة في هذا المجال، كان عمل Robert Thomas & Douglas North في كتابهما " The Rise of the Western World " عام 1973، حيث أوضحا أن كل من الابتكار، اقتصاديات الحجم، التعليم وتراكم رأس المال تُعبر عن عملية النمو الاقتصادي نفسه بدلاً من كونها الأسباب المؤدية إليه. هذه الأفكار مهّدت الطريق لدراسات تجريبية لاحقة، من أبرزها:

- دراسة Knack and Keefer (1995)²: توصل الباحثان إلى أن الجودة المؤسسية تؤثر بشكل إيجابي وملحوظ على الاستثمار والنمو الاقتصادي، كما أظهرت نتائجهما أن معاملات الدخل ترتفع عند إدراج مؤشرات الجودة المؤسسية في النماذج الإحصائية والاقتصادية.
- دراسة Barro (1997)³: ركزت الدراسة على الحريات الاقتصادية، حقوق الملكية، سيادة القانون ودور الحكومات الصغيرة في تعزيز النمو الاقتصادي. ومن نتائجها؛ أن سيادة القانون وحماية حقوق الملكية لهما تأثير إيجابي قوي على النمو الاقتصادي، إذ تساهم هذه العوامل في خلق بيئة مستقرة وجذابة للاستثمار، مما يحفز النمو.

¹ James A. Robinson et al, *Political foundations of the resource curse*, Journal of Development Economics ,N°79 , 2006, pp 447 – 468.

² Stephen Knack And Philip Keefer, *Institutions And Economic Performance: Institutional Measures Cross-Country Tests Using Alternative*, Economics And Politics, Vol 7, No. 3, 1995,Pp 207-227.

³ Robert J. Barro, *Determinants Of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study*, Nber Working Paper Series, Cambridge, 1996, P 145.

- دراسة Hall and Jones (1999)¹: سلطت الضوء على أهمية المؤسسات والسياسات في تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وأكدت على أن الفروقات في الدخل الفردي بين الدول لا ترجع فقط إلى العوامل التقليدية مثل رأس المال والعمالة، ولكن أيضًا إلى جودة المؤسسات والسياسات الحكومية .
- دراسة Torvik & others (2006)²: في محاولة لدراسة تأثير جودة المؤسسات على العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، قام Torvik وزملاؤه بتحليل الأداء الاقتصادي لـ 42 دولة غنية بالموارد، ليتوصلوا أن المؤثر الأول على تفاوت الأداء الاقتصادي هو نوعية المؤسسات، فالدول ذات المؤسسات القوية استطاعت تجنب لعنة الموارد الطبيعية والاستفادة منها لتعزيز النمو الاقتصادي. وهو ما يتوافق أيضا مع نتائج دراسته المعنونة "Political Foundations of the Resource Curse"، حيث أن البنية السياسية القوية تلعب دورًا حاسمًا في تجنب لعنة الموارد، من خلال تقليل الفساد وتوجيه العوائد نحو التنمية المستدامة بدلاً من الأنشطة الريعية، مثلما توجهت إليه الشيلي، بوتسوانا، تايلاندا وماليزيا، غير أن دولاً مثل: الكوادر، المكسيك، الجزائر، السعودية، فنزويلا، نيجيريا وزامبيا لم تتمكن من ذلك، لأنه عند انتعاش الموارد، تُتاح للحكومات خيارات متعددة فيما يتعلق بالسياسات المرتبطة بجودة المؤسسات. في حال غياب مؤسسات جيدة، قد تسمح السياسات الضعيفة لمجموعات معينة باستغلال هذه الموارد لإعادة توزيع الريع لأغراض غير اقتصادية، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.
- دراسة Arezki and Van der Ploeg (2011)³: دعمت هذه الدراسة فرضية لعنة الموارد، حيث وجدت تأثيراً سلبياً مباشراً للموارد الطبيعية على الدخل الفردي، سواء بالنظر إلى وفرة الموارد أو الاعتماد عليها. وأشارت إلى أن تأثير الموارد يصبح أكثر وضوحاً في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة، كما أن الانفتاح التجاري يمكن أن يخفف من حدة هذه الظاهرة.

إذن، تعتبر المقاربة المؤسساتية* أنّ جوهر المشكلة سياسي، يؤدي إلى نتائج اقتصادية، حيث نوعية المؤسسات في الدول الغنية بالموارد الطبيعية هي العامل الأساس في تفسير لعنة الموارد، وتتعلق بقدرة مؤسسات الدولة على

¹ Robert E. Hall And Charles I. Jones, *Why Do Some Countries Produce So Much More Output Per Worker Than Others?*, The Quarterly Journal Of Economics, Vol. 114, No. 1, 1999, pp. 83-116

² Halvor Mehlum, Karl Moene And Ragnar Torvik, *Institutions And The Resource Curse*, The Economic Journal, 2006, Pp 1-20

³ Rabah Arezki and Frederick van der Ploeg, *Do Natural Resources Depress Income Per Capita?*, Review of Development Economics, 15(3), 2011, pp 504-521.

أنظر : Ross Michael L. , *The Political Economy of the Resource Curse* , World Politics , 51 , January 1997, P: 297-322

إدارة هذه الثروات واستغلالها بشكل أمثل لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المنشودة. فالعلاقة عكسية بين الاعتماد على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي خاصة مع إضافة العامل المؤسسي إلى التحليل، حيث يُلاحظ أن الجودة المؤسسية هي العامل الحاسم في تحديد طبيعة العلاقة بينهما. فتأثير وفرة الموارد على النمو الاقتصادي يكون أكثر سلبية وحدّة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة.

المبحث الثالث: التصنيع من أجل ترقية التنوع الاقتصادي.

يُعدّ التنوع الصناعي مقوّمًا جوهريًا لتنوع الإنتاج، الصادرات، ومصادر الدخل. فمن خلال تعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، يمكن الحد من الاعتماد المفرط على تصدير المواد الأولية وتفادي التقلبات الحادة في أسعارها. يُسهم ذلك في تمكين الدول من التحول من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي.

المطلب الأول: استراتيجيات التنوع الاقتصادي اعتمادا على التصنيع.

يشكل التنوع الاقتصادي حلا استراتيجيًا لتجنب لعنة الموارد، من خلال تقليل الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية وتوسيع القاعدة الاقتصادية عبر تنوع مصادر الإيرادات وتعزيز القطاعات الإنتاجية. يسهم هذا التنوع في معالجة التشوهات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات الريعية، كما يعزز مرونة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار السلع الأساسية. ولتحقيق ذلك، تتطلب العملية صياغة خطط استراتيجية وتنفيذ برامج مكثفة تستهدف استغلال المزايا التنافسية المتاحة، وتنويع الهيكل الإنتاجي لضمان تحقيق تنمية مستدامة ومستقرة على المدى الطويل.

سعت العديد من الدراسات الاقتصادية إلى تطوير نظريات تفسر عملية التنوع الاقتصادي، ومنها التي ركّزت على استراتيجيات التصنيع كآلية لتحقيق هذا الهدف. واستنادا إلى مفهوم التنظيم الصناعي، خاصة فيما يتعلق بهيكل الصناعة ومدى تنوعها. تبرز الفكرة القائلة بأن تنوع القطاع الصناعي يمثل مفتاحًا لتوسيع قاعدة الإنتاج

الوطني وكفيل بتنوع الصادرات ومصادر الدخل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن بين هذه النظريات والاستراتيجيات نذكر منها :¹

- نظرية الدفع القوية؛
- استراتيجيات التصنيع؛
- استراتيجية مشاركة الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

أولاً: نظرية الدفع القوية.

تستند نظرية الدفع القوية إلى فكرة توجيه استثمارات ضخمة نحو بناء بنية تحتية متكاملة، بهدف خلق وفورات اقتصادية خارجية عبر توفير خدمات إنتاجية أساسية بتكاليف منخفضة، مما يشجع قيام صناعات جديدة.

طرح Rosenstein-Rodan في مقاله الشهير "Problems of Industrialisation of Eastern and South-Eastern Europe" (1943) رؤية تدعو إلى التركيز على استثمارات واسعة النطاق في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، بحيث تكون مترابطة وتدعم بعضها البعض، مما يمنحها جدوى اقتصادية إذا تم تنفيذها بشكل متزامن²، مؤكداً على ضرورة تحقيق التوازن بين تطوير البنية التحتية والصناعات الاستهلاكية، مع الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد السلع الإنتاجية لدعم عملية التصنيع. واعتبر روزنشتاين-رودان أن المبرر الأساسي لاعتماد نهج الدفع الكبيرة هو مفهوم "تكامل الصناعات المختلفة"، حيث يرى أنه من الضروري إنشاء سوق محلي قوي للمنتجات المصنّعة كخطوة أولى لجعلها قادرة على المنافسة عالمياً³. معتبراً أنه لتحقيق ذلك، لا يمكن الاكتفاء بضخ رأس المال والعمالة في صناعة واحدة فقط، بل يجب توجيه الاستثمارات نحو سلسلة من الصناعات أو قطاعات متعددة داخل الاقتصاد، مما يضمن تعزيز التكامل الصناعي وتنويعه وتحقيق عوائد اقتصادية شاملة.

¹ نوي نبيلة، أثر التنوع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة : الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، نوقشت بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2017، ص ص 100، 101.

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر، الأردن، ط01، 2007، ص ص: 88، 89.

³ Damian Mbaegbu, *An Industrialization Strategy for Economic Diversification and Sustainable Development of Nigeria*, International Journal of Advanced Studies in Business Strategies and Management, Vol. 4, No. 2, 2016, p 30.

تُعد التجربة الخليجية مثالاً ناجحاً لتطبيق هذه النظرية، حيث استغلت دول مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عوائد النفط في السبعينيات لتحقيق دفعات اقتصادية قوية. ساعدت هذه الاستراتيجية في نقل اقتصادات هذه الدول من حالة الركود إلى مراحل متقدمة من النمو، مع تطوير بنية تحتية متينة وقطاعات صناعية متنوعة.

لذا، فإن نجاح نظرية الدفعة القوية يعتمد بشكل كبير على توفر الموارد والإمكانات، مما يجعلها مناسبة أكثر للدول الغنية بالموارد مثل دول الخليج، وأقل قابلية للتطبيق في الدول النامية التي تواجه صعوبات بسبب نقص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتخصيص استثمارات ضخمة. كما أن ضعف القدرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية يُشكل عقبة أمام تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الاستراتيجية. ومع ذلك، يمكن تعزيز فرص نجاحها من خلال تبني سياسات تنموية متكاملة تهدف إلى التغلب على القيود الهيكلية والمالية، وتعزيز قدرات الدول النامية للاستفادة من هذه الاستراتيجية في تحقيق التنمية الشاملة.

ثانياً: استراتيجيات التصنيع.

تهدف استراتيجيات التصنيع إلى تطوير القطاعات الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الواردات، بما يدعم النمو الاقتصادي ويحقق التنوع الاقتصادي، وتشمل أبرز هذه الاستراتيجيات:

1. استراتيجية إحلال الواردات (ISI).

التصنيع القائم على إحلال الواردات (ISI) هو استراتيجية صناعية تنموية، يعتمد على حماية الصناعات المحلية الناشئة من خلال فرض التعريفات الجمركية الوقائية، وضع حصص استيراد، التحكم في أسعار الصرف، ومنح تراخيص تفضيلية خاصة لاستيراد السلع الرأسمالية، وتقديم القروض المدعومة للصناعات المحلية الناشئة، وغيرها من الإجراءات¹. تُعتبر هذه الاستراتيجية ظاهرة شبه حتمية في الدول الأقل نمواً، فهي غالباً ما تنشأ بشكل طبيعي، وربما دون تخطيط مسبق، عقب فرض قيود على الواردات للحفاظ على النقد الأجنبي كرد فعل سريع لمشكلات ميزان المدفوعات. ما يبدأ كإجراء لتقييد استهلاك الواردات غير الأساسية يتحول تدريجياً إلى آلية حماية تُبرر لدعم

¹ Emerson A. Jackson, Mohamed N. Jabbie, *Import Substitution Industrialization [Isi]: An Approach To Global Economic Sustainability*, MPRA Paper No. 102316, 2020, p 02.

إنتاج بدائل محلية لها. ومع وجود سوق جاهز لهذه المنتجات، فإن الحماية الكافية توفر فرصًا لتحقيق مكاسب سريعة وسهلة في الإنتاج الصناعي، خاصة في السلع الاستهلاكية النهائية، حتى وإن كان هناك اعتماد على استيراد المواد الخام والأجزاء والمعدات الرأسمالية.

علاوة على ذلك، يظهر مبرر مزدوج نظري لاستمرار استراتيجية إحلال الواردات؛ يتمثل الجانب الأول في أن الطلب العالمي على السلع الأولية ينمو ببطء شديد، مما يجعل تصديرها غير كافٍ لتحقيق النمو الاقتصادي. أما تصدير المنتجات المصنّعة، الذي يتطلب منافسة مع الدول المتقدمة، فهو يبدو غير واعد بسبب التأخر التكنولوجي وعدم كفاءة الإنتاج على نطاق صغير، إلى جانب السياسات الحمائية في الدول الغنية، التي تُعد الأسواق الرئيسية لهذه المنتجات. وبالتالي، يصبح الإنتاج للسوق المحلي، بما يتناسب مع الطلب الداخلي، هو المسار الأكثر نجاحًا لتحقيق النمو.

من العوامل الأخرى التي دفعت إلى تبني هذه السياسة كان الانهيار الاقتصادي العالمي الذي أثر على أسعار المواد الأولية، مما دفع الدول النامية إلى ضرورة تطوير صناعاتها المحلية لتعزيز صادراتها، وهي ما تُعتبر محفزًا للتنوع الاقتصادي، حيث تشير العديد من التجارب التي طبقت هذه السياسة وتمكنت من تحقيق معدلات نمو استثنائية؛ على غرار "اليابان" والنمور الأربعة، حيث ارتفع الدخل الفردي فيها بأكثر من عشرة أضعاف، وتضاعف في ماليزيا وإندونيسيا وتايوان في العقدين اللذين تليا عام 1973¹.

2. استراتيجية تشجيع الصادرات (ESI).

استراتيجية تشجيع الصادرات (ESI) تُعد نقيضًا لاستراتيجية إحلال الواردات (ISI)، إذ تركز على التصنيع بهدف تصدير السلع غير التقليدية، مثل المنتجات الأولية المعالجة، والسلع شبه المصنعة، والمنتجات المصنعة بالكامل، بدلاً من تصدير المواد الأولية التقليدية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التصنيع المحلي وزيادة القيمة المضافة للصادرات².

¹ Ogujiuba, K.et al., *Import Substitution Industrialization As Learning Process: Sub Saharan African Experience As Distortion Of The "Good"*, Business and Management Review, Vol. 1(6), 2011, pp. 08 – 09.

² PATERNE NDJAMBOU, op cit, p 91.

يعتمد تبني هذه الاستراتيجية على توفر عناصر إنتاجية منخفضة التكلفة، مثل العمالة، وارتفاع أسعار التصدير، مما يجعلها خياراً فعالاً لتعزيز تنافسية المنتجات المصدرة. كما أنها تُعد مكملة لاستراتيجية إحلال الواردات، حيث تسعى لتحقيق التنوع الاقتصادي من خلال تطوير الصناعات المحلية وتوسيع قاعدة المنتجات المصدرة. وتستند هذه الاستراتيجية إلى أسس نظرية، منها الميزة النسبية التي تعتمد على استثمار قدرات الدول النامية في تسريع تطوير الهيكل الإنتاجي وتقليل حساسية الاقتصاد للصدمات الخارجية، بناءً على توفر العمالة المؤهلة، المواد الأولية والتكنولوجيا العالمية، من خلال تقليص الفجوة الصناعية والتكنولوجية مع الدول المتقدمة عبر التعلم والاقتراض التكنولوجي.

وقد تم تبني استراتيجية تشجيع الصادرات في العديد من الدول النامية، حيث حققت نجاحاً ملموساً في بعض البلدان، مثل ماليزيا وتايلاند، اللتين أعادت توجيه الصادرات نحو المنتجات الصناعية، مثل: الإلكترونيات والنسيج، وعززتا المنتجات الأولية ذات القيمة المضافة مثل زيت النخيل والمطاط (في ماليزيا) والزراعة والصيد (في تايلاند). كما شهدت "الشيلي" نجاحاً في استثمار ميزات البيئية لتصدير منتجات مثل الفاكهة، والنبيد، والسلمون، والمنتجات الغابية¹.

ثالثاً: استراتيجية مشاركة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

تُعد هذه الاستراتيجية مدفوعة بالأساس من القطاع الخاص. يُشير أنصار نظرية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMIs) إلى أنها تُوفر الروابط المفقودة بين المؤسسات الصغيرة غير الرسمية والقطاع الرسمي الذي يهيمن عليه الأعمال الكبيرة. وتؤدي إقامة جسور بين الصناعات الصغيرة (الميكروية) والصناعات الكبيرة إلى تسريع نقل التكنولوجيا المحسنة وتحقيق النمو الاقتصادي².

لقد استفادت النُمور الآسيوية مثل: ماليزيا وسنغافورة وتايوان، وغيرها من تطبيق هذه النظرية. كما أن جاذبيتها تستند إلى أن تكاليف رأس المال المطلوبة لكل وحدة صناعية صغيرة، مما يجعلها في متناول الدول النامية.

¹ CNUCED, *Diversification des exportations, accès aux marchés et compétitivité*, Rapport du secrétariat de la CNUCED, Commission du commerce des biens et services, et des produits de base : Septième session, Genève, du 3 au 7 février 2003, p 105.

² John Geringer et al , *International Business: The Challenge of Global Competition*, Irwin Mc Graw-Hill, New York, USA, 2010, p403.

تم تدعيم النظرية بشكل خاص من منظور صناعي فيما يعرف بالتجمعات أو العناقيد الصناعية والتي سيتم تناولها في الفصل الثاني كآلية لتحقيق التنوع الاقتصادي.

المطلب الثاني : تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال التصنيع.

يشير "رودريك (Rodrik)" إلى أن النمو الاقتصادي المطرد يرتبط تاريخياً بتوسيع الأنشطة الصناعية، وأن تعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد على مجموعة متزايدة من السلع المصنّعة يُعدّ جزءاً أساسياً من التنمية الاقتصادية¹. فالقطاع الصناعي يلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال الإنتاجية العالية ومعدلات نمو الأعلى مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة القطاع الزراعي². يمكن تحقيق هذه المزايا عبر تراكم رأس المال المادي واستغلال وفورات الحجم. بالإضافة إلى التغيّر التكنولوجي الناتج عن الابتكارات وتراكم رأس المال البشري والتي تعد المميّزات الرئيسية للقطاع، نفصلها كالآتي:

1. الإمكانيات الإنتاجية العالية للقطاع الصناعي.

يتمتع القطاع الصناعي بإمكانات أعلى لنمو الإنتاجية، بسبب قدرته على تحقيق مستويات أعلى من تراكم رأس المال، اقتصاديات الحجم، والتقدم التكنولوجي مقارنة بالزراعة وبعض الخدمات³. كما أنّ معدل نمو إنتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية يتفوق على القطاعات الأخرى، وذلك بفضل قدرته على استيعاب جزء كبير من التقدم التكنولوجي، إلى جانب التدريب المستمر وتطوير الكوادر البشرية العاملة فيه. فقد أشار Lewis (1954)⁴ إلى أنه بتوفر عرض غير محدود من العمالة بمستويات أجور مقبولة، يمكن للقطاع الصناعي أن

¹ Dani Rodrik, *Industrial Development: Stylized Facts and Policies*, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, August 2006, p05. <https://pdfs.semanticscholar.org/e535/71509b697fdf477f4def28e2486869481603.pdf>

² Szirmai, A., *Industrialisation as an Engine of Growth in Developing Countries, 1950-2005*, Structural Change and Economic Dynamics, 23(4), 2012, p410.

³ Szirmai, Adam, *Manufacturing and Economic Development*, in Adam Szirmai, Wim Naudé, and Ludovico Alcorta (eds), *Pathways to Industrialization in the Twenty-First Century: New Challenges and Emerging Paradigms*, WIDER Studies in Development Economics, p06, (Oxford, 2013; online edn, Oxford Academic, 23 May 2013), <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199667857.003.0002>, accessed 6 Jan. 2025.

⁴ LEWIS, W. A., *Economic Development with Unlimited Supplies of Labour*, *The Manchester School*, 22(2), 1954, p 143.

يتوسع باستمرار من خلال استثمار جزء من أرباحه حتى يتم امتصاص جميع العمالة الفائضة. ومع كل جولة من الاستثمار، يتم امتصاص المزيد من العمالة الفائضة، مما يزيد إجمالي أرباح القطاع.

يساهم تطوير القطاع الصناعي في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقليص العجز وتوفير العملات الأجنبية، عبر إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، مما يخفف الضغط على احتياطات النقد الأجنبي ويعزز قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها من السلع والخدمات.

2. ارتباط الصناعة بالتقدم التكنولوجي.

من الحجج الداعمة لأهمية وجود قاعدة تصنيعية قوية هي أن قطاع التصنيع يُعد المصدر الرئيسي للتقدم التكنولوجي¹، وهو ما تفسره بيانات الإنفاق التجاري للشركات على البحث والتطوير في الدول الصناعية على غرار دول الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، اليابان، وكوريا الجنوبية²، حيث تشير إلى أن الغالبية العظمى من أنشطة البحث والتطوير تتم في قطاع التصنيع، مما يجعله المصدر الرئيسي للابتكار والتقدم التكنولوجي. هذا قد يجعل إمكانية استفادة الدول النامية من توفر التقنيات الحديثة التي تم تطويرها في الاقتصادات الصناعية الرائدة، دون تحمل جميع المخاطر والتكاليف المرتبطة بالبحث والتطوير في توليد منتجات وأنشطة جديدة تسهم في تطوير القطاعات الأخرى، وترفع من نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي.

3. إمكانية الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

يشير مفهوم اقتصاديات الحجم إلى قدرة القطاع الصناعي على خفض متوسط تكاليف الإنتاج مع زيادة حجم الإنتاج³، وهي من العوامل المُحفّزة لرفع الإنتاجية ونمو الاقتصاد ككل. حيث يُمكن للتصنيع تقليل التكاليف الوحشية بسبب تخفيض التكاليف الثابتة للوحدة، وتخصص العمالة وكفاءتها نتيجة لتأثيرات التعلم، واعتماد عمليات إنتاجية أكثر كفاءة.

¹ Helper, S. et al, *Why Does Manufacturing Matter? Which Manufacturing Matters? A Policy Framework*, Brookings, 2012, p 05.

² Roman Stöckinger et al, *A 'Manufacturing Imperative' in the EU – Europe's Position in Global Manufacturing and the Role of Industrial Policy*, Research Reports, WIIW, 2013, p 04.

³ Marconi N., Reis, & Araújo, E., *Manufacturing and economic development: The actuality of Kaldor's first and second laws. Structural Change and Economic Dynamics*, 37, 2016, p 79.

4. تأثيرات التشبيك والترابط بين القطاعات.

يُعد قطاع الصناعات التحويلية من أكثر قطاعات الاقتصاد ديناميكية، حيث أنّ الروابط الإنتاجية في القطاع أقوى بكثير مقارنة بالزراعة والخدمات. ونظرًا لقدرته على تحفيز وإنشاء الروابط الأمامية والخلفية، فإن زيادة الإنتاج الصناعي تعزز القطاع وتمتد تأثيراته إلى القطاعات الأخرى، لأن عملية التصنيع أكثر شمولية من مجرد إنشاء صناعات جديدة، إذ تؤدي إلى تعزيز الخدمات المرتبطة وتطوير القطاعات الأخرى وتوفير فرص الاستثمار المحلي أو الأجنبي¹. بهذه الطريقة، يصبح التنوع والتصنيع وجهين لعملة واحدة، إذ يتمثل الهدف الرئيسي من التنوع في تقليل المخاطر الاقتصادية ونشرها بين مختلف مصادر الدخل. في المقابل يُعد التصنيع الأوسع نطاقاً لتحقيق مصادر دخل متجددة ومتنوعة وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد.

إنّ؛ يمكن القول بأن التصنيع يلعب دورًا حيويًا في تعزيز التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي من خلال تأثيره على جانبي العرض والطلب². فمن جانب العرض، يسهم التطور التكنولوجي وتنمية المهارات في تعزيز القدرات وزيادة الإنتاجية في الصناعات المختلفة، حيث تؤدي الابتكارات في تصميم المنتجات وعمليات الإنتاج إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق إنتاج أكبر باستخدام مدخلات أقل. كما تتطلب عملية التصنيع قوى عاملة مؤهلة وبنية تحتية ملائمة ومناخًا استثماريًا مناسبًا، حيث تُعتبر هذه العوامل ضرورية لتوسيع القدرات الصناعية وتسهيل عملية التنوع الاقتصادي. أمّا من جانب الطلب؛ فإن التصنيع يستوعب العمالة الفائضة من القطاع الزراعي ويُحوّلها إلى القطاعات الصناعية والخدمية الأكثر إنتاجية، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل وزيادة الدخل الإجمالي. ومع ارتفاع دخل الأسر، يزداد الطلب على السلع المصنعة، بدءًا من الضروريات مثل الغذاء والمنسوجات، وصولاً إلى السلع المتقدمة مثل السيارات والإلكترونيات، مما يعزز دورة فعّالة من التصنيع وزيادة الدخل وتوسيع الطلب على المنتجات المصنّعة. تعمل هذه الديناميكيات على تحقيق التحول الهيكلي للاقتصادات، حيث تتحول من الاعتماد على القطاعات الأولية إلى القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، مما يجعل التصنيع محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي واستقراره.

¹ Nordås, H.K., and Kim, Y., *The Role of Services for Competitiveness in Manufacturing*, OECD Trade Policy Papers, 148, OECD Publishing. 2013, p 13.

² UNIDO, *Industrial Development- Report 2018*, Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development, Vienna. 2017b, p 04.

المطلب الثالث: تجارب التنوع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط.

يعد التنوع الاقتصادي تحديًا كبيرًا للدول المعتمدة على النفط، حيث أثبتت التجارب التاريخية أن قلة من هذه الدول نجحت في التحرر من اعتمادها على النفط وتنويع اقتصادها، خاصة مع امتلاك احتياطات كبيرة. ومع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، أدركت العديد من الدول أهمية التصنيع كركيزة للتنمية المستقبلية وسعت لتطوير قطاعها الصناعي لتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية.

وتُعد ماليزيا وإندونيسيا من أبرز الأمثلة للدول التي نجحت في تحقيق هذا التحول. فقد اعتمدت الدولتان استراتيجيات فعالة لتعزيز الصناعة والبنى التحتية، مما ساعدهما على بناء اقتصادات قوية.

توفر دراسة هذه التجارب نماذج عملية للدول النامية، حيث يمكن الاستفادة من عوامل نجاح ماليزيا وإندونيسيا في صياغة السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية الصناعية لتحقيق التنوع الاقتصادي.

الفرع الأول: تجربة "ماليزيا" في تحقيق التنوع الاقتصادي.

حققت "ماليزيا" مكانة بارزة كواحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، مما جعلها نموذجًا يحتذى به بين الدول النامية. فقد شهدت تحولًا اقتصاديًا على مدار العقود الماضية، نجحت في تنويع اقتصادها والانتقال من الاعتماد على القطاعات الأولية، مثل: الزراعة والصناعات الاستخراجية، إلى بناء اقتصاد حديث يرتكز على الصناعات التحويلية. وسَّعت "ماليزيا" قاعدتها الصناعية لتصبح واحدة من أكبر مصنعي أشباه الموصلات ومنتجاتًا رئيسيًا للإلكترونيات والمنتجات الكهربائية والمنسوجات. ويُعتبر هذا التنوع الصناعي عنصرًا أساسيًا في استراتيجيتها الاقتصادية، مما عزز من مكانتها في الأسواق العالمية.

أولاً: مساهمة الصناعة في الاقتصاد الماليزي.

أدركت ماليزيا مبكرًا الأهمية الاستراتيجية لقطاع التصنيع كعنصر أساسي في تحقيق التنمية الشاملة. لم يكن الهدف من التركيز على التصنيع مقتصرًا على تسريع معدلات النمو الاقتصادي فقط، بل كان جزءًا من رؤية أوسع لإعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع الماليزي، بما يضمن تنوع مصادر الدخل وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

قبل استقلال ماليزيا عام 1957، اعتمد الاقتصاد بشكل كبير على الزراعة وتصدير المواد الخام، حيث شكّل القصدير والمطاط حوالي 85% من عائدات الصادرات و48% من الناتج المحلي الإجمالي¹. في تلك الفترة، بلغ إنتاج القصدير ذروته، بينما أصبح المطاط عنصراً أساسياً في الصناعات الغربية، خاصة صناعة الإطارات في الولايات المتحدة.

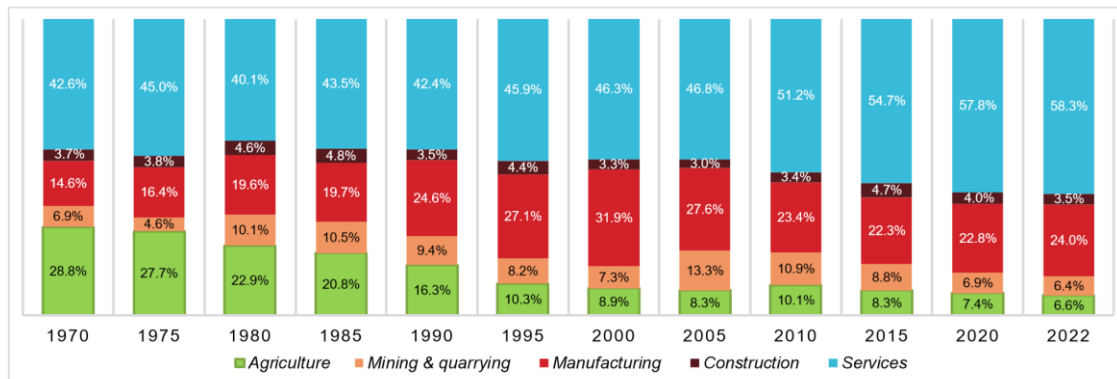
لعبت الاستثمارات الأجنبية، لا سيما من الشركات البريطانية، الأمريكية، الفرنسية والهولندية، دوراً محورياً في تطوير زراعة المطاط وتوسيع السوق المحلية. وفي ظل الغياب شبه التام للصناعات التحويلية، هيمن رأس المال الأجنبي على قطاعي الزراعة والتعدين، مما جعل القصدير والمطاط العمود الفقري للاقتصاد الماليزي، واستخدمت الحكومة عائدات هذه الموارد في تطوير البنية التحتية، مما ساهم في تمهيد الطريق للنمو الصناعي لاحقاً.

بعد الاستقلال مباشرة، كان قطاع الزراعة يُشكل 40% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس الاعتماد الكبير على الزراعة كنشاط اقتصادي رئيسي، بينما شكّل التصنيع 9% فقط². لتتبنى الحكومة الماليزية نهجاً جديداً، يعتمد على التصنيع كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية، بهدف تنويع الاقتصاد وتعزيز تنافسيته. هذا التحول ساهم في نقل "ماليزيا" من اقتصاد يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وقدرة على المنافسة.

¹ Blankenship, Brian, et al, *When do petrostates diversify their exports? Urgency, interests, and policy design in Egypt, Kazakhstan, and Malaysia*, Development policy review ,42.6 (e12808), 2024, p 09

² Jomo K.S, *industrialising Malaysia Policy*, Performance, Perspects, Routledge, USA- New York, 1998, p18

الشكل رقم (2): تطور الاقتصاد الماليزي بين عامي 1970 و2022



Source: DEPARTMENT OF STATISTICS, ECONOMIC CENSUS 2023- ALL SECTORS ALL SECTORS, MALAYSIA, 2023, p 30.

تشير البيانات إلى التحول التدريجي في هيكل الاقتصاد الماليزي على مدار العقود مع مرور الوقت، وبحسب البيانات الممتدة حتى عام 2022م، تراجعت مساهمة قطاع الزراعة بشكل ملحوظ إلى 6.6%، نتيجة لسياسات التنوع الاقتصادي التي اعتمدها "ماليزيا". كما شهد قطاع التصنيع توسعاً كبيراً، حيث أصبح محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية، رغم تراجعته بعد بلوغه ذروته في عام 2000م. وفي الوقت نفسه، ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات بشكل مطرد لتصبح القطاع الأكبر بحصة بلغت: 58.3% في 2022م.

يعكس هذا التطور نجاح السياسات الاقتصادية الماليزية في تقليل الاعتماد على الزراعة والموارد الأولية، وتعزيز التصنيع والخدمات لتحقيق نمو اقتصادي متوازن.

ثانياً: استراتيجيات التصنيع في ماليزيا - جهود التنوع -

اتبعت الحكومة الماليزية ثلاث استراتيجيات رئيسية في التصنيع، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي ومواجهة التحديات الهيكلية التي تعترض الاقتصاد الماليزي خلال مراحل تطوره. كانت هذه الاستراتيجيات كالتالي:

1. استراتيجية إحلال الواردات.

بعد الاستقلال، شرعت الحكومة الماليزية في تنفيذ استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات (ISI) بهدف تطوير الصناعات المحلية في سوق محمي لإنتاج السلع التي كانت تُستورد سابقاً. خلال هذه الفترة، تبنت الحكومة سياسة

حمائية للصناعات المحلية وتوفير حوافز لجذب الشركات الأجنبية. كما ركزت الشركات الأجنبية بشكل أساسي على أنشطة التجميع لمنتجات كانت تُسوّق سابقاً، وشهدت صناعات مثل المنسوجات، المعدات الكهربائية، وتجميع السيارات نمواً أسرع.

لعبت الحكومة الماليزية دوراً محورياً في دعم عملية التصنيع من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز نمو الصناعات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية. شملت هذه الإجراءات إنشاء مؤسسات مخصصة لمتابعة وتشجيع التصنيع، مثل الهيئة الماليزية لتنمية الصناعة (MIDA) ، إلى جانب إصدار قوانين لتقديم حوافز مالية وضريبية. من أبرز هذه القوانين؛ قانون الإعفاء الضريبي للصناعات الرائدة (PIO) الصادر عام 1958؛ الذي منح إعفاءات ضريبية للمؤسسات الصناعية الجديدة بناءً على حجم استثماراتها. كما عملت الحكومة على تطوير البنية التحتية وإنشاء المناطق الصناعية لتسهيل عمليات التصنيع.

ساعدت سياسة التصنيع من خلال إحلال الواردات (ISI) إلى حد ما في دفع عجلة التنمية في ماليزيا. فقد أسهمت في تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد المفرط على السلع الاستهلاكية المستوردة، واستخدام بعض الموارد الطبيعية المحلية، خلق فرص العمل والمساهمة في النمو الاقتصادي . حقق قطاع التصنيع نمواً معتبراً من 8% إلى 14.6% من الستينيات حتى عام 1970. بالإضافة إلى ذلك، حقق برنامج الصناعات الرائدة هدفه، حيث ارتفع عدد الشركات التي تم منحها صفة الرائد من 18 في عام 1959 إلى 246 في عام 1971. وبحلول عام 1968، كانت هذه الشركات تساهم بنحو ثلث القيمة المضافة، ولكن في بعض الصناعات مثل المنسوجات، والمنتجات البترولية، والمعادن، والسلع الكهربائية، كان لها نصيب ثلاثة أرباع فأكثر¹.

على الرغم من نجاح هذه الإجراءات في تحقيق نمو صناعي ملحوظ خلال الفترة الأولى من الاستقلال، إلا أن محدودية السوق المحلية وضعف الروابط مع الصناعات الأخرى والاستيراد الكبير للسلع الرأسمالية والوسيلة المستخدمة في إنتاج السلع الاستهلاكية النهائية لم يساعد في تخفيف مشاكل ميزان المدفوعات وتخفيض معدلات البطالة بل زادها تعقيداً. كما أن الفوائد المتوقعة من تصدير الفائض الإنتاجي إلى السوق الخارجية لم تتحقق. كل هذا شكّل تحديات استدعت إعادة تقييم السياسات لاحقاً.

¹ Drabble John H., *An economic history of Malaysia, c. 1800-1990: the transition to modern economic growth*, St. Martin's Press, New York , 2000,p 235.

2. استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير.

في أواخر الستينيات، واجهت "ماليزيا" اضطرابات سياسية وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض عائدات صادرات المطاط والقصدير، مما دفع الحكومة إلى تبني استراتيجية جديدة تهدف إلى تنويع الاقتصاد من خلال تطوير القطاع الصناعي وتبني التصنيع الموجه نحو التصدير (EOI). فعلى الرغم تفضيل الشركات الأجنبية لدواعٍ سياسية، لم تتخل "ماليزيا" عن التصنيع لاستبدال الواردات (ISI). فقد أطلقت الحكومة قانون حوافز الاستثمار عام 1968 والسياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) عام 1970 لمعالجة الفقر وتحقيق التوازن العرقي¹.

في أوائل السبعينيات، بدأت "ماليزيا" في تنفيذ جهود مكثفة لتعزيز الصناعات الموجهة للتصدير. تم إنشاء مناطق التجارة الحرة (Free Trade Zones, FTZs) ومستودعات التصنيع المرخصة (Licensed Warehouses, LMWs) لتشجيع الإنتاج الصناعي المخصص للتصدير باستخدام المعدات والمواد المستوردة. وقد استهدفت هذه الجهود جذب الشركات متعددة الجنسيات التي استفادت من العوامل الآتية²:

- البنية التحتية المتطورة: استفادت الشركات من المرافق والخدمات الحديثة التي أنشأتها الحكومة.
- الاستقرار السياسي: شكّلت البيئة السياسية المستقرة عامل جذب كبير للاستثمارات الأجنبية.
- اليد العاملة المدربة: وفرت ماليزيا قوة عمل مؤهلة وذات تكلفة منخفضة.
- الحوافز المالية: تضمنت الإعفاءات الضريبية والدعم الحكومي المباشر.

كما لعبت هيئة تنمية الاستثمارات الماليزية (Malaysian Industrial Development Authority, MIDA) دوراً محورياً في الترويج لهذه الجهود، حيث افتتحت مكاتب خارجية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع الإلكترونيات بالولايات المتحدة، والذي شهد نمواً كبيراً آنذاك. وعلى الرغم من نجاح الاستراتيجية، بقيت الروابط بين القطاع الصناعي وباقي القطاعات الاقتصادية ضعيفة.

¹ KINUTHIA, Bethuel Kinyanjui, *Industrialization in Malaysia: changing role of government and foreign firms*. In : *DEGIT XIV Conference Paper*, 2009, p 10.

² Rasiah R., *Foreign Capital Industrialization in Malaysia*. Macmillan Press, Great Britain, 1995, p79.

في الثمانينيات، أدى تباطؤ الاستثمار الخاص وضعف تنافسية الصناعات المحلية إلى إطلاق خطة التصنيع الرئيسية (IMP) عام 1986¹، والتي ركزت على 12 قطاعًا فرعيًا ذات أولوية. تضمنت الجهود تقديم حوافز مالية وتجميد زيادات الأجور لتعزيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية. بحلول التسعينيات، حققت ماليزيا نموًا اقتصاديًا كبيرًا، لكنها واجهت تحديات تتعلق بتعزيز الروابط المحلية والتنافسية في مواجهة بيئة اقتصادية عالمية معقدة.

3. استراتيجية التجمعات الصناعية.

في ظل المنافسة العالمية اضطرت "ماليزيا" إلى إعادة توجيه استراتيجيتها التنموية من خلال الخطة الصناعية الثانية (IMP2). إذ كان التركيز على نهج التجمعات الصناعية وتطويرها وزيادة الروابط بين الصناعات المختلفة، بالإضافة إلى تعزيز الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية. كان الهدف هو الانتقال من مجرد الإنتاج إلى إضافة البحث والتطوير، والتصميم، وتطوير الصناعات المساندة، حيث تم تحديد القطاعات الاستراتيجية الرئيسية للتطوير. ومنح الحوافز للشركات متعددة الجنسيات التي تستخدم التكنولوجيا العالية وترغب في المشاركة مع الشركات المحلية. وتم إطلاق مشروع "الممر الفائق للتكنولوجيا (MSC) في 1996²، بهدف تمكين "ماليزيا" من المشاركة في الثورة المعلوماتية العالمية، وجذب الشركات المتقدمة في البحث والتطوير. كما تم إنشاء "شركة تطوير الوسائط المتعددة (MDeC) لمتابعة هذا المشروع.

في عام 2006م، أطلقت الحكومة الماليزية استراتيجية صناعية جديدة (IMP3) تهدف إلى رفع مستوى التنافسية العالمية لماليزيا من خلال التحول والابتكار في قطاعات التصنيع والخدمات بشكل متكامل، لتصبح دولة متقدمة بحلول عام 2020³. كانت هذه الاستراتيجية خروجًا عن النهج التقليدي الذي كان يعتمد بشكل أساسي على قطاع التصنيع كمحرك رئيسي للتنمية. بدلاً من ذلك، تم التركيز على قطاع الخدمات ليكون القوة الرئيسية في تحقيق هذا الهدف. كما استمرت الحكومة في تطبيق سياسات انتقائية تستهدف القطاعات التي يتم تطويرها، مع الاعتماد على الشركات الأجنبية لتعزيز الاقتصاد.

¹ Drabble, H.J., *An Economic History of Malaysia, c.1800-1900*, The Transition to Modern Economic Growth, St Martin's Press, United States of America, 2000, p257.

² Jussawalla, M., and Taylor, R., *Information technology parks of the Asia Pacific: lessons from the Regional digital divide*. M.E Shapiro, 2003, p 18.

³ KINUTHIA B. Kinyanjui, op cit, p 27.

ثالثاً: الدروس المستفادة من التجربة الماليزية.

تظهر التجربة الماليزية أهمية وجود رؤية استراتيجية مدعومة بدور حكومي قوي ومؤسسات فعالة لضمان نجاح عملية التصنيع. كما تبين ضرورة تحقيق التوازن بين جذب الشركات الأجنبية وتعزيز قدرات الشركات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة. تمثل مرونة الحكومة الماليزية واستجابتها للتغيرات الاقتصادية العالمية مثلاً يحتذى به في معالجة التحديات واستثمار الفرص لتحقيق التنوع الاقتصادي.

1. دور الحكومة في التنمية الصناعية.

لعبت الحكومة الماليزية دوراً حيوياً في دفع عجلة التنمية الصناعية من خلال توفير البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك الطرق والموانئ والسكك الحديدية والمطارات، بالإضافة إلى الاستثمار الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هذه الجهود جعلت "ماليزيا" وجهة جذابة للاستثمارات الأجنبية. كما ركزت الحكومة على تطوير القوى العاملة لتلبية احتياجات الصناعة، وسمحت بدخول العمالة الأجنبية عند الحاجة. علاوة على ذلك قدمت الحكومة حوافز اقتصادية بما في ذلك الإعانات والرسوم الجمركية مع المرونة التامة في تغيير سياساتها، كلما أظهرت الاستراتيجيات السابقة فشلها. ومن جهة أخرى، حرصت الحكومة على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، مما ساعد في تجنب مشكلات ميزان المدفوعات الناتجة عن تدفقات رأس المال.

2. دور الشركات الأجنبية في التصنيع.

ساهمت الشركات الأجنبية بشكل كبير في دعم القطاع الصناعي الماليزي، حيث كانت محركاً رئيساً في تعزيز الإنتاجية من خلال إنتاج السلع الموجهة للتصدير. هذه الشركات لم تقتصر على خلق فرص العمل، بل ساعدت أيضاً في نقل التكنولوجيا ورفع كفاءة بعض الشركات المحلية. مع ذلك، كانت مساهمتها في ربط الاقتصاد المحلي بالصناعات العالمية محدودة في البداية، ما أدى إلى ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية. ومع تطور السياسات، بدأت الشركات الأجنبية في تقديم المزيد من الدعم للشركات المحلية عبر نقل التكنولوجيا ورفع مستوى البنية التحتية اللازمة.

3. دور المؤسسات في دعم التصنيع.

أنشأت الحكومة الماليزية مجموعة من المؤسسات التي لعبت دوراً أساسياً في تسهيل عملية التصنيع، حيث قدمت الدعم والحوافز للشركات المحلية والأجنبية. تطورت هذه المؤسسات بمرور الوقت لتصبح أكثر قدرة على تلبية متطلبات الصناعة. كما حرصت الحكومة على توفير تمويل كافٍ وتقويض واضح لهذه المؤسسات لضمان تحقيق أهدافها. مع ذلك، كان التنسيق بين المؤسسات المختلفة في بعض الأحيان غير فعال، مما أضعف قدرتها على تحقيق أقصى استفادة من الإمكانيات المتاحة.

4. التوازن بين الشركات الأجنبية والمحلية.

نجحت ماليزيا في تحقيق توازن معقول بين جذب الاستثمارات الأجنبية ودعم الصناعات المحلية. ركزت الحكومة على استخدام الشركات الأجنبية لتعزيز التنمية في قطاعي الصناعة والخدمات، مع وضع سياسات تهدف إلى خلق روابط بين هذه الشركات الأجنبية ونظيراتها المحلية. على الرغم من تعرض الاقتصاد الماليزي للتقلبات العالمية بسبب الاعتماد الكبير على الشركات الأجنبية، إلا أن السياسات الهادفة لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة أنت بثمارها مع مرور الوقت، مما عزز من القدرة التنافسية المحلية.

الفرع الثاني: تجربة إندونيسيا في تنوع اقتصادها.

عانى الاقتصاد الإندونيسي من الركود إلى حد كبير منذ الاستقلال العام 1945، وحتى منتصف الستينيات، لم يكن هناك تقدم يُذكر في عملية التصنيع الحديث في إندونيسيا. وبحلول عام 1965، وُصف الاقتصاد بأنه في حالة إنهيار، ولم تبدأ السياسات الصناعية الحديثة إلا مع فترة "النظام الجديد" في عام 1966 وما بعدها، حيث ركزت حكومة "سوهارتو" على تحقيق الاستقرار السياسي، مما مكن من دفع استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية¹.

أولاً: تطور الصناعة الإندونيسية بعد الاستقلال.

مثل العديد من الدول النامية التي حصلت على استقلالها حديثاً، رأت الحكومة الإندونيسية أن التصنيع هو

¹ Julia Tijaja & Mohammad Faisal, *industrial policy In indonesia: A global value chain perspective*, adb economics working paper series, no. 411, Philippines, October 2014, p06.

السبيل الأمثل لتحقيق اقتصاد قوي ومتوازن. وعلى الرغم من أن إندونيسيا لم تبدأ من الصفر، إلا أن النشاطات الصناعية خلال الحقبة الاستعمارية يمكن تصنيفها إلى ثلاثة قطاعات رئيسية:

1. إنتاج السلع المنزلية الصغيرة.

2. الصناعات الصغيرة والكبيرة غير الميكانيكية، والتي كانت تعتمد إلى حد كبير على العمالة التقليدية.

3. الإنتاج الميكانيكي الكبير الذي هيمنت عليه رؤوس الأموال الأجنبية.

بعد الاستقلال بادرت الحكومة الإندونيسية إلى إطلاق خطط تنموية شاملة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي. وشملت هذه الخطط التركيز على التصنيع باعتباره ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استغلال الموارد الزراعية والطبيعية التي تمتلكها البلاد. ومع ذلك أدرك صناع القرار أن التصنيع لن يحقق نجاحه الكامل دون تعزيز القطاع الزراعي.

بعد تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في أندونيسيا، وضعت الحكومة عدة خطط تنموية للنهوض بالاقتصاد تهدف إلى ¹:

- تعزيز السيطرة الحكومية على الأنشطة الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن، مع عدم إهمال دور القطاع الخاص.
- استخدام أرباح النفط في تعزيز البنية التحتية، الصناعات الأساسية، الزراعة والتعليم.
- تطوير الصناعات التحويلية، مع التركيز على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بينما يجري تطوير الصناعات الكبيرة بشكل انتقائي لتعزيز التنمية الإقليمية.
- الانفتاح على رأس المال الأجنبي.

تماشيًا مع هذه الأهداف، تبنت أندونيسيا عدّة استراتيجيات للنهوض بالقطاع الصناعي وتحقيق التنوع الاقتصادي، أهمها:

1. استراتيجية إحلال الواردات:

¹ Fauziah Zen, *Economic Diversification: The Case of Indonesia*, revenue WATCH institute, 2015, pp 7-8.

كانت استراتيجية الحكومة تتمثل في إعطاء الأولوية لسياسة إحلال الواردات، حيث أبدت استعدادها للتخلص من المنتجات الصناعية المستوردة واستبدالها بتوسيع الإنتاج الصناعي المحلي. لتحقيق ذلك، قامت الحكومة بتحفيز الصناعات الخفيفة القائمة على العمالة الكثيفة والزراعة والموارد الطبيعية، مثل الصناعات الغذائية، والمنسوجات، والملابس، والأحذية، والأثاث. كما اتبعت سياسة حمائية للصناعات المحلية من المنافسة الدولية عبر تطبيق مجموعة واسعة من آليات مراقبة الواردات والتي تفرض تعريفات جمركية عالية، تحديد حصص الاستيراد وتنظيم تراخيص الاستثمار.¹

حققت استراتيجية إحلال الواردات نجاحًا كبيرًا خلال الفترة من 1970 إلى 1983، حيث سجل القطاع الصناعي معدل نمو سنوي مرتفع بلغ 12.8%، متجاوزًا أداء بعض دول الجوار مثل "اليابان" وبعض النمرور الآسيوية، مستفيدًا من الزيادة الكبيرة في أسعار النفط عالميًا عام 1973 في تحقيق هذا النمو السريع، بعدما استخدمت الحكومة عائدات النفط لتمويل استيراد المواد الخام والمعدات الرأسمالية اللازمة لتوسيع الإنتاج الصناعي. كما استخدمت هذه الإيرادات لتطوير البنية التحتية وللاستثمار المباشر في الصناعات الكبرى مثل: تكرير النفط والأسمدة والبتروكيماويات.

على الرغم من التأثير الإيجابي لطفرة النفط في توفير الموارد المالية لتسريع التوسع والنمو في القطاع الصناعي، إلا أن Woo وآخرين (1994) أشاروا إلى أن هذه الطفرة النفطية قوضت أيضًا ديناميكية التصنيع وأدت إلى ظهور "المرض الهولندي" في الاقتصاد الإندونيسي، حيث ارتفع سعر الصرف الحقيقي ما أثر سلبيًا على تنافسية المنتجات الصناعية غير النفطية.²

ومع انخفاض أسعار النفط، انخفضت عائدات التصدير الإجمالية لإندونيسيا بشكل كبير، مما أدى إلى تقليص الإنفاق الحكومي الذي كان له دورًا أساسيًا في دعم وتيرة التصنيع السريع. ونتيجة لذلك، تباطأ نمو القطاع الصناعي من 12.3% خلال الفترة 1970-1980 إلى 7.5% خلال الفترة 1980-1983، مما أدى إلى إجبار الحكومة على إعادة تقييم الفوائد الاقتصادية لاستراتيجية إحلال الواردات.

¹ Latif Adam, *Indonesia's Industrialization: Strategies, Achievements, and Problems*, Ekonomi dan Keuangan Indonesia, Vol XLIX N=° 2, 2001, p 155.

² Woo, W.T. et al., *Macroeconomic Policies, Crises, and Long-Term Growth in Indonesia 1965-90*, The World Bank, Washington, 1994, p 06.

2. استراتيجية تشجيع الصادرات:

في عام 1983، اعتمدت الحكومة الإندونيسية استراتيجية صناعية جديدة قائمة على ترويج الصادرات، بهدف تشجيع الشركات الصناعية على تحسين قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. ومع ذلك، لم يكن التحول نحو التصدير سهلاً، نظراً لوجود شركات صناعية راسخة تعتمد بشكل كبير على السوق المحلية المحمية. نتيجة لذلك، ظل قطاع التصنيع الإندونيسي متأثراً بالسياسات الحمائية حتى منتصف الثمانينيات.

فشلت إندونيسيا في تغيير استراتيجيتها الصناعية بالكامل، والذي كان واضحاً من خلال الهيكل المزدوج للحماية. كانت بعض الصناعات مثل البلاستيك، الصلب، الكيوسين، الإلكترونيات، والنسيج لا تزال تتمتع بمعدلات حماية فعالة أعلى عند التركيز على السوق المحلية مقارنة بالشركات الموجهة للتصدير¹. خلق هذا الهيكل المزدوج وضعاً أصبحت فيه الأرباح الناتجة عن الإنتاج للسوق المحلية أكثر جاذبية مقارنة بالإنتاج للأسواق الدولية، وهو ما جعل معظم المستثمرين المحليين والأجانب يفضلون توجيه استثماراتهم لخدمة السوق المحلية بدلاً من الأسواق الدولية.

هذا الوضع أجبر الحكومة على تخفيف القيود المفروضة على التجارة والاستثمار، وأظهر استعدادها لتحسين تنافسية القطاع الصناعي في السوق الدولية. ومن بين النقاط الرئيسية في هذه السياسات التنظيمية التي أثّرت على تطوير استراتيجية ترويج الصادرات²:

1. تطبيق نظام رد الرسوم الجمركية للمصدرين.
2. تخفيف القيود على الاستثمار، بما في ذلك إعفاء ضريبي لمدة عام على المعدات المستوردة.
3. تحسين الوصول إلى السوق المحلية للشركات الأجنبية والموجهة للتصدير، والسماح بامتلاك 95% من الحصص في الاستثمارات الموجهة للتصدير.
4. تقليل تراخيص الاستيراد.
5. خفض الحواجز غير الجمركية (NTBs) واستبدالها بالرسوم الجمركية.

¹ Myint, H., *Inward and Outward-Looking Countries Revisited: the Case of Indonesia*, Bulletin of Indonesian Economic Studies, Vol. 20, No. 3, 1984, p 42.

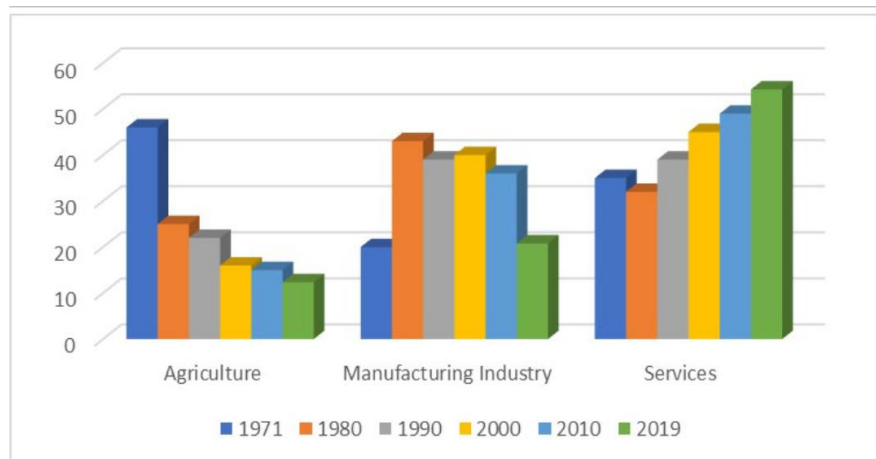
² Latif Adam, *The Role of SMIEs in Indonesia's Industrialization*, Economics and Finance in Indonesia, Vol. 57 (2), 2009, p 162.

6. إلغاء احتكار الاستيراد لبعض السلع مثل الصلب والبلاستيك.

7. إصلاح وتحرير الخدمات المالية.

بعد تنفيذ سياسات تعزيز الصادرات ، أصبح القطاع الصناعي أكثر أهمية في الاقتصاد الإندونيسي. يكشف الشكل رقم (3) عن التحول الذي شهده الاقتصاد الإندونيسي مع التغيرات التي طرأت على الحصص النسبية للقطاعات الثلاثة في الناتج المحلي الإجمالي. حيث سُجل تراجع نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لصالح قطاعي الصناعة والخدمات بشكل مستمر ، حيث انخفض من 46% في عام 1971 إلى 25% في عام 1980. ثم استمر في الانخفاض ليصل إلى 22% في عام 1990، و16% في عام 2000، و15% في عام 2010. وتستقر عند نسبة 12% فقط حتى عام 2023. كما تضاعف نصيب القطاع الصناعي بين عامي 1971 و 1980 من 20% إلى 43%. ويستقر في حدود 40% في عام 2000، و36% في عام 2010، ويسجل 21% في عام 2019 ويرجع هذا التراجع إلى المناخ التجاري غير المواتي للصناعات التحويلية كثيفة العمالة وتحول الاهتمام نحو قطاعات أخرى مثل الخدمات أو التكنولوجيا¹.

الشكل رقم(3) : مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الأندونيسي (1970-2019)



Source : BPS [Badan Pusat Statistik, Indonesia Statistic]. 2020. Statistictable. BPS Jakarta, retrived November 6, 2024, from <https://www.bps.go.id/statistictable/>

¹ Bird, K. & Manning, C., *Minimum wages and poverty in a developing country: simulations from Indonesia's household survey*, World Development, vol 36 (5), 2008, p 921.

ثانياً: عوامل نجاح إندونيسيا في تنوع نشاطها الصناعي.

ساهمت خمسة عوامل رئيسة في تعزيز التطور الصناعي في إندونيسيا، خاصة في الصناعات الناشئة التي تعتمد بشكل أكبر على التكنولوجيا والمهارات المتقدمة.

- **نظام الحوافز:** اعتمدت الحكومة الإندونيسية نظاماً متكاملًا للحوافز بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين التنافسية الوطنية. يشمل هذا النظام تقديم تسهيلات استثمارية تقلل البيروقراطية، تحفز الابتكار التكنولوجي، وتسرع الإجراءات اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. بالإضافة إلى تنفيذ إصلاحات في البنية التحتية، مثل تطوير الموانئ وشبكات النقل لدعم التجارة والصناعة وزيادة جاذبية السوق الإندونيسي أمام المستثمرين.

- **انتهاج سياسات اقتصادية كلية سليمة:** أدركت الحكومة منذ البداية أهمية استقرار الاقتصاد الكلي، حيث كان تحقيق الاستقرار والحفاظ عليه أمراً بالغ الأهمية لتشجيع الشركات على القيام بالاستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي. ومع تعرض إندونيسيا لعدة أزمات اقتصادية، مثل أزمة النفط في السبعينيات وأزمة العملة في أواخر التسعينيات، تبنت الحكومة سياسات تهدف إلى احتواء آثار هذه الصدمات على الاقتصاد الكلي واستعادة استقراره.

- **نظام التجارة:** شهدت إندونيسيا تحولاً كبيراً في سياساتها التجارية بعد انتهاء الطفرة النفطية في الثمانينيات. ركزت الإصلاحات على إزالة العقبات التجارية وتعزيز انفتاح الاقتصاد أمام الأسواق الدولية من خلال:

- تخفيف الحواجز التجارية: شملت الإصلاحات تقليل التعريفات الجمركية وإلغاء القيود غير الجمركية .
- دعم الشركات المصدرة: تم إدخال نظام الإعفاء من الرسوم الجمركية للسلع الموجهة للتصدير عام 1986، مما ساعد في تخفيف تكاليف الإنتاج وزيادة تنافسية المنتجات الإندونيسية عالمياً.

ساهمت هذه الإصلاحات في تعزيز صادرات المنتجات الزراعية والصناعية، مثل الملابس الجاهزة، التي أصبحت من القطاعات الرائدة في الصادرات الوطنية.

- **اتباع سياسات اقتصادية داعمة للمنافسة:**

تشير التجربة الإندونيسية إلى أن تطوير الصناعات ذات الإنتاجية العالية لم يتطلب دائماً الاعتماد على ميزات نسبية قائمة مسبقاً. على الرغم من أن البداية اعتمدت على شركات ضعيفة الكفاءة ومحدودية الموارد، إلا أن التركيز على تحرير التجارة، الاستثمار الأجنبي وإنشاء مجتمعات صناعية أدى إلى تعزيز البيئة التنافسية. لعبت هذه السياسات دوراً مهماً في تعزيز التنمية التكنولوجية الصناعية من خلال تشجيع العديد من الشركات المصنّعة على تحسين إنتاجيتها وكفاءتها وتصميم منتجاتها وجودتها من أجل التنافس في الأسواق العالمية، رغم استمرار انحياز نظام التجارة ضد التصدير بسبب الحماية على الواردات، لكن خلال الأزمة الاقتصادية الآسيوية، اضطرت الحكومة لإزالة العديد من العوائق كجزء من اتفاقياتها مع صندوق النقد الدولي.

- الارتقاء بجودة رأس المال البشري:

تعد القوى العاملة المدربة، ونظام التدريب الفعّال، وكليات العلوم والهندسة ذات الجودة العالية في الجامعات، وبرامج التدريب والتطوير الإداري الجيدة، عناصر رئيسة ساهمت في تحسين التطور التكنولوجي الصناعي في إندونيسيا.

نجحت إندونيسيا في اعتماد سياسات وإصلاحات شاملة ساعدت في تعزيز تنويعها الاقتصادي وتحسين مكانتها التجارية على الصعيدين المحلي والدولي. ورغم التحديات التي لا تزال قائمة، فإن هذه الإصلاحات تمثل خطوات هامة نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

الفرع الثالث : متطلبات نجاح سياسات التنوع الاقتصادي.

بناء على التجارب الدولية السابقة، نعتقد أنّ نجاح سياسات التنوع الاقتصادي يعتمد على مجموعة من العوامل التي قد تتباين من بلد لآخر، تبعاً لتوجهاته الإيديولوجية، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي و الظروف المحلية والدولية خاصة الاقتصادية منها. لكن في المجمل نورد أهم الآليات التي ساهمت في نجاح هذه السياسات:

- **وضع استراتيجية وطنية للتنوع الاقتصادي :** يُعدّ الاستقرار الاقتصادي الكلي شرطاً أساسياً لنجاح استراتيجيات التنوع. كما أنّ بناء استراتيجية واضحة المعالم أولوية لتحقيقه، والتي تقوم على التقييم الفعلي للهيكल الاقتصادي، وإحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي بما يتماشى والتكامل مع سلاسل القيمة العالمية، مع إعادة الاعتبار للدور التنموي والمحفز للدولة الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عملية التنمية

وإحداث التغيير في التركيبة القطاعية للاقتصاد¹، وكذا تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي والتي تكون مدعومة من قبل الهيئات الدولية بهدف القضاء أو التقليل من حدة الأزمات والاختلالات من أجل تحقيق نمو قابل للاستمرار.

- **الاستثمار في رأس المال البشري:** يُعتبر الاستثمار في رأس المال البشري أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي، إذ يلعب دورًا محوريًا في تلبية متطلبات الأسواق وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات. فمع تصاعد حدة المنافسة وظهور تقنيات إنتاجية وخدمية متطورة، يصبح توفير كفاءات بشرية ذات جودة عالية شرطًا أساسيًا لضمان قدرة المؤسسات على مواجهة التحديات. إضافة إلى ذلك، يسهم الاستثمار في التعليم والتدريب المهني في تقليل الفجوة بين المهارات المتوفرة واحتياجات السوق، مما ينعكس إيجابًا على استدامة النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، يساعد رأس المال البشري في توجيه الموارد نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مما يعزز من قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات العالمية والابتعاد عن الاعتماد المفرط على القطاعات التقليدية، خاصة في ظل تفاقم مشكلات الطاقة والموارد. لذلك، يُعد الاستثمار في رأس المال البشري مدخلًا استراتيجيًا لتحقيق التنوع الاقتصادي .

- **تفعيل دور القطاع الخاص :** إن تخفيض هيمنة القطاع العام على المشهد الاقتصادي، وتفعيل دور القطاع الخاص، من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنوع، حيث أن القطاع الخاص يعد أحد الركائز الأساسية في العملية، كونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح وبالتالي البقاء والاستمرارية، وهو ما يفرض عليه عملياً السعي وراء التجديد والابتكار المستمر في تطوير عمليات الإنتاج والاستثمار في التعليم والتدريب لتحسين الجودة وتخفيض التكاليف حتى يعزز من تنافسيته داخلياً وخارجياً. كذلك أنّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، لها من الأهمية في تخفيف الأعباء على القطاع الحكومي من خلال الاستفادة من رؤوس الأموال، الخبرات والمعارف وروح المقاولة التي تتوافر لدى القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية، توجيه الدعم للقطاعات المستهدفة و تحسين مناخ الاستثمار.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعد من أهم الآليات الممكنة للتنوع الاقتصادي، حيث أنّه في ظل تصاعد المديونية وارتفاع تكاليف التمويل الخارجية، يساهم في سد أربع فجوات رئيسية متمثلة في²:

¹ قرومي حميد، بن ناصر محمد، ضرورة التنوع في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة التنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، الجزائر، ص 273.

² حميداتو نصر، مرجع سابق، ص 282.

- الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة؛
- الفجوة التكنولوجية؛
- فجوة توفير النقد الأجنبي الموجه للاستيراد؛
- الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة؛

فالاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد مصادر التمويل البديلة عن الاستدانة الخارجية بالنسبة للدول المضيفة، وأساس حركة رؤوس الأموال الدولية ذات الأجل الطويل. إذ يعتبر رافداً إضافياً للمدخرات المحلية اللازمة للقيام بالمشاريع الإنتاجية، بإسهامه في التكوين الرأسمالي الثابت الذي يعمل على تغطية الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة، التي تنعكس في تنشيط الاستثمار المحلي، توسيع حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وزيادة موارد النقد الأجنبي الموجه للاستيراد خاصة فيما تعلق بوسائل الإنتاج غير المتوفرة محلياً أو ذات التكنولوجيا العالية. وهو ما يعطي فرصاً للمؤسسات المحلية خاصة العاملة في مجال الصناعات المغذية أو الوسيطة.

كما أن للاستثمار الأجنبي دور في نقل التكنولوجيا والمعرفة التقنية والمهارات الإدارية، حيث توفر الشركات الأجنبية احتياجات الشركات المحلية من المعدات والتجهيزات المتطورة بشروط ميسرة¹، مما يعطي لها الفرصة لتحسين جودة ونوعية السلع والخدمات المنتجة وفق المواصفات العالمية، وتأمين احتياجات القطاعات الاقتصادية ما يؤد حالة الترابط والتشابك بين القطاعات، كما يرفع من مستوى تنافسيتها وبالتالي تمكين المنتجات المحلية من بلوغ الأسواق الدولية وتعزيز الصادرات وتنويعها.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يشكل الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد من أنجع الآليات، حيث بتكلفة رأسمالها المنخفضة، تسهم بمردود إيجابي في الاقتصاد الوطني من خلال تكثيف النسيج الصناعي وما تحققة من تعظيم للقيمة المضافة، المساهمة في الناتج المحلي، تنشيط سوق العمالة الوطنية وزيادة الإيرادات وتنويع مصادرها من دعم الصادرات وإحلال الواردات، بالإضافة إلى تحقيق التوازن الاقليمي.

¹ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

يُعد التنوع الاقتصادي عاملاً جوهرياً لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة خصوصاً في الدول المنتجة للنفط. فهو يتيح تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار المالي من خلال تعزيز مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، وبناء اقتصاد متين يخدم الأجيال الحالية والمستقبلية بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط. ويبرز الدور المحوري للقطاع الصناعي في تقليل الاختلالات الهيكلية، حيث يسهم تطويره في تنوع الهيكل الإنتاجي والاقتصادي من خلال تطوير قطاع يتميز بتنوع أنشطته وإنتاجيته العالية وقدرته على تحفيز وتنشيط بقية القطاعات الاقتصادية، مما يمثل أداة استراتيجية لتحقيق التوازن الاقتصادي وتعزيز قدرة الدول على مواجهة التحديات الاقتصادية والتكيف مع المتغيرات الخارجية.

ويتضح ارتباط التصنيع بالنمو الاقتصادي والتنوع من خلال تجارب الدول النامية والدول التي مرت بتحويلات صناعية، على غرار الدول النفطية، مثل ماليزيا وإندونيسيا، التي أثبتت أهمية التصنيع في تحقيق التنوع الاقتصادي والحد من الاعتماد على الموارد النفطية. إذ نجحت هذه الدول في بناء اقتصادات متنوعة وقوية من خلال التركيز على القطاع الصناعي التحويلي. وفي المقابل، تواجه العديد من الدول صعوبات كبيرة في تحقيق هذا التحول، مما يبرز تحديات العملية.

وفي هذا السياق، يشكل اعتماد استراتيجية العناقيد الصناعية خياراً بارزاً لتطوير القطاع الصناعي، مما يطرح تساؤلات مهمة حول مدى نجاحها وقدرتها على تطوير الاقتصاد وتنوع مصادر الدخل خاصة في الدول النفطية بما يضمن تحقيق التنوع الاقتصادي والتحرر من التبعية النفطية.

الفصل الثاني: العناقيد الصناعية توجه استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي

تمهيد:

تُشكّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الدعائم الأساسية للاقتصادات في تحفيز النمو وخلق فرص العمل. غير أن التحديات التي تواجهها لا تعود إلى حجمها بقدر ما ترتبط بضعف الترابط البنوي والتكامل فيما بينها، وهو ما يحدّ من قدرتها على مواجهة التحديات الإنتاجية والتسويقية بكفاءة. وينعكس هذا الضعف سلبيًا على إنتاجيتها، ويقوّض قدرتها التنافسية، ويقلّص فرص توسعها في الأسواق المحلية والدولية.

في هذا السياق، تبرز العناقيد الصناعية كأداة استراتيجية لتنظيم هذه المؤسسات في مواجهات تلك التحديات؛ إذ توفّر بيئة تنظيمية ومؤسسية داعمة للتعاون والتنسيق المشترك، وتيسّر تبادل المعرفة وانتقال التكنولوجيا، مما يسهم في رفع مستويات الابتكار وتحسين القدرة التنافسية على المستويين المحلي والدولي. كما تشير التجارب الدولية إلى أن اعتماد استراتيجية العناقيد الصناعية لا يقتصر على تجاوز القيود البنوية والتشغيلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل يمثل مدخلًا فعالًا لتعزيز التنوع الاقتصادي من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية ورفع القيمة المضافة.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول العناقيد الصناعية.

يشكل مفهوم العناقيد الصناعية نقطة التقاء بين التحليل المكاني للمؤسسات الاقتصادية ودراسة ديناميكيات التنافسية والابتكار، إذ يتيح فهم العلاقات بين المؤسسات والأنشطة الاقتصادية داخل فضاءات جغرافية محددة. وترجع الأصول الأولى لدراسة التكتلات إلى الاقتصادي Alfred Marshall ، الذي ركّز على تجمع المؤسسات في مناطق محددة وأثر ذلك على تحسين الكفاءة والإنتاجية من خلال وفورات التمرکز الصناعي وتراكم المهارات وانتقال المعرفة الضمنية. ومع ذلك، بقي هذا المفهوم محصوراً في النقاشات النظرية لفترة طويلة، إلى أن أعاد Michael Porter صياغته بشكل عملي وموسّع، وربطه بين التمرکز الجغرافي للأعمال والأداء التنافسي والابتكار، ليصبح بذلك محوراً رئيساً في دراسات التنافسية والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف العناقيد الصناعية، النشأة والمفاهيم ذات الصلة.

عرف الفكر الاقتصادي المعاصر تحولاً لافتاً في مقاربة قضايا التنمية الصناعية، حيث انتقل التركيز من تحليل المؤسسة في بعدها الفردي إلى دراسة النظم الإنتاجية ضمن بيئتها الجغرافية والمؤسسية، مع التركيز على الروابط الشبكية والتكامل المحلي وتدفقات المعرفة. غير أن هذا الاتساع في نطاق التحليل صاحبه تباين في ضبط المفهوم، مما أفرز تعددية في المقاربات التعريفية.

أولاً: تعريف العناقيد الصناعية.

عندما يتعلق الأمر بتعريف العنقود الصناعي تتعدد المفاهيم، مما يجعل من الصعب تحديد ما يعنيه المصطلح بدقة، حيث يركّز البعض على الموقع الجغرافي الخاص، بينما يركّز البعض الآخر على العلاقات الخاصة، وهناك من يركّز على الابتكار. وكما ذكر Martin and Peter Sunley:

"We know what is referred to as 'clusters,' but precisely defining an industrial cluster is more challenging".¹

وهذا يعود إلى الإشكال المفاهيمي الذي يحيط بالمصطلح، إذ يعكس طبيعته متعددة الأبعاد للمفهوم، حيث يتداخل فيه البعد المكاني مع البعد التنظيمي والمعرفي والتنافسي ضمن إطار تحليلي واحد.

وفقاً لقاموس American Heritage، يُعرف "العنقود" بأنه "مجموعة من العناصر المتشابهة أو المتماثلة والمتقاربة من بعضها البعض"². غير أن هذا المعنى اللغوي يظل توصيفاً شكلياً يقتصر على فكرة الكثافة أو

¹ Ron Martin and Peter Sunley, *Conceptualising Cluster Evolution: Beyond the Life-Cycle Model?*, Regional Studies, 45(10), 2011, p1302.

² Peneder, M., *Creating a Coherent Design for Cluster Analysis and Related Policies: the Austrian 'TIP' Experience, In Boosting Innovation: the Cluster Approach*, OECD, Paris, 1999, P 04.

التجمع، دون أن يلامس الفرضية الاقتصادية الأعمق التي تقيد بأن التمرکز الجغرافي للنشاط الاقتصادي قد يؤدي إلى تحسين الأداء التكنولوجي والإنتاجي للمؤسسات المنضوية فيه.

يعرّف Michael E. Porter العنقود الصناعي بأنه: تجمع جغرافي لشركات ومؤسسات مترابطة تنشط في مجال معين، يضم إلى جانب المنتجين الرئيسيين موردين متخصصين للمدخلات، ومقدمي خدمات، ومجهزي بنى تحتية، إضافة إلى قنوات التوزيع والعملاء، والصناعات المكملة، فضلاً عن مؤسسات داعمة مثل الجامعات والهيئات الحكومية وهيئات التقييس ومراكز البحث¹.

ويعكس هذا التعريف تصورًا بنيويًا للعناقيد بوصفها منظومة مترابطة تتجاوز مجرد التجاور المكاني، حيث تنشأ قيمتها من كثافة التفاعل بين الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات الداعمة.

كما يتسق هذا الطرح مع نموذج الماسة (Diamond Model, 1990)، الذي حوّل المفهوم من توصيف مكاني لتمرکز الصناعات إلى إطار تفسيري للميزة التنافسية، يربط بين شروط عوامل الإنتاج، وخصائص الطلب المحلي، والصناعات المرتبطة والداعمة، واستراتيجية المنشآت وطبيعة المنافسة بينها. وبذلك تصبح العناقيد أداة تحليلية لفهم التنافسية الإقليمية لا مجرد ظاهرة جغرافية.

كما يُعرّف Waits ، العناقيد الصناعية بأنها "تجمعات جغرافية لشركات تنافسية في صناعات مرتبطة تتعامل مع بعضها البعض، وتشارك في احتياجات المواهب والتقنيات والبنية التحتية"². ويشير Waits إلى إطار عمل العناقيد الصناعية في تنظيم وتعزيز التعاون بين الشركات والمؤسسات الخارجية لتلبية احتياجات وتعزيز مصالح الأعضاء في العنقود، من خلال مزيج العلاقات والتفاعل، كما يعتبر العنقود الصناعي تجسيدا محليا لنظام الابتكار

¹ The original Text:" Clusters are geographic concentrations of interconnected companies and institutions in a particular field. Clusters encompass an array of linked industries and other entities important to competition. They include, for example, suppliers of specialized inputs such as components, machinery, and services, and providers of specialized infrastructure. Clusters also often extend downstream to channels and customers and laterally to manufacturers of complementary products and to companies in industries related by skills, technologies, or common inputs. Finally, many clusters include governmental and other institutions—such as universities, standards-setting agencies, think tanks, vocational training providers, and trade associations—that provide specialized training, education, information, research, and technical support.

See: Michael Porter, *Clusters and The New Economics of Competition*, Harvard Business Review, November-December 1998, p.78.

² Waits, M. J.. *The Added Value of the Industry Cluster Approach to Economic Analysis*, Strategy Development, and Service Delivery. Economic Development Quarterly, 14(1), 2000 ,p37.

والإنتاج العالمي¹، وتجليًا طبيعيًا للمعرفة المتخصصة والمهارات، والبنية التحتية والصناعات الداعمة في تعزيز الإنتاجية كعامل رئيسي لبناء ميزة تنافسية للمناطق، واستدامة مستويات عالية من التطور والازدهار في الموقع.

وفي ذات المقاربة الشبكية والمؤسسية، يعزز كل من Hill and Brennan (2000) مفهوم Porter للعناقيد من خلال تعريف "العنقود الصناعي التنافسي" على أنه: "تركيز جغرافي للشركات أو المنشآت التنافسية في نفس الصناعة التي إما أن تكون لديها علاقات بيع وشراء وثيقة مع صناعات أخرى في المنطقة، أو تستخدم تقنيات مشتركة، أو تشترك في مجموعة متخصصة من العمالة توفر للمؤسسات ميزة تنافسية في نفس الصناعة وفي أماكن أخرى"². هذه الفكرة تعزز منهجية تحليل العنقود وتحليل التمايز لتحديد العناقيد التي تتمتع بميزات تنافسية في المنطقة.

كما اقترحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تعريفًا للعناقيد الصناعية يقوم أساسًا على منطق الشبكات الإنتاجية، حيث تُعرّف العناقيد على أنها منظومات من العلاقات المتداخلة تضم شركات مترابطة تعتمد بدرجة كبيرة على بعضها البعض، بما في ذلك الموردون المتخصصون. كما تشمل هذه الشبكات فاعلين منتجين للمعرفة، مثل الجامعات ومعاهد البحث وشركات الهندسة، إلى جانب وسطاء الأعمال والمستشارين، فضلًا عن العملاء. وتتظم هذه الأطراف المختلفة ضمن إطار واحد عبر امتداد سلسلة إنتاج ذات قيمة مضافة، بما يعزز التكامل والتنسيق بين مختلف مكونات العنقود.³

ويتمحور هذا التعريف حول هيكل "التنسيق الشبكي" للعنقود وطبيعة الجهات الفاعلة المتصلة في هذه الشبكة، حيث يركز على سلسلة إنتاج القيمة المضافة بأوسع مفهوم لها، بدمج الجهات الفاعلة المشاركة في إنتاج المعرفة وفق روابط، مبررًا دورهم الجوهرية في هيكل الشبكة، في حين لم يأخذ بعين الاعتبار الطابع الإقليمي للعنقود، حيث تغاضى عن التركيز الجغرافي. وبالتالي سواء كانت الشبكة محلية أو دولية، فإنه ليس له أهمية في تشكيل العنقود وهذا يتماشى مع عصر العولمة.

كما أضاف Huggins & Cooke (2003) إلى هذه التعريفات مفهوم تكامل الأنشطة من خلال الانتماء إلى نفس سلسلة القيمة، حيث عرّف العنقود الصناعي بأنه: "تركيز جغرافي لمجموعة من المؤسسات الفاعلة

¹ Brian H. Roberts & Michael J. Enright, *Industry clusters in Australia: recent trends and prospects*, European Planning Studies, 12(1), 2002, p 100.

² Hill, E. W., & Brennan, J. F. *A methodology for identifying the drivers of industrial clusters: The foundation of regional competitive advantage*, Economic Development Quarterly, 14, 2000, pp 66-67.

³ Hamdouch Abdillah, *La dynamique d'émergence et de structuration des clusters et réseaux d'innovation*, revue critique de la littérature et éléments de problématisation, XIV Colloque de l'ASRDLF, Réseaux productifs et innovation en milieu métropolitain, Quebec, 2008, P 7.

والمرتبطة بسلاسل القيمة الاقتصادية، والتي تتطور في بيئة تستفيد من البنية التحتية الداعمة، وتتشارك نفس الاستراتيجية، وتهدف إلى استهداف نفس السوق".¹

وقد يتغير هذا التعريف وفقاً لطبيعة الفاعلين، السوق المستهدف، السياق السياسي والاقتصادي، والحدود الجغرافية²، لكن يمكن الإشارة إلى خصائص ثلاث، تشكل محاور يركز عليها مفهوم العنقود:

- **المحور الاقتصادي:** تتكون العناقيد من تجمعات من الشركات والمؤسسات في نفس مجال النشاط، والتي تنتمي إلى نفس سلسلة القيمة، وتقوم بأنشطة متكاملة؛ مرتبطة ببعضها البعض في إنتاج السلع والخدمات التي يقدّرها العملاء؛

- **المحور العلائقي:** تجسيد الشكل التعاوني من خلال الروابط الأفقية والرأسية بين المؤسسات المكونة للعنقود والعلاقات الاقتصادية الخارجية دون إهمال الجانب التنافسي بين المؤسسات.

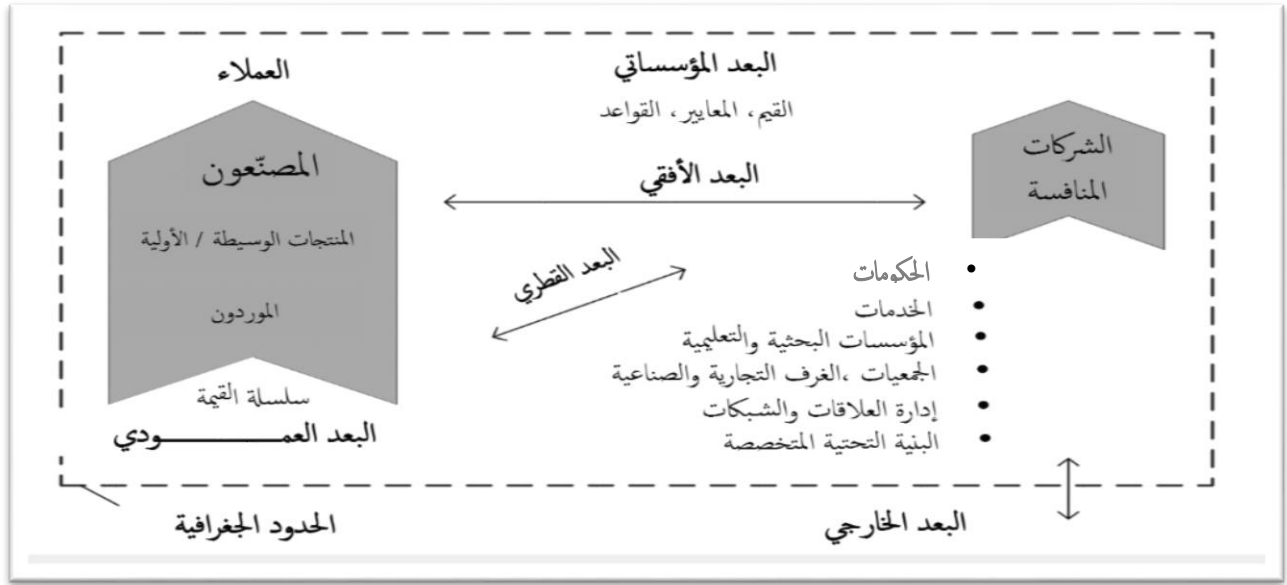
- **المحور الإقليمي:** يعد التركيز الجغرافي هو الفكرة المركزية للتجمع، حيث تتحدد العناقيد (clusters) بامتدادها الجغرافي وتركيزها من حيث عدد وكثافة الفاعلين في المنطقة المعنية.

تعتمد فعالية العنقود الصناعي بشكل رئيسي على مدى الترابط، والتشابك والتفاعل بين مكوناته الهيكلية الأساسية، والتي تشمل الصناعة الرئيسية والصناعات المرتبطة والداعمة. لذلك فإن أي ضعف أو تداعٍ في أحد الأجزاء يؤثر بشكل مباشر على تنافسية العنقود ككل، ومن ثم على الصناعة بشكل أوسع. كما يعتمد نجاحه على مستوى التطور التكنولوجي والابتكار، الذي يساهم في تعزيز وتقوية العلاقات بين مختلف المكونات. هذا الأمر يفسر انتشار ظاهرة العناقيد بشكل واسع في الدول المتقدمة حيث يكون مستوى التكنولوجيا والابتكار عالياً، بينما تكون هذه الظاهرة محدودة في الدول النامية. يمكن توضيح العناصر المختلفة المكونة للعنقود الصناعي من خلال الشكل الموالي.

¹ Cooke, P., & Huggins, R., *The Institutions of Local Development - High-technology clustering in Cambridge(UK)*, Routledge, 1st Edition, Ashgate UK, 2003, p52.

² Benjamin Zimmer, *Structuration d'un cluster d'innovation : Application aux projets d'innovation dans une grappe d'entreprises en gérontechnologie*, thèse pour l'obtention du GRADE DE DOCTEUR, Spécialité : Génie Industriel, ECOLE CENTRALE DES ARTS ET MANUFACTURES « ECOLE CENTRALE PARIS », 2012, p 52.

الشكل رقم (04): مكونات العنقود الصناعي حسب نموذج Kiese (2008)



Source: Matthias KIESE, Mind the Gap: Regional Clusterpolitik im Spannungsfeld von Wissenschaft, Politik und Praxis aus der Perspektive der Neuen Politischen Ökonomie, Zeitschrift für Wirtschaftsgeographie, 52(2-3), 2008, p133.

الملاحظ من المخطط - الشكل رقم (04) - أنّ العناقيد الصناعية مكوّنة من شبكة معقدة من التفاعلات والتي تشكّل مجموعة متنوعة من الأبعاد. هذه التفاعلات تسهم في خلق بيئة ديناميكية تدعم النمو والابتكار من خلال التعاون والمنافسة المتوازنة أو التعاون التنافسي. وتشير هذه الأبعاد إلى ما يلي:

1. **البعد العمودي (الرأسي):** يشير إلى العلاقات بين المؤسسات في مستويات مختلفة من سلسلة القيمة، حيث تكون المدخلات من موردين أو مؤسسات منتجة للمواد الأولية بمثابة مخرجات لمؤسسات أخرى. هذا يعني أن كل مؤسسة تعتمد على الأخرى في تلبية احتياجاتها التشغيلية، مما يعزز من تكامل سلسلة الإمداد.

2. **البعد الأفقي:** يتعلق بالتنافس بين المؤسسات التي تعمل في نفس مستوى سلسلة القيمة، مثل المؤسسات التي تقدم نفس المنتجات أو الخدمات. هذا النوع من المنافسة يحفز الابتكار والتطور بسبب الحاجة المستمرة للبقاء في الصدارة.

3. **البعد القطري (الجانبية):** يتضمن التعاون بين المؤسسات المنتجة والمؤسسات الداعمة مثل الجامعات، مراكز البحث، ومقدمي الخدمات المتخصصة. هذه التبادلات تسهم في تعزيز المعرفة والابتكار من خلال الشراكات والاستشارات الفنية.

4. **البعد المؤسسي:** يتضمن القيم والمعايير والقواعد التي تحكم التفاعلات والعلاقات بين مختلف الأطراف في العنقود. هذه القواعد يمكن أن تكون رسمية (مثل القوانين واللوائح) أو غير رسمية (مثل التقاليد وأعراف العمل).

5. **البعد الخارجي:** ينتج عن دمج سلسلة القيمة المرتبطة بالمنتج أو الصناعة في العنقود مع الشبكات الدولية. وهذا البعد يُمكن العنقود من التفاعل مع الأسواق العالمية، مما يزيد من قدرته على الوصول إلى تقنيات جديدة وأسواق أكبر.

كما تلعب العناصر المكونة للعنقود الصناعي دوراً محورياً في تعزيز تنافسيته وزيادة كفاءته، ويتجلى دور كل عنصر في الآتي¹:

أ- **الحكومة:** تقوم بدور تنظيمي من خلال دراسة العناقيد وتحديد أهميتها الاقتصادية، ثم اختيار الأنسب منها. كما تضع الخطط والسياسات اللازمة لتطوير هذه العناقيد وتقديم الدعم المالي، بما يشجع على إطلاق المبادرات وتعزيز البيئة الصناعية.

ب- **المؤسسات:** تتحمل المؤسسات مسؤولية تنفيذ عمليات الإنتاج وخلق فرص العمل واستقطاب الاستثمارات، إضافة إلى رفع القيمة المضافة وزيادة الصادرات. هذه المهام تسهم في دعم العنقود الصناعي وتحقيق أهدافه الاقتصادية.

ت- **الجهات والمؤسسات الداعمة:** تشمل المراكز البحثية والمؤسسات المالية، وتهدف إلى تقديم التمويل والتقنيات الحديثة، فضلاً عن البحث والتطوير مع التركيز على بناء علاقات متينة بين الشركات العاملة ضمن العنقود لتحقيق التعاون والنمو.

ث- **هيئات ومؤسسات خدمات الأعمال:** تسهم في تشجيع التعاون بين المؤسسات والترويج للمنتجات، إضافة إلى تنظيم العلاقات بين مؤسسات العنقود والجهات الخارجية بما يعزز ارتباطها بالسوق العالمي.

إن: يتجاوز مفهوم العنقود الصناعي مجرد فكرة تجمع الشركات، بل يعبر عن إرادة حقيقية للتعاون بين مكونات السلسلة الإنتاجية المختلفة، مما يسهم في تحقيق أقصى ربحية لجميع الأطراف عبر منافسة تؤدي إلى رفع الإنتاجية وكفاءة المنتج.

ثانياً: العناقيد الصناعية والمفاهيم ذات صلة.

في سياق الجغرافيا الاقتصادية، يحمل مفهوم التكتل معنيين مختلفين ؛ الأول يتعلق بالظاهرة التي تميل فيها الأنشطة الاقتصادية بشكل عام إلى التركيز في المدن أو المناطق الصناعية الأساسية، وغالباً ما يشار إلى الفوائد المكتسبة من هذا السلوك باقتصاديات التحضر مثلما أشار إليه كل من Hoover (1937)² و Dicken and Lloyd

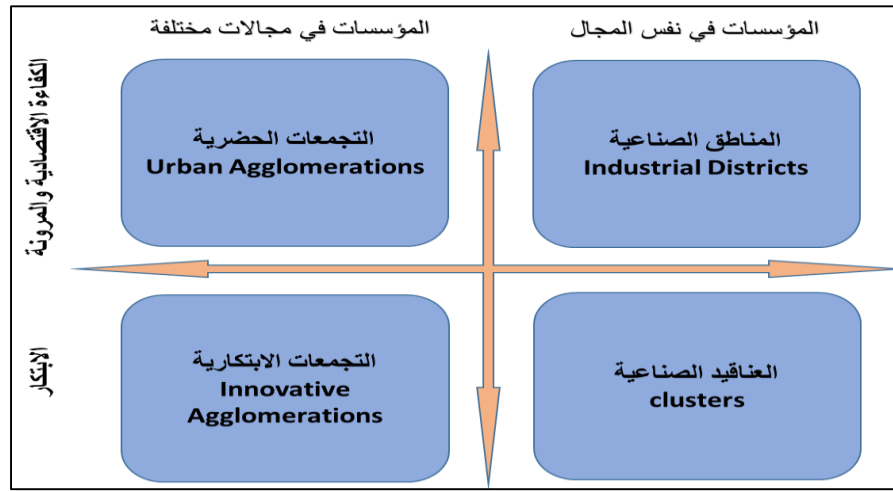
¹طروبا نذير، خبرات دولية في مجال العناقيد و التجمعات الصناعية لتوطين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها -مع الإشارة إلى تجربة العناقيد التكنولوجية بسبيدي عبد الله-. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 2019، ص 22.

² Hoover, E., *Location Theory and the Shoe and Leather Industries*, Harvard University Press, Cambridge, 1937.

(1990)¹. أما المعنى الثاني فيتعلق بالظاهرة التي تميل فيها المؤسسات في نفس الصناعة أو الصناعات المرتبطة بها إلى التجمع في أماكن معينة، وهو ما يُعرف باقتصاديات التوطن².

ولفهم نموذج العناقيد خاصة من منظور العلاقات بين المؤسسات بناءً على الخصائص المحددة للمناطق الحضرية والعناقيد ، قام الباحثون Malmberg, Solvell, Zander (1996) بتحديد نماذج مختلفة تأخذ في الاعتبار علاقات سلاسل التوريد والعلاقات المباشرة. وتم تصنيف أربع تجمعات مختلفة، كما هو موضح في الشكل رقم (6) ، والذي يبرز الفروق المفاهيمية بين العناقيد والنماذج الثلاثة الأخرى³.

الشكل رقم (5): أنواع التجمعات الاقتصادية.



Source: Anders Malmberg, Örjan Sölvell & Ivo Zander Spatial Clustering, Local Accumulation of Knowledge and Firm Competitiveness, Geografiska Annaler: Series B, Human Geography, 78(2), 1996 , p 88.

- **المناطق الصناعية (Industrial Districts):** تم استخدام مفهوم "المنطقة الصناعية" لأول مرة من قبل ألفريد مارشال في عام 1890 في مؤلفه "مبادئ الاقتصاد السياسي" للإشارة إلى تركيز ورش عمل صغيرة في منطقة معينة تعمل في نفس القطاع الصناعي.

تعرف المناطق الصناعية على أنها: "أنظمة إنتاجية محددة جغرافيًا، تتميز بوجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة أو الصغيرة جدًا والتي تشارك في مراحل مختلفة وبطرق متنوعة في إنتاج منتجات متشابهة أو

¹ Peter Dicken, Peter E. Lloyd, *Location in space: theoretical perspectives in economic geography*, Harper & Row, New York, 1990.

² Anders Malmberg and Peter Maskell, *The Elusive Concept Of Localization Economies*, – Towards a Knowledge-based Theory of Spatial Clustering, Environment and Planning A, vol 34, 2002,p 430.

³ Catalin Boja, *Clusters Models, Factors and Characteristics*, International Journal of Economic Practices and Theories, Vol. 1, No. 1, 2011, p 36.

متربطة"¹. ويعتقد "مارشال" أن هذا الشكل من التنظيم الصناعي يمكن أن يحقق المزايا التي تحققها التنظيمات القائمة على الشركات الكبيرة.

- **التجمعات الحضرية (Urban Agglomerations)** : يتعلق هذا النوع من التجمعات بالاقتصاديات العامة للتجمعات الحضرية والإقليمية، والتي تنطبق على جميع المؤسسات والصناعات الموجودة في مكان واحد. تُعرف هذه الظاهرة باقتصاديات التحضر، حيث تنشأ بسبب انخفاض تكاليف النقل وزيادة كفاءة العمليات على نطاق واسع ضمن التجمع ككل. وكون المدن خاصة العواصم، تمثل مراكز للقوة السياسية وأسواقاً للمشاريع العامة، فإنها تجذب مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية، مما يجعلها وجهات رئيسية تستقطب العمالة.²

- **التجمعات الابتكارية (Innovative Agglomerations)** : يرتبط هذا النوع بخلق المعرفة و تعزيز الابتكار التكنولوجي من خلال توجيه إنتاجها بشكل أساسي نحو المعرفة كمنتج نهائي أو كمدخلات. يتم تنظيمها بمبادرات محلية من الجامعات والمؤسسات البحثية العامة ومراكز الفكر، والوكالات الحكومية البحثية الأخرى ضمن هيكل أوسع لإنتاج المعرفة ونشرها، كما تشمل أيضاً مشاركة المؤسسات من داخل وخارج المنطقة ودون أي حواجز قطاعية.³ وغالباً ما تتداخل العناقيد الصناعية وعناقيد المعرفة، حيث يمكن للابتكار والتكنولوجيا دفع الصناعات التقليدية إلى تطوير منتجات وعمليات وخلق صناعات جديدة.

ويضاف إلى ما سبق:

- **الشبكات Networks** : هي مجموعة من المؤسسات موزعة جغرافياً في مناطق مختلفة، وترتبطها علاقات تبادل وتعاون دائمة ومتكررة دون ضرورة وجود سبغة رسمية في هذه العلاقات لتحقيق منافع مشتركة وتقاسم مزايا التحالف في مواجهة المخاطر والتكاليف وتعزيز المكانة في السوق.⁴

وعليه، يُظهر هذا النوع من التكتل تحالفات بين المؤسسات تتجاوز فرضية الحدود الجغرافية للعناقيد بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها الرئيسي في العملية.

وفي كل الحالات، تتميز اقتصادات التكتل بامتدادها القائم على الترابط الوثيق بين المؤسسات، الهيئات الداعمة والبنى التحتية ضمن نطاق جغرافي محدد، بما يفضي إلى تحقيق اقتصادات الحجم والنطاق، وتنمية

¹ Ziene Mottiar M.A., *Industrial Districts And Industrial Clusters Compared: Applications To Ireland*, Submitted for the degree of PhD at Dublin City University, 1997, p 51.

² Orjan Solvell, *CLUSTERS Balancing Evolutionary and Constructive Forces (Stockholm, Ivory Tower Publishing, 2008, pp 11-12.*

³ Hans-Dieter Evers et al, *Knowledge Clusters and Knowledge Hubs: Designing Epistemic Landscapes for Development*, Journal of Knowledge Management forthcoming, 14(5),2010, p686.

⁴ Todeva Emanuela, *Economic Networks*, Encyclopedia Of Social Networks, 2011, p 224

أسواق العمل بوجه عام ولا سيما من خلال تجمع المهارات والكفاءات المتخصصة. كما يسهم هذا التكتل في تعزيز التفاعل بين الموردين المحليين والعملاء، وتكثيف أشكال التشارك في البنى التحتية والخدمات، فضلاً عن توليد وفورات محلية متنوعة. وانطلاقاً من ذلك، فإن التمرکز داخل تجمع اقتصادي يُعدّ عاملاً حاسماً في تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات، عبر خفض تكاليف المعاملات، سواء المادية أو غير المادية.

ثالثاً: نشأة العناقيد الصناعية، دوافع ظهورها وعوامل تطورها.

شهدت الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالعناقيد الصناعية توسعاً ملحوظاً منذ أوائل ومنتصف تسعينيات القرن العشرين لا سيما من خلال أعمال مايكل بورتر (1990، 1998)، الذي أعاد إبراز هذا المفهوم من خلال ربطه بالتنافسية والابتكار ورفع الإنتاجية على المستوى الإقليمي والوطني. غير أن الأسس الفكرية للعناقيد الصناعية تعود إلى أعمال "ألفرد مارشال" في أواخر القرن التاسع عشر، من خلال أبحاثه الاستكشافية حول المناطق الصناعية.

فقد وضع مارشال في كتابه *Principles of Political Economy* (1870) اللبنة الأولى للنظرية الحديثة لاقتصاديات التكتل، كما شكّلت دراساته اللاحقة حول المناطق الصناعية (1890 و 1920) مرجعاً أساساً للنقاشات المعاصرة حول الظاهرة. إذ لاحظ ميل المؤسسات المتخصصة إلى التمرکز الجغرافي، لما يتيح ذلك من مزايا اقتصادية، أبرزها خفض تكاليف الإنتاج، وتسهيل انتقال المعرفة، وتوفير اليد العاملة المتخصصة. وقد دعم "مارشال" أطروحته بتحليل تجريبي لعدد من الصناعات البريطانية، لا سيما الصناعات النسيجية في منطقتي Lancashire و Yorkshire، وصناعة الخزف في Stoke-on-Trent، إلى جانب الصناعات المعدنية في Sheffield، مبرزاً الدور المحوري للتجمعات الصناعية في تعزيز الكفاءة الاقتصادية والديناميكية الإنتاجية¹.

كذلك مساهمة الاقتصادي Alfred Weber (1909)، الذي حاول تفسير والتنبؤ بنمط موقع الصناعة على نطاق واسع من خلال نظرية الحد الأدنى للتكلفة لموقع الصناعة، والتي يشدد على أن المؤسسات تبحث عن موقع يكون فيه الحد الأدنى من تكلفة النقل والعمالة². لذلك، يتطلب اختيار موقع للصناعة الذي يقلل من حجم هذه التكاليف.

¹ Tim Vorley, *The Geographic Cluster: A Historical Review*, Geography Compass, 2(3), 2008, p 703.

² Fearon David, Alfred Weber, *Theory of the Location of Industries*, 1909. CSISS Classics. UC Santa Barbara: Center for Spatially Integrated Social Science, 2002, Retrieved from <https://escholarship.org/uc/item/1k3927t6>

ويمكن القول إن كلاً من Alfred Marshall و Alfred Weber قدّما وصفاً لآلية تكوين التكتلات من منظور خفض التكاليف، حيث تتموضع الأعمال عادةً في المواقع التي تحقق أقصى فائدة ويكون لها أكبر معنى اقتصادياً. ويشمل ذلك سهولة الوصول إلى الأسواق، وتوافر اليد العاملة، أو الموارد الضرورية للنشاط الاقتصادي.

فيما تعود جذور العناقيد الصناعية وظهورها لأول مرة في أواخر سبعينيات القرن العشرين، في الوقت الذي كانت فيه الدول الأوروبية تعاني من أزمة صناعية؛ شهدت إيطاليا وتحديداً القسم الشمالي الشرقي والوسط، والمعروف بـ"إيطاليا الثالثة" نمواً كبيراً¹. كان ذلك بفضل ازدهار عدة فروع من الصناعات التي تهيمن عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل صناعة الملابس في Prato ، الجلود في Arzignano، الكراسي في Manzano والبلاط في Sassuolo.

أثارت ظاهرة "المقاطعات الصناعية" اهتمامات علماء إدارة الأعمال على غرار Giacomo Becattini (1979)، Sebastiano Brusco (1982) و Silvano Cattaneo (1986) و Giulio Censi (1989) و Giorgio Fuà (1990)، وذلك نتيجة لدورها الهام في الاقتصاد الإيطالي، حيث أظهرت هذه التجمعات قدرة ملحوظة على الصمود خلال فترات الركود في السبعينيات والثمانينيات مقارنة بالشركات الكبيرة المنافسة، مما أثار الانتباه إلى أسلوب تنظيمها الفريد في شكل تكتلات أو مقاطعات صناعية. وتُعد تجربة إيطاليا واحدة من أنجح التجارب المتعلقة بالعناقيد الصناعية، ولا تزال تشكل نقطة مرجعية رئيسية في المناقشات الأكاديمية والسياسية حول تكتلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

ومع بداية التسعينيات، ومع أعمال Michael Porter من خلال كتابه "المزايا التنافسية للأمم" الذي نشر العام 1990، قدّم مصطلح العناقيد الصناعية لتفسير نجاح بعض الاقتصاديات وتميزها في صناعات معينة دون غيرها، حيث وجد أنّ التنافسية الصناعية تتأثر بالطبيعة النظامية، وأنّ نمو مؤسسة تنافسية واحدة، يمكنها أن تولد طلباً على الصناعات الأخرى ذات الصلة، معتبراً أنّ المنافسة بين المؤسسات في التكتل هي ما يدفع النمو، لأنها تجبرها على الابتكار والتحسين مما يؤدي إلى إنشاء أعمال جديدة، وتحفيز البحث والتطوير وسهولة انتقال المعرفة مع حرية حركة العمالة داخل العنقود³. لذلك، اعتبر Porter أنّ أفضل أسلوب لتطوير تنافسية الدول هو التركيز على سياسات الاقتصاد الجزئي وإيجاد مناخ استثماري جاذب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأنّ التنافسية العالية

¹ صندوق التنمية الصناعية السعودي، العناقيد الصناعية مفهومها وآلية عملها، تقرير اقتصادي، السعودية: سبتمبر 2009، ص3.

² عطا الله بن طيرش، بو بكر بوسالم، استراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الصناعية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، العدد 17، 2017، ص 91.

³ Edward M. Bergman, Edward J. Feser, *Industrial and Regional Clusters: Concepts and Comparative Applications*, Edited by Scott Loveridge and Randall Jackson, WVU Research Repository, 2020, p 11.

للمؤسسات تحدث عندما تعمل هذه المؤسسات وتتعاون ضمن تجمع صناعي واحد، وهو ما يمثل بيئة العناقيد الصناعية. وقد لخص أربعة عوامل أساسية التي تحدد التنافسية الدولية فيما أسماه بـ"نموذج الماسة"، والذي يتضمن العناصر الآتية:¹

1. **الظروف المتعلقة بالعوامل (Factor Conditions):** تشير إلى المدخلات والبنية التحتية الضرورية للتنافس، وتشمل:

- الموارد البشرية: جودة وكمية العمالة الماهرة، تكلفة الأفراد، وتنوع مهارات العمال.
- الموارد الفيزيائية: وفرة وجود وإمكانية الوصول وتكلفة الموارد الطبيعية في الدولة مثل الأرض والماء والمعادن والخشب وغيرها من الخصائص الفيزيائية.
- الموارد المعرفية: المعرفة السوقية والعلمية والتقنية التي توفرها مؤسسات ومراكز البحث الوطنية.
- الموارد الرأسمالية: توافر رأس المال وتكلفته لتمويل الصناعات.
- البنية التحتية: توافر وجود البنية التحتية، بما في ذلك نظام الاتصالات، نظام النقل، تحويل الأموال، الرعاية الصحية، وما إلى ذلك.

2. **ظروف الطلب (Demand Conditions):** تشير إلى حالة الطلب المحلي، حيث ناقش Porter طلب السوق المحلي من خلال ثلاث خصائص عامة:

- طبيعة احتياجات المشتريين.
- حجم ونمو الطلب المحلي.
- إمكانية نقل الطلب المحلي إلى الأسواق الأجنبية.

3. **الصناعات المرتبطة والداعمة (Related and Supporting Industries):** تشمل الموردين،

الموزعين ومقدمي الخدمات في سلسلة الإمداد، حيث يمكن أن تعزز الصناعات الداعمة والمرتبطة الأساس الذي يمكن أن تتفوق فيه الصناعة المركزية من خلال التوفير الفعال والسريع للمدخلات والتي هي أساسيات الإنتاج. علاوة على ذلك، فإن القرب الجغرافي من الموردين الدوليين، يساعد في بناء شبكة اتصالات يرفع من كفاءة الصناعات الداعمة، ويحسن كفاءة الإنتاج والابتكار في الصناعة بشكل عام.

4. **استراتيجية الشركات، الهيكل، والتنافسية (Firm Strategy, Structure, and Rivalry):** السياق

الوطني الذي تعمل فيه المؤسسات يحدد بشكل كبير كيفية إنشائها وتنظيمها وإدارتها، ويؤثر ذلك على

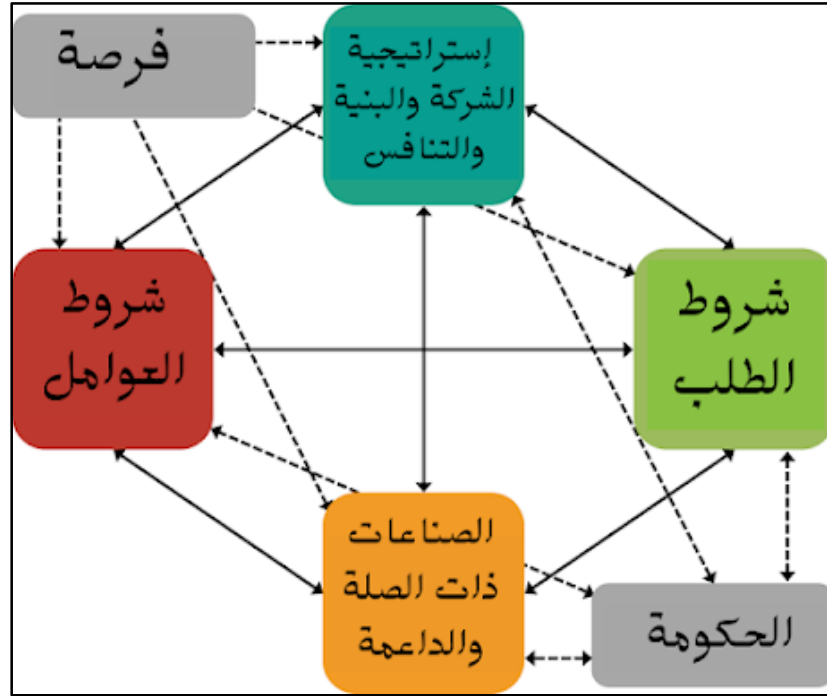
¹ طهار ناصر وآخرون، تحديد تنافسية القطاعات الصناعية باستخدام "نموذج الماسة لبورتر" - دراسة حالة القطاع الكهربائي الجزائري، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص ص 61، 62.

استراتيجياتها وكيفية هيكلتها. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر المنافسة المحلية أساسية لتحقيق القدرة التنافسية الدولية، لأنها تجبر المؤسسات على تطوير قدراتها ونقاط قوتها. فكلما كانت المنافسة المحلية أكثر حدة، كانت المؤسسات أكثر دفعا للابتكار والتحسين للحفاظ على ميزتها التنافسية في الساحة الدولية. ومثال ذلك؛ صناعة السيارات اليابانية مع المنافسة الشديدة مثل: Mitsubishi، Honda، Nissan، Toyota، Suzuki، حيث بسبب شراسة المنافسة المحلية، أصبحت هذه الشركات قادرة على المنافسة بسهولة أكبر في الأسواق الخارجية أيضًا.

5. **الحكومة (Government):** يوصف دور الحكومة في نموذج ماسة بورتر بأنه "محفز ومنافس". تتحمل الحكومة مسؤولية وضع السياسات واللوائح لجميع أنشطة الصناعة. وبالتالي فهي مسؤولة عن تحسين رفاهية جميع مواطنيها، مما يحقق الاستقرار الاقتصادي والسياسي. يمكن للحكومة التأثير على جميع المحددات العامة الأربعة بشكل إيجابي أو سلبي، حيث يمكنها التأثير على الظروف المتعلقة بالعوامل من خلال فرض سياسات الدعم، وتنظيمات سوق رأس المال، وسياسات التعليم. كما يمكنها التأثير على ظروف الطلب المحلية من خلال وضع معايير المنتجات أو اللوائح التي توجه احتياجات العملاء. ويمكن أن تؤثر قوانين المنافسة، سياسة الضرائب، والقوانين التنظيمية الأخرى على كل من الصناعات الداعمة وهيكل الشركات واستراتيجياتها.

6. **الفرص (Chance):** تشير إلى الأحداث الخارجية التي قد تؤثر أو تستفيد منها دولة أو صناعة ما والتي تكون خارجة تمامًا عن سيطرة المؤسسات والحكومة. تشمل أمثلة الأحداث العشوائية، الاختراعات، التقدمات في التكنولوجيا الأساسية، الحروب، الأزمات الاقتصادية، والتغيرات الكبيرة في الطلب في الأسواق الأجنبية. تخلق هذه الأحداث انقطاعًا قد يُغيّر أو يُعيد تشكيل هيكل الصناعة وبالتالي تلعب دورًا مهمًا في تغيير الميزة التنافسية في العديد من الصناعات.

الشكل رقم (6): نموذج بورتر الماسي للميزة التنافسية الوطنية



Source: Abdel Hafeez , B., & others, determinants of competitiveness in the food industry sector, the case of small and medium enterprises in the southeast of Algeria, Journal of the Performance of Algerian Enterprises,vol 04, 2013,p 44.

كما ناقشت بعض الأدبيات العوامل التي تدفع ظهور وتطوير التكتلات من منظور مختلف؛ حيث يرى Doeringer وTerkla (1995) أن فوائد اقتصادات التكتل التي لوحظت في العناقيد الصناعية والتي تُعد الدافع لإنشائها، تُشكّل عاملاً رئيساً يؤدي إلى تطوير التكتل. فالمؤسسات التي تقع بالقرب من منطقة معينة؛ تستفيد من انخفاض تكاليف النقل والمعاملات، بالإضافة إلى قوة عاملة ماهرة، ما يُشجع انتقال المعرفة والتكنولوجيا بين المؤسسات ذات الصلة، وهو ما يسهم في دفع النمو العام للعنقود¹.

يُنظر كذلك إلى التفاعل وجهاً لوجه أيضاً كعامل دافع في عملية تطوير العناقيد وهو ما أشار إليه Doeringer وTerkla (1995، Rosenfeld 1997)². والذي تنعكس فائدته خصوصاً على المؤسسات الصغيرة

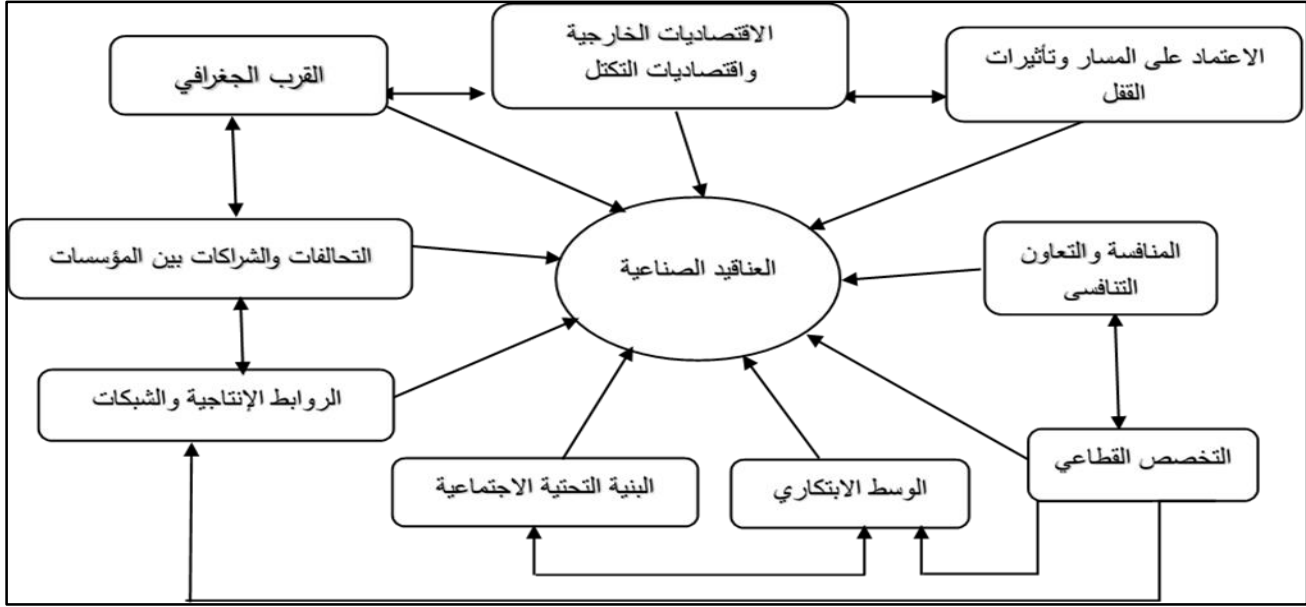
¹ Juan J. Palacios, *Economic Agglomeration and Industrial Clustering In Developing Countries: The Case Of The Mexican Silicon Valley*, Joint Research Program Series, IDE-JETRO, Japan, 2005, p 181.

² Yongwei Zhang et al ,*Explaining the Growth of an Industrial Cluster - Theories Tested on the Ningbo Die & Mould Cluster*, Master Dissertation International Business Program, The Department of Business Studies, Kristianstad University,2006, P22.

والمختصة، فهي تتعاون لتقديم خدمات متخصصة، وتستفيد من انتقال المعلومات والتكنولوجيا وتتشارك في بنية تحتية مشتركة. هذا التفاعل يشجع انخراط المؤسسات الصغيرة في العنقود و يعزز نموها.

إذن؛ يمكن تفسير نشوء العناقيد وتطويرها بشكل عام إلى عدّة عوامل، بما في ذلك نقل المعرفة والتكنولوجيا، وتطوير قوة عاملة ماهرة في الصناعات ذات الصلة، بالإضافة إلى فوائد اقتصادات التكتل، لا سيما أنه يختلف أيضًا من بلد إلى بلد ومن منطقة إلى أخرى.

الشكل رقم (7): العوامل الرئيسية التي تسهم في تكوين وتطوير العناقيد الصناعية.



Source : Juan J. Palacios, Economic Agglomeration And Industrial Clustering In Developing Countries: The Case Of The Mexican Silicon Valley, *Joint Research Program Series*, Ide-Jetro, Japan, 2005, P 184.

للإشارة، تضع مبادرات إنشاء العنقود عملية التطوير ضمن إطار استراتيجية مشتركة، يتم إعدادها من قبل المنظمة المشرفة على العنقود وتوافق عليها جميع الجهات المشاركة فيه. عادةً ما تسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة¹ :

- (1) تحفيز نمو العنقود من خلال إدخال عوامل جديدة في منظومته البيئية وتعزيز التفاعلات الشبكية بين أعضائه؛
- (2) تدويل العنقود؛ مما يعني رفع أهمية العنقود في مجال تخصصه تدريجيًا من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي.

¹ Nataliya Smorodinskaya, Daniel D. Katukov, *When and Why Regional Clusters Become Basic Building Blocks of Modern Economy*, REGIONAL ECONOMY, 2019, p82.

(3) تعزيز ودعم تنافسية العنقود من خلال التحسين المستمر للبيئة الاقتصادية للمنظومة، عبر تسهيل التعاون بين الجهات الثلاث (الحكومة، الصناعة، مراكز البحث والتطوير)، ومن خلال إشراك مؤسسات العنقود في سلاسل القيمة العالمية.

المطلب الثاني: دورة حياة العنقود الصناعي.

عملية التكتل هي عملية ديناميكية تمر بعدة مراحل مثل: الظهور، النمو، النضج والانكماش. لذا؛ فالعناقيد الصناعية تتطور بمرور الوقت ولا تُعتبر ظاهرة تظهر أو تختفي بين عشية وضحاها. في حين أن العوامل الدافعة الدقيقة لتطور التكتلات لا تزال موضوعاً للكثير من الأبحاث، إلا أن هناك عدداً من الملاحظات البارزة من دراسات الحالة والتفكير المفاهيمي.

يتميز كل عنقود صناعي بخصوصيته فيما يتعلق بالبيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة به، مجال نشاط، الأهداف، وكذا العوامل المؤثرة فيه. فالعناقيد لا تظهر بطريقة سحرية في مناطق عشوائية أو في مناطق توفر نظرياً أفضل الظروف؛ فهي تنشأ في مناطق كانت هناك فيها بالفعل نشاطات سابقة، حيث تجمعت عدد من المؤسسات وكوّنت روابط اقتصادية للتعاون أو المنافسة. كما أن مبادرة إنشاء العنقود تنبع من لاعب في السوق، يُطلق عليه "مبادر المجموعة" والذي له تأثير كبير عليها، ويمكن أن يدعم المبادرة ويجذب أعضاء آخرين. والذي يكون في الغالب (أكثر من 60% من الحالات) هو الحكومة التي من خلال ملاحظتها للسلوك التجميعي الطبيعي للمؤسسات القائمة، تبدأ مشاريع مستقلة أو مشتركة بين القطاعين العام والخاص مثل حدائق التكنولوجيا¹. وفي حالات أخرى، يتم بدء المبادرات الخاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي ترى فرصاً للتوسع في المنطقة.

أولاً- مرحلة النشأة: تكون الخصائص المميزة للعنقود غائبة تقريباً، بسبب أن العنقود الناشئ ليس فعلياً عنقوداً بعد، فلا يظهر تخصصاً واضحاً، ولا هيكلًا محلياً بارزاً يدعم التعاون بين المؤسسات.

تتميز هذه المرحلة بظهور عدد قليل من المؤسسات غالباً صغيرة جداً، ذات عدد قليل من الموظفين وذات الانتشار الجغرافي الواسع، والتي قد تمثل التوجه التكنولوجي المستقبلي للعنقود، كما في حالة وادي السيليكون في الخمسينيات. ورغم قلة التآزر والتبادل المحليين بسبب التباينات التقنية، إلا أن هذه المؤسسات قد تبدأ في إنشاء توجه عام في بيئة محلية داعمة كقاعدة علمية أو دعم سياسي، مما يمكنها من بلوغ كتلة حرجية².

تنتهي هذه المرحلة إما بانتقال العنقود إلى مرحلة النمو، حيث تكون المنطقة قد اكتسبت عادةً بعض الخبرة في تنظيم الإنتاج، وتوليد المعرفة، وتدريب الكوادر، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية مما يجذب ويزيد عدد

¹ Sölvell et al, *The Cluster Initiative Greenbook*, Ivory Tower Publishers, Stockholm, 2003, p 05.

² Klepper Steven, *Disagreements, Spinoffs, and the Evolution of Detroit as the Capital of the U.S. Automobile Industr*, *Management Science*, 53(4), 2007, p 629.

المؤسسات ويخلق تآزرًا حول نقاط محورية، أو بتراجع العنقود عندما تزداد التباينات التكنولوجية بين المؤسسات أو يقل عددها نتيجة الإفلاس أو الانتقال، مما يؤدي في النهاية إلى اختفاء العنقود الناشئ كليًا.

ثانيا: مرحلة النمو: تتميز بزيادة كبيرة في التوظيف نتيجة النمو القوي للمؤسسات القائمة والفروع المنبثقة عنها والمؤسسات الناشئة الجديدة. كما تظهر روابط جديدة بين المؤسسات والمؤسسات التي تدعم التعاون، وتأخذ هذه الروابط أشكالاً متنوعة، بدءًا من التحالفات التقليدية بين المؤسسات وصولاً إلى المنظمات المتخصصة في دعم العناقيد. كذلك، يبدأ العنقود في تجميع أصول معرفية فريدة (معظمها ضمنية) وكفاءات خاصة. ومن أمثلة هذه المرحلة؛ صناعة أشباه الموصلات في وادي السيليكون في السبعينيات أو صناعة التكنولوجيا الحيوية المعاصرة في بوسطن¹. في هذه المرحلة؛ يمكن تحديد حدود العنقود بشكل واضح، حيث تتجه كل من المؤسسات القائمة والشركات الناشئة نحو مراكز النمو في العنقود. إضافةً إلى ذلك، يؤدي التخلص من المؤسسات على أطراف العنقود إلى تقليل التباين، وهذا التقارب يزيد من تحديد حدود العنقود، مما يؤدي إلى تركيز أكبر وتشكيل "تصميم عنقودي مهيم"².

تؤدي زيادة كثافة المؤسسات داخل حدود العنقود إلى تحسين البنية التحتية الداعمة وإنشاء منظمات عنقودية لتلبية احتياجاته، كما تخلق المزيد من الفرص لشبكات الابتكار، علاقات الموردين والعملاء، مما يشكل سوق عمل متخصص.

تنتهي مرحلة النمو عندما يتوافق نمو العنقود مع متوسط الصناعة مما يشير إلى دخوله مرحلة النضج، حيث يتميز العنقود عندها بإنتاجية مرتفعة وتركيز أكبر في نشاطه³. مثال على ذلك Detroit ؛ فبعد مرحلة النمو التي شهدت تأسيس عدد كبير من الشركات الناشئة والتخلص من بعضها، وصل العنقود إلى شكله النهائي مع وجود شركات كبرى مثل Chrysler، Ford وGeneral Motors.

ثالثا: مرحلة النضج: تمثل حالة من التوازن. من أمثلة ذلك المناطق الصناعية في Baden-Württemberg وما يُعرف بـ"إيطاليا الثالثة"⁴. لا يظهر العنقود الناضج نمواً عالياً مقارنة بالصناعة المعنية ولا انخفاضاً ملحوظاً في عدد المؤسسات أو الموظفين، إنما يحدث تباطؤ إنشاء الشركات الجديدة والفروع المنبثقة، وتبدأ المؤسسات في

¹ Bathelt Harald, *Regional Competence and Economic Recovery: Divergent Growth Paths in the German Chemical Industry*, Entrepreneurship & Regional Development, 13(4), 2001, p290.

² Menzel Max-Peter, Fornahl Dirk, *Cluster life cycles: dimensions and rationales of cluster development*, Jena Economic Research Papers, No. 2007,076, Friedrich Schiller University Jena and Max Planck Institute of Economics, Jena, 2007, p 30.

³ Pouder, R., & St. John, C. H. , *Hot Spots and Blind Spots: Geographical Clusters of Firms and Innovation*, Academy of Management Review, 21(4), 1996, p1206.

⁴ Cooke, P., & Morgan, K., *The regional innovation system in Wales*, Regional Studies, 27(5), 1993, p 448.

تطوير روابط خارج العنقود، مما يؤدي غالباً إلى ظهور شركات متعددة الجنسيات جديدة من خلال اندماج العنقود في الإنتاج العالمي عبر سلاسل القيمة العالمية (GVCs).

غالباً ما تكون التقلبات في هذه المرحلة ذات طبيعة دورية وليست هيكلية، يتم تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة مشفرة ومقننة، ويتم الوصول إلى مختلف الكفاءات في المؤسسات من خلال شبكات كثيفة ومنظمة جيداً. تربط هذه الشبكات مؤسسات العنقود بشركات ومؤسسات خارجية، مما يجلب معرفة جديدة إلى داخل العنقود ويحافظ على انفتاح الشبكات¹.

تتحرك الحدود الموضوعية للعنقود تدريجياً مع دمج تقنيات جديدة. خلال تطوره، يقوم العنقود بتشكيل بيئته الإقليمية، وقد يمكن حتى معادلة تطور المنطقة بتطور العنقود إذا كان هذا الأخير مهيمناً للغاية².

في المرحلة النهائية من دورة الحياة، قد يتطور العنقود وفقاً لسيناريوهين مختلفين. في السيناريو السلبي، قد يتعثر العنقود تكنولوجياً بسبب عدم قدرته على توليد المزيد من المعرفة لتحسين تخصصه ومواكبة المتطلبات الجديدة للأسواق العالمية، مما يؤدي إلى الركود وربما الزوال في النهاية. أما في السيناريو الإيجابي، فيستعيد العنقود زخمه من خلال استقطاب معرفة جديدة من الخارج، مما يؤدي إلى تحسين تخصصه أو تحوله إلى عدة عناوين جديدة تركز على منتجات جديدة أو حتى على نوع مختلف تماماً من النشاط الاقتصادي³.

رابعاً: **مرحلة التدهور والاندثار**: يفقد العنقود المتراجع القدرة على الحفاظ على تنوعه، والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة، وكذلك إمكانياته للتجديد الذاتي. يُعرف بانخفاض عدد المؤسسات والموظفين نتيجة الإخفاقات، الاندماجات، والترشيدات. ومن الأمثلة على العناوين المتراجعة؛ المناطق الصناعية القديمة في منطقة Ruhr⁴. خلال هذه المرحلة، تكون المؤسسات الناشئة نادرة. كما تتميز المنطقة التي تحتوي على عنقود متراجع بوجود تحيز قوي نحو الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به. هذا التحيز ناتج عن قاعدة معرفة معينة، موظفون ذوو تأهيل عالي واختصاص محصورون في عدد قليل من المؤسسات، ومؤسسات مركزة بشدة على أسواق وتقنيات محددة⁵.

¹ Bathelt, H. et al, *Clusters and knowledge: Local buzz, global pipelines and the process of knowledge creation*, Progress in Human Geography, 28(1), 2004, p 51.

² Bresnahan, T. et al, *Old economy inputs for new economy outcomes: Cluster formation in the new Silicon Valleys*, Industrial and Corporate Change, 10(4), 2001, p 839.

³ Nataliya Smorodinskaya, Daniel D. Katukov, *When And Why Regional Clusters Become Basic Building Blocks Of Modern Economy*, Regional Economy, 2019, pp 73-74.

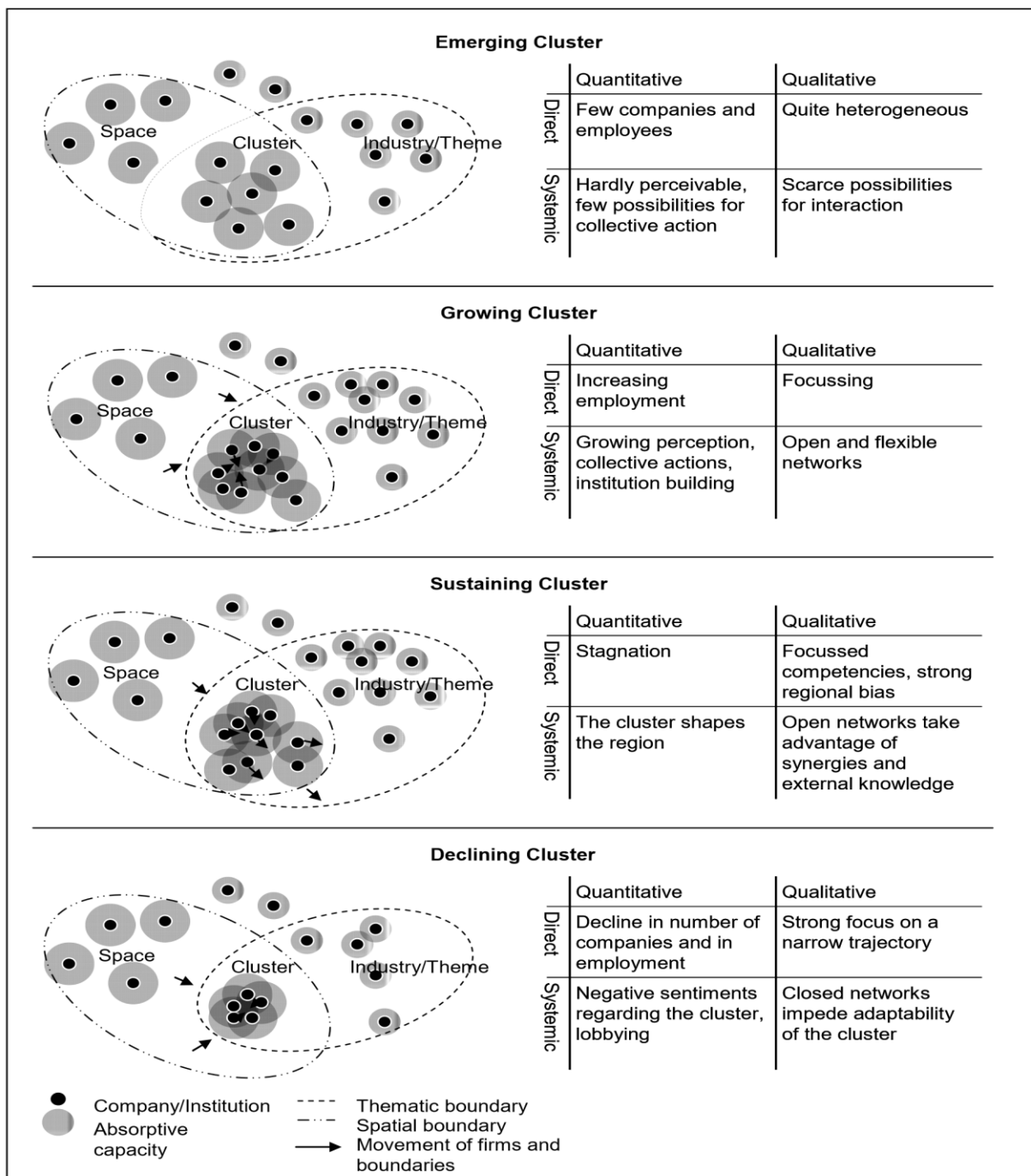
⁴ GRABHER G., The Weakness of Strong Ties. The Lock-in of Regional Development in the Ruhr Area, in G. Grabher (Ed) *The Embedded Firm*, Routledge, London. 1993, pp 256.

⁵ Max-Peter Menzel, Dirk Fornahl, *Cluster life cycles: dimensions and rationales of cluster development*, Jena Economic Research Papers, No. 2007,076, Friedrich Schiller University Jena and Max Planck Institute of Economics, Jena, 2007, pp 28-30.

هناك ثلاث طرق يمكن أن تنتهي بها مرحلة التراجع في العنقود. الطريقة الأولى تتبع دورة حياة العنقود ببساطة حيث يتلاشى العنقود. أما الاحتمالان الآخران فيقدمان مسارات جديدة نتيجة زيادة التنوع¹. أحد هذه الاحتمالات هو تجديد المسار التطوري الحالي من خلال تنفيذ تقنيات جديدة ولكنها ذات صلة، غالبًا من مواقع أخرى. أما الاحتمال الآخر لإنهاء مرحلة التراجع هو الانتقال نحو مجالات مختلفة تمامًا. يتطلب هذا دمج فاعلين جدد بالكامل في العنقود، ونظرًا لعمليات التعلم المكثفة اللازمة لهذا التغيير، فمن المحتمل أن يكون هؤلاء الفاعلون، الذين يحملون المعرفة الجديدة، موجودين في نفس المنطقة ولكن في مجالات مختلفة تمامًا.

¹Ibid, p34.

الشكل رقم (8): دورة حياة العنقود الصناعي.



Source: Menzel, Max-Peter; Fornahl, Dirk: Cluster life cycles: dimensions and rationales of cluster development, Jena Economic Research Papers, No. 2007,076, Friedrich Schiller University Jena and Max Planck Institute of Economics, Jena, 2007, p34.

المطلب الثالث: أنواع العناقيد الصناعية وأهميتها في التنمية الاقتصادية.

رغم تعدد تصنيفات العناقيد الصناعية وتباين المعايير المعتمدة في تحديدها، فإن هذا التنوع لا ينعكس من أهميتها التنموية، بل يعكس مرونتها وقدرتها على التكيف مع السياقات الاقتصادية المختلفة ودعم مسارات التنمية على المستويين الإقليمي والوطني.

أولاً: أنواع العناقيد الصناعية.

تصنف العناقيد الصناعية بناءً على معايير متعددة تشمل النشأة، المنتج، درجة التخصص ونوعية الترابط، مما يؤدي إلى أشكال متنوعة من التعاون والمنافسة بين المؤسسات. ويتميز كل عنقود صناعي بخصائصه الفريدة الناتجة عن اختلاف قطاعات الصناعة، وأحجام وأعداد المؤسسات، وعلاقات البيع والشراء ، ومستوى التعاون بينها. ومع ذلك، تشير **Ann Markusen** إلى وجود خصائص مشتركة بين العناقيد الصناعية تتيح تصنيفها إلى أربعة أنواع رئيسية مقسمة حسب هيكلها ويتميز كل منها بنوعية مختلفة من الروابط والعلاقات بين المؤسسات¹: العناقيد المارشالية، عناقيد المحور والأطراف، منصات العناقيد التابعة والعناقيد المرتبطة بالدولة.

1. العناقيد المارشالية (Marshallian):

تُعدّ التجمعات المارشالية الأكثر شهرة في أوروبا. إذ تتألف من مؤسسات صغيرة مبتكرة ومملوكة محلياً ومتجذرة بعمق في الروابط المحلية والإقليمية مع مؤسسات أخرى تقع في نفس الموقع في نظام حوكمة تعاوني واسع النطاق، مما يعزز بقاءها وتكيفها. تتميز بكثافة التبادلات داخل التجمع وسهولة تنقل الموظفون وبشكل متكرر بين المؤسسات ولكن داخل التجمع. كما تنحصر علاقات الأعضاء داخل التجمع ولا تربطهم علاقات كثيرة بمؤسسات خارجه. وعلاوة على ذلك، فإن الدرجة العالية من التعاون بين المؤسسات المتنافسة التي تشارك في نفس الموقع والتي تتقاسم المخاطر والتكاليف والابتكارات والثقافة المحلية المميزة هي السمات الرئيسية لهذا النوع من التجمعات، ولا يحتاج هذا التعاون إلى أن يكون هادفاً، بل إنه ينشأ من القرب وبسبب تدفق العمال بين المؤسسات.

2. تجمعات المحور والأذرع (Hub-and-spoke):

¹ Markusen Ann, *Sticky Places in Slippery Space: a Typology of Industrial Districts*, Economic Geography, 72 (3), 1996, p 293.

يحدث هذا النوع عندما تقوم مؤسسة أو عدة مؤسسات كبرى بدور المحور المركزي للاقتصاد الإقليمي، حيث تنتشر حولها المؤسسات الموردة والأنشطة ذات الصلة على شكل أطراف شعاعية تشبه أشعة العجلة. قد يكون هذا المحور المركزي مؤسسة كبيرة واحدة متكاملة عمودياً مثل Boeing في Seattle و Toyota في Toyota City، أو عدة مؤسسات كبيرة في قطاع أو أكثر مثل Ford و Chrysler و General Motors في Detroit، أو صناعة الأدوية الحيوية في New Jersey ¹. كما أن المؤسسة (المؤسسات) المهيمنة لديها روابط واسعة النطاق مع الموردين والمنافسين والعملاء خارج المجموعة. فضلاً عن ذلك، فإن قدرة الموظفين على التنقل أقل بكثير من قدرتهم في النوع المارشالي، حيث تفرض المؤسسة المحورية شروط التبادل مع المؤسسات المحلية. على سبيل المثال؛ أشار Dyer & Nobeoka (2000) ² كيف تهيمن تويوتا وتتحكم في تدفق الموارد في المنطقة، كما أن الابتكارات التي يتم توليدها، مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتها أو بتوجيه منها، حتى ولو لم تكن هي الشركة المبتكرة. بل تعمل بصفة الوسيط في نقل التكنولوجيات بين الشركات التي تتمكن من الاستحواذ على حصة من الإيجارات منها.

في هذا النوع من التجمعات، تحيط بالمؤسسة التي تشكل المحور المركزي العديد من المؤسسات الصغيرة التي تخضع لهيمنة المؤسسة الأساسية، حيث تمتلك الأخيرة قوة سوقية تمكّنها من ربط العملاء والموردين بعقود طويلة الأجل. وفي حالة تواجد أكثر من مؤسسة مهيمنة في التجمع المركزي، كما هو الحال في سياتل بالولايات المتحدة، حيث تتواجد ثلاث مؤسسات متعددة الجنسيات كبرى – Microsoft، Boeing، و Weyerhaeuser – فإن التعاون بين هذه المؤسسات المهيمنة في تقاسم المخاطر وتكاليف الابتكار يكون محدوداً وتتنحصر في شكل روابط توريد بينها؛ على سبيل المثال، تقدم Microsoft لشركة Boeing برامج مصممة خصيصاً لها. بينما تبقى المؤسسات المحورية الكبيرة روابط واسعة مع الموردين، والمنافسين، والعملاء خارج المنطقة، مما يمثل جانباً ديناميكياً لهذا النموذج، حيث تعمل هذه الأذرع الطويلة كأجهزة استشعار للابتكار والإبداع في مواقع أخرى، مما يتيح نقل الأفكار والتقنيات الجديدة إلى المنطقة، فيما لا يستطيع الاقتصاد الإقليمي استيعاب سوى جزء صغير من ناتج هذه المؤسسات.

في شمال إيطاليا، تطوّر هذا النوع من التجمعات حول شركة Fiat لصناعة السيارات وموردي السلع والخدمات الوسيطة في منطقة Piedmont، وكذلك حول شركة Olivetti في مدينة Ivrea ³؛ حيث شكّل تجمع العمالة

¹ Carlo Pietrobelli, *Industrial Districts' Evolution and Technological Regimes: Italy and Taiwan*, prepared for the International Conference On Science, Technology And Innovation Emerging International Policy Issues, Harvard University Cambridge, Massachusetts, USA, 23-24 September 2002, p 03.

² Dyer J., Nobeoka K., *Creating and managing a highperformance knowledge-sharing network: the Toyota case*, Strategic Management Journal, 21(3), 2000, p 364.

³ Carlo Pietrobelli, op cit, p 04.

الماهرة وخدمات الأعمال حول المحور المركزي نقطة انطلاق، بينما قامت مؤسسات الأطراف بتشكيل روابط بديلة ومستقلة للاستفادة من اقتصاديات التكتل التي يولدها العنقود.

3. تجمعات المنصات التابعة (Satellite Platforms):

تتألف تجمعات المنصات التابعة من تجمع منشآت فرعية لشركات متعددة الفروع مدمجة في روابط تنظيمية خارجية، مقرها الأساسي خارج المنطقة حيث تتخذ القرارات الاستثمارية الرئيسية (المؤسسات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات). يتم تشجيع هذا النوع من التجمعات من قبل الحكومات الوطنية أو المحلية لتحفيز التنمية الإقليمية باتخاذ تدابير لجذب الشركات المتعددة الجنسيات الأجنبية التي تمتاز بالتقنية العالية وتسعى إلى استغلال التكلفة المنخفضة للموارد المحلية (مثل العمالة)¹. تتسم هذه التجمعات بضعف التعاون ولا تتمتع إلا بقدر ضئيل من التبادلات داخل المجموعة لصالح روابط أقوى مع المقر الرئيسي للمؤسسة الأم والمؤسسات الشقيقة الأخرى في أماكن أخرى. وعليه؛ فإن المؤسسات الواقعة في مجموعات من النوع التابع، تكون منفصلة إلى حد كبير عن الوكلاء المحليين، ويتطلب منها الاعتماد على نفسها والاستقلالية عن سلاسل التوريد والتجمعات الأخرى، فيما يكون مصدر المعرفة اللازمة للابتكارات داخلياً أو يأتي من المقر الرئيسي للمؤسسة الأم والمؤسسات الشقيقة من خلال تبادل الأفراد مما يُسهل إعادة تجميع المعرفة المكتسبة في مواقع متعددة في العالم، حيث تنشط في صناعات وقطاعات مختلفة.

4. تجمعات المراكز العامة - العنقود المرتكز على الدولة:-

العناقيد المرتكزة على الدولة هي تجمعات تحصل على دعم مباشر من الحكومة باعتباره مساراً تنموياً، في شكل خدمات وموارد متنوعة، مثل: تطوير البنية التحتية، الحوافز المالية، تدريب القوى العاملة، ودعم البحث والتطوير². تعتمد المؤسسات داخل هذه التجمعات، رغم تنوع صناعاتها، بشكل كبير على دعم الدولة، مثلما هو الحال في تجمع التكنولوجيا الحيوية في Massachusetts المدعوم من مؤسسات بحثية ممولة من الدولة مثل: Harvard و MIT، وتجمع الصناعات الجوية في Washington.

¹ جيهان عبد اللطيف الرفاعي، أحمد فارق الزيني، العناقيد الصناعية: النموذج التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد

العالمي الجديد، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، السنة 09، العدد 01، 2019، ص 454.

² Ghent Mallett, *Silicon Valley North: The Formation of the Ottawa Innovation Cluster*, Technology, Innovation, Entrepreneurship and Competitive Strategy, 2004, p 22.

الفرق بين التجمعات المرتكزة على الدولة وغيرها؛ هو أن الدولة تلعب دور القيادة، مما يقلل من أهمية الجوانب التقليدية للموقع، كما هو الحال في تجمع Changwon في كوريا الجنوبية، حيث تم إنشاء العنقود بفضل التزام الدولة بتطوير قطاع الإمدادات العسكرية¹.

توفر هذه العناقيد بيئة مستقرة وداعمة لنمو المؤسسات وتطورها، حيث يسهم الدعم المالي والتكنولوجي الحكومي في تعزيز قدرة المؤسسات على التنافس والابتكار. كما أن العلاقات الوثيقة بين الدولة والمؤسسات تعزز تبادل المعرفة مما يعود بالفائدة على التجمع بأكمله. ويتم تنسيق الابتكار مركزياً بما يتماشى مع الأهداف العامة، بينما تظل المساهمة الفردية للمؤسسات في البحث والتطوير أقل أهمية. ومع ذلك، قد تفتقر هذه التجمعات إلى المرونة والاستجابة لمتطلبات السوق.

الجدول رقم(1): تصنيف Markusen لأنواع العناقيد الصناعية.

نوع التجمع	خصائص الشركات الأعضاء داخل التجمع	نوعية الترابط بين الشركات	فرص النمو في فرص العمل
تجمعات مارشال Marshallian	شركات صغيرة ومتوسطة الحجم مملوكة محلياً.	تبادل تجاري وتعاون مؤسسي قوي.	يعتمد على التأزر والاقتصاديات المقدمة من التجمع.
تجمعات المحور والأذرع Hub and Spoke	شركة أو عدة شركات كبيرة مع العديد من الموردين الصغار.	تعاون بين الشركات الكبيرة والموردين الصغار وفقاً لشروط الشركات الكبرى.	يعتمد على آفاق النمو للشركات الكبرى المحورية
تجمعات المنصات التابعة Satellite Platforms	مصانع متوسطة وكبيرة الحجم.	الحد الأدنى من التبادل التجاري والشبكات بين الشركات.	يعتمد على قدرة جذب والاحتفاظ بفروع الشركات.
تجمعات المراكز العامة-State anchored	كيان عام أو غير ربحي كبير والشركات المرتبطة به.	مقتصر على علاقات البيع والشراء بين الكيان العام والموردين.	يعتمد على قدرة المنطقة على توسيع الدعم السياسي للمنشأة العامة.

Source: Markusen Ann, Sticky Places in Slippery Space: a Typology of Industrial Districts, Economic Geography, 72 (3), 1996, pp 298,299.

¹ KYRIAZIS V., METAXAS T, *Using Markusen's Typology as a Starting Point to Examine the Case of the Center for Defense Space and Security Cluster: The State-Anchor Type of Cluster*, Theoretical and Practical Research in Economic Fields, 14(2),2023, p. 381.

هذه الأنماط ليست مراحل تطويرية متسلسلة بالضرورة؛ فقد تظل العناقيد مختلفة بسبب الظروف الصناعية أو الظروف المحلية أو التاريخية، لكن على المدى الطويل قد تتحول من نوع لآخر. كما أن الأنواع الأربعة للعناقيد الصناعية توفر جميعها بدائل واعدة لتوليد فرص التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن الاختلافات في خصائص هذه العناقيد تشير إلى استراتيجيات متنوعة لتحقيق نموها؛ فالمناطق التي تحتوي على عناقيد مارشالية ستركز على برامج لتعزيز النشاط الريادي، وتطوير المؤسسات الصغيرة، وتعزيز التعاون داخل العنقود. أما نمو فرص التنمية في المناطق التي تحتوي على العناقيد التابعة، فيعتمد بشكل رئيسي على قدرة تلك المناطق على استقطاب منشآت جديدة لفروع المؤسسات. كما ستركز جهود التنمية في المناطق التي تحتوي على عناقيد المحور والأذرع على برامج توسعة للمؤسسات المحورية وتشجيع الروابط الأقوى مع المؤسسات المحلية المزودة (الأطراف).

وأخيراً؛ يعتمد نمو العناقيد المرتبطة بالدولة على قدرة المناطق على زيادة التمويل والدعم السياسي لمرافقها العامة الأساسية.

ثانياً: دور العناقيد الصناعية في التنمية الاقتصادية.

تبرز أهمية العناقيد الصناعية في دورها المحوري الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد أسهمت في توفير بيئة خصبة وملائمة لإنشاء ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بفضل ما تتمتع به من مرونة وديناميكية في مواجهة المخاطر والتغيرات المحيطة. يوفر انضمام المؤسسات وتنظيمها في عناقيد صناعية مجموعة من المزايا، تعزز قدرتها على مواجهة المخاطر التي قد تعترض المؤسسات خاصة الصغيرة منها والتي تهددها بالزوال إذا ما عملت بشكل منفرد، مما يدعم الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات على المستوى الوطني وفي تلبية احتياجات ومتطلبات السوق المحلي والعالمي. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت العناقيد الصناعية في خلق فرص عمل حقيقية ومتنوعة، مما كان له دور كبير في تقليل معدلات البطالة والفقر الذي تعاني منه العديد من الدول خاصة النامية منها.

وفقاً Carbonara (2004)، تشجع العناقيد الصناعية أنواعاً مختلفة من التفاعلات بين أعضائها¹، وهو ما يجعل منها مصدراً لفوائد تنموية اقتصادية أكبر من تلك المرتبطة بجهود التصنيع المتنوعة أكثر. هذه الفوائد مجمعة في أربعة مجالات²:

- **تعزيز الاقتصادات المحلية:** تركيز الصناعة في موقع معين يؤدي إلى توفيرات كبيرة في التكاليف للمؤسسات المنظمة في العنقود تُشار إليها باقتصاديات التوطين. يعزز القرب بين المؤسسات وموردي المدخلات

¹ CARBONARA Nunzia, *Innovation processes within geographical clusters: a cognitive approach*, Technovation, 24 (1), 2004, p18.

² BARKLEY David, HENRY Mark S, *Advantages and disadvantages of targeting industry clusters*, Regional Economic Development Research Laboratory, 2002, pp 4,5.

والأسواق؛ تدفق السلع خلال النظام الإنتاجي، مما يتيح الوصول إلى أسواق المنتجات والمدخلات و التكيف مع التغيرات البيئية. كما يوفر التركيز المكاني للمؤسسات ؛ خدمات الأعمال، اليد العاملة المتخصصة، البنية التحتية ، مصادر التمويل، واحتمالية معززة لنقل التكنولوجيا والمعلومات بينها وتشجيع الابتكار.

- **إعادة تنظيم الصناعة:** يرجع هذا التغيير في الهيكل الصناعي؛ أي الانتقال في تنظيم الصناعة من المؤسسات الكبيرة المتخصصة في الإنتاج الضخم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة، إلى زيادة المنافسة العالمية والتطور في تقنيات الإنتاج . و تعد العناقيد البيئية الخصبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج.

- **توجيه الموارد:** توجيه جهود تنمية الصناعة يسمح للمناطق باستخدام مواردها المحدودة للتنمية الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة، حيث تسمح استراتيجية العناقيد للمناطق بتركيز برامجها على التوظيف والاحتفاظ والتوسع، وبرامج تطوير الأعمال الصغيرة بدلاً من التشتت في محاولة لتقديم المساعدة لأنواع عديدة مختلفة من الأعمال. وهذا التخصيص يتيح لمبادرات التنمية تحديد احتياجات الصناعات المحددة بوضوح وتسييرها بكفاءة أكبر. بالإضافة إلى نتائجها المضاعفة نسبياً على اقتصاد المنطقة نتيجة الروابط بين المؤسسات في العنقود، وهو ما يشجع المؤسسات للتنظيم في عناقيد واستقطاب مؤسسات أخرى .

- **التشبيك بين المؤسسات:** التشبيك هو التعاون بين المؤسسات للاستفادة من التكاملات، استغلال الأسواق الجديدة، دمج الأنشطة، دمج الموارد و تشارك المعرفة. يحدث هذا التعاون بشكل طبيعي وأكثر تكراراً داخل العناقيد الصناعية. وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات، فالمؤسسات المنظمة في عناقيد أكثر عرضة للتعاون وتبادل المعلومات في التسويق وتطوير المنتجات الجديدة والتحديث التكنولوجي، وهو ما ينعكس في تنمية وتعزيز الكفاءات وخلق مزايا تنافسية عدّة على مستوى المؤسسات، منها:

- **زيادة الإنتاجية:** تُعزز العناقيد الصناعية الإنتاجية من خلال توفير بيئة متكاملة تسهّل الحصول على عوامل الإنتاج المتخصصة بتكاليف أقل وكفاءة أعلى، بفضل القرب الجغرافي بين الشركات والموردين. ويؤدي ذلك إلى تقليل تكاليف النقل والمخازن وتأخيرات التوريد، إضافة إلى تعزيز الثقة والتواصل بين الأطراف. كما توفر العناقيد فرص الوصول إلى موظفين ذوي خبرة ومهارات عالية، مما يقلل من تكاليف التوظيف والبحث عن الكفاءات. علاوة على ذلك، يُيسر القرب تبادل المعلومات السوقية والتكنولوجية، ويعزز التعاون بين المؤسسات في مجالات مثل التسويق والتكامل التكنولوجي، مما يرفع من كفاءة العمليات ويُسرّع الوصول إلى الموارد البحثية والخدمات المشتركة.

- **زيادة القدرة على الابتكار:** ترتبط العناقيد ارتباطاً وثيقاً بإمكانات الابتكار لدى المؤسسات. وتظهر الدراسات المختلفة أن المؤسسات التي تنتمي إلى العناقيد تميل إلى أن تكون أكثر ابتكاراً وتحقق أداءً اقتصادياً متفوقاً مقارنة بالمؤسسات المعزولة.

أشار PORTER إلى أن التكتل يدفع المؤسسات إلى الابتكار نظراً لظروف الطلب المواتية التي تزيد من الضغط التنافسي، واعتبر أنّ فوائد الابتكار أكثر أهمية من فوائد الإنتاجية حيث أن العوامل التي تسهم في تعزيز الإنتاجية، تسهم أيضاً في تعزيز قدرة المؤسسات على الابتكار¹.

يستفيد أعضاء العنقود من التركيز العالي للمؤسسات في الصناعات ذات الصلة والعلاقات البينية في معرفة وتنفيذ التطورات التكنولوجية الجديدة، السياسات التسويقية أو أنماط جديدة من خدمة العملاء مبكراً، هذا يحفز المؤسسات على التميز بطرق إبداعية. علاوة على ذلك، توفر العناقيد فرصة للتعاون مع المراكز البحثية أو الجامعات المتخصصة في مجال الأبحاث والتطوير، مما يمنح المؤسسات ميزة طويلة الأمد في الابتكار.

• تشجيع ريادة الأعمال وإنشاء مؤسسات جديدة:

وفقاً لرؤية PORTER، تُنشأ معظم المؤسسات الجديدة في العناقيد بدلاً من المواقع المعزولة، حيث تُعد العناقيد بيئة خصبة توفر حوافز قوية لرواد الأعمال لتأسيس أعمالهم، من خلال سهولة الوصول إلى معلومات أفضل حول الفرص التجارية. وبفضل التركيز العالي للمؤسسات المماثلة، يستطيع الأفراد في العنقود تحديد الفجوات في المنتجات أو الخدمات أو الموردين وسدها.

يمكن لنظم العناقيد الصناعية أن تشجع ريادة الأعمال وفق ثلاثة عوامل رئيسة تدعم استغلال الفرص الاقتصادية وإنشاء المؤسسات²:

- **الموارد والمعرفة التي تشكل أساس نجاح المؤسسة، والتي يمكن الحصول عليها بسهولة أكبر في منطقة محددة ومركزة حيث تتواجد بالفعل أنشطة مماثلة، مقارنة بمكان فارغ اقتصادياً.**
- **تعزز العناقيد التعاون بين أعضائها، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تقليل تكاليف التواصل والنقل والحد من الحاجة إلى التخزين الواسع، كما تشجع البحث المشترك.**

¹ Porter, Michael E., *The Economic Performance of Regions*, *Regional Studies*, 37(6), 2003, pp. 549–578.

² Ana María R.Martínez, Ángeles M.Sánchez, *How clusters can encourage entrepreneurship and venture creation, Reasons and advantages*, *International Entrepreneurship and Management Journal*, September 2008, p 322.

- تشجع العناقيد على تطوير وتراكم معرفة محددة ليست منتشرة أو موزعة في كل مكان، ولكنها محفوظة في هذه التجمعات. نتيجة لذلك، يتطور سوق عمل متخصص، يُعتبر أساسًا للتنافسية العالية، مما يشجع رواد الأعمال والمستثمرين الآخرين على إنشاء مؤسسات جديدة.

كما تتمتع العناقيد بقوة الدخول إلى الأسواق وقلة الحواجز، حيث تكون القدرات وموارد الإنتاج أو الموارد البشرية متاحة بسهولة. كما أن السوق المحيط بموقع العنقود عادةً ما يكون كبيرًا بما يكفي لدعم المؤسسات الجديدة. نتيجة لهذه العوامل، تزداد كثافة تأسيس المؤسسات، مما يؤدي على المدى الطويل إلى زيادة الابتكار والإنتاجية في العنقود ككل.

المبحث الثاني: العلاقات داخل العنقود الصناعي.

تشكل العناقيد الصناعية بيئة مثالية لتعزيز التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال بناء علاقات تعاون فعّالة. في ظل التحولات المستمرة في الأسواق والتحديات المتزايدة نتيجة المنافسة المحلية والدولية، تصبح الشراكات أداة استراتيجية تسهم في تحقيق التكامل بين المؤسسات داخل العنقود، مما يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية والاستفادة من الموارد المشتركة لتحسين الإنتاجية والابتكار.

المطلب الأول: المناولة الصناعية أو التعاقد من الباطن.

تُعتبر المناولة الصناعية الاستراتيجية التنافسية الأكثر شيوعاً في تنظيم الإنتاج، حيث أدت حركة التصنيع الحديثة إلى تخلي المؤسسات الكبيرة عن وظائف ومهام فرعية لا تصب ضمن اختصاصاتها الرئيسية، والتي كانت دافعاً لظهور نشاطات وفروع صناعية جديدة، انتشرت معها العلاقات التعاونية والتكامل بين المؤسسات عن طريق الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي أسهمت في تنويع وتطوير النشاط الصناعي ككل، وشجعت الطلب على السلع والمنتجات الوسيطة.

أولاً: مفهوم المناولة الصناعية.

تُبرز الأدبيات العلمية المناولة الصناعية كاستراتيجية لتحقيق إنتاج مرّن ورشيق، مما يسمح للمؤسسات بتجنب حالة الجمود المرتبط بنمط الإنتاج المتكامل. وهو ما برز في أعمال Peter Drucker الذي يعد أول من أشار إلى تحوّل الاقتصاديات الحديثة من اقتصاد التسيير (management economy) إلى اقتصاد المقاولين

(entrepreneurship economy) ، وأيضاً الدور البارز لـ Houssiaux A. Salliez, Yves Barreyre ، في ترقية الفكر المقاوالاتي والتتظيمي¹ .

1. تعريف المناولة الصناعية:

تتعدد وتختلف التسميات حسب المصادر من "المناولة الصناعية"، "التعاقد من الباطن"، "المقاولة من الباطن"، "التعاقد الصناعي"؛ "المقاولة الفرعية أو الصناعات المغذية"، لكنها كلها مرادفات لمصطلح واحد هو "Subcontracting"² .

يشير المفهوم اللغوي للمناولة إلى "عقد باطني أو فرعي أو جزئي، حيث تقوم مؤسسة تُسمى صاحبة الأشغال، الحاصلة على عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة أخرى، بتكليف مؤسسة أو أكثر من الباطن، تُسمى المتعاقد أو المتعاقدون، لتنفيذ جزء أو كامل هذا العقد وفق شروط محددة مسبقاً وتحت مسؤولية المتعاقد الرئيسي"³.

كما عرفت الجمعية الفرنسية لتوحيد المواصفات AFNOR على أنها: "عملية أو أكثر للدراسة والتجهيز أو إنتاج، أو تقديم خدمات أو الصيانة لمنتج معين بحيث تكون المؤسسة الأولى صاحبة الأمر تطلب من مؤسسة أخرى إنجاز عمل معين حسب مقاييس ومواصفات هذا الأخير، وتسمى قابضة الأمر"⁴ .

¹ مخلوفي عبد السلام ، بودي عبد الصمد ، ترويج مفهوم العنقود الصناعي كآلية فاعلة لدعم وإنشاء المقاوالات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مع الإشارة لتجربة إيطاليا، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الأيام العلمية الدولية حول المقاوالاتية بعنوان : آليات دعم ومساندة إنشاء المؤسسات في الجزائر - الفرص والعوائق - أيام 03/04/05/2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، ص 04.

² في إطار تعميم ونشر أسلوب المناولة وتفعيل دورها في تحسين أداء المؤسسات الصناعية العربية، تم التأكيد على ضرورة العمل بمصطلح المناولة الصناعية "Subcontracting" في كافة البلدان العربية باعتباره أكثر المصطلحات شيوعاً وتعبيراً عن هذا المفهوم، بالإضافة إلى تطبيقه في معظم البلدان العربية، خاصة في المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك المنظمات الإقليمية مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية. ينظر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التوصيات المنبثقة عن المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، 12- 15 سبتمبر 2006، الجزائر، ص02.

³ - أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمهان، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء ، عمان ، 2012 ، ص 597.

⁴ سليمان بلعور، المناولة كاستراتيجية للشراكة وإحداث التشابك الصناعي. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2015، ص 652.

وأيضاً، تُعرّف اللجنة الأوروبية المناولة الصناعية بأنها "توصيف لكل عملية تتضمن تدخّل مؤسسة - عادة صغيرة الحجم- لصالح مؤسسة أخرى- عادة كبيرة الحجم- أمرة الأعمال، في عملية بلورة وتصنيع منتج معين بناءً على مخططات ومواصفات تقنية تضعها المؤسسة الأمرة، وتحمل بذلك كل المسؤولية الاقتصادية النهائية".¹

مما سبق، نستنتج أنّ المناولة أو التعاقد من الباطن، هي شكل من أشكال العلاقات بين المنشآت، يهدف إلى تعزيز الاستغلال الأمثل للطاقت الإنتاجية المتوفرة لدى المصانع المنتجة للمكونات والخدمات الوسيطة من خلال ربطها بالمصانع المستهلكة لهذه المدخلات. يؤدي ذلك إلى زيادة التخصص، رفع الكفاءة، تحسين الجودة، تقليل التكاليف، وتعزيز القدرة التنافسية. كما توفر الاستعانة بمصادر خارجية العديد من المزايا؛ تحسين الترخيص، خفض التكاليف والأجور، الحماية من تقلبات السوق، التخصص في العمليات التي تمتلك فيها المؤسسات ميزة تنافسية، والاستفادة من المعرفة الخبيرة عبر التعاون مع أطراف خارجية، مما يسهم في تحسين وتطوير أداء الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما يُعدّ مصدرًا لنقل المعرفة.

2. صيغ المناولة الصناعية :

يتميز أسلوب المناولة الصناعية بالمرونة والقدرة على الاستجابة للاستخدامات المختلفة، ويأخذ أشكالاً متعددة ومتنوعة حسب الأهداف والأعمال المطلوب إنجازها، والتي يمكننا تصنيفها حسب الآتي²:

أ- المناولة حسب طبيعتها :

يندرج ضمن هذا التصنيف نوعان:

- المناولة على أساس القدرة الإنتاجية: تكون في حالة ما إذا كانت القدرة الإنتاجية للمؤسسة الأمرة ليست كافية لتنفيذ طلبية ما. وهذا النوع تلجأ إليه المؤسسة الأمرة خاصة إذا كان حجم الطلبات التي تحصل عليها متغيرة باستمرار.

¹ ابن الدين محمد، المناولة الصناعية: استراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية - دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص. 114.

² جبار بوكثير، سعيدة حركات، المفاولة من الباطن خيار استراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، 2016، ص 276.

- المناولة على أساس التخصص: يتم لجوء المؤسسة الأمرة إلى مؤسسة أخرى تتوفر على المعدات والتجهيزات والآلات المتخصصة وكذا المستخدمين المؤهلين الذين تقتدر إليهم في تنفيذ مهام إنتاجية دقيقة ومعقدة، وتتميز هذه العلاقة بالمدى الطويل .

ب- المناولة حسب المدة :

- المناولة الظرفية (النسبية): نظرا لأسباب عابرة وظرفية تلجأ المؤسسة الأمرة إلى المناولة في تنفيذ جزء من العملية الإنتاجية.
- المناولة الهيكلية (الدائمة): ويتعلق الأمر بالمنتجات المعقدة، حيث تكون العلاقة بين المؤسسة الأمرة والمنفذة طويلة المدى وأحيانا دائمة.

ت- حسب الموضوع:

- المناولة الصناعية: تتعلق بالسلع المادية.
- المناولة الخدمائية: تتعلق بالسلع غير المادية مثل الصيانة.

ث- حسب درجة تعقد العلاقات:

- المناولة البسيطة: علاقة مباشرة بين المؤسسة التي تعطي الأوامر والمؤسسة المقولة.
- المناولة المتدرجة: في هذه الحالة يكون هناك تدرج في المقاولين ويكون ذلك حسب أهميتهم.

ج- حسب محل التطبيق:

- المناولة الجهوية: المؤسسة التي تعطي الأوامر والمؤسسة والمناولة يتواجدان في منطقة واحدة لدولة ما.
- المناولة الوطنية: المؤسسة التي تعطي الأوامر والمناولة ينتميان لدولة واحدة.
- المناولة الدولية: المؤسستان تنتميان إلى دولتين مختلفتين. عادة ما تكون المؤسسة المناولة فرعا تابعا للمؤسسة الأم وهي التي تعطي له الأوامر.

3. أهمية المناولة الصناعية :

- يحظى نظام المناولة الصناعية بأهمية كبيرة تتمثل في الجوانب الآتية¹:
- المنفعة المتبادلة: تسعى كل من المؤسسة الأمرة والمؤسسة المناولة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة المتبادلة، مما يساهم في التطور التكنولوجي والاقتصادي للطرفين.

¹ طلعت بن ظافر، الدليل العربي في المناولة الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدي، الرباط، المغرب، 2000 ، ص53.

- الكفاءة في التكلفة والجودة: تستطيع المؤسسات الصغيرة إنتاج المكونات أو الأجزاء الوسيطة بموجب العقود بتكاليف أقل وجودة أعلى مقارنة بالإنتاج في المؤسسات الكبيرة.
- تحسين الجودة: يتيح نظام المناولة للمؤسسات المتخصصة تنفيذ الأنشطة التي تتطلب مستوى عالياً من الخبرة، مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات.
- الاستجابة لتطورات السوق: يساعد هذا النظام المؤسسات على تلبية الطلبات من خلال اللجوء إلى المانولين لتجنب فقدان العملاء.
- تطوير المنتجات وتنويعها: يساهم نظام المناولة في تطوير وتنويع المنتجات بما يتماشى مع احتياجات السوق، مع تحسين استغلال الموارد المتاحة وتأهيل الوحدات الصناعية لزيادة قدراتها التصديرية ومواجهة المنافسة.
- الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة: تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التكنولوجيا المتقدمة التي توفرها المؤسسات الأم لتحسين وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة.
- تعميق التصنيع المحلي: يدعم هذا النظام توسيع التصنيع المحلي، تعزيز القدرات التصنيعية، وضمان استدامة سلاسل التوريد الصناعية.
- زيادة الإنتاجية والتنافسية: يساهم نظام المناولة في تنظيم الأنشطة الإنتاجية داخل الوحدات الصناعية، مما يعزز إنتاجيتها وتنافسيتها، ويزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .
- الحد من نزيف العملات الصعبة : من خلال تقليل استيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها محلياً بجودة عالية.

إذن، يمثل نظام المناولة الصناعية أداة حيوية للنمو الاقتصادي والتطور الصناعي، حيث تلعب دوراً محورياً في دعم النسيج الصناعي المحلي وتشجيع المؤسسات الصناعية على التخصص في التقنيات الحديثة، مما يساهم في تحقيق توزيع أكثر إحكاماً وتوازناً للعمل بين المؤسسات. كما يتيح للمؤسسات التكيف والابتكار لتحقيق الجودة العالية للإنتاج والسرعة في الإنجاز على مواكبة التطور العالمي وتعزيز القدرة التنافسية الدولية.

ثانياً: محددات المناولة الصناعية - التعاقد من الباطن.-

وفقاً للعمل الأساسي الذي قدمه Coase في مقاله المعنونة بـ "The Nature of the Firm" سنة 1937؛ تستعين المؤسسة بمصادر خارجية (المناولة الصناعية) عندما تكون التكاليف المدركة لاستخدام السوق أقل من تكاليف تنفيذ النشاط داخلياً. من هذا المنظور، فإن قرار التعاقد من الباطن يشكل في الأساس مفاضلة بين بدائل تحددها التكاليف والفوائد المرتبطة بكل بديل.

يمكن تصنيف العوامل التي تؤثر على هذه المفاضلة إلى عوامل تتعلق بتكاليف الإنتاج وعوامل تتعلق بتكاليف المعاملات. بالإضافة إلى ذلك، فإن خصائص الموقع المرتبطة بفوائد التجمع تشكل مجموعة ثالثة من العوامل والتي تؤثر على كلا العاملين السابقين¹.

1. عوامل تكلفة الإنتاج:

- يمكن أن يؤدي التعاقد من الباطن إلى توفير في تكاليف الإنتاج مقارنة بالإنتاج الداخلي بثلاث طرق رئيسية²:
 - توفير في تكاليف العمالة؛ حيث تحاول المؤسسات ذات الأجور المرتفعة خفض تكاليف العمالة عن طريق التعاقد على جزء من أنشطتها مع منتجين ذوي أجور أقل. هذه طريقة لتقسيم القوى العاملة، حيث تستفيد المؤسسات ذات الأجور العالية التي لا تستطيع اتباع استراتيجيات أجور مختلفة داخلياً من التعاقد من الباطن للمهام الإنتاجية التي تعتمد على العمالة غير الماهرة.
 - يمكن أن تؤدي تقلبات سوق منتجات المؤسسة إلى تفضيل عقود المناولة الصناعية لتخفيف عبء العمل على القوى العاملة الأساسية لديها خاصة خلال فترات ذروة الطلب. ويرتبط هذا النوع من التعاقد من الباطن بتعاقد السعة أو القدرة الإنتاجية. في هذه الحالة، يتم استخدام المقاولين للقيام بدور التوسيع المؤقت.
 - يمكن تحقيق توفير في تكاليف الإنتاج عندما يستفيد الموردون الخارجيون من اقتصادات الحجم أو المعرفة المتخصصة. يرتبط هذا بتعاقد التخصص، وهو الأكثر احتمالاً عندما تتطلب العمليات الإنتاجية الفردية مستويات مختلفة من الحد الأدنى من الكفاءة لتنفيذ مهام إنتاجية دقيقة ومعقدة خاصة بجزء معين من الطلبية بتكلفة أقل³.

2. تكاليف المعاملات.

تستند مقاربات تكاليف المعاملات إلى العمل الأساسي الذي قام به Williamson (1975، 1985)؛ حيث أن المفاضلة بين الإنتاج الداخلي والتعاقد الخارجي ليس مجرد مسألة اختلافات في تكاليف الإنتاج بل يتحدد قرار التعاقد الخارجي أيضاً من خلال تكلفة إنشاء علاقة التعاقد والمحافظة عليها. تنشأ تكاليف المعاملات من الحاجة إلى استثمار محدد الأصول وكذا مواصفات العقود، مراقبتها وتنفيذها. عندما تتطلب علاقة التعاقد الخارجي استثمارات خاصة بالشركة، فإن المهام تكون أكثر احتمالاً للتكامل.

¹ Adelheid Holl, *Production Subcontracting and Location*, Regional Science And Urban Economics, 38, 2008, pp.300-301.

² Katharine G. Abraham , Susannah Taylor, *Firms' Use Of Outside Contractors: Theory And Evidence*. Journal Of Labor Economics ,14, 1993,P 401 .

³ Grossman Gene M. , Helpman Elhanan, *Integration Versus Outsourcing In Industry Equilibrium*, The Quarterly Journal Of Economics, 117(1), 2002, P. 85.

كما أشارا Grossman and Helpman (2001) إلى أنه يجب على المؤسسات التي تختار التعاقد الخارجي ومن أجل تقادي تكاليف إضافية ؛ البحث عن الشركاء المناسبين، مع تقديم الحوافز لهذا الشريك لإنتاج المدخلات وفقاً لمواصفاتها وبالكمية التي تطلبها، لأن عملية البحث مكلفة ولا تؤدي دائماً إلى النجاح، وقد تكون العقود غير مكتملة إذا لم تكن بعض سمات المدخلات قابلة للتحقق¹.

3. دور الموقع.

في دراسات Grossman و Helpman (2005)،² تم تحديد حجم وهيكل الاقتصاد المحلي من خلال فرص المؤسسات في التعاقد من الباطن عبر اعتماد تكلفة البحث عن شركاء مناسبين للتعاقد. تعتبر تكاليف البحث المنخفضة جانباً من جوانب التأثيرات الإيجابية للتركيز الجغرافي للمؤسسات. كما يمكن أن تؤثر خصائص الموقع على قرار المؤسسات في التعاقد من الباطن، من خلال تأثير تجمع مقدمي الخدمات المحتملين على سعر النشاط المتعاقد عليه، حيث أن الأسواق الأكبر تجذب عدداً أكبر من الموردين ومقدمي الخدمات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة المنافسة، وهو ما يمكن أن يضغط على سعر النشاط المتعاقد عليه ويزيد من احتمالية التعاقد من الباطن³.

يشير Venables (1996) في نموذج توازن عام في إطار أدبيات الجغرافيا الاقتصادية الجديدة، كيف أن الروابط المباشرة بين المدخلات والمخرجات (الروابط العمودية) في الصناعات هي سبب التمرکز الجغرافي للمؤسسات. يوفر التواجد بالقرب من الصناعات اللاحقة سوقاً أكبر (رابط الطلب)، ويتيح التواجد بالقرب من الصناعات السابقة توفير تكاليف النقل للمدخلات الوسيطة (رابط التكلفة). وبالنسبة لقرار المؤسسات حول التعاقد من الباطن، يعني ذلك أن القرب يمكن أن يؤدي أيضاً إلى توفير في تكاليف النقل للمدخلات التي يجب نقلها بين المتعاقد والمؤسسة العميلة⁴.

¹ Grossman Gene, Helpman Elhanan, *Integration vs. Outsourcing in Industry Equilibrium*, CESifo Working Paper, No. 460, Center for Economic Studies and ifo Institute (CESifo), Munich , 2001,p 01.

² Gene M. Grossman, Elhanan Helpman, *Outsourcing in a Global Economy*, Review of Economic Studies, 72, 2005, pp 135–159.

³ Yukako Ono, *Market thickness and outsourcing services*, Regional Science and Urban Economics, 37 , 2007, pp220–238

⁴ Anthony J. Venables, *Equilibrium Locations of Vertically Linked Industries*, International Economic Review, 37(2), 1996, pp. 341-359

وهو ما يتوافق مع دراسة Taymaz و Kilicaslan (2005) والتي تفحص كثافة التعاقد من الباطن بين المؤسسات في صناعات النسيج والهندسة التركية، حيث أظهرت النتائج تأثيراً إيجابياً قوياً لعدد المؤسسات في نفس القطاع، ونفس المنطقة الجغرافية¹.

ومع استمرار إعادة هيكلة التصنيع نحو الإنتاج المتكامل، أصبحت عمليات النقل والاتصالات أكثر حساسية لعامل الوقت، خاصة في ظل تبني استراتيجيات الإنتاج "في الوقت المحدد" والتسليم "بالاستجابة السريعة". يلعب القرب الجغرافي دوراً حيوياً في تحقيق توفير كبير في الوقت والمرونة اللازمة لتنظيم الإنتاج الحديث. بالإضافة إلى ذلك، يتيح القرب تحسين عمليات المناولة، حيث يمكن تقليل الزمن والتكاليف المرتبطة بنقل المواد والمنتجات بين الموردين والعملاء. كما يُسهم في تعزيز التعاون المباشر بين فرق التصميم لدى العميل والمورد، مما يدعم روابط التعاقد من الباطن ويعزز الكفاءة التشغيلية والتنسيق الفعال في سلاسل التوريد.

المطلب الثاني : التحالفات الاستراتيجية.

تُبرم المؤسسات الصناعية صفقات و عقوداً يُعبر عنها بالتحالف الاستراتيجي، والذي يُعتبر من بين الخيارات المختلفة التي يمكن للمؤسسات استخدامها لتحقيق أهدافها.

أولاً - تعريف التحالفات الاستراتيجية:

يرى بعض الباحثين أن التحالف الاستراتيجي هو "اتفاق يحدد ويضبط التعاون على المدى الطويل بين مؤسستين أو مجموعة مؤسسات مستقلة قانوناً، سواء كانت متنافسة أو ذات قدرات تنافسية مختلفة، بهدف الحصول على مزايا وأرباح من مشروع مشترك، مع الاحتفاظ باستقلالية القرار خارج إطار التحالف"².

كما يقصد به "إحلال التعاون محل المنافسة التي قد تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق، فهي تمثل سعي مؤسستين أو أكثر للتعاون للسيطرة على المخاطر والتهديدات، وتعظيم الأرباح والمنافع والمكاسب"³.

¹ Erol Taymaz , Yilmaz Kiliçaslan , *Determinants of subcontracting and regional development: An empirical study on Turkish textile and engineering industries*, Regional Studies, 39(5),2005,pp 633-645.

² Boualem Alliouat, *les stratégies de coopération industrielle*, édition Economica, Paris , 1996,p 22.

³ فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر ، 1999 ، ص. 14.

يُعرّف Porter التحالفات الاستراتيجية على أنها: "اتفاقيات طويلة الأجل بين المؤسسات، تتجاوز المعاملات السوقية العادية ولكنها لا تصل إلى حد الاندماج. تشمل هذه الاتفاقيات المشاريع المشتركة، التراخيص، اتفاقيات التوريد طويلة الأجل، وأنواع أخرى من العلاقات بين الشركات"¹.

من خلال ما سبق، يمكن ملاحظة بعض التشابهات والسمات المشتركة في تعريف التحالفات الاستراتيجية:

- اتفاق طوعي للتبادل الحر، والتعاون، والعلاقات المتبادلة دون وجود ملكية مشتركة؛
- يسعون لتحقيق منفعة متبادلة تستند إلى الثقة، والشراكة، وإدارة المخاطر، مع احتفاظ المؤسسات باستقلاليتها؛
- اتحاد من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة وزيادة القدرة التنافسية في السوق؛
- نظام جديد في علاقات المؤسسات؛ فهو يساعد على تشكيل نموذج عمل جديد قد يقلل من تكرار الأنشطة والتكاليف، بالإضافة إلى خلق ظروف مواتية لتطوير الكفاءة.

تشمل التحالفات الاستراتيجية مجموعة واسعة من الروابط بين المؤسسات، بما في ذلك المشاريع المشتركة، الاستثمارات الجزئية في الأسهم، تبادل الأسهم، البحث والتطوير المشترك، التصنيع المشترك، التسويق المشترك، اتفاقيات التوريد طويلة الأجل، توزيع خدمات مشتركة، وتحديد المعايير. ومع ذلك، لا تُصنّف عمليات الاندماج والاستحواذ، والفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات، واتفاقيات الامتياز كتحالفات استراتيجية، لأنها لا تشمل مؤسسات مستقلة ذات أهداف منفصلة أو تتطلب مساهمة مستمرة من المؤسسات المشاركة مثل نقل التكنولوجيا أو المهارات بين الشركاء.

ولعلّ الوقائع الاقتصادية خير مثال على ذلك ؛ ففي مؤتمر MWC (2024) في برشلونة، استطاعت مجموعة من الشركات تشكيل تحالف (AI-RAN (AI-radio access network، وهو مبادرة جديدة تهدف إلى دمج الذكاء الاصطناعي (AI) في تكنولوجيا الشبكات الخلوية. وتشمل الشركات المؤسسة للتحالف كل من: Amazon، Northeastern University، Nokia، Microsoft، Ericsson، DeepSig، Arm، Web Services (AWS)، T-Mobile، SoftBank، Samsung، Nvidia. يهدف هذا التحالف إلى تعزيز كفاءة الشبكات المحمولة، وتقليل استهلاك الطاقة، وتجديد البنية التحتية الحالية، مما يتيح فتح فرص اقتصادية جديدة لشركات الاتصالات من خلال الذكاء الاصطناعي، بدعم من تقنيات G5 و G6².

¹ Margarita Işoraitè, *Importance Of Strategic Alliances In Company's Activity*, Intellectual Economics, 1(5), 2009, p. 40.

² E. B. Obo, *Strategic Alliances: The Prospect For Business Growth*, Global Journal Of Educational Research 4(1,2), 2005,P 18.

تتنوع التحالفات الاستراتيجية ما بين محلية وعالمية وذلك حسب نطاقها. في حين حدد Dussauge وGarrette (1999) ثلاثة أنواع رئيسية من التحالفات بين المؤسسات المتنافسة خاصة، من حيث توازن القوة بين الشركاء (درجة التماثل) وتأثيرها على المنافسة¹ :

أ- تحالف ما قبل المنافسة أو التحالف المشترك للإمداد:

يغطي هذا التحالف مرحلة واحدة فقط من عملية الإنتاج، بحيث يحتوي المنتج النهائي على مدخلات من كلا المؤسستين، ولا يظهر بشكل واضح في السوق. وتحدث هذه التحالفات عندما يكون الحد الأدنى لحجم الكفاءة المطلوبة في مرحلة معينة من عملية الإنتاج أكبر بكثير من المنتج بأكمله، وحينما لا تنتج أي من المؤسستين حجمًا كافيًا لتحقيق الحجم المطلوب. وغالبًا ما تكون هذه التحالفات بين مؤسسات ذات أحجام متماثلة، وداخل نفس المنطقة، وفي مجالات البحث والتطوير والتصنيع على غرار صناعة السيارات، الإلكترونيات، ومعالجة البيانات.

ب- تحالف شبه التركيز:

يغطي هذا التحالف عملية الإنتاج بالكامل، وينتج عنه منتج مشترك يتم تسويقه من قبل جميع الشركاء. يقدم كل شريك أصولًا ومهارات متشابهة في طبيعتها، بهدف الاستفادة من وفورات الحجم والوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج. يكون مثل هذا التحالف واضحًا للعملاء بشكل رئيسي في صناعات الطيران والدفاع، كما هو الحال في إتحاد شركات Airbus أو إنتاج الطائرة المقاتلة Tornado.

ج- تحالف التكامل المشترك:

عندما تكون الأصول التي تقدمها الشركاء مختلفة في طبيعتها. في الغالب، تكون إحدى المؤسسات مصنعة والأخرى موزعة، وذات أحجام مختلفة. ولكي تنجح هذه التحالفات، يجب ألا ينافس المنتج الذي يقدمه الحليف بشكل مباشر منتجات المؤسسة الأخرى. وتظهر هذا النوع بشكل غالب في صناعات السيارات والاتصالات، فعلى سبيل المثال، تصنع شركة Matra سيارة Espace، وهي سيارة صغيرة يتم تسويقها في أوروبا بواسطة Renault.

¹ Duncan Angwin, Tanya Sammut-Bonnici, *Wiley Encyclopedia Of Management*, John Wiley & Sons, Ltd, 2015, p 33.

ثانياً- دوافع إنشاء التحالفات الاستراتيجية:

استناداً إلى فرضية التوزيع غير المتكافئ للموارد وصعوبة نقلها بالكامل، تؤكد النظرية القائمة على الموارد أن الموارد التي تمتاز بالقيمة والندرة وصعوبة التقليد أو الاستبدال تسهم في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة¹. ومن منظور القدرات، يمكن تصنيف موارد المؤسسة إلى موارد ملموسة (مادية) وغير ملموسة (معرفية)، حيث تسعى المؤسسات إلى تمييز هذه الموارد لتحقيق التفوق. ومع ذلك، يُعدّ التحالف وسيلة أكثر كفاءة وفاعلية في تحقيق هذه العملية الإبداعية لخلق القيمة.

تتطلع المؤسسات من دخولها في تحالفات استراتيجية تحقيق مجموعة من الفوائد²:

• **إمكانية النفاذ إلى الأسواق الخارجية** : تعتبر استراتيجيات النمو ودخول الأسواق الجديدة من الأسباب الرئيسية لإنشاء التحالفات الاستراتيجية، فقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً في مجالات الاتصالات، وتكنولوجيا الكمبيوتر، والنقل، مما جعل دخول المؤسسات إلى الأسواق الأجنبية أسهل بكثير. قد تعيق تكلفة دخول سوق دولي ما مؤسسة واحدة وتفوق قدراتها، لكن من خلال الدخول في تحالف استراتيجي مع مؤسسة دولية، يمكن تحقيق فائدة الدخول السريع إلى السوق مع الحفاظ على التكاليف منخفضة، وهو ما يوفر فوائد مثل تحقيق وفورات الحجم والنطاق في مجالي التسويق والتوزيع.

يعد اختيار الشراكة الاستراتيجية كوسيلة للدخول يساعد في التغلب على مجموعة من العقبات، والتي قد تشمل المنافسة القوية واللوائح الحكومية المعادية. ولتفادي تأثير الشركات الأجنبية على اقتصادات بعض الدول، تشترط هذه الأخيرة عليها التعاون مع شريك محلي إذا أرادت ممارسة الأعمال فيها. كما تقوم بعض الدول بتعزيز أهدافها السياسية من خلال تشجيع الشركات الأجنبية على المشاركة في تحالفات مع شركات محلية. وتعتبر "الصين" مثلاً على ذلك، حيث أبدت الحكومة قلقاً من تفضيل المستهلك الصيني للعلامات التجارية الغربية على حساب العلامات التجارية الصينية المحلية، خاصة بعد اختفاء العلامات التجارية المحلية من الأسواق، لذا استغلت شركة Coca-Cola الفرصة لتشكيل تحالف مع شركة محلية لإنشاء علامة تجارية محلية (Heaven and Earth) من المشروبات غير الغازية، تتناسب مع أذواق المستهلكين الصينيين.

• **مشاركة المخاطر**: تُعد مشاركة المخاطر سبباً شائعاً آخر للدخول في ترتيبات تعاونية، خاصة عندما يُفتح سوق جديد أو في حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار في سوق معينة، فتصبح مشاركة المخاطر مهمة بشكل

¹ Barney J B, *Firm resources and sustained competitive advantage*, Journal of Management, 17, 1991, p99.

² Bernadette Soares, *The use of strategic alliances as an instrument for rapid growth, by New Zealand based questor companies*, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Business Innovation and Entrepreneurship, Unitec New Zealand, 2007, pp 16-17.

خاص. فالطبيعة التنافسية للأعمال تجعل من الصعب على المؤسسات دخول سوق جديدة أو إطلاق منتج جديد، وتعد الشراكة الاستراتيجية وسيلة لتقليل أو التحكم في المخاطر التي تواجهها المؤسسات.

على سبيل المثال، طوّرت شركة Boeing تحالفاً استراتيجياً مع عدة شركات يابانية لتقليل المخاطر المالية المرتبطة بتطوير طائرة Boeing 777. فقد ساهم التعاون مع شركات مثل Fuji، و Mitsubishi و Kawasaki في تقليل تعرضها لمخاطر مالية أثناء عمليات البحث والتطوير واختبارات السلامة لمشروع 777. وعلى الرغم من أن Boeing كانت الشريك المسيطر في التحالف وأكبر مصنع للطائرات التجارية في العالم، إلا أنها اختارت تشكيل التحالف للحد من المخاطر المالية.

- **الحصول على تكنولوجيا جديدة و/أو أفضل جودة أو أقل تكلفة:** لا يمكن لجميع المؤسسات توفير التكنولوجيا التي تحتاجها لتنافس بفعالية في أسواقها بمفردها. لذا، تقوم بالتعاون مع مؤسسات أخرى تمتلك الموارد اللازمة لتوفير التكنولوجيا أو التي يمكنها جمع مواردها معاً لتوفير التكنولوجيا المطلوبة، فكلتا الطرفين يستفيد من الشراكة.

يعتبر نقل التكنولوجيا أمراً مهماً لنجاح التحالف الاستراتيجي، وفقاً لـ Hsieh (1997): "الدول المضيفة تطلب المزيد من نقل التكنولوجيا"¹، وكمثال على هذه الاتجاه المتزايد؛ "الصين" التي كانت تطلب بشكل متزايد الوصول إلى التكنولوجيا المملوكة مقابل الأعمال.

- **مشاركة المعرفة والخبرة:** تمتلك معظم المؤسسات خبرات وكفاءات في مجالات معينة وتفتقر إلى الخبرة في مجالات أخرى؛ ومن ثم فإن تشكيل تحالف استراتيجي يمكن أن يوفر وصولاً سهلاً إلى المعرفة والخبرة في المجالات التي تفتقر إليها المؤسسة.

أحد التحالفات الناجحة والمعروفة هو التحالف بين General Motors و Toyota، والذي كان مملوكاً بالتساوي بين الشريكين ويُعرف باسم NUMMI (New United Motor Manufacturing, Inc.)²، حيث أرادت General Motors دراسة أساليب الإدارة "اليابانية"، بينما أرادت Toyota تعلم كيفية التعامل مع العمال وموردي الأجزاء في السوق الأمريكية. قامت Toyota بإدارة المنشأة وصناعة السيارات لكلا الشركتين، وطبقت

¹ Dean Elmuti, Yunus Kathawala, *An overview of strategic alliances*, Management Decision, 3(39), 2001, p206.

² Krafcik John F., *Triumph Of The Lean Production System*, Sloan Management Review, 1(30), 1988, p 43.

General Motors الدروس التي تعلمتها في إدارة قسم التصنيع الخاص بها (Saturn) ، واستخدمت Toyota جميع المعلومات التي اكتسبتها عند فتح مصنع جديد في كنتاكي.

إذن، يمكن للمؤسسة استخدام المعلومات والمعرفة والخبرات التي تكتسبها من التحالفات الاستراتيجية ليس فقط في المشروع المشترك، بل أيضًا في مشاريع وأغراض أخرى. يمكن أن تشمل هذه الخبرات والمعارف تعلم كيفية التعامل مع اللوائح الحكومية، اكتساب المعرفة الإنتاجية، والتعرف على كيفية الحصول على الموارد. وتُعد المؤسسة التي تتعلم وتتنمى من خلال تحالفاتها واحدة من المنظمات المتقدمة.

• **التآزر والميزة التنافسية:** قد يكون تحقيق التآزر والميزة التنافسية سببًا آخر لدخول المؤسسات في تحالف استراتيجي. بالمقارنة مع دخول السوق بشكل منفرد، فإن تشكيل تحالف استراتيجي يصبح وسيلة لتقليل مخاطر دخول السوق، والتوسع الدولي، والبحث والتطوير، وما إلى ذلك. تصبح المنافسة أكثر فعالية عندما يستفيد الشركاء من نقاط القوة لدى بعضهم البعض، مما يحقق تآزرًا يصعب تحقيقه إذا حاولت الشركة دخول سوق أو صناعة جديدة بمفردها.

في قطاع التجزئة، يُعد دخول سوق جديد عملية مكلفة وتستغرق وقتًا طويلاً. لذلك، يمكن أن يساعد تشكيل تحالف استراتيجي مع شركة قائمة وذات سمعة جيدة في خلق صورة إيجابية للعلامة التجارية وبناء شبكات توزيع فعّالة.

المطلب الثالث: التزويد الخارجي (التخريج).

من أجل تقديم منتجات أكثر ابتكارًا وجودة، تقوم بعض المؤسسات بإعادة تركيز جهودها على الأنشطة ذات القيمة العالية، سواء في المرحلة التمهيديّة (أنشطة البحث والتطوير أو التصميم) أو النهائية (التسويق والترويج) من سلسلة القيمة، مما يؤدي بها إلى تحسين تخصيص مواردها بإخراج بعض أنشطتها وتحويلها إلى مزودين متخصصين.

أولاً-تعريف التزويد الخارجي:

عند تنفيذ نشاط معين، تواجه المؤسسات خيارين: التكامل الرأسي أو التزويد الخارجي. وخلال السنوات الأخيرة، إزداد اللجوء إلى الاستعانة بمصادر خارجية بشكل ملحوظ. هناك عاملان يفسران هذا التوسع؛ من ناحية، الحاجة إلى خلق قيمة أكبر للمساهمين تدفع المؤسسات إلى تركيز مواردها المالية على "جوهر نشاطها" وتحويل عدد أكبر من الأنشطة إلى مقدمي خدمات خارجيين. ومن ناحية أخرى، أدى ظهور مقدمي خدمات متخصصين إلى دفع المؤسسات للتساؤل عما إذا كانت بعض الأنشطة تستحق الاحتفاظ بها داخليًا.

على الرغم من ذلك، تظل الاستعانة بمصادر خارجية ظاهرة شائعة بين المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين والإداريين، حيث يعرّف البعض التوريد الخارجي أو الترخيص على أنها "تفويض وظيفة"، بينما يرى آخرون أنها الاستعانة بمن يقوم بما يمكننا القيام به"، فيما يعتقد آخرون أنها "الاستعانة بأخصائيين".

يتكون مصطلح التوريد الخارجي outsourcing من شقين: الأول "out" والتي تعني "خارجي"، والثاني "sourcing" والتي تشير إلى عملية التنازل أو تحويل العمل والمسؤوليات وحقوق اتخاذ القرار إلى طرف آخر.

وكغيره من المصطلحات، تم تعريف التوريد الخارجي أو التعهيد بطرق مختلفة وفقاً لمفهومه. فقد تم تعريفه على أنه "قرار تعهيد نشاط معين إلى مزود خارجي كان في السابق يتم إنجازه داخلياً، فهو بذلك يُعتبر شكلاً من أشكال التفكك العمودي"¹. وفي هذا السياق، قد يتضمن أيضاً نقل الموارد المادية أو البشرية إلى مزود خارجي ليحل محل الخدمات التي كانت تقدم داخلياً.

وفقاً لـ Jérôme BARTHELEMY، التوريد الخارجي هو "عملية إسناد نشاط معين وإدارته إلى مزود خدمة خارجي أو مقدم خدمات خارجي بدلاً من تنفيذها داخلياً"².

إذن، يمكن تعريف التوريد الخارجي؛ في معناه الواسع، هو إسناد تنفيذ نشاط معين، كلياً أو جزئياً، إلى مورد أو مزود خارجي. يُعرف هذا النهج أحياناً باسم "التعهيد". أما في معناه الأكثر تحديداً، فهو عملية نقل مسؤولية تنفيذ جزء أو جميع الأنشطة التي كانت المؤسسة تقوم بها داخلياً إلى طرف خارجي متخصص. يتضمن هذا التحول غالباً انتقال الموظفين والمعدات اللازمة لتنفيذ تلك الأنشطة إلى الجهة المزودة، مما يُمكن المؤسسة من التركيز على أنشطتها الأساسية، مع الاستفادة من خبرة المزودين في تقديم خدمات أو منتجات بكفاءة أعلى.

كذلك، يمكن تعريف التوريد الخارجي من خلال الاتجاهات الحديثة لهذا المفهوم³:

- التوريد الخارجي خارج الحدود (Offshore outsourcing): هو التوريد الخارجي لخدمات تكنولوجيا المعلومات إلى مزودين في دول تتمو فيها هذه الخدمات بسرعة.
- التوريد الخارجي القائم على القيمة المضافة: يعتمد على الدفع لمزود الخدمة بناءً على القيمة التي يضيفها.
- التوريد الخارجي مع أخذ حصة: هو شكل من أشكال التحالف لإنجاز نشاط مشترك.
- التوريد الخارجي المتعدد: يعتمد على التعاقد مع عدة مزودين لتجنب المخاطر المرتبطة بالتعاقد مع مزود واحد، على الرغم من أن هذه الطريقة تتطلب تكاليف إدارة أعلى.

¹ Jérôme Barthélemy, *Décision et gestion de l'externalisation Une approche intégrée*, Revue française de gestion, N° 177, 2007, p.101

² Jérôme BARTHELEMY, *stratégie d'externalisation*, DUNOD, 3em édition, paris, 2007, P 11.

³Ibid, p 10.

- التزويد الخارجي المشترك (Co-sourcing): يربط أجر المزود بتحقيق أهداف معينة.
- إنشاء الفروع: يُعتبر إنشاء فروع متخصصة شكلاً من أشكال التزويد الخارجي.
- التزويد الخارجي الانتقالي: يحدث عند الانتقال من نشاط إلى آخر أو من تقنية إلى أخرى، حيث يتم إسناد إدارة النشاط الحالي إلى مزود خارجي خلال فترة الانتقال.

ثانياً - مزايا التزويد الخارجي:

- تتعدد مزايا التزويد الخارجي والتي تُعد من الدوافع الرئيسية لهذا التوجه الاستراتيجي، وهي كالتالي¹:
- **تقليل تكاليف النشاط الخارجي:** من خلال العمل مع عدد من العملاء في نفس الوقت. يمكن للموردين والمقدمي الخدمات المتخصصين دمج الموارد البشرية والمعدات. ونتيجة لذلك، يتم تحقيق وفورات الحجم التي يستفيد منها العملاء.
- **تحسين أداء النشاط الخارجي:** بتركيز الموارد المالية على نشاط واحد، يمكن للموردين ومقدمي الخدمات تطوير خبرة تتفوق على خبرة عملائهم، وتحسين أداء الأنشطة التي تم تكليفهم بها.
- **التركيز على "جوهر عمل" المؤسسة:** يُمكن التزويد الخارجي المؤسسات من تقليل تكاليف بعض الأنشطة، وتتيح الموارد المالية التي يتم توفيرها إعادة استثمارها في الأنشطة الأساسية للمؤسسة.
- **تحسين إدارة النشاط الخارجي:** بعض الأنشطة لا تُدار بشكل جيد داخلياً، وإسنادها إلى مزود خارجي يمكن أن يزيد من المرونة، حيث تدفع المؤسسة مقابل الخدمة التي تم استهلاكها فقط (التكاليف المتغيرة) بدلاً من الاستثمار في الموظفين والمعدات (التكاليف الثابتة).

تحت تأثير العولمة الاقتصادية والمنافسة الشديدة والتغير السريع في دورة حياة المنتجات، تسعى المؤسسات إلى تبني نماذج تنظيمية مبتكرة تعتمد على الإدارة الفعالة للمعرفة واستغلال الموارد الاستراتيجية لتحقيق الأداء الأمثل. وتتمثل أهمية هذه النماذج في تعزيز الابتكار، تحسين الاستجابة لاحتياجات العملاء، والتخصص في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، مما يُمكن المؤسسات من تعزيز قدرتها التنافسية. كما تسعى المؤسسات إلى بناء شراكات استراتيجية وتطوير آليات مرنة تتيح لها التكيف السريع مع تغيرات السوق، مما يضمن استمرارية النمو والمنافسة في بيئة عالمية ديناميكية.

¹ Ouvrage collectif, *STRATEGOR : politique générale de l'entreprise*, 6^{ème} édition. Éd DUNOD, Paris, 2013, p200.

المبحث الثالث : تجارب دولية في مجال العناقيد الصناعية.

تتعدد النماذج الناجحة للعناقيد الصناعية التي أثبتت فعاليتها في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الميزة التنافسية في الأسواق العالمية. فقد ساهمت في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما مكنها من التغلب على تحدياتها المرتبطة بصغر حجمها في ظل المنافسة الحادة.

نستعرض ثلاث تجارب ناجحة (إيطاليا، الهند، باكستان) ، تعكس أهمية التكامل بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين من شركات، وهيئات حكومية، ومؤسسات بحثية، حيث أدى هذا التعاون إلى خلق بيئة اقتصادية متماسكة قادرة على تحقيق النمو المستدام ومواجهة التحديات المتغيرة التي يفرضها الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول : التجربة الإيطالية.

قدمت التجربة الإيطالية نموذجاً مرجعياً للعديد من الأبحاث التجريبية، وأسهمت في تحديد الخصائص الأساسية للدناميكية الصناعية المحلية، تم الاستشهاد بها بشكل متكرر كقصاص نجاح في النقاش الأكاديمي والممارسات السياسية العامة (مثل Sabel & Piore، 1984؛ OECD، 2007)، مما دفع ذلك العديد من الحكومات إلى دعم دراسات متخصصة تهدف إلى البحث في أسرار نجاحها وتطورها.

يُظهر النموذج الاقتصادي الإيطالي أن قوة الاقتصاد لا تعتمد بالضرورة على المؤسسات الكبيرة، فهي تركز بشكل قوي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتمد على ما يقارب 4 ملايين مؤسسة متوسطة ، صغيرة ومتناهية الصغر - وهو أعلى معدل بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - بما يمثل 98% من المؤسسات الصناعية الإيطالية، وغالبية هذه المؤسسات لديها أقل من 100 موظف، فيما يبلغ المتوسط 7 موظفين فقط. لذلك، فإن النظر إلى هذا النظام الإنتاجي من خلال فئات حجم المؤسسات فقط، يمكن أن يكون مضللاً لأنه يتجاهل الدور الرئيسي لتكتل المؤسسات بما يعرف بـ (SME Clusters) وتكاملها وتعاونها المتبادل لإنتاج منتجات عالية الجودة تمثل المجموعة بأكملها، مما يؤدي إلى تحقيق كفاءة جماعية ومزايا متبادلة.

الجدول رقم (2) : إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية (2023).

حجم المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة	عدد العاملين	النسبة
المؤسسات المتناهية في الصغر	3.551.239	%94.8	6.531.886	% 42.7
المؤسسات الصغيرة	171.814	% 4.6	3. 060. 609	% 20.0
المؤسسات المتوسطة	20.597	% 0.5	1. 992. 123	% 13.0
المجموع	3.743.650	% 99.9	11. 584. 618	% 75.7
المؤسسات الكبيرة	3.789	% 0.1	3. 716. 277	% 24.3
المجموع الاجمالي	3.747.439	% 100	15 .300. 895	% 100

Source: Krisztina Gulyas, difficulties of smes in southern italy, from the historical economic-geographic environment to the new challenges of cyber security, 113th International Scientific Conference on Economic and Social Development – Prague, 27-28 June, 2024, p17.

تُعد العناقيد الصناعية (المناطق الصناعية)¹ ظاهرة واسعة الانتشار في "إيطاليا"، خاصة في المناطق الوسطى والشمالية من البلاد. والتي يعود ظهورها إلى سبعينيات القرن الماضي نتيجة للأزمة التي مرت بها الزراعة والتحديات التي واجهتها المؤسسات الكبرى بسبب نموذج الإنتاج الفوري، والذي دفع مسؤولي المؤسسات إلى تبني نهج اللامركزية في الإنتاج، حيث تم استبدال النموذج الهرمي بنموذج لامركزي. هذا التحول شمل تفويض جزء من الإنتاج إلى العمال، مما دفع العديد منهم لاحقاً إلى الاستقلال عن هذه المؤسسات والعمل لحسابهم الخاص² ، والتركز جغرافياً في شكل مجموعات متشابهة مما سمح لها تحقيق ما لم تستطيع إنجازها بمفردها.

تنشط في "إيطاليا" حوالي 200 مجموعة صناعية ، تضم 280,000 مؤسسة وتشغل ما يزيد عن 2 مليون موظف موزعين على أربع مناطق جغرافية³:

¹ Marina L. Nekrasova et al, *International Experience of Ensuring the Competitiveness of Regional Economies with Instrumental Functions of the Cluster Approach*, International Review of Management and Marketing, 6(S1) , 2016, p 75.

² Courlet Claude et al, *Industrie et dynamiques de territoires*, Revue d'économie industrielle, Vol. 64, 2e trimestre, France, 1993 , pp 10-11.

³ Krisztina Gulyas, *difficulties of smes in southern Italy*, from the historical economic-geographic environment to the new challenges of cyber security, 113th International Scientific Conference on Economic and Social Development – Prague, 27-28 June, 2024, p20.

- **الشمال الغربي:** يضم حوالي 40 منطقة منتشرة بين Piedmont و Liguria ، تتميز هذه المناطق بديناميكية قوية، مع تركيز أكبر على التخصص. وتعد Liguria مركز التكنولوجيا العالية. في المقابل تضم منطقة Piedmont عددًا من شركات صناعة السيارات.

- **الشمال الشرقي:** يُعتبر مثالاً على نجاح نموذج المناطق الصناعية الإيطالية، ويحتوي على أكثر من 40 منطقة، ما يشكل حوالي 27% من الناتج الإجمالي الإيطالي. وتمثل هذه المنطقة مركزاً صناعياً للنسيج والملابس على غرار Veneto.

- **الشمال الأوسط:** يضم أكثر من 30 منطقة، تمثل أكثر من 22% من الناتج الإجمالي الإيطالي، أبرزها:

- منطقة Lombardy التي تضم عددًا من مؤسسات معالجة المعادن، الفضاء، والطب الحيوي.
- منطقة Emilia-Romagna التي تحتوي على عدد من شركات معالجة وتعبئة الأغذية.
- منطقة Tuscany المعروفة بصناعة الجلد والأحذية.

- **الجنوب:** يحتوي على أكثر من 10,000 مؤسسة توظف حوالي 140,000 شخص. تعد Campania المنطقة التنافسية الرئيسية، حيث تبرز صناعات رئيسية مثل قطاع الطيران في Naples، والتي يحتل المرتبة الثانية بعد Lombardy من حيث الأهمية، ولكنها الأولى في عدد الوظائف، بالإضافة إلى Pomigliano d'Arco التي تستضيف مجموعة Fiat .

تكونت العناقيد الصناعية في إيطاليا بشكل تلقائي وعفوي دون دعم حكومي مباشر أو برامج مرافقة، وكانت نتاجًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة آنذاك، والمتمثلة في¹:

- **البيئة الملائمة:** مثل القرب من المواد الأولية، وكفاءة القوى العاملة المحلية.
- **بيئة اجتماعية وتاريخية محفزة:** حيث وُجدت تشكيلات إجتماعية متجانسة على المستوى الإقليمي في السلوكيات الثقافية، الطموحات، وعلاقات الخبرة والقرابة.
- **وجود رأس مال متراكم:** نشأ من النشاطات الزراعية والتجارية.
- **القرب من المراكز الحضرية:** التي شكلت أسواقًا للمواد الأولية ومراكز للخدمات.

لكن بعد التأكد من دورها الفعّال ونتائجها المُثبتة في تطوير الاقتصاد ، اتخذت السلطات الإيطالية مجموعة من الإجراءات والسياسات المساندة لتعزيز وتطوير هذه العناقيد، ومن أهمها²:

- **تقديم الدعم المالي والتشريعي:** من خلال توفير الحوافز المالية للمؤسسات المنضوية في العناقيد، وتسهيل القوانين والإجراءات المتعلقة بالتراخيص وتأسيس الأعمال.

¹ Courlet Claude et al, op cit, p 11.

² Marina L. Nekrasova et al, op cit, p 75.

- إنشاء مراكز الخدمات المتخصصة: تقديم خدمات دعم متنوعة تشمل ضمانات الائتمان، تأمين الصادرات، وشهادات الجودة.
- الترويج والتسويق: تنظيم المعارض وتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق الجديدة والتكنولوجيا المتطورة، بالإضافة إلى تعزيز العلامات التجارية الإيطالية (صنع في إيطاليا).
- التدريب والدعم التكنولوجي: دعم مراكز التدريب لتأهيل العاملين، وتقديم الدعم الفني والتكنولوجي لتعزيز الابتكار وزيادة الإنتاجية.

كما قررت الحكومة الإيطالية، في إطار مهام وزارة التعليم والجامعات والبحث العلمي (Miur)، منذ عام 2002، إعطاء بعد إضافي لهذه التجمعات الصناعية من خلال إطلاق تسمية "المنطقة التكنولوجية" التي تستند إلى التقارب بين ثلاثية الصناعة، البحث والجامعة. وفقاً للمحور الاستراتيجي للخطة الوطنية للبحث العلمي التي تهدف إلى تعزيز قدرة الابتكار لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة وجمع مراكز الخبرة على المستوى الإقليمي، تم اختيار عدد محدود من التجمعات ذات الحجم الحرج ومُنحت تصنيف "المناطق التكنولوجية"¹.

بفضل هذه السياسات، كان للعناقيد الصناعية تأثير ملحوظ على الاقتصاد الإيطالي؛ فهي تولد أكثر من 65% من القيمة المضافة للبلاد، وتوظف حوالي 30% من قوة العمل في البلاد، وتسهم بنحو ربع الناتج المحلي الإجمالي، وتغطي ثلث الصادرات. كما برزت بعض القطاعات الصناعية عالمياً لدرجة أنها أصبحت "صنع في إيطاليا" رمزا في العالم، مثل²:

- الصناعة الميكانيكية : تمثل الصناعة الميكانيكية أهم الصناعات في البلاد، فهي ثالث أكبر مُصنّع لقطع غيار الآلات والمعدات الصناعية في العالم بعد ألمانيا واليابان، وتساهم بـ 242 مليار دولار من الصادرات وميزان تجاري قدره 49 مليار دولار.
- صناعة الأزياء :الدولة الرائدة عالمياً من حيث عدد الشركات، ففي عام 2021 سجل قطاع الأزياء نمواً بنسبة 22.2%، وحجم التداول 91.7 مليار يورو، فيما قُدِّر ميزان التجارة الخارجية بـ 33 ملياراً.
- صناعة الأخشاب والأثاث :تحتل المرتبة الخامسة عالمياً في الميزان التجاري للأثاث الخشبي. في عام 2021، سجل قطاع الأخشاب والأثاث نمواً بنسبة 25.5%، بحجم مبيعات قدره 49.3 مليار يورو وميزان تجاري خارجي قدره 8.2 مليار يورو.
- الصناعة البحرية الصناعة البحرية :تُعد المصدر الرئيسي لليخوت واليخوت الفاخرة على مستوى العالم. ففي عام 2021، من بين إجمالي 1,024 يختاً تم طلبها عالمياً، تم تصنيع 523 يختاً (أي 51%) في إيطاليا،

¹ Adel SAADOU, *La grappe: une stratégie dynamique d'harmonisation et d'intégration des PME Maghrébines*, Université de Tlemcen, No 9, 2009, p116.

² M. Fortis et al, *The Italian Economy in the G7 Outlook*, Fondazione Edison, Milano (Italia), 2021, p26.

ما يمثل أكثر من نصف الطلب العالمي. وبلغت قيمة التداول في هذه الصناعة مستوى قياسيًا قدره 6 مليارات يورو، منها 3 مليارات يورو ناتجة عن الصادرات.

إلى جانب سيطرتها على حصص كبيرة في الأسواق العالمية، تخصص نسبة من هذه المجموعات في الصناعات التقليدية ذات الاهتمام الكبير بالتصميم والهوية التراثية والتي نالت شهرة دولية.

المطلب الثاني: التجربة الباكستانية في مجال العناقيد الصناعية.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 90% من إجمالي المؤسسات في "باكستان"، وتشغل 80% من القوى العاملة غير الزراعية، كما تسهم بـ 40% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. بدأ الاهتمام بسياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح في عام 1998 مع إنشاء هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹ (SMEDA).

في عام 2001، أسست منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) شبكة المعلومات الصناعية (INN) بهدف تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في "باكستان" وخارجها، ودعم رواد الأعمال في التجارة الإلكترونية. كما أنشأت المنظمة (UNIDO) تجمعات صناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع عدة جمعيات تجارية، بالإضافة إلى تقديم منصة لتطوير تجمعات تكنولوجيا المعلومات عبر الاستفادة من مساهمات الباكستانيين في الخارج وبناء شراكات جديدة.

تم إنشاء العديد من العناقيد الصناعية في مختلف القطاعات على غرار:

- عنقود معالجة الرخام في إسلام أباد.
- عنقود الأحجار الكريمة والمجوهرات في كراتشي و لاهور.
- عنقود حلج القطن في فيصل أباد.
- عنقود المنسوجات في فيصل أباد.
- عنقود السلع الرياضية في سيالكوت.
- عنقود جوجرات للأثاث الخشبي.
- عنقود فيصل أباد للهندسة الخفيفة.
- عناقيد دباغة الجلود في كل من كورنجي، لاهور، بيشاور، سيالكوت، كاسور، ملتان و فيصل أباد.

¹ Sarath W.S.B. Dasanayaka , G D Sardana, *Development of Small and Medium Enterprises through Clusters and Networking: A Comparative Study of India, Pakistan and Sri Lanka*, International Journal in Economics and Business Administration Vol III, Issue 2, 2015, p 93.

- عناقيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إسلام آباد، كراتشي ولاهور .
- عنقود سارجودا للتجهيزات الكهربائية.
- عناقيد الصناعات البلاستيكية في كل من لاهور، كراتشي ، حتر، جادون وغيرها.

شهد القطاع الصناعي في باكستان تطوراً ملحوظاً بعد الانتقال الصناعي في أوائل الستينيات، حيث تجاوزت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 20% العام 2023¹. ويُعد إقليم البنجاب الأكثر تصنيعاً في البلاد، لما يتميز به من موقع جغرافي جيد، حيث يقع عند تقاطع الممرات الوطنية والدولية المرتبطة بالإقتصادات الإقليمية الأخرى. ويضم 70% من الصناعات الصغيرة و40% من الصناعات الكبيرة، التي تتركز في شمال شرقه، إلى جانب ثرواته المعدنية في المناطق الجنوبية الغربية والشمالية الشرقية.

لعبت التجمعات الاقتصادية والعناقيد الصناعية دوراً محورياً في تحقيق معدلات نمو عالية، حيث تتركز 75% من المناطق الصناعية النشطة (46,357 منطقة) في أربع تجمعات رئيسية: فيصل آباد (28%)، المثلث الذهبي الذي يشمل سيالكوت وجوجرانوالا (27.3%)، لاهور (14.6%)، وملتان (4.3%)². ورغم هذا النشاط، لا يزال القطاع الصناعي موجهاً نحو تلبية الطلب المحلي بشكل أساسي، حيث تقع معظم العناقيد الصناعية بالقرب من المدن الكبرى (باستثناء روالبندي)، ويُعد المثلث الذهبي وفيصل آباد محورين رئيسيين للتصدير، إذ يستحوذان على 91% من الشركات التصديرية في البنجاب.

عنقود سيالكوت للأدوات الجراحية :

تمثل سيالكوت أحد المراكز الخمسة الرئيسية عالمياً في تصنيع الأدوات الجراحية، إلى جانب Tuttlingen (ألمانيا)، Penang (ماليزيا)، Debrecen (المجر)، وWarsaw (بولندا)³.

¹ Statista. (2023). *Pakistan: Distribution of gross domestic product (GDP) across economic sectors from 2013 to 2023*. Retrieved from <https://www.statista.com/statistics/383256/pakistan-gdp-distribution-across-economic-sectors/> (Accessed on November 17, 2024, at 20:28).

² Ullah, S., Majeed, M. T., & Hafeez, M.. *Education, experience, social network and firm survival: the case of the electrical fittings cluster in Sargodha*, Pakistan. DECISION, 3(46), 2019, p 267

³ Bhutta, M. F, *Fair Trade for Surgical Instruments*. BMJ, 2006, p 297.

تتميز صناعة الأدوات الجراحية في باكستان بدرجة عالية من التجزئة، حيث يوجد 3900 وحدة إنتاج¹، تعمل معظمها في مدينة سيالكوت بمقاطعة البنجاب. تتألف هذه الصناعة من عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع وجود عدد محدود من المؤسسات الكبيرة، مصنفة كآلاتي²:

- 20 شركة كبيرة: توظف ما بين 250 إلى 350 عاملاً وتعتمد على التعاقد الخارجي بنسبة 10 إلى 15% من إنتاجها.

- 70 شركة متوسطة: توظف ما بين 50 إلى 250 عاملاً وتعتمد على التعاقد الخارجي بنسبة 40 إلى 50% من إنتاجها.

- 3,830 شركة صغيرة/موردين: توظف ما بين 10 إلى 50 عاملاً.

بدأ تجمع سيالكوت كصناعة منزلية تعتمد على الشبكات الاجتماعية والعائلية، حيث تم نقل المهارات من جيل إلى آخر وتوريث الأعمال من الآباء إلى الأبناء. ويرجع تاريخ نشأتها إلى علاقات تاريخية بين هذه الأعمال وعائلات تدير أعمالاً حرفية في مدينة Tuttlingen بألمانيا. خضعت هذه الصناعة لتغييرات كبيرة منذ السبعينيات، بعد الإصلاحات التشريعية المتتالية؛ حيث بدأ ملاك المصانع بالاعتماد على التعاقدات الخارجية لعمليات الإنتاج الأساسية. حالياً، يوجد في سيالكوت أكثر من 9,000 مصنع مسجل كأعضاء في غرفة التجارة بالمدينة ويعملون في قطاعات متنوعة.

يُعتبر عنقود الأدوات الجراحية القطاع الرئيسي للتصدير بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في باكستان، حيث يسهم بنسبة 0.13% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، ويوفر وظائف مباشرة لـ 100,000 إلى 150,000 عامل، بالإضافة إلى خلق وظائف غير مباشرة لـ 300,000 إلى 400,000 عامل³.

تتبع صناعة الأدوات الجراحية في باكستان مبدأ باريتو (القاعدة 80/20)، حيث تساهم حوالي 20% من المؤسسات بنسبة 80% من إيرادات الصناعة. وقد حافظت حصة باكستان من سوق الأدوات الجراحية العالمية على استقرار نسبي بنسبة 0.7% على مدار العشر سنوات الماضية، حيث يعد قطاعاً موجهًا نحو التصدير بنسبة 95% مع ارتباط قوي يقدر بـ 0.96 مع الطلب العالمي⁴. وقد أظهرت أرقام الصادرات اتجاهاً إيجابياً بشكل كبير

¹ Samir S. Amir, Shahan Arshad, *Enhancing the Competitiveness of Pakistan's Surgical Instruments Industry*, The Pakistan Business Council (Pbc), 2022, p03.

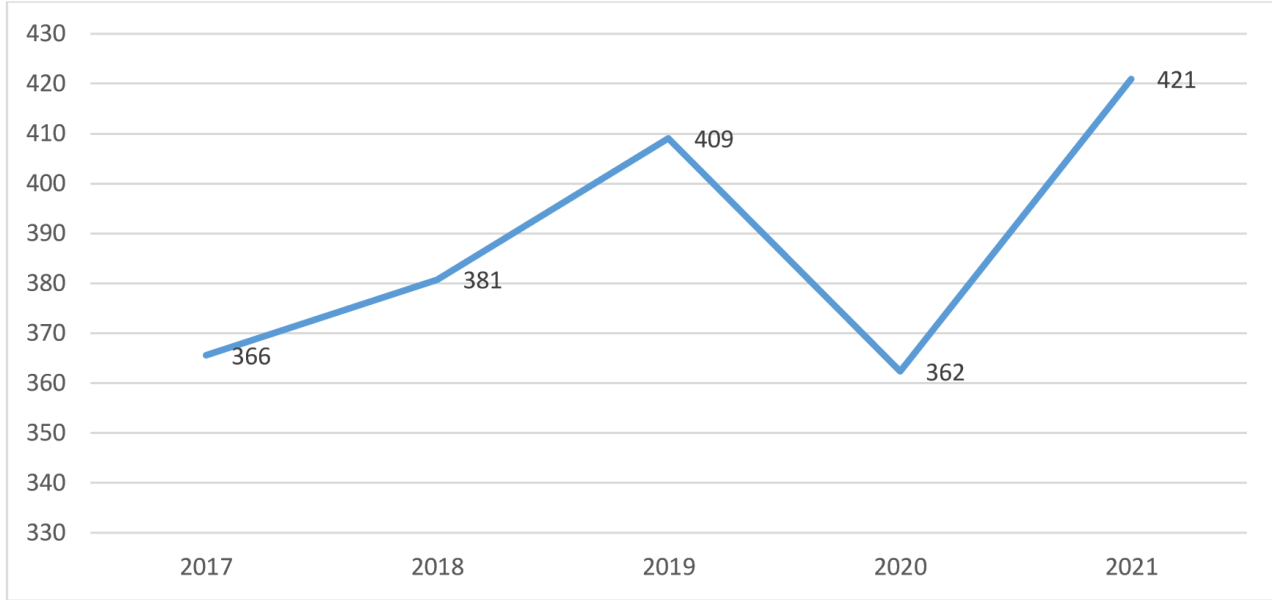
² Ethical Trading Initiative, *Labour Standards in Pakistan's Surgical Instruments Sector: A Synthesis Report*, Piler, London, 2020, p06.

³ United Nations Pakistan, *Magazine*, the United Nations Communications Group, 2018, p35.

⁴ Samir S. Amir, Shahan Arshad, Op Cit, p 03.

خلال السنوات الخمس الماضية، بمعدل نمو متوسط يبلغ 4٪ خلال الفترة من 2017 إلى 2021. فيما بلغت عائدات صادرات الأدوات الجراحية 421 مليون دولار أمريكي خلال عام 2021.¹

الشكل رقم(9) : تطور صادرات الأدوات الجراحية (الوحدة: مليون دولار)



Source : Ministry of Industries and Production, Trade Analysis: Pakistan Surgical Instruments Sector, Small and Medium Enterprises Development Authority (SMEDA), Pakistan, 2022, p 04.

تعمل صناعة الأدوات الجراحية وفق نموذج "المُصنَّع الأصلي للمعدات" (OEM)، حيث يتلقى المنتجون المحليون الطلبات والمواصفات من المشترين، ومعظمهم من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ثم يقوم المصنعون المحليون بتصنيع المنتجات وفقاً للمواصفات المطلوبة وتصديرها إلى المشترين الأجانب، الذين يقومون غالباً بإعادة تسمية الأدوات وتوزيعها في الخارج. كما تتمتع هذه الصناعة بقدرة تنافسية عالية عند الحد الأدنى من نطاق التكنولوجيا، ويرجع ذلك إلى انخفاض تكاليف العمالة مقارنة بالدول الأخرى. يُصنَّع عنقود سيالكوت أكثر من 25,000 نوع مختلف من الأدوات، بما في ذلك الأدوات الدقيقة، والتي تصنع غالباً من الفولاذ المقاوم للصدأ بدرجة طبية، وتستخدم في الجراحة وطب الأسنان والطب البيطري.

تحظى الأدوات الجراحية المنتجة في سيالكوت بتقدير عالمي نظراً لجودتها العالية، حيث تُستخدم مواد مثل الفولاذ المقاوم للصدأ (المستورد والمحلي)، التيتانيوم، النحاس، والألمنيوم كمداخلات صناعية رئيسية. وتعد الو.م.أ،

¹Ministry of Industries and Production, **Trade Analysis: Pakistan Surgical Instruments Sector**, Small and Medium Enterprises Development Authority (SMEDA), Pakistan, 2022, p 03.

ألمانيا، المملكة المتحدة ، الصين والإمارات العربية المتحدة الوجهات الرئيسية لها، حيث تستحوذ على 60% من الصادرات. كما تلعب جمعية مصنعي الأدوات الجراحية الباكستانية (SIMAP) دوراً نشطاً في الترويج لهذه الصناعة وحماية مصالحها خاصة في ظل اللوائح الجديدة للعملاء الرئيسيين، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ما يفرض على باكستان بذل جهود أكثر والامتثال للوائح الأجهزة الطبية الجديدة (MDR)*.

يعد عنقود سيالكوت مثالا على عديد العناقيد الصناعية الناجحة في باكستان، والذي يرجع نجاحها إلى عدّة عوامل مترابطة. فقد لعب التخصص والإبداع دوراً محورياً، حيث تميزت تجمعات مثل سيالكوت بتركيزها على منتجات عالية الجودة، مما عزز مكانتها في الأسواق العالمية. كما أن التوجه نحو التصدير ساهم بشكل كبير في نمو هذه العناقيد، حيث تنافس الشركات الكبرى عالمياً في قطاعات متعددة. ومن جهة أخرى، ساعد الابتكار التدريجي المؤسسات على البدء بإنتاج منتجات منخفضة التكلفة تلبي احتياجات السوق المحلية، ثم التوسع إلى الأسواق الدولية لتعزيز تنافسيتها.

تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التعاون داخل العناقيد الصناعية في تحسين مستويات الإنتاجية وخفض تكاليف المعاملات، بما يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق. كما أسهمت الإصلاحات الحكومية بدور فاعل من خلال تخفيف القيود التنظيمية وتبسيط الإجراءات الجمركية، الأمر الذي ساعد على توفير بيئة أعمال أكثر ملاءمة لنمو هذه المؤسسات. فضلاً عن ذلك، أظهرت العناقيد الصناعية قدرة عالية على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية، لاسيما في الصناعات كثيفة المهارات والمعرفة والابتكار التكنولوجي، وهو ما عزز مرونتها وقابليتها للنمو في مواجهة مختلف التحديات.

المطلب الثالث: التجربة الهندية .

على مدى العقود الخمسة الماضية، اكتسب قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) أهمية متزايدة في الاقتصاد الهندي، حيث يساهم بشكل كبير في دعم الصناعات الكبيرة من خلال روابط خلفية وأمامية. بالإضافة إلى توفير فرص العمل، تعزيز الابتكار، زيادة الصادرات، وضمان التوازن الإقليمي.

* اللائحة 2017/745 (EU) الخاصة بالأجهزة الطبية، والمعروفة بـ MDR ، دخلت حيز التنفيذ في 26 مايو 2021. تهدف إلى تحديث

القواعد الأوروبية المتعلقة بالأجهزة الطبية، مع التركيز على تحسين السلامة وتعزيز مراقبة السوق. للاطلاع أكثر على الموقع

<https://www.euronda.fr/news/le-nouveau-reglement-europeen-mdr-pour-les-dispositifs-medicaux/>

وفقاً للتقرير السنوي لوزارة المؤسسات MSME لعام 2020-2021، فإن قطاع MSME في الهند يضم 63 مليون 388 ألف وحدة، منها 51% في المناطق الريفية و49% في المناطق الحضرية. وقد خلق هذا القطاع حوالي 111 مليون وظيفة في البلاد، منها 36 مليون وظيفة في قطاع التصنيع، و38.7 مليون في قطاع التجارة، و36.3 مليون في الخدمات الأخرى. تتوسع MSMEs عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تنتج مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والعالمية¹.

تعمل نسبة كبيرة من هذه المؤسسات في إطار العناقيد الصناعية المنتشرة بشكل واسع في "الهند"، حيث يُعرف العنقود بناءً على اسم المنتج الذي تصنعه المؤسسات الرئيسية والمكان الذي تقع فيه. ومن الأمثلة على ذلك: عنقود الملابس القطنية (المنتج) في تيريبور (المكان)، عنقود الملابس المحبوكة في لوديانا، عنقود المنتجات النحاسية في موراداباد، وعنقود تكنولوجيا المعلومات في بنغالور، ويُقدر عددها بحوالي 6400 عنقوداً صناعياً. وقد ساهمت عدة عوامل في ظهورها وتطورها لتُعرف ليس فقط محلياً، بل وطنياً وأحياناً دولياً، ومن بين العوامل²:

- وجود مؤسسات كبيرة: أسهم ذلك في جذب شركات جديدة ودعم توسع العنقود بشكل أكبر.
 - توافر سوق عمل مشترك للعمال المهرة: أتاح للعناقيد الاستفادة من المهارات والخبرات المتاحة في المنطقة.
 - السياسات الحكومية الإقليمية الداعمة: لعبت السياسات الحكومية الإقليمية دوراً هاماً في دعم العناقيد الصناعية من خلال توفير بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة، إلى جانب تقليل التدخلات الإدارية غير الضرورية، مما يشجع على استقرار وتوسع العناقيد.
 - وجود روح المبادرة لدى رواد الأعمال: يسهم رواد الأعمال في خلق وتطوير صناعات جديدة تفتح فرصاً للتوسع والنمو.
 - سهولة توفر المواد الخام: ساهمت وفرة المواد الخام محلياً في تحفيز نمو العناقيد، إذ يسهل توفر الموارد الأساسية عملية الإنتاج ويشجع على تطوير صناعات تعتمد على هذه المواد.
- ومن أمثلة العناقيد الصناعية الرائدة في الهند، نستعرض عنقود تكنولوجيا المعلومات (بنغالور) وعنقود المنسوجات (تيريبور).

¹ MSME, Central Office, **MSME Policy 2022-2023**, Union Bank of India, 2023, p 01.

² Dinesh Rawat, R.K. Mittal & Vijita Singh Aggarwal, **Cluster Development Approach In India: An Antidote For Micro, Small, And Medium Enterprises**, Indian Journal Of Commerce & Management Studies, Vol Viii, Issue 2, May 2017, pp 23,24.

1. عنقود تكنولوجيا المعلومات -بنغالور

يشغل عنقود تكنولوجيا المعلومات في بنغالور مكانة فريدة باعتباره أحد أكبر وأسرع العناقيد البرمجية والمعرفية نمواً خارج الولايات المتحدة، كما يُعد مرجعاً للمقارنة.

يطلق على بنغالور لقب "وادي السيليكون الهندي" و"عاصمة التعهيد في العالم"، فهي ليست مجرد مركز للصناعات البرمجية، بل تحتوي أيضاً على عدة عناقيد عالية التقنية، مثل الدفاع، الطيران، والتكنولوجيا الحيوية، وتُعتبر مركزاً علمياً وهندسياً للبحث والتطوير والتصنيع. لهذا، حضي عنقود بنغالور بدراسات متعددة من عدة جوانب، بدءاً من تكوينه ونشأته كعنقود لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعوامل التي ساهمت في نموه كعنقود برمجي في مجال التكنولوجيا الحيوية، ودور السياسات الحكومية في دعمه.

يمكن تتبع أصول عنقود بنغالور لصناعة تكنولوجيا المعلومات إلى أواخر الأربعينيات بعد استقلال الهند عام 1947. وقد ساهم إنشاء الشركات العامة الكبرى في الخمسينيات، مثل (Bharat Electronics Limited (BEL، Hindustan Aeronautics Limited (HAL، Hindustan Machine Tools Limited (HMT، و Indian Telephone Industries Limited (ITI في تأسيس الصناعات الهندسية الحديثة في البلاد، وخاصة في بنغالور. شهدت المدينة تطوراً ملحوظاً مع إنشاء المناطق الصناعية لدعم الصناعات الصغيرة كمرافقة للشركات الكبرى، ما أضاف بُعداً آخر للنمو الصناعي للمدينة. وتوفر المعاهد الهندسية ؛ مثل معهد العلوم الهندي الذي تأسس عام 1909، وكذا المواهب الفنية المطلوبة لهذه الصناعات.

شكّل دخول شركة Texas Instruments إلى بنغالور عام 1984 وإنشاء أول مركز لتصميم الرقائق الإلكترونية في الخارج نقطة تحول رئيسية في نمو المدينة لتصبح مركزاً رئيسياً لصناعة التكنولوجيا، لتتبعها شركات عالمية بارزة مثل Intel، Cisco، IBM، SAP، HP، Philips، Sun Microsystems، Oracle، و هندية مثل Infosys، Wipro، و Iflex والتي كان لها وجوداً قوياً في المدينة، مما ساهم في تعزيز بنغالور كواحدة من أبرز المدن في مجال تكنولوجيا المعلومات والابتكار¹. كما أسهمت سياسات "التحرير الاقتصادي" في عام 1991، في تدفق الشركات العالمية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات.

تُعدّ مدينة بنغالور موطناً لعدد من الجامعات والمعاهد الخاصة المرموقة في مجال التكنولوجيا، مثل المعهد الدولي لتكنولوجيا المعلومات (IIIT)، ومعهد M. S. Ramaiah للتكنولوجيا (MSRIT)، وكلية الهندسة

¹ G. Balatchandirane, *IT Clusters in India*, Institute Of Developing Economies, Discussion Paper no. 85, Tokyo, 2007, p 03.

Rashtreeya Vidyalyaya (RVCE) ومعهد تكنولوجيا المعلومات ببنغالور (IIITB) ، والتي تم إنشاؤها لتلبية احتياجات الكفاءات الحصرية لصناعة تكنولوجيا المعلومات الهندية. كما تم إنشاء أول مدينة تكنولوجيا دولية في منطقة وايتفيلد في يناير 1994¹. أدى ذلك إلى جذب شركات البرمجيات الكبرى الأجنبية وتعزيز نمو صناعة تكنولوجيا المعلومات في بنغالور، لتصبح موطنًا لمراكز البحث والتطوير لأشهر الشركات العالمية بما في ذلك: Google, Amazon, Microsoft, Facebook .

تتقسم صناعة تكنولوجيا المعلومات الهندية إلى أربعة أنشطة رئيسية هي: الخدمات المعلوماتية، إدارة العمليات التجارية (BPM) ، تطوير البرمجيات والخدمات الهندسية، وتصنيع المعدات². ساهم عنقود بنغالور التكنولوجي في خلق بيئة ملائمة لنمو الشركات الناشئة التكنولوجية، مما جعل الهند ثالث أكبر مركز عالمي للشركات الناشئة، حيث تضم ما يقرب من 25,000 شركة ناشئة تكنولوجية. خلال عام 2021 وحده، تم تأسيس 2,250 شركة ناشئة جديدة، إلى جانب تصنيف 42 شركة "يونيكورن" (شركات ناشئة تبلغ قيمتها السوقية أكثر من مليار دولار). وقد بلغت قيمة الاستثمارات في هذا القطاع 24 مليار دولار في نفس العام³.

كما شهد قطاع التكنولوجيا الهندي نموًا لافتًا في العام 2022، حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة 16% لتصل إلى 227 مليار دولار، مع مساهمة الصادرات بنسبة 78% من إجمالي الإيرادات. وقد لعبت صادرات الخدمات البرمجية والمنتجات التكنولوجية دورًا رئيسيًا في هذا النمو، محققة إيرادات بلغت نحو 178 مليار دولار. في حين، نجح القطاع في إضافة حوالي 450 ألف وظيفة مباشرة، ليصل إجمالي العاملين إلى 5 ملايين موظف. هذا النمو الهائل يعكس مدى الجاذبية التي يتمتع بها القطاع، لا سيما في مجال المهارات الرقمية، حيث أصبحت الهند مركزًا عالميًا للمهارات التكنولوجية المتقدمة بوجود حوالي 1.6 مليون عامل ماهر في مجالات التكنولوجيا الرقمية ما يمثل نسبة 25% من موظفي القطاع.

بالمقابل، أظهرت الهند تحسنًا في الملكية الفكرية والابتكار، إذ صُنِّفت في المرتبة 46 عالميًا في مؤشر الابتكار العالمي، وتم تقديم 138,000 طلب براءة اختراع بين عامي 2015 و2021. كما زاد الاستثمار في البحث والتطوير بحوالي 50%.

¹ Suparna Majumdar Kar, *Locating Bengaluru as India's Silicon Valley*, Artha J Soc Sci, 2(15), 2016, p 55.

² Thierry Aguilar et al, *L'industrie Informatique Comme Vecteur De Puissance De L'inde Victoire Tactique Ou Victoire Stratégique ?*, ecole de guerre economique, 2018, p 26.

³ Navidh Mansoor, *L'Inde, un pôle technologique et informatique majeur*, Croissance Investissementv, <https://croissanceinvestissement.com/linde-un-pole-technologique-et-informatique-majeur/>, consulté le 10/10/2024 à 15h45.

تسعى الحكومة الهندية إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال مبادرات متعددة مثل مشروع 'الهند الرقمية' ومراكز التميز للذكاء الاصطناعي. وقد تم تخصيص 480 مليون دولار لدعم البحوث والابتكارات في الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، إضافة إلى جهود تعزيز التعليم الرقمي عبر منصات تعليمية متعددة.

تعد تجربة العناقيد الصناعية في الهند واحدة من التجارب الرائدة والتميزة عالميًا، حيث نجحت في الجمع بين العناقيد التقليدية والتكنولوجية، مما منحها ميزة تنافسية مزدوجة. ساهمت هذه التجربة في تعزيز الاقتصاد الهندي بمختلف قطاعاته، ما انعكس إيجابًا على التنوع الاقتصادي، وزيادة تنوع الصادرات، وتحسين مستوى معيشة الأفراد. كما استفادت الهند من العدد الكبير للعناقيد الصناعية المنتشرة لديها، والتي تتميز بتخصصها وتنوعها، حيث اعتمدت عليها كأداة رئيسية لتعزيز التنافسية. هذا التنظيم المتكامل للعناقيد سهل تصنيفها وفقًا لأنشطة متخصصة، مما جعلها عنصرًا محوريًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل.

عودا على بدء، تمثل العناقيد الصناعية تجمعا جغرافيا لمجموعة مترابطة من المؤسسات والشركات المتخصصة في نشاط معين، تعمل ضمن منظومة إنتاجية متكاملة قائمة على التعاون والتنسيق، بما يتيح تحقيق منافع مشتركة وتقاسم المخاطر والتحديات. ويؤدي تشابك العلاقات بين مكونات العنقود إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين الأداء العام، بما يفضي إلى تحقيق مزايا تنافسية.

وفي إطار السياسات الصناعية الحديثة، أضحت إستراتيجية العناقيد الصناعية أحد الحلول الاستراتيجية المعتمدة لتطوير القطاعات الإنتاجية، إذ انتقلت من كونها ظاهرة تلقائية إلى أداة موجهة في تصميم السياسات الصناعية. تسهم هذه العناقيد في تعميق التخصص الصناعي، ورفع مستويات الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة، بما يعزز قدرة الاقتصادات المحلية على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية ومواجهة التحديات التنافسية.

وفي هذا السياق، يكتسي تبني مقاربة العناقيد الصناعية أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، في ظل الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز تنافسية القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات، وتحسين اندماج المؤسسات المحلية في سلاسل القيمة العالمية.

الفصل الثالث: مساهمة الاستراتيجيات الصناعية في تنويع الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة، أصبح التطور التكنولوجي شرطاً حتمياً لتعزيز القدرة التنافسية والاندماج في الاقتصاد العالمي. ولم يعد التفوق الاقتصادي قائماً على انخفاض التكاليف فقط، بل أصبح مرتبطاً بدرجة الابتكار، التنوع، ومستوى التخصص القطاعي، وهي عناصر أضحت محددات رئيسية لأداء الدول في ساحة التنافس العالمي.

يمثل تحقيق التنويع الاقتصادي هدفاً إستراتيجياً للدول الريفية عموماً، وللجزائر على وجه الخصوص، إذ يستدعي هذا التوجه رفع مساهمة القطاعات غير النفطية - الإنتاجية والخدمية - في الناتج المحلي الخام وهيكل الصادرات، إلى جانب خلق فرص عمل وطنية كبديل عن الاعتماد المفرط على عائدات المحروقات في تمويل مسار التنمية. وقد تبنت الجزائر، منذ الاستقلال، مجموعة من السياسات الصناعية الرامية إلى تطوير قطاعها الصناعي نظراً لدوره المحوري في إنعاش النشاط الاقتصادي ودعم القطاعات الأخرى.

وفي إطار تعزيز هذا المسار، اعتمدت الجزائر سلسلة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية لتشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، تقود إلى رؤية شاملة تقوم على إعادة الانتشار الصناعي قطاعياً وجغرافياً وفق استراتيجية العناقيد الصناعية، وذلك بهدف تعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، بما يدعم التحول نحو اقتصاد أقلّ تبعية للمحروقات وأكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

في هذا السياق، يهدف هذا الفصل إلى تحليل واقع الاختيار الصناعي باعتباره محورياً أساسياً في استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني، مع استعراض الجهود المبذولة لترسيخ هذا الخيار وتفعيله. كما يركز الفصل على استراتيجية العناقيد الصناعية بوصفها أحد أهم الآليات التي تعتمد عليها السياسات الاقتصادية الحديثة لتحقيق التحول الهيكلي وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية.

المبحث الأول : تطور السياسة الصناعية الجزائرية.

عقب استقلالها، اتجهت الجزائر إلى بناء اقتصاد وطني قوي عبر إطلاق مسار تنموي يهدف إلى تجاوز الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وتحقيق تطلعات المجتمع نحو تنمية شاملة.

يهدف هذا المبحث إلى تتبع تطور السياسة الصناعية الجزائرية من خلال تحليل موجز واستعراض تاريخي لمختلف سياسات التنمية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك من أجل تأطير الجهاز الإنتاجي الوطني.

وتكمن أهمية التركيز على مسار التصنيع في استراتيجيات التنمية هو تمكيننا من فهم الوضع الراهن للقطاع الصناعي في الجزائر، إلى جانب تحديد الإطار العام لظهور وتطور مبادرات التجمعات العنقودية.

المطلب الأول: تنمية الصناعات القاعدية في إطار سياسات التخطيط الاقتصادي.

بعد الاستقلال، واجهت الجزائر وضعًا اقتصاديًا واجتماعيًا هشًا يسوده الفقر، الأمية وارتفاع معدل البطالة، إلى جانب تفاقم ظاهرة الهجرة والنزوح الداخلي. كان اعتماد أغلبية السكان موجّهًا نحو القطاع الزراعي ، في حين ظل القطاع الصناعي محدود النطاق ومقتصرًا على بعض الصناعات الاستهلاكية البسيطة.

شرعت السلطات العمومية في تنفيذ خطة طوارئ للفترة 1962-1966، بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان فاق عددهم 10 ملايين نسمة سنة 1963 ، والعمل على وضع اللبنة الأولى لاقتصاد وطني مستقل. أسفرت هذه الخطة عن تطبيق عدة إجراءات ذات دلالة اقتصادية ومؤسسية، على غرار تأسيس البنك المركزي الجزائري سنة 1963 والصندوق الجزائري للتنمية، مع وضع نظام لمراقبة الصرف بهدف الحد من تهريب رؤوس الأموال، إلى جانب إصدار العملة الوطنية سنة 1964 واعتماد تعريف جمركية حمائية لحماية الإنتاج المحلي. كما شملت هذه التدابير استرجاع الممتلكات الشاغرة في القطاعات الزراعية ، الصناعية والتجارية، واعتماد نظام التسيير الذاتي للمزارع والمؤسسات المسترجعة من قبل العمال، فضلاً عن إنشاء وحدات لإنتاج السلع الاستهلاكية وتأمين عدد من الشركات و تأسيس أخرى¹.

¹ KARA Rabah, *Essai sur l'évolution de l'économie algérienne 1962-2015: Approche historique*, Revue des Cahiers Économiques, vol 8, N 2, 2018, p332.

غير أن نقص الكفاءات المسيرة واستفحال البيروقراطية والمحسوبية داخل الهياكل التنظيمية، أفشلت تجربة التسيير الذاتي، وحالت دون تحقيق النتائج المتوقعة.

- التصنيع الثقيل والصناعات المُصنَّعة.

طبقت الجزائر استراتيجية الصناعات المُصنَّعة التي قدّمها الاقتصادي الفرنسي جيرار ديستان دوبرنيس (Gerard Destanne de Bernis)، واعتبرتها النموذج الأمثل لتحقيق تنمية صناعية متكاملة. حسب de Bernis؛ "الصناعة لا تُعد مُصنَّعة إلا إذا أحدثت تغييراً هيكلياً في البنية الاقتصادية وتحولات جوهرية في وظائف النظام الإنتاجي، وهو ما لا يتحقق إلا عبر إدخال تكنولوجيا جديدة تُسهم في رفع الإنتاجية باعتبارها العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية الكلية"¹. انطلاقاً من هذا التصور، ركزت النظرية على الصناعات ذات الروابط الأمامية والخلفية القوية، بما يُتيح خلق ترابطات إنتاجية واسعة مع باقي القطاعات خاصة بين القطاعين الصناعي والزراعي، وفق شروط أساسية أبرزها؛ توفير رؤوس أموال ضخمة توجه للاستثمار في القطاع الصناعي، التخطيط الجيد وفق نظام قادر على تنفيذ العملية الاستثمارية وتوجيهها. بالإضافة إلى أن العملية بحاجة إلى فترة زمنية طويلة قبل الدخول في مرحلة الإنتاج الفعلي فضلاً عن توفير أسواق كبيرة لتصريف الإنتاج والذي قد يفوق قدرة استيعاب الأسواق الداخلية².

سَطّرت الجزائر مخططات تنموية متتالية هدفت إلى إقامة صناعات قاعدية تُعدّ أساس تطوير القطاع الصناعي وباقي القطاعات الاقتصادية، تمثلت في ثلاثة برامج رئيسية: المخطط الثلاثي (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

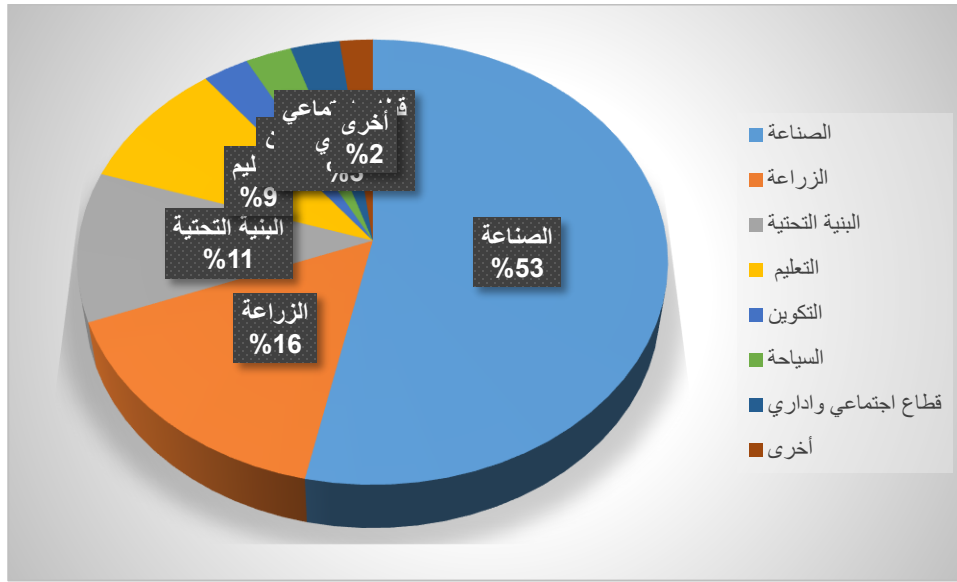
أعتبر المخطط الثلاثي (1967-1969) بمثابة خطة أولية ذات طابع توجيهي³، هدفها الأساس توجيه الاستثمارات نحو إنشاء قطاع صناعي قادر على تزويد البلاد بالمنتجات الصناعية الضرورية. تميّز هذا المخطط بتوزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية، مع التركيز بوجه خاص على قطاع التصنيع. ويبيّن الشكل الموالي حصص توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال الفترة (1967-1973).

¹ G.D de Bernis, *Les industries industrialisantes et les options algériennes*, revue tiers monde, N47, Paris, 1971, p554.

² G.D de Bernis, *industrie industrialisations et intégration économique*, Eco, Paris, 1968, p416.

³ Hamid A.Temmar, *l'économie de l'Algérie: les stratégies de développement*, Tome 1, office des publications universitaires, Alger, 2015, p41.

الشكل رقم(10): الهيكل العامة للاستثمارات خلال الفترة (1967-1973).



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على rapport du plan quadriennal de l'Algerie (1970-1973), p 197

من خلال الشكل أعلاه، يتضح أنّ الجزائر أولت أهتماما خاصا بالقطاعات المنتجة في استثماراتها التنموية خاصة القطاع الصناعي خلال الفترة 1967-1973 ، حيث بلغ الحجم الإجمالي لهذه الاستثمارات حوالي 25,300 مليون دج، استحوذ منها القطاع الصناعي على نسبة 53.36%، في حين خصص للزراعة 15.81% فقط. وقد جسد المخطط الثلاثي (1967-1969) أيضا هذا التوجه ، إذ بلغت الاستثمارات فيه حوالي 9,124 مليون دج أي ما يمثل 36.06% من إجمالي الاستثمارات المبرمجة للفترة، ووجه منها 52.06% للصناعة و 17.60% للزراعة، فيما حصلت القطاعات الأخرى مثل التعليم والتكوين على نسب ضعيفة نسبياً. هذا ما يشير إلى أن السياسة التنموية في هذه المرحلة ركزت بشكل أساسي على الصناعة واعتبارها القاطرة الرئيسة لتحقيق النمو الاقتصادي.

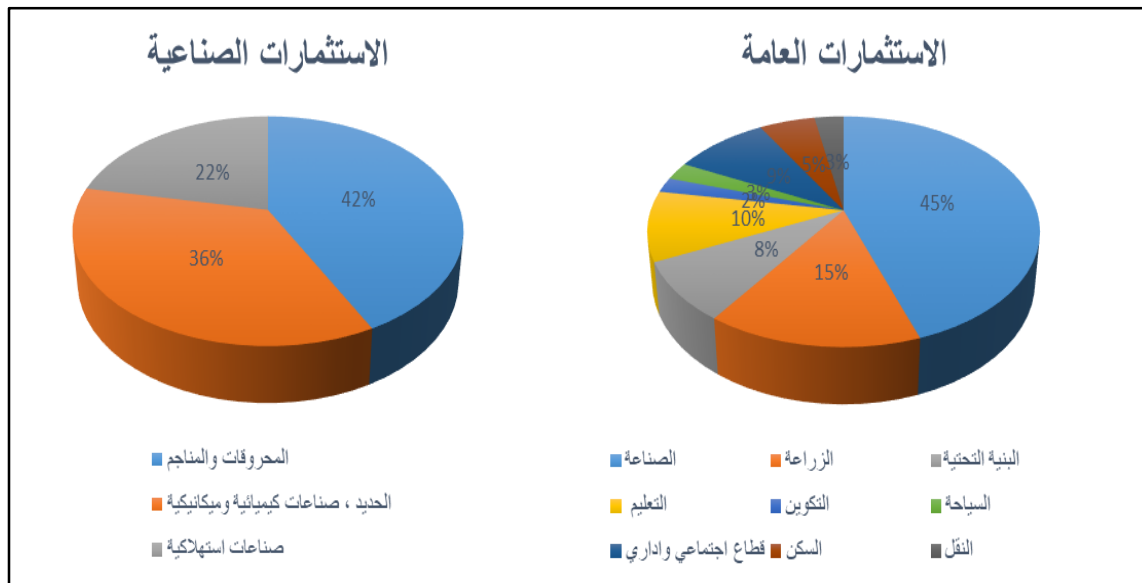
وفي الإطار ذاته، تبنت الجزائر مخططين رباعيين آخرين. رُصد للمخطط الرباعي الأول (1970-1973) ميزانية قدرت بـ 27,740 مليون دينار جزائري، تم توجيه شطرها (45%) نحو القطاع الصناعي مع التركيز على القطاعات القادرة على إحداث آثار تصنيع ملموسة، والسعي إلى بناء هيكل صناعي متماسك يعمل على تحديث القائم وتطويره تدريجياً. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدولة مقاربة "الأقطاب المركزية" أو "أقطاب النمو" التي تحدث عنها فرونسوا بيرو F.Perroux بهدف:

— إنشاء "أقطاب النمو" لتعزيز تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- تعزيز الاستثمار في قطاع المحروقات لزيادة الصادرات لتغطية 75% من الاستثمارات الصناعية اللازمة؛
- تطوير القطاع الصناعي بهدف توفير بدائل للمحروقات وضمان وسائل الدفع الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

تم التركيز على مُجمّع عناية للصلب ومجمّعي سكيكدة وأرزيو للبتروكيماويات كقطبين رئيسيين يضمنان التوازن الصناعي بين الشرق والغرب ويخففان من تمركز النشاط حول العاصمة.

الشكل رقم(11): الهيكل العامة للاستثمارات والاستثمارات الصناعية في مخطط الرباعي الأول.



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على Rapport du plan quadriennal de l'Algérie (1970-1973), pp 197,198

يؤكد هيكل توزيع الاستثمارات للمخطط الرباعي الأول بين القطاعات الاقتصادية أنّ التوجه الإنمائي الذي اختارته الجزائر وهو التصنيع ، حيث أنّ أكبر نسبة كانت من نصيب القطاع والمقدرة بـ 45% أي 12,400 مليون دج. تم توجيهها إلى الصناعات الهيدروكربونية والمناجم بنسبة 43%، باعتبارها مصدر أساسي لتمويل العملية التنموية. تليها الصناعات القاعدية (الصناعات الميكانيكية ، الصناعات الكيميائية ، الحديد) بنسبة 36%، ثم الصناعات الاستهلاكية لتغطية المتطلبات اليومية للمواطن.

أما المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) فقد جاء تدعيما لما سبق الشروع فيه بميزانية إجمالية بلغت 110.220 مليون دج، وُجّهت لتغطية شقين رئيسيين؛ استثمارات إنتاجية تخصّ وسائل الإنتاج والاستهلاك، وأخرى غير إنتاجية تهدف إلى تحسين ظروف معيشة السكان. حاز القطاع الصناعي على النصيب الأكبر

من الموارد، إذ خُصص له حوالي 48.000 مليون دج، أي ما يقارب 43.5 % من إجمالي الاستثمارات، استحوذت الصناعات الأساسية على 46 % من إجمالي الاستثمارات الصناعية. في حين وُجّه ما نسبته 40.6 % لقطاع المحروقات، أما الصناعات التحويلية فحظيت بنسبة دون 9.1¹.

بالرغم من المكانة المركزية التي أُعطيت للتصنيع والاستثمارات الضخمة التي وجهت للصناعة خلال المخططات التنموية، خاصة في إطار استراتيجية الصناعات المصنّعة والتي كان الهدف من ورائها بناء صناعات قاعدية تكون دعامة لصناعات خفيفة في المراحل اللاحقة، إلا أن نتائجها لم تحقق الأهداف المسطرة. فقد كشفت نهاية السبعينيات عن استمرار الاقتصاد الجزائري في مواجهة فجوات واختلالات هيكلية داخلية تلخصها هيمنة الصناعات الاستخراجية على القيمة المضافة الصناعية.

الجدول رقم(3): هيكل القيمة المضافة الصناعية سنوات السبعينات (%).

السنة	1970	1974	1977	1978
الصناعات الاستخراجية	80	76,6	73	73
الصناعات القاعدية	7,5	8,5	11,5	12
الصناعات الاستهلاكية	12,5	15	15,5	15
المجموع	100	100	100	100

Source : Hamid TEMMAR, l'économie de l'Algérie: les stratégies de développement, tome1, office des publications universitaires, Alger, 2015,p50.

يُظهر الجدول رقم(3) هيمنة واضحة للصناعات الاستخراجية خلال كامل الفترة، رغم بعض التراجع المسجل، مع ارتفاع تدريجي في حصة الصناعات القاعدية من 7.5% إلى 12%. غير أن هذا الارتفاع ظل بطيئاً مقارنة بالاستثمارات الموجهة والأهداف المعلنة للتصنيع.

تميزت نتائج هذه الاستراتيجية بتناقضات بنيوية واضحة. من جهة، تم إنشاء مجمعات صناعية كبرى وتوسيع قاعدة وسائل الإنتاج، مما رفع حصة الصناعة في القيمة المضافة الوطنية. غير أن هذا الارتفاع كان مرتبطاً أساساً بعائدات قطاع المحروقات، لا بتحسين الإنتاجية أو تنويع القاعدة الاقتصادية. ومن جهة أخرى،

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999، ص 341،

أدى الاعتماد على التكنولوجيا كثيفة رأس المال واستيراد التقنيات المتطورة إلى تعزيز التبعية للخارج، في الوقت الذي ظل فيه القطاع الصناعي العمومي محتكراً للنشاط، وهو ما أضعف روح التنافسية وأقصى القطاع الخاص من المساهمة في التنمية. كما ترافق ذلك مع استمرار البطالة المقنّعة وارتفاع مستويات المديونية الداخلية والخارجية، إلى جانب إهمال القطاع الزراعي الذي مثل دائماً قاعدة النشاط الاقتصادي الوطني.

- الأزمة النفطية وحتمية الإصلاح الهيكلي.

بدأت ملامح الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تتبلور سنة 1980 عقب تقييم تجربة التنمية خلال مرحلتي الستينيات والسبعينيات؛ حيث اتجه صناع القرار إلى تبني سياسة تنمية جديدة تركز على التخطيط كأسلوب، وعلى إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني كأداة لتحقيق الأهداف المرسومة. وقد تجسّد ذلك في برنامج لإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، بهدف تحسين أدائها وتعزيز فعاليتها ضمن مسار إصلاح أوسع.

تميزت الفترة 1980-1989 بتنفيذ مخططين خماسيين رئيسيين (1980-1984 و 1985-1989)، رُصدت لهما أكثر من 715 مليار دينار جزائري، تم توزيعها بنسبة 42% من إجمالي الاستثمارات للمخطط الأول، مقابل 58% للمخطط الثاني، في إشارة إلى تصاعد الرهانات على تنويع القاعدة الإنتاجية والاهتمام بتنمية الصناعة التحويلية. أسفر هذا التوجه عن ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي (باستثناء المحروقات) في الناتج الداخلي الخام من 21.6% خلال المخطط الخماسي الأول إلى 24.3% في المخطط الثاني. وتركزت هذه الاستثمارات على تطوير الصناعات التحويلية، وتعزيز إنتاج المواد الوسيطة، إلى جانب دعم الصناعات الاستهلاكية بهدف تقليص الاعتماد على الواردات. غير أن هذه الجهود التنموية ظلت مقيدة بهيمنة قطاع المحروقات، الذي شكّل المصدر الرئيسي للقيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، إذ تراوحت مساهمته في الناتج الداخلي الخام ما بين 30% و 38% خلال الفترة 1980-1984، وهو ما كشفته الأزمة النفطية لسنة 1986 والتي أدت إلى تراجع حاد في مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 1986-1988، لتتراوح بين 17% و 20% فقط.

انعكس هذا التراجع في ركود اقتصادي شامل، أفرز اختلالات هيكلية حادة وعجزا في مختلف الموازين الاقتصادية، نتج عنها تباطؤ كبير في أداء مختلف القطاعات الإنتاجية.

توضح المؤشرات الاقتصادية تداعيات الأزمة على القطاع الصناعي، إذ لم يتجاوز معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي العمومي نسبة 2.7%، فيما تراجعت الاستثمارات إلى 26.1% نتيجة انخفاض عائدات العملة الصعبة وتقلص إمكانيات التمويل الخارجي. وقد دفع ذلك المؤسسات الصناعية إلى اللجوء إلى القروض

قصيرة الأجل لتمويل تجهيزاتها، مما زاد من أعبائها المالية. كما ارتفعت أسعار الإنتاج الصناعي في القطاع العمومي بشكل ملحوظ، لتصل إلى 66.7% سنة 1991¹. لتبرز هذه المؤشرات ضعف الإنتاجية وتدنيًا في المردودية الصناعية، وتكشف في الوقت ذاته عن مدى التبعية لقطاع المحروقات وغياب التنوع في الصادرات.

المطلب الثاني : إعادة الهيكلة والانعاش الاقتصادي .

بعد تعثر المخططات التنموية في تحقيق التنوع الاقتصادي والتحرر من الهيمنة النفطية، عرفت الجزائر في التسعينيات فترة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، نتج عنها أزمات نقدية وعجز في مختلف الموازين. دفعت تداعيات الأزمة الحكومة إلى تبني سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، شملت إخضاع الاقتصاد الوطني إلى برنامج إعادة هيكلة من أجل التحول من النموذج الاشتراكي إلى نظام اقتصادي أكثر تحررا. تضمنت هذه الإصلاحات ترتيبات عدّة، من أبرزها إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية العمومية، من خلال تفكيك المجمعات الصناعية الكبرى وتجزئتها إلى وحدات أصغر حجماً بهدف تعزيز كفاءة التسيير وتحقيق مرونة تشغيلية أكبر، والتخلي تدريجياً عن سياسة الدعم والحماية. كما شملت برامج الخصخصة وتعزيز مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفقاً للتوصيات والإصلاحات التي طرحها صندوق النقد الدولي². وكان الهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات هو تحقيق اندماج أعمق في الاقتصاد العالمي، وتعزيز القطاع الصناعي كمحرك أساسي للنمو ومُؤَلِّ رئيسي لعملية التنمية.

غير أن هذه الإصلاحات استندت في جوهرها إلى منطق السوق، ولم تُؤَكِّد بسياسات حماية للنسيج الصناعي المحلي أو دعمه في مواجهة المنافسة المتزايدة، مما جعل العديد من المؤسسات العمومية تفقد قدرتها على الصمود والتكيف مع متطلبات الوضع التنافسي الجديد. فقد واجهت صناعات الجلود والنسيج منافسة حادة بفعل تنامي الاستثمارات الخاصة. كما تراجعت الصناعات الثقيلة التي تشكل العمود الفقري للصناعة الجزائرية - كصناعة الحديد والصلب، الصناعات المعدنية والميكانيكية، والصناعات الكهربائية والإلكترونية - لتسهم بنسبة لا تتجاوز 30% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي العمومي سنة 1999، مقارنة بـ 54% سنة 1989. خَلَفَ هذا التراجع غلق أبواب العديد من المؤسسات، حيث أشارت الإحصائيات إلى غاية 30 جوان 1998 غلق 815 مؤسسة³، منها ما نسبته 54% من الوحدات الصناعية، وتراجعا ملموسا في نسبة التشغيل

¹ Abd elhamid brahimi, *L'économie algérienne: d'hier à demain*, Office Des Publications Universitaires, Alger, 1991, p316.

² ناصر لبنى ، القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد1، جوان 2019، ص 95.

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير تمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر، نوفمبر 1998.

الصناعي من 10.3% ليستقر عند حدود 8.5% سنة 1999¹. أما المؤسسات المتبقية فقد سجلت ضعفا في نشاطها وتراجعا في مستويات الإنتاج تأثراً بغياب سياسات دعم أو حماية من الدولة ، فكانت غير قادرة على تنويع القاعدة الانتاجية الوطنية ومواجهة المنافسة الأجنبية، وهو ما انعكس قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان 1991-2000

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
HHI	0.87	0.88	0.72	0.83	0.95	0.78	0.69	0.52	0.76	0.78

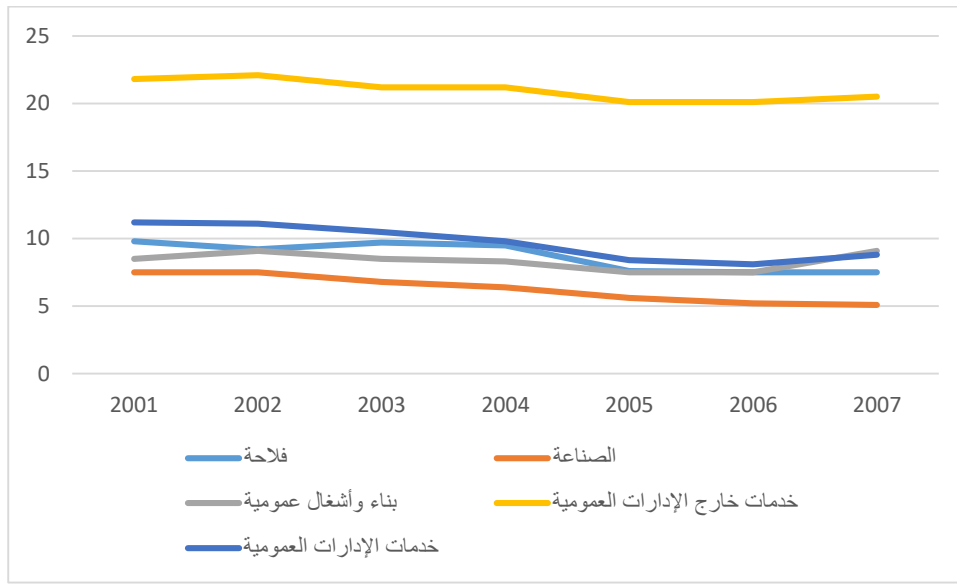
المصدر: من اعداد الباحث بناء على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

تشير قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان خلال الفترة 1991-2000 إلى مستوى مرتفع من التركيز الاقتصادي، مع تقلبات محدودة دون تحقيق تحسن فعلي نحو التنويع، مما يعكس استمرار اعتماد الاقتصاد على مجموعة ضيقة من الأنشطة الاقتصادية.

أقرت الحكومة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي سنة 2000م. تشير بيانات مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2001-2007، أن هيكل الناتج الداخلي يتشكل بنسبة كبيرة من قطاع الخدمات، سواء تلك المتعلقة بالإدارات العمومية أو خارجها. يليها قطاعي البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة في مركز متوسط، حيث تتقلب مساهماتهما بين الارتفاع والانخفاض. بالمقابل، يظهر القطاع الصناعي في المركز الأخير بين القطاعات الاقتصادية، حيث شهد انخفاضا مستمرا في هذه الفترة بالرغم من تسجيل القطاع الخاص فيه نموا إيجابيا بلغ معدله 1.84% خلال الفترة 2000-2006. إلا أن هيمنة القطاع الصناعي العمومي أثرت سلبا على النتائج المحققة وعكست عمق اختلالاته الهيكلية، كما يوضحه الشكل رقم (12).

¹ قوريش نصرية، أبعاد وتوجيهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 05، 2006، ص 93.

الشكل رقم (12) : تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة 2001-2007.



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، الأعداد 05 و 09، المنشورة في (ديسمبر 2008 و 2009)، ص 26.

تبيّن مؤشرات القطاع الصناعي أنّه بالرغم من تسجّل القطاع الخاص معدل نموّ إيجابي (1,84 %) خلال الفترة 2000-2006، والذي لا يعكس حقيقة الإمكانيات التي يمتلكها، إلا أنّ اختلالات القطاع الصناعي العمومي أثّرت بشكل كبير على الأداء الكلي للقطاع، حيث سجّل نموّاً سلبياً بمتوسط قدره 1.78 % خلال نفس الفترة. وقد مسّ التراجع معظم الصناعات، باستثناء صناعات الحديد، الميكانيك، الإلكترونيات، ومواد البناء، التي حققت معدلات نمو إيجابية تراوحت بين 0.64 % و 2.45 %¹.

وعليه، يمكن القول إن القطاع الصناعي لم يتمكن من التفاعل بالقدر الكافي مع سياسة الإنعاش الاقتصادي، بسبب المشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع العام، فضلاً عن تدهور مناخ الاستثمار، خصوصاً على مستوى الجوانب التمويلية والإدارية. وقد أدّت هذه العوامل مجتمعة إلى عرقلة نمو وتطور القطاع الخاص، وهو ما انعكس في عجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية الطلب الكلي المتزايد.

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، حصيلة 1962-2011، فصل المحاسبة الوطنية، ص 236.

المبحث الثاني: تشكيل السياسة الصناعية الجديدة في ضوء مقاربة العناقيد.

بعد فشل السياسات السابقة في تحقيق التنويع الاقتصادي وبناء قاعدة صناعية تتأى بالاقتصاد عن المحروقات. وفي ظل الاختلالات الهيكلية التي أبانت عليها الازمات النفطية والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، والمتمثلة في ضعف المرونة وعدم القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية. تبرز الحاجة الملحة إلى تبني إستراتيجية صناعية شاملة تقوم على فهم دقيق للإمكانيات الحقيقية للقطاعات الصناعية، وتحديد المزايا التنافسية المرتبطة بها، وتطوير سياسات وأدوات فعالة تمكّن المؤسسات من رفع إنتاجيتها والمساهمة في دعم التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: مرتكزات الإستراتيجية الصناعية الجديدة.

عُقدت جلسات وطنية لتحديد التوجهات الاستراتيجية الرئيسية. تم خلالها تبني إطار مرجعي جديد ونظرة متجددة للتنمية الصناعية. هذا التوجه شمل تحديد المبادئ الأساسية للإستراتيجية الصناعية ووضع السياسات المناسبة والتي تعهدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بالإشراف على تنفيذها.

اُختتم العمل على المشروع الخاص بالإستراتيجية وسياسات إنعاش الصناعة الوطنية بعقد سلسلة من الجلسات الوطنية للصناعة، خلال الفترة من 26 إلى 28 فبراير 2007. وقد أسفرت هذه الجلسات عن تحديد أربعة توجهات رئيسية تمثلت في:

- تبني إطار مرجعي جديد ورؤية حديثة للتنمية الصناعية؛
- تحديد المبادئ الأساسية للإستراتيجية ووضع السياسات الصناعية الملائمة؛
- العمل على تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ضرورة تعديل النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي المعتمدة سابقاً.

تندرج هذه الإستراتيجية الصناعية الجديدة ضمن الإطار العام للإستراتيجية الاقتصادية الشاملة، وتهدف إلى تطوير الأنشطة الصناعية وتكثيفها، بما يفتح آفاق جديدة لإعادة الانتشار جغرافياً، وينسجم مع السياسة الداعمة للتوسع دولياً، التي تقوم على أربعة محاور أساسية¹:

1. الانتشار الصناعي القطاعي والمكاني؛

¹ Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, *Stratégie et politiques de relance et de développement industriels*, synthèse, Alger, 2010, p 14.

2. سياسات التنمية الصناعية؛
3. السياسات الاقتصادية الكلية وتدابير التحول الهيكلي؛
4. السياسات الداعمة لمرافقة المؤسسات.

أولاً: الانتشار الصناعي القطاعي والمكاني.

يقصد بالانتشار الصناعي، في بعده القطاعي والمكاني؛ العمل على توسيع الأنشطة الصناعية بهدف إحداث تحولات هيكلية حقيقية، عبر تثمين واستغلال الموارد الأولية التي تتمتع بإمكانات كبيرة، بما يسهم في تكثيف النسيج الصناعي الوطني. يتم تحقيق ذلك من خلال التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، واستغلال المساحات الصناعية الحرة، إلى جانب تطوير وتنمية المناطق الصناعية القريبة من مراكز البحث العلمي والتكوين.

1. الانتشار الصناعي القطاعي.

- يقوم الانتشار الصناعي القطاعي على تحديد الفروع والقطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، مع استبعاد الأنشطة الصناعية الأخرى الأقل قيمة. ويُعتمد مبدأ حرية إقامة المشاريع وتحمل المخاطر من قبل صاحب المشروع. تم تحديد ثلاث مجموعات رئيسية، وهي:
- الصناعات التحويلية للمواد الأولية، مثل صناعات البتروكيماويات، الحديد والصلب، والصناعات المعدنية غير الحديدية (كالألومنيوم) ومواد البناء.
 - الصناعات التي تقوم على إعادة تركيب الصناعات القائمة، مثل الصناعات الكهربائية، الصناعات الصيدلانية والبيطرية، الصناعات الزراعية والغذائية، بالإضافة إلى الصناعات المعدنية الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية (ISMME).
 - الصناعات التي يسجل فيها البلد تأخرًا مقارنة بالدول المجاورة، حيث تم اختيار فرعين أساسيين: صناعة السيارات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2. الانتشار المكاني:

تم التخطيط لتوزيع الأنشطة الصناعية عبر مناطق صناعية متخصصة وأقطاب نمو، بالاعتماد على توفر البنى التحتية اللازمة، والقرب من الجامعات ومراكز البحث لضمان بيئة محفزة على الابتكار والتطوير، وبالتالي رفع قدرة هذه المناطق على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنمية القطاعات ذات الأولوية الوطنية. وتشمل هذه المناطق:

- مناطق التنمية الصناعية المندمجة (Zones de Développement Industriel Intégrées - ZDII) موزعة على عدة ولايات: الجزائر العاصمة، البليدة، وهران، مستغانم، سطيف، برج بوعريش، غرداية، حاسي الرمل، عنابة، بومرداس، تيزي وزو.
- أقطاب التكنولوجيا (Technopôles) في مواقع مثل: الجزائر (سيدي عبد الله) ، سيدي بلعباس
- المناطق المتخصصة (Zones spécialisées): أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة، وهران.

تم تبني سياسة توزيع الصناعات بشكل استراتيجي على مختلف مناطق التراب الجزائري، بهدف تحقيق تنمية صناعية متوازنة تقوم على تخصيص كل منطقة لنشاط صناعي محدد، مما يعزز من كفاءتها الإنتاجية ويرفع من فرص نجاحها وتنافسيتها في ذلك القطاع.

ثانياً: سياسات التنمية الصناعية.

تقوم سياسات التنمية الصناعية على أربعة محاور أساسية مترابطة، يمكن تلخيصها كما يلي:

1. تأهيل المؤسسات.

تُشكّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الأساس في البنية الصناعية الوطنية لدورها المحوري في تنشيط الإنتاج وأعمال المناولة وجذب الاستثمارات الأجنبية. وفي سياق العولمة والانفتاح المتزايد على الاقتصاد العالمي ، أصبحت الدولة والمؤسسات الكبرى، مطالبة بتبني سياسات عمومية تهدف إلى تحسين قدرات هذه المؤسسات، وتعزيز تنافسيتها محلياً ودولياً. يشمل ذلك تشجيع الصناعات المبتكرة والمرتكزة على التكنولوجيا، ودعم الصناعات المنتجة للسلع ذات القيمة المضافة العالية، بالنظر إلى دورها الاستراتيجي في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وفي هذا السياق، يُعدّ إنشاء هيئة متخصصة أمراً ضرورياً، لتولي مهام تنسيق الجهود، متابعة الإنجاز، ودعم المؤسسات سواء القابلة للتطوير أو التي تواجه صعوبات.

2. تنمية الموارد البشرية.

يُعدّ العنصر البشري محور السياسة الصناعية الجديدة، إذ يُمثل رأس المال الضروري للتكيف مع التطورات التكنولوجية ومتطلبات الاقتصاد العالمي. لذا، طُرح ضمن سياسة تنمية الموارد البشرية؛ توسيع قنوات التكوين بمشاركة الفاعلين الاقتصاديين، واستحداث منظومة حوافز مالية وضريبية تدعم التدريب، مع الحرص على مطابقة المؤهلات مع احتياجات السوق عبر آليات تقييم مهني وتقني. من شأن هذه الجهود أن تقلّص الفجوة المهارية وتُخفف من ظاهرة هجرة الكفاءات.

3. سياسات دعم الابتكار.

بعد أن كان يُعتقد سابقًا بأن استيراد المعدات والأنظمة الجاهزة كفيل بتحقيق التقدم التكنولوجي، جاء التوجه الجديد للاستراتيجية الصناعية ليؤكد ضرورة إنشاء نظام وطني للابتكار (SNI)، يُعنى بتوفير الوسائل والآليات التي تُمكن البلاد من إنتاج تقنيات جديدة تدريجيًا، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي. ويُناط بالسلطات العليا في الدولة مهمة تنفيذ هذا النظام ومسؤولية تطويره.

4. سياسات التكامل وامتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تُعدّ ديناميكية امتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصال ركيزة أساسية ضمن الاستراتيجية الصناعية، إذ تقوم على محورين رئيسيين: يتمثل الأول في تطوير سياسة تكامل هذه التكنولوجيا داخل الإدارات الاقتصادية، من خلال إدراجها ضمن آليات التشغيل وتكييف هياكلها التنظيمية لتعزيز الكفاءة. أما المحور الثاني فيتعلق باعتماد النسيج الصناعي ذاته على تكنولوجيا المعلومات والاتصال كعنصر أساسي لدعم الإنتاجية والتنافسية.

ثالثًا: السياسات الاقتصادية الكلية وتدابير التحول الهيكلي.

ترتبط كفاءة الأداء الاقتصادي بمدى ملائمة البيئة الاقتصادية والمؤسسية التي تُمارس فيها الأنشطة، أكثر مما تعتمد على آليات الدعم المباشر، إذ تُعتبر هذه البيئة شرطًا أساسيًا لنجاح سياسات الترقية والتطوير الصناعي. وفي هذا الإطار، أظهرت تحليلات الحكومة الجزائرية منذ عام 2000 أن تدني كفاءة النظام الاقتصادي الوطني يعود بالأساس إلى ضعف الأسواق الحيوية، وعلى رأسها السوق المالية، وسوق العقارات الصناعية، وسوق السلع والخدمات¹. وعليه، فإن الاستراتيجية الصناعية الجديدة تضع هذه المجالات الثلاث في صميم أولوياتها لضمان فعالية التحول الهيكلي.

رابعًا: سياسات مرافقة المؤسسات.

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية الصناعية وجود إطار مؤسسي شامل، يتميز بالتماسك والتناسق في مبادئ العمل والتنظيم. ويهدف التقسيم الحالي لمسؤوليات الإدارة الاقتصادية إلى تعزيز التماسك عبر زيادة التشاور في صياغة السياسات، مع تطبيق اللامركزية في التنفيذ. ويرجع ذلك إلى أن إجراءات التصنيع ذات أبعاد متعددة (ترقية المؤسسة الصناعية، دعم الابتكار، ترقية التجارة الخارجية، الخصخصة وتشجيع الاستثمار، تنمية الموارد البشرية). هذه الإجراءات تستلزم تنسيقًا وثيقًا لضمان الحفاظ على انسجام السياسة العامة².

¹ Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, op.cit, pp 40- 44.

² Chignier Antoine, *les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine: le développement en faillite des relations entre Etat et appareil de production dans une économie en développement*, mémoire soutenu dans le cadre du " Séminaire Economie Nationale du Monde Arabe ", Institut d'Etudes Politiques de Lyon, université Lyon 2, 2009, p54.

لتحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية يستدعي تبني إطار استراتيجي مرن ومتكامل للتنمية القطاعية، يتم تصميمه وتنفيذه ضمن مقاربة تشاركية تجمع بين الحكومة والمؤسسات الاقتصادية ومديري الأعمال، مع التركيز على بلورة أهداف واضحة على المديين المتوسط والطويل. ويرتكز هذا الإطار على فهم معمق لبنية القطاعات وخصائصها التنافسية، مع مراعاة شروط تطوير صناعات ذات قيمة مضافة مرتفعة.

وفي هذا السياق، يتبين أن الاستراتيجية الصناعية الجديدة لا تُجسّد توجّهاً نحو تنويع اقتصادي شامل، بل تنحصر أساساً في النهوض بالقطاع الصناعي، وهو ما تؤكد بوضوح التسمية المعتمدة للمشروع "استراتيجية وسياسات إنعاش الصناعة". ويعكس هذا التوجّه رغبة الدولة في إعادة تموضع الصناعة في مركز المنظومة الاقتصادية الوطنية من خلال تبني مقاربة العناقيد الصناعية، بوصفها حلاً تجريبياً لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ووسيلة فعّالة للتشبيك بين القطاعات الاقتصادية بما يسهم في رفع مستوى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: جهود إنشاء العناقيد الصناعية في الجزائر.

دفعت رغبة الحكومة في النهوض بالقطاع الصناعي والتخلص من التبعية المستمرة لإيرادات قطاع المحروقات إلى الانخراط في برنامج «التنمية الاقتصادية المستدامة (DEVED)» التابع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ في الجزائر ضمن سياسة دعم وتطوير العناقيد الصناعية، بهدف تحسين الظروف المواتية لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل داخلها.

ولتحقيق هذا الهدف، تم تطوير ثلاث مكوّنات رئيسية تهدف إلى تعزيز ديناميكية ريادة الأعمال والدخول في مسار تنافسية مستدامة تقودها المؤسسات ذاتها. وتشمل:¹

- وضع منظومة وطنية فعّالة لتشجيع المبادرات الفردية وترقيتها،
- دعم التنمية الاقتصادية الجهوية من خلال عناقيد الابتكار،
- تعزيز وصول المؤسسات إلى الخدمات المالية،

أولاً- تفعيل دور القطاع الخاص.

إلى غاية مطلع التسعينيات، هيمن القطاع العمومي على النسيج الصناعي الجزائري واعتمد عليه بشكل أساسي، حيث كان يُمثّل حوالي 80% من إجمالي المؤسسات الصناعية في البلاد، بينما للقطاع الخاص لا

¹ Paulette Pommier, *Clusters au Maghreb, entre mondialisation et territorialisation*, IPEDMED, France, 2019, p24.

يمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي هذه المؤسسات. غير أن الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار لهذا القطاع، والاعتراف بدوره في دفع عجلة التنمية.

أضفى بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي ديناميكية جديدة على النظام الاقتصادي، بما أتاح فرصة لتفضيل آليات السوق وآليات المنافسة. يرجع ذلك إلى الإمكانيات الهائلة التي يحوزها هذا القطاع، والتي تمكنه من سرعة التكيف مع المتغيرات البيئية، وحسن الإدارة مع التركيز على خفض التكاليف والحفاظ على مستويات عالية من الجودة. ونتيجة لهذا التحول، شهد هيكل الاقتصاد الوطني تغييراً ملحوظاً يظهر جلياً في تركيبة طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (5): عدد المؤسسات الخاصة مقابل المؤسسات العمومية في الجزائر 2022.

طبيعة المؤسسة	العدد	النسبة المئوية
المؤسسات الخاصة	1 359 580	99,98
المؤسسات العمومية	223	0,02
المجموع	1 359 803	100

Source : Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, Bulletin d'informatin statistique de la PME, N°42, Avril 2023, p07.

يُظهر الجدول أعلاه، هيمنة شبه كاملة للمؤسسات الخاصة التي تمثل 99.98% من إجمالي عدد المؤسسات، مقابل نسبة ضئيلة جداً للمؤسسات العمومية لا تتجاوز 0.02%. ويعكس هذا التوزيع تفاعل القطاع الخاص مع الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة، والتي شجعت المبادرات الاستثمارية الخاصة وفتحت المجال أمامها من خلال تسهيل عملية إنشاء هذه المؤسسات ومرافقتها، ودعمها لضمان استمراريته.

ثانياً: ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على اعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹ هي النواة الأساسية في تكوين العناقيد الصناعية. كانت الفجوة واسعة في الديناميكية الريادية مقارنة بالدول الصناعية الكبرى بين الجزائر والدول الصناعية. ففي سنة

¹ اعتمدت الجزائر تعريفاً قانونياً للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفقاً للقانون رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث تُعرّف بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، يتراوح عدد العاملين بها بين 1 و250 عاملاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4ملايير دينار جزائري، أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

2000، بلغ معدّل إنشاء المؤسسات في الدول الأكثر تصنيعاً حوالي 60 مؤسسة لكل 1000 نسمة. بينما في الجزائر، بلغت طلبات إنشاء المشاريع الجديدة المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI حوالي 4,4 مؤسسة لكل 1000 نسمة فقط. تعكس هذه الأرقام محدودية المبادرة المقاولاتية في البلاد، وهو ما يحدّ من خلق فرص عمل مستقبلاً.¹

لتحسين هذا الوضع، أولت الجزائر اهتماماً متزايداً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إطلاق العديد من برامج التنمية الاقتصادية تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه على المبادرة والاندماج في النشاط الاقتصادي.

بدأت مبادرة الخوصصة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد سنة 1988 (بعد التخلي عن القانون رقم 11-82 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص والذي كان عقبة أمام المبادرات الخاصة بفرض شرط الحصول على الاعتماد لكل مشروع خاص)، وذلك مع التحول نحو اقتصاد السوق ووضع إطار تشريعي جديد، لتتوالى سلسلة الإجراءات الإدارية والتشريعية أهمها:

- قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، والذي يعد نقطة تحول في السياسة الاقتصادية الجزائرية حيث عالج اشكالات عدّة في مجالات القرض، الاستثمار والتسيير المالي.
- قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 الصادر بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 10 أكتوبر 1993 الذي كرّس حرية الاستثمار والمساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، وقدم تحفيزات وضمانات مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب توفير حوافز مالية وجبائية داعمة لجاذبية مناخ الأعمال .
- قانون تطوير الاستثمار الصادر بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي فتح مجال حرية اختيار النشاط أمام الأفراد.
- الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم وتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية؛
- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001) الذي كان يهدف إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد التدابير والإجراءات الكفيلة بدعمها وترقيتها .
- قانون الصفقات العمومية.

¹وزارة الصناعة، الوثائق الداخلية، المديرية الفرعية للأرشيف.

▪ القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والذي جاء بمجموعة من الأحكام المستحدثة التي تواكب توجه الحكومة الجزائرية نحو تعزيز دور هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، مركزا على معالجة الاختلالات التي أظهرها الإطار القانوني السابق، بهدف¹:

- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال دعم المبادرات الإنتاجية وتعزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة.
- تحسين بيئة الأعمال عبر تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير مناخ مؤسسي ملائم لتطور هذه الفئة من المؤسسات.
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما الابتكارية منها، مع ضمان شروط ديمومتها واستمراريتها في السوق.
- رفع تنافسية المؤسسات وتمكينها من الاندماج في الأسواق الدولية وتعزيز قدراتها التصديرية.
- ترسيخ ثقافة المقاولاتية ونشر الوعي بدور المبادرة الاقتصادية في التنمية.
- تحسين معدل الاندماج الوطني وتعزيز المناولة الصناعية من خلال دعم الروابط بين المؤسسات وإدماجها في السلاسل الإنتاجية المحلية.

▪ قانون الاستثمار 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، الذي جاء بضمانات قانونية وقضائية تهدف إلى تشجيع وجذب الاستثمارات، خاصة الأجنبية منها، من خلال ضمان حرية الاستثمار والمساواة بين المستثمرين، حماية المشاريع من نزع الملكية التعسفي، وضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح. كما يؤكد القانون على الشفافية وتبسيط الإجراءات عبر الرقمنة، مع توفير الاستقرار القانوني والثبات التشريعي .

كما تم إنشاء العديد من الهيئات التي تُعنى بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية، مثل:

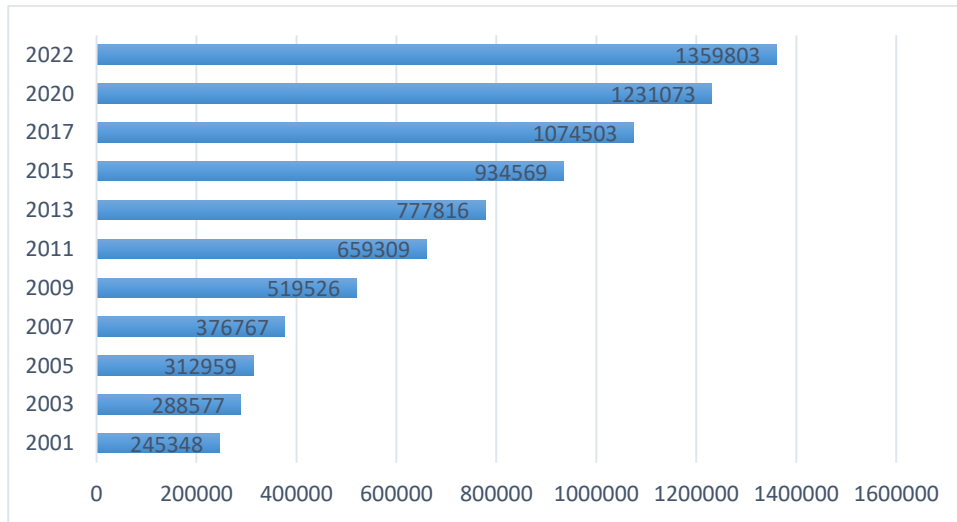
- الوكالة الجزائرية لترقية ودعم الاستثمار APSI بموجب المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 10 أكتوبر 1993 سنة 1993.
- المجلس الوطني للاستثمار بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.
- الصندوق الوطني للاستثمار بمقتضى الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11 يناير 2017م.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME بموجب الأمر التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005.
- صندوق دعم وتطوير منظومة الشركات الناشئة من خلال الحساب بالميزانية رقم 150-302 ، المخصص للمشاريع المبتكرة وحاضنات الأعمال، والذي يسعى إلى تعزيز بيئة ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- هيئات دعم أخرى مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل (ANSEJ) أنشأت عام 1997، وتحولت منذ 2020 إلى الوكالة الوطنية لدعم وتطوير ريادة الأعمال (ANADE) ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM وغيرها.

سمح هذا الإطار المؤسسي بإحداث تطور عددي ملحوظ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كان تعدادها 245348 مؤسسة سنة 2001 ، ليصل إلى 1 359 803 مؤسسة سنة 2022¹. كما هو موضح في الشكل رقم(13) .

الشكل رقم(13) : التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2001 - 2022



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على Bulletins d'informations Statistiques de la PME .

يعكس النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثمرة التسهيلات والدعم الحكومي الذي وفرتة السلطات لتعزيز تأسيس وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، خاصة وأن فئة المؤسسات الصغيرة جدا

¹ Ministère de l'Industrie et des Mines, *Bulletins d'information statistique de la Petite et Moyenne Entreprise 2022*, N° 42, Algérie, Avril 2023, p06.

تستحوذ على نسبة 98,47 %¹ من إجمالي المؤسسات ، وهو يجعل من العناقيد الصناعية البيئة المناسبة لنشأتها وتطويرها.

ثالثا: تنظيم الفضاء الاقتصادي.

في سياق المبررات الداعمة لإنشاء العناقيد الصناعية، أظهرت دراسة لوزارة الصناعة حول التنمية المكانية ومفهوم مناطق التنمية الصناعية المتكاملة (ZDII) التي تهدف إلى تشجيع التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث والتكوين، أنها قادرة على احتضان عناقيد صناعية فعلية وتحقيق ديناميكية تنموية متكاملة خاصة في ظل التطور الموازي للأنظمة الجامعية، التكوينية، والبحثية وسياسة ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي.² وعلى المستوى التطبيقي، تم تنفيذ برامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط، خصصت له ميزانية تبلغ 7.2 مليار دينار جزائري³ لتحديث البنية التحتية في المناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، مع التركيز على تطوير أساليب تسيير المؤسسات الصناعية وتعزيز كفاءتها التشغيلية. كما شرعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية — سابقاً — منذ سنة 2008 في دعم تطوير أنظمة الإنتاج المحلية (SPL) في عدد من الفروع الحرفية. كما تبنى التعاون الألماني هذا التوجه في إطار دعمه لبعض العناقيد، خصوصاً في قطاعات بناء وإصلاح السفن، التمور، الطماطم الصناعية، وخدمات اللوجستك والنقل. وتم ذلك في إطار برنامج التنمية الاقتصادية المستدامة DEVED التابع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ ، والذي يهدف إلى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال أربعة محاور رئيسية، من بينها⁴:

- أ. تعزيز السياسات والاستراتيجيات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عبر تطوير مقاربات جديدة داعمة لهذه المؤسسات بما يكمل الأطر والسياسات الصناعية المعتمدة.
- ب. تطوير الخدمات الموجهة للمؤسسات وتشجيع الابتكار: بهدف توجيه الاستثمار لتلبية احتياجات المؤسسات وتعزيز تنافسيتها، مع مراعاة تشجيع الابتكار باعتباره عاملاً رئيسياً في النمو الصناعي.

¹المرجع السابق، ص 07.

²Paulette POMMIER, *Clusters au Maghreb : vers un modèle de cluster maghrébin spécifique*, institut de prospective économique du monde méditerranéen IPAMED, Paris, Juillet 2014, p 20.

³ الطيبي عبد الله، صديقي أحمد، أليات دعم وتطوير المناطق الصناعية في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 5، 2017، ص 93.

⁴ Paulette POMMIER, op cit, p4

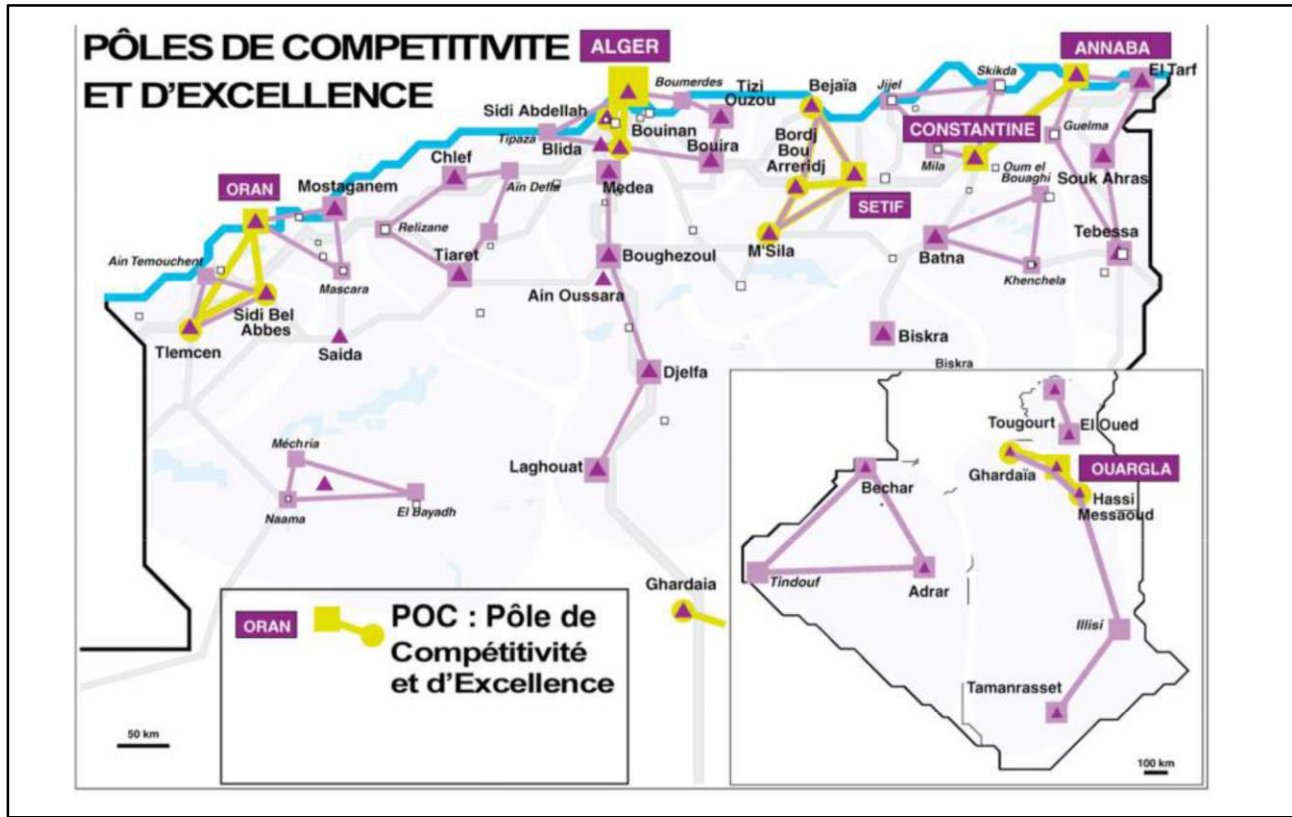
ج. تحسين الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يهدف هذا المحور إلى إنشاء وتطوير آليات مالية متخصصة قادرة على تلبية احتياجات المؤسسات المستهدفة، بما يضمن تمويلًا ملائمًا لدعم توسعها وتعزيز قدراتها التنافسية.

د. دعم الجمعيات المهنية والغرف ومنظمات أرباب العمل (AAPOP): يهدف المشروع إلى تشجيع وتطوير جمعيات رواد الأعمال وربطها بشبكات حول غرف الحرف في كل دائرة إدارية. ويركز على تعزيز القدرات التنظيمية والإدارية لهذه الهيئات، وإنشاء ما يُعرف بـ النواة (Nucleus) كآلية أساسية للتنسيق، وتمكينها من تقديم خدمات مهنية فعالة لأعضائها، إضافة إلى تطوير دورها في الحوار والتمثيل والتأثير داخل البيئة الاقتصادية المحلية.

وفي سياق مكمل لهذه الجهود، عملت وزارة تهيئة الإقليم سابقًا على إدراج مفهوم أقطاب التنافسية ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2030)، الذي يُعد أداة استراتيجية لتوجيه التنمية الإقليمية ويستند إلى استغلال التجمعات الجغرافية للفاعلين الاقتصاديين ضمن فروع صناعية محددة¹. تم من خلاله تحديد خمسة أقطاب إقليمية رئيسية، يتميز كل منها بخصوصيات اقتصادية ومقومات تنموية تؤهله لاحتضان عناقيد صناعية ديناميكية متخصصة.

¹ هاجر شنيخر، استراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفاعلية الاقتصادية - المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (SNAT) أنموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 3، 2020، ص 214.

الشكل رقم (14): الأقطاب التنافسية حسب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT



Source: Journal Officiel De La Republique Algerienne, No 61, Loi n° 10-02 du 16 Rajab 1431 correspondant au 29 juin 2010 portant approbation du Schéma National d'Aménagement du Territoire, 21 octobre 2010, p.96

ترتكز سياسة تطوير أقطاب التنافسية على إنشاء تجمعات صناعية متخصصة موزعة عبر عدد من المناطق، وفق مجالات معرفية وتكنولوجية متقاربة. ويشمل هذا التقسيم خمسة أقطاب رئيسية:

- **قطب الجزائر** (الجزائر العاصمة، سيدي عبد الله، بوينان): يركز على التكنولوجيات المتقدمة، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والبيوتكنولوجيا.
- **قطب وهران** (وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، تلمسان): يتخصص في الكيمياء العضوية والطاقة، وتكنولوجيات الفضاء والاتصالات.
- **قطب قسنطينة - عنابة** (قسنطينة، عنابة، سكيكدة): يهتم بالبيوتكنولوجيا الغذائية والأنشطة الصحية، فضلاً عن التعدين والميكانيك والبيتروكيماويات.
- **قطب سطيف** (سطيف، بجاية، برج بوعريريج، مسيلة): يُعنى بالبيوتكنولوجيا الغذائية والقدرات الإنتاجية الصناعية.

- قطب ورقلة (ورقلة، حاسي مسعود، غرداية): مخصص للصناعات البتروكيميائية، الطاقات المتجددة، والفلاحة الصحراوية.

رغم أهمية هذا التصنيف في توجيه الاستثمارات وتنمية التخصصات الإقليمية، إلا أنه يكشف عن محدودية التغطية الجغرافية، حيث تستحوذ ولايات الشمال على الجزء الأكبر من هذه الأقطاب، مقابل تخصيص القطب الجنوبي لتنافسية واحدة فقط، وهو ما يطرح إشكالية في عدالة توزيع جهود التنمية الصناعية عبر الإقليم الوطني.

كما تندرج هذه الجهود ضمن المبادرات المساهمة في تشجيع إنشاء العناقيد الصناعية وتعزيز مناخها التنظيمي والمؤسسي:

- وجود بورصة الجزائر للمقاولات من الباطن والشراكة المركزية والتي أنشأت على شكل جمعية ذات منفعة عامة وغير ربحية سنة 1992 بواسطة وزارة الصناعة، وتتمثل مهامها الأساسية فيما يلي:
- جرد الشركات الجزائرية المحتملة للعمل في المقاولات من الباطن وإبلاغها بالفرص القائمة، أو إعلام الشركات المعلنة بالطلبات.
- خلق علاقات بين العرض والطلب بين الشركات، لا سيما بين الكبيرة والصغيرة، على المستوى الوطني والدولي، والمساهمة في الحد من الواردات من خلال تعزيز الإنتاج الوطني.
- تنظيم ومشاركة الشركات في المعارض المتخصصة، إضافة إلى عقد الندوات وورش العمل والاجتماعات الاقتصادية المتعلقة بموضوع المقاولات من الباطن.
- القانون رقم 08-05 بتاريخ 23 فبراير 2008 المتعلق بقانون التوجيه والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي نص على دعم وإنشاء الحقائق التكنولوجية. (Technopôles)
- المرسوم التنفيذي رقم 20-77 بتاريخ 28 مارس 2020، المعدل والمكمل للمرسوم التنفيذي رقم 04-91 الصادر في 24 مارس 2004، ينص على إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية ويحدد تنظيمها وطريقة عملها.
- قانون المالية لسنة 2020، وبالأخص المادة 115، ينص على إنشاء مناطق صناعية متكاملة، ومناطق اقتصادية لتطوير التكنولوجيا العالية، ومناطق اقتصادية لتطوير اللوجستيات التجارية والخدمات، إضافة إلى منح الصلاحية للجهات المعنية بالإعلان عن الحظائر التكنولوجية وتحديدتها (المادة 38).

رابعاً: الدعم المالي للعناقيد الصناعية والمشاريع الاقتصادية.

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2014 مرحلة من الازدهار المالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، مما أتاح للحكومة تنفيذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تحفيز الاقتصاد. ورغم أنه لم يتم منح أي تمويل مباشر للعناقيد الصناعية التي تتمتع بالوضع القانوني كجمعيات أو تجمعات شركات، إلا أن السلطات العمومية نفذت العديد من برامج الدعم الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشعب الصناعية المختلفة. غير أن القانون رقم 02-17 الصادر في 10 يناير 2017، الخاص بتوجيهات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي تضمن إنشاء صندوق وطني لترقية هذه المؤسسات لدعم الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية، نص القانون في مادته 28 على تقديم مساعدات مالية ومادية للجمعيات المهنية والتجمعات التي تُنشئ هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل العناقيد الصناعية التي تحمل صفة قانونية من الجمعيات أو التجمعات ضمن الجهات المستفيدة مباشرة من هذا القانون.

للإشارة، لم يقتصر إنشاء العناقيد الصناعية على المبادرات الحكومية فحسب، بل توجد مبادرات خاصة تم إنشاؤها فعلياً بشكل عفوي استناداً إلى الميزة التنافسية التي تتمتع بها بعض المناطق لامتلاكها موارد طبيعية تشكّل عامل جذب للمؤسسات التي تعتمد أنشطتها الإنتاجية على تلك الموارد مثل الزيتون والتمور أو تشتهر بفن معين أو بحرفة تقليدية تطوّرت بمرور الزمن من إنتاج ذي طابع حرفي إلى صناعة ذات بعد صناعي، مثل الحلي والمجوهرات بباتنة. كما سُجّل في قطاع الصناعات الغذائية كفروع الحليب، الطماطم الصناعية، والحبوب، بروز تجمعات تعاونية غير رسمية بين المتعاملين والتي تلعب دوراً محورياً في تعزيز التكامل ضمن سلاسل الإنتاج بهدف رفع الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات الفلاحية.

المطلب الثالث: خريطة العناقيد الصناعية في الجزائر.

تعتبر تجربة العناقيد الصناعية في الجزائر تجربة جد فنية، حيث تجمع العديد من الدراسات أنه لم يتم إحصاء أي عنقود صناعي قبل سنة 2010، ولم تُسجّل أي مبادرات رسمية أو مهيكلة في هذا المجال خلال الفترة السابقة.

في إطار إعادة تنشيط الاستثمار المنتج في القطاعات الواعدة والقادرة على توليد الثروة وخلق فرص العمل، تم تحديد مجموعة من القطاعات واعتبارها محورية للسياسة الصناعية الجديدة لقدرتها على تلبية احتياجات السوق الوطني. وفي هذا السياق، عملت المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة على

تحليل وتكييف التجارب الألمانية لتطوير أدوات وطنية مناسبة لترقية الابتكار ضمن عدّة مبادرات تهدف إلى إنشاء وتطوير العناقيد الصناعية تحت المسمى القانوني "التجمع"¹ في القطاعات التالية:

- إصلاح وبناء السفن بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ،
- صناعة السيارات بالشراكة مع عدة مُصنّعين عالميين مثل Renault ،
- الصناعات الغذائية ضمن برنامج دعم تنويع الاقتصاد الجزائري الممول من الاتحاد الأوروبي،
- النقل واللوجستيك،
- القطاع الحرفي،
- تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وغيرها من المجالات الصناعية.

يستعرض الجدول رقم (6) خريطة التجمعات الصناعية التي تم تحديدها عبر التراب الوطني. غير أنها لا تُعد حصراً شاملاً لها. ويمكن تصنيف هذه العناقيد كما يلي:

الجدول رقم(6): أبرز العناقيد الصناعية في الجزائر حسب القطاع.

القطاع	العناقيد الصناعية	الموقع
عناقيد الصناعات الإبداعية والحرفية	نحاسة قسنطينة	قسنطينة
	صناعة الزرابي	خنشلة
	صناعة الحلّي الذهبية والفضية	باتنة
العناقيد المرتبطة بالاقتصاد الرقمي	Algeria Digital Cluster	الجزائر العاصمة
	التجمع الجزائري للفاعلين في الرقمنة (GAAN)	الجزائر العاصمة
عناقيد القطاع الصناعي الغذائي	عنقود المشروبات الجزائرية	بجاية
	عنقود زيت الزيتون	البويرة
	عنقود التمور	بسكرة
	عنقود جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات (APAB)	وطني (تمركز في عدة ولايات)

¹ من بين جميع الأشكال القانونية التي تم دراستها، ووفقاً للتشريعات والأنظمة الجزائرية، يتضح أن شكل **التجمع** هو الأنسب لتطبيق مفهوم العناقيد وتحقيق الأهداف المرتبطة به، وذلك لما يوفره من مرونة وسلاسة في شروط التشغيل، وحرية تعاقدية في التأسيس ما لم تنص المواد 796 إلى 799 مكرر 4 من قانون التجارة على خلاف ذلك، دون اشتراط رأس مال أدنى، مع عدم السعي للربح لنفسه وإنما العمل لصالح أعضائه فقط، كما أن مدة العقد التأسيسي محددة ولكن قابلة للتجديد، وتحفظ الشركات الأعضاء باستقلاليته الكاملة التامة. أنظر: بلوج أسماء، التجمعات العنقودية أمل اقتصادي في ثوبه القانوني - العناقيد الصناعية أنموذجاً - . مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد4، العدد 01، جوان 2022، ص 252.

عناقيد قطاع الطاقة	عنقود الطاقة الشمسية Green Energy Cluster Algeria	الجزائر العاصمة
	عنقود صناعة المحروقات	حاسي مسعود / ورقلة
عناقيد أخرى	الإلكترونيات	برج بوعرييج
	الميكانيك	البلدية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق من وزارة الصناعة.

قبل أن نتطرق إلى بعض العناقيد البارزة في الجزائر، نشير إلى أن جل العناقيد المذكورة أعلاه لا تتمتع بوضع قانوني رسمي (جمعية أو تكتل). كما هو الحال بالنسبة للعناقيد المصنفة ضمن الصناعات الثقافية والإبداعية والتي لم تُؤسس بعد ضمن أطر قانونية. وتتكون في الغالب من حرفيين وعدد محدود من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إلا أنها تعد تجمعات لمؤسسات تنتمي للقطاع نفسه، تستفيد من وجود مراكز تكوين مرتبطة بسلاسل القيمة التي تنشط ضمنها، فضلاً عن مشاركتها في لجان تنظيمية. كما ينتفع الحرفيون من الآثار الخارجية الإيجابية المتاحة في هذه المناطق، ومن السمعة الجغرافية التي تمنحها لهم.

● عنقود المشروبات Cluster boissons Algérie

تم إطلاق عنقود مشروبات الصومام رسمياً عقب اليوم المنظم في 2 يوليو 2012 على هامش المنتدى السادس لجامعة بجاية "الجامعة والعالم الإنتاجي"، وبإشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار وبدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وبمشاركة :

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- غرفة التجارة والصناعة صومام بجاية.
- المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جامعة بجاية.

رغم أن الاتصالات بين الجمعية الجزائرية لمنتجي المشروبات APAB وعدد محدود من منتجي المشروبات (7 مؤسسات من بينها 5 شركات منافسة في فرع المشروبات)، من ضمنهم سيفيتال CEVITAL، إفري IFRI وكانديا CANDIA، تعود إلى فترة تسبق سنة 2012.

وحسب أول مخطط طريق تم إعداده سنة 2011، فإن العنقود مُقام في وادي الصومام (من البويرة إلى أقبو)، وهي منطقة تمتد على مسافة 65 كلم، ليمتد بعد إنشائه رسمياً في 24 فبراير 2015 إلى أربع ولايات: بجاية،

برج بوعريريج، البويرة وسطيف، مستحوذا على طاقة إنتاجية مهمة في مجال المشروبات تُقدر بـ 60% من القدرات الوطنية سنة 2014¹.

اعتمد تأسيس عنقود مشروبات الصومام أساسا على برنامج دعم EDPME وبرنامج DEVED (التتمية الاقتصادية المستدامة) التابع للوكالة الألمانية للتعاون GTZ. وفي إطار هذا الأخير، استفاد العنقود من دعم خبراء الوكالة. ويضم العنقود توليفة متنوعة من الأعضاء تشمل:

- الجمعية الجزائرية لمنتجي المشروبات.
- منتجي المواد الأولية.
- مؤسسات التعبئة والتغليف.
- شركات الخدمات اللوجستية.
- شركات التصدير، الائتمان، التأمين.

الجدول رقم(7): أعضاء عنقود المشروبات حسب التخصص.

التخصص	المؤسسات
المشروبات الغازية	IFRI, TOUDJA, FRUICADE
المياه المعبأة	IFRI, TOUDJA, YOUKOUS, SFID, IFREN, CORDIAL BOISSON, SAIDA, DJEMILA, QNIAA, DJURDJURA
العصائر	IFRI, TOUDJA, CANDIA
المدخلات	GENERAL EMBALLAGE, AROMES D'ALGERIE, MERI PLAST PACKAGING, GENERAL PLAST
النقل واللوجستيك	SNTR AGS, NUMILOG, BEJAIA LOGISTIQUE, BAC LOGISTICS, MISTRAL, MARS LOGISTIQUE
خدمة الميناء	ENTREPRISE PORTUAIRE DE BEJAIA

¹ Belkassam, A., *Constitution d'un cluster boisson en Algérie*, Econostrum.info, 27 novembre 2014, Consulté le 10 novembre 2025 à 22 :45, de https://www.econostrum.info/Constitution-d-un-cluster-boisson-en-Algerie_a19442.html

GLOBTAINER	وكيل الشحن البحري والتخليص الجمركي
PLASTICYCLE ALGERIE	إعادة التدوير
PERFORMANCE CONSULTANTS INTERNATIONAL	الإدارة والتدريب
CAGEX	التصدير، الائتمان والتأمين

Source :<http://www.clusterboisson.com/> , Consulté le 10 novembre 2025 à 22 :45

يسعى العنقود إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية ، وهي :
حسب النظام القانوني المعتمد سنة 2014، فإن تسمية العنقود هي التجمع ذو المصلحة الاقتصادية، ومهمته الأساسية هي تعزيز تنافسية فرع المشروبات. ولهذا، تتركز أهداف العنقود على:

- تعزيز القدرة التنافسية والابتكار في قطاع المشروبات.
- الإعلام والتحفيز عبر التشبيك بين الأعضاء ومراكز الكفاءات الصناعية والجامعية.
- دعم الأعضاء في تطوّرهم دوليا عبر منصات لوجستية للتصدير والولوج للأسواق الخارجية.
- خلق التآزر بين المؤسسات من خلال تجميع المشتريات أو مراكز التصدير لتحسين التنافسية من حيث التكاليف والوسائل.
- تطوير تحالفات استراتيجية من خلال مشاريع تعاون دولية أو شراكات بفضل جاذبية إمكاناته، والارتقاء بمناخ الأعمال دوليًا.

يُظهر التنوّع الواضح في مكوّنات عنقود صناعة المشروبات إلى قدرات وإمكانيات اقتصادية واعدة ، ما يجعل نجاحه مرتبطاً بمدى قوّة الروابط والتنسيق بين مختلف الفاعلين داخله، إضافةً إلى مستوى المشاركة في البحث والتطوير والمنافسة الصحية التي تعزّز الابتكار وتحسّن مردودية المؤسسات ورفع جودة منتجاتها، ليمثّل هذا العنقود أداة استراتيجية واعدة لتنويع الصادرات الجزائرية وزيادة مداخيل الدولة بعيداً عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات.

• العنقود الرقمي - (ADC) Algeria Digital Cluster –

أنشأ عنقود تكنولوجيا المعلومات والاتصال Algeria Digital Cluster في المدينة الجديدة سيدي عبد الله على شكل تجمع (Groupement) غير ربحي وبدون رأس مال ، بإشراف من وزارة الصناعة والمناجم ووزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. تم توقيع اتفاقية التأسيس يوم الثلاثاء 10 نوفمبر 2015 بين الوكالة

الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية (ANPT) ومجموعة من المتعاملين النشطين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف تعزيز تنافسية الشركات الجزائرية في قطاع الاقتصاد الرقمي.

عند تأسيسه، ضم العنقود 32 مؤسسة لتكوّن مزيجاً من المؤسسات العامة والخاصة وكذا الشركات الناشئة أغلبها ناشطة في مجالات الشبكات، الإنتاج الإلكتروني، تطوير البرمجيات، وتحديد المواقع الجغرافية. شهد التكتل تطوراً ملحوظاً كما ونوعاً، حيث استطاع بعد عام ونصف من تأسيسه من مضاعفة عدد أعضائه ليصل إلى 60 عضواً.

الجدول رقم (8) : الأعضاء الفاعلون في Algeria Digital Cluster

المستوى	فئة الفاعلين	الفاعلون المحددون	الدور داخل منظومة العنقود
المستوى الدولي	هيئات التعاون والخبرة الدولية	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)	تقديم الدعم التقني، برامج الابتكار، بناء القدرات، دعم التمويل
المستوى الوطني	الوزارات الحكومية	-وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة - (MPTDN) وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - (MISME) وزارة التجارة	وضع الأطر التنظيمية، دعم سياسات رقمنة الاقتصاد، تسهيل ولوج السوق
	الوكالات والمصالح العمومية لدعم التنمية	-الوكالة الوطنية لترقية وتطوير حظائر التكنولوجيات (NATP)، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (NADSME)، الوكالة الوطنية للتصديق الإلكتروني (ANCD)	تطوير البنى التحتية التكنولوجية، مرافقة المؤسسات، توفير برامج دعم الرقمنة
	مؤسسات التعليم والتكوين والبحث العلمي	-جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين (USTHB)، المعهد الوطني للبريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال (INPTIC)، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST)	تكوين الكفاءات الرقمية، التعاون في مشاريع البحث والتطوير، نقل الابتكار نحو المؤسسات
	الهياكل الداعمة والتمثيلية للقطاع	-تجمع Algeria Digital Cluster الهيئة المسيرة للعنقود -حاضنات ومسرعات أعمال (عمومية وخاصة)	حوكمة العنقود، تنسيق العلاقات بين الفاعلين، دعم الشركات الناشئة
	المؤسسات الاقتصادية الخاصة	حوالي 30 مؤسسة رقمية (مؤسسات ناشئة، صغيرة ومتوسطة، ومجموعات كبيرة) معظمها متمركزة بالجزائر العاصمة وضواحيها	الدور الاقتصادي المحوري عبر تطوير حلول وخدمات رقمية، الابتكار، خلق القيمة المضافة الوطنية.
	المؤسسات العمومية	متعاملون وطنيون في مجال الاتصالات: اتصالات الجزائر، موبيليس.	توفير البنى التحتية الرقمية وضمان التغطية الوطنية، دعم التحول الرقمي.

Source: BOUAZID M., AZOUAOU L., Algeria Digital Cluster: vector of development of the digital economy in Algeria, Al-riyada for Business Economics Journal, Vol 07, N° 01, 2021, p 251.

من خلال تجميع أكبر عدد ممكن من الشركات العاملة في الاقتصاد الرقمي ، يهدف هذا العنقود إلى تعزيز التنظيم وتطوير النشاط الاقتصادي لأعضائه بغية تحسين أدائهم وتعزيز تنافسية إنتاجهم، عبر نشر المعلومة، تشجيع العمل التشاركي في مجال البحث والتطوير وتنفيذ المشاريع ، والاستفادة من التقنيات والتكنولوجيا الرقمية. كما يعمل على تسهيل التفاعل مع السلطات العامة ونقل واقع القطاع لصناع القرار لإيجاد حلول مشتركة لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز التعاون والشراكات بين المؤسسات سواء العمومية أو الخاصة .
 - رفع مستوى التنافسية بين الشركات الجزائرية.
 - تشجيع إنشاء شركات جديدة .
 - إنشاء شبكات مترابطة للمشاركة والمشاريع التعاونية .
 - الحصول على تسهيلات ومزايا حكومية لدعم إنشاء وتطوير الشركات الناشئة والحاضنات والشركات الرقمية.
 - تغطية السوق المحلي بالإنتاج والخدمات الرقمية الجزائرية، وتقليل الاعتماد على الواردات .
 - تشجيع الشركات على المشاركة في المعارض والمنتديات الدولية للالتقاء بالفاعلين العالميين في الاقتصاد الرقمي .
 - تمكين الشركات الجزائرية من إقامة علاقات وشراكات دولية.
- يقود التعاون والعمل المشترك بين أعضاء العنقود إلى تحسين الأداء، تحفيز المنافسة، ودعم القدرة التنافسية، وتعزيز من مكانة الاقتصاد الرقمي الجزائري محليا ودوليا.

• عنقود الميكانيك الدقيقة.

في إطار برنامج DEVED ، تم التركيز على تنفيذ نهج التنمية الاقتصادية الإقليمية والترويج لعناقيد الابتكار، وذلك تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار (MIPMEPI) . يعد قطاع الميكانيك من القطاعات التي تم تحديدها لإنشاء عناقيد ابتكار تهدف إلى تعزيز التنويع الاقتصادي والابتكار وخلق فرص العمل.

أجريت دراسة ميدانية سنة 2013، حول إمكانية إنشاء عنقود صناعي للميكانيك الدقيقة، وباستخدام نموذج SWOT خلص تحليل وضع القطاع إلى¹:

نقاط القوة:

- وضع اقتصادي كلي ملائم يشجع على تطوير النشاط الصناعي.
- سوق جاذب، لا سيما في مجال التركيب الثانوي (المنتجات الموجهة لما بعد البيع).
- وجود نواة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الديناميكية والفعّالة في أنشطة مثل تصنيع القطع الميكانيكية الدقيقة.

نقاط الضعف:

- غياب الإرادة في تحقيق الإدماج الوطني من طرف المؤسسات الأمرة (المتعهدين الرئيسيين).
- تذبذب خطط الإنتاج لدى المؤسسات الكبرى بمرور الوقت فيما يخص قطع التركيب الأولي.
- ضعف في قنوات الاتصال وتبادل المعلومات في مجال المناولة الميكانيكية.
- صعوبات في الحصول على المواد الأولية ونصف المصنعة والأدوات.
- ضعف الرؤية حول إمكانيات الإدماج الوطني في مشاريع الشراكة الجديدة.
- نقص أو غياب الملفات التقنية الخاصة بالقطع الميكانيكية.
- هشاشة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للقطع الميكانيكية.
- صغر حجم المناولين مقارنة بما يتطلبه المتعهدون الرئيسيون لتلبية احتياجاتهم بشكل مُرضٍ.
- تخوف المتعهدين من أن المناول المحلي غير قادر على إنتاج القطعة بالمواصفات المطلوبة.

الفرص:

- إمكانية عقد شراكات جديدة في مجال الصناعة الميكانيكية مع مصنّعين دوليين.
- رغبة المؤسسات الأمرة في تصنيع قطع الغيار محليًا عبر مناولين جزائريين.

¹ M.Abdelaziz Keddar, *Appui à la mise en place d'un cluster « Mécanique de précision» en Algérie : Analyse des conditions pour la création d'un cluster en « Mécanique de précision – Reverse Engineering »*, Rapport Final Pour le compte du Le Programme Développement Economique Durable (GIZ-DEVED), Alger, juin 2013, pp 9,10.

- توافر الموارد المالية ووجود إرادة حكومية لإنشاء آليات فعالة لدعم تأسيس وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة الصناعية.
- استغلال أفضل للقدرات التقنية والبشرية للمؤسسات الآمرة وتعزيز تخصصاتها التقنية لزيادة التنافسية.
- إجراءات حكومية تهدف إلى تطوير الإنتاج المحلي وحمايته.

التهديدات:

- التطور السريع للتكنولوجيات وأنظمة المعلومات الذي قد يجعل المزايا الحالية (مثل القرب من أوروبا، انخفاض تكلفة اليد العاملة والطاقة، وتحسن البنية التحتية) أقل فاعلية.
 - الاتفاقيات الدولية (الاتحاد الأوروبي، منطقة التجارة الحرة الإفريقية، منظمة التجارة العالمية) التي قد تزيد من المنافسة الخارجية.
 - تقادم التكنولوجيا ووسائل الإنتاج المستخدمة حالياً.
 - ضعف تأهيل اليد العاملة وتناقص الخبرة، مع اقتراب 95 % من الكفاءات المؤهلة من التقاعد خلال السنوات الخمس المقبلة.
 - غياب بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المناولة، ما يقلل فرص التعلم ونقل الخبرة إلى المناولين المحليين.
 - قلة المؤسسات الآمرة وضعف خبرتها الصناعية.
- كما أظهر المسح الميداني لمؤسسات القطاع عن توفر سوق واعدة على غرار شركة SNVI التي تدير أكثر من 33,600 قطعة ميكانيكية دقيقة تُستخدم في الإنتاج الأولي. وكذا شركة SNTF التي تسيّر حظيرة ضخمة تضم عشرات الآلاف من القطع الميكانيكية الخاصة بصيانة معدات الجر والعربات. لكن معظم هذه القطع تواجه مشكلات مشتركة، من بينها:

- المخططات التقنية غير واضحة أو غير مُرقمة؛
- تقادم عمليات وتقنيات التصنيع بما فيها أنواع المواد المستعملة وصعوبة توفرها في السوق؛
- نقص في إجراءات مراقبة الجودة عند الاستلام؛
- غياب الملفات التقنية الضرورية لتصنيع القطع ضمن عمليات المناولة.

كما سجلت نفس الإشكالات لدى كبار المستهلكين للقطع الميكانيكية مثل سوناطراك وسونلغاز ومصانع الإسمنت والآجر، مما يجعل من الضروري تحديث وإعداد الملفات التقنية الخاصة بهذه القطع مع تحديث تقنيات الإنتاج

بما يتناسب مع ظروف التشغيل باستخدام تقنيات متطورة مثل التحليل بالعناصر المحددة والمحاكاة الرقمية، إلى جانب إعادة تعريف عمليات التصنيع بما يتلاءم مع متطلبات الإنتاجية والجودة والتكلفة.

تمثل الهندسة العكسية (Reverse Engineering) الحل الأنسب لتلبية هذا الاحتياج، إذ تتطلب إنجازها تعاوناً بين عدة فاعلين يمتلكون قدرات متكاملة في مجالات القياس المترى، والتحليل الفيزيائي-الكيميائي، والرقمنة، والحساب الهندسي، والمحاكاة، وهي قدرات متوفرة لدى الأمرين بالطلبات، والمناولين، ومكاتب الدراسات، والمخابر الجامعية.

تم تجميع هذه القدرات في إطار عنقود ابتكاري على مستوى القطب الصناعي للوسط في أفريل 2016، متخصص في الهندسة العكسية للاستفادة المثلى من الموارد التقنية والبشرية المتاحة، ودفع ديناميكية الابتكار الصناعي في الجزائر، حيث ضم ابتداء الفاعلين التاليين:

- الأمران بالطلبات: الشركة الوطنية للعربات الصناعية SNVI والشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية . SNTF
- المناولون: شركات BETTAR Industrie، SERMO، وSOMEMI .
- مكتب الدراسات : شركة ALCADWORKS .
- المخبر : ZOUYED Laboratoire .
- الجامعة: المدرسة الوطنية العليا للتكنولوجيا ENST - .

يهدف هذا التكتل إلى تطوير قطاع المناولة الصناعية في الميكانيك الدقيقة، من خلال تعزيز الروابط بين المتعاملين الصناعيين والزبائن والموردين الأصليين والجامعات ومراكز البحث، ليتحول إلى مقدّم خدمات مستقل وقابل للاستمرار اقتصادياً في مجال الهندسة العكسية، في ظل سوق يتميز بإمكانات نمو عالية.

في ختام هذا الجزء، يتضح أن تجربة العناقيد الصناعية في الجزائر، رغم حداثتها، تمثل توجهاً استراتيجياً واعداً ضمن مساعي إعادة هيكلة النسيج الصناعي وتعزيز تنافسيته. فقد أظهرت النماذج المعروضة، سواء في قطاع الصناعات الغذائية أو الاقتصاد الرقمي أو الميكانيك الدقيقة، وجود إمكانيات معتبرة لتطوير أشكال من التعاون والتكامل بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والمراكز البحثية، بما يدعم الابتكار ويرفع من كفاءة الإنتاج.

المبحث الثالث: تحليل أداء القطاع الصناعي في ظل استراتيجية العناقيد.

اعتماد استراتيجية صناعية قائمة على الانتشار المكاني والقطاعي تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع الصناعي وإحداث دفعة حقيقية له، بما ينسجم مع التحولات والتطورات الاقتصادية الحديثة. ويُعد تبني استراتيجية العناقيد الصناعية خطوة أساسية نحو تعزيز تنافسية الاقتصاد، وبناء قاعدة إنتاجية واسعة تمكّنه من الاستمرار والصمود أمام التحديات المستقبلية محليا ودوليا، إضافة إلى مساهمته المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي.

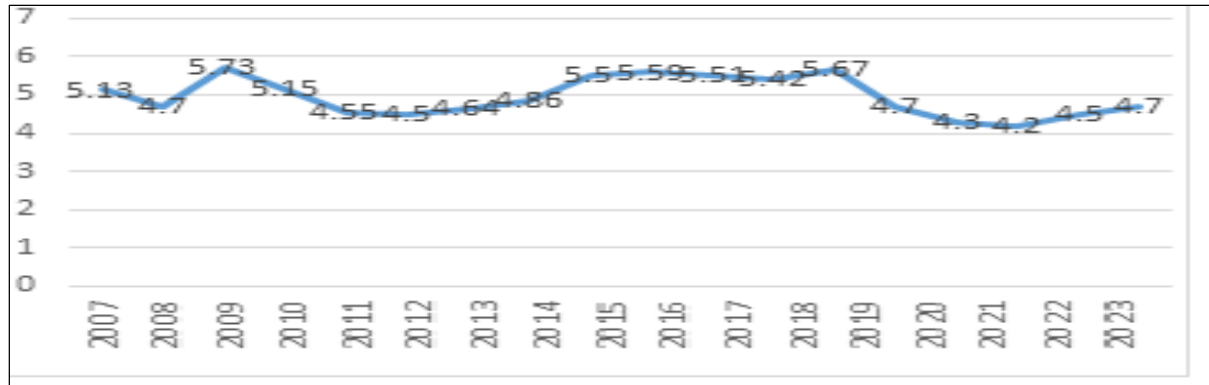
المطلب الأول: مؤشرات أداء القطاع الصناعي في الجزائر 2007 - 2023.

اتفق الاقتصاديون على فعالية استراتيجية العناقيد الصناعية وأثبتت ذلك التجارب الدولية في سياقات متنوعة. ويمكن لتحليل أداء القطاع الصناعي الجزائري، وخاصة الصناعات التحويلية، توفير مؤشرات مهمة حول مدى استجابة هذا القطاع للتحولات والسياسات الجديدة. كما يتيح هذا التحليل تقييم قدرة المؤسسات الصناعية على التكيف مع المتطلبات الحديثة، وفعالية برامج التأهيل والتحفيز في تعزيز تنافسيتها، إلى جانب الكشف عن القيود البنيوية والمؤسسية التي تحد من تحقيق النتائج المرجوة على المدى القصير والمتوسط. إن مثل هذا التقييم يشكل أداة أساسية لفهم الإمكانيات الحقيقية للقطاع الصناعي في دعم التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

أولا- مؤشر مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام.

لتحليل التطور الذي شهده القطاع الصناعي في الجزائر، من الضروري التوقف عند مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام باعتبارها مؤشرا أساسيا على أداء هذا القطاع. يُظهر الشكل رقم (15) أن مساهمة الصناعة التحويلية في المرتبة الأخيرة مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية.

الشكل رقم(15) : تطور مساهمة القطاعي الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للفترة 2007-2023 .



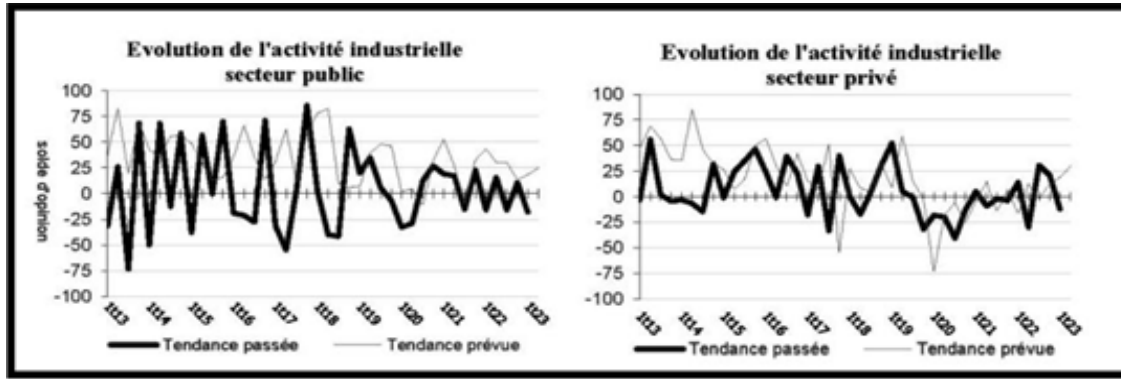
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- Ministère des Finances-DGPP, Rétrospective-Produit Intérieur Brut (SCN) 2000 -2019, 2020, www.dgpp-mf.gov.dz.
- Banque d'Algérie, Rapports annuels, Evolution Economique et Monétaire en Algérie 2007-2024, 2024, www.bank-of-algeria.dz

تشير بيانات الشكل أعلاه إلى أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام ضعيفة نسبياً (دون 06% على طول الفترة) مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، وهو ما يعكس محدودية قدرة المؤسسات الصناعية على إنتاج سلع استراتيجية قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وهذا لا ينفي وجود بعض الصناعات التي حققت نتائج ايجابية في مرحلة مبكرة من التنمية الصناعية على غرار الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والفرو، غير أنها لم تتمكن من التخصص في منتجات محددة وتحقيق إنتاجية مرتفعة مع المحافظة على جودة عالية، بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة لإنشاء المصانع والوحدات الإنتاجية ودعم التكتلات في الصناعات الأساسية والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية المحلية.

كما شهد حجم النشاط الصناعي تقلبات كبيرة خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2023، وهو ما تعكسه بيانات القطاعين الصناعيين العمومي والخاص، حيث تراوح حجم الإنتاج الإجمالي خلال نفس الفترة بين - 75% و +85%، كما هو موضح في الشكل رقم(16) .

الشكل رقم(16) : تطور حجم النشاط الصناعي في الجزائر (2008-2023)



Source: ONS, National Office of Statistics, Survey on the Situation and Perspectives in the Industry, Third Quarter, No. 842, Algeria, 2023, p 01.

وفقاً للرسم البياني أعلاه، فإن حجم النشاط الصناعي في الجزائر من 2008 إلى غاية الربع الأول من سنة 2023، أظهر تبايناً ملحوظاً في درجة الاستقرار بين القطاعين العمومي والخاص. فقد شهد القطاع الصناعي العمومي تقلبات حادة مسجلاً مستويات دنيا له في عام 2011 بنسبة -75٪، وأخرى عالية في سنة 2018 بنسبة 85٪. ليميل إلى التراجع في السنوات الأخيرة. أما القطاع الصناعي الخاص فقد شهد هو الآخر تقلبات، لكنها كانت أقل حدة، حيث بلغ أعلى مستوى له في سنة 2011 بنسبة 85٪، وأدناها في سنة 2008 بنسبة -50٪. ويرجع سبب بعض هذه الاضطرابات إلى العجز في تغطية الطلب على المواد الأولية¹، حيث فاق الطلب عليها معدل التزود بها بأكثر من 10٪ في القطاع العمومي، وأقل من ذلك في القطاع الخاص، مما أدى إلى اضطرابات حادة في مخزون المؤسسات، والتوقف عن النشاط لفترة قدرت بشهر كامل بالنسبة لغالبية هذه المؤسسات.

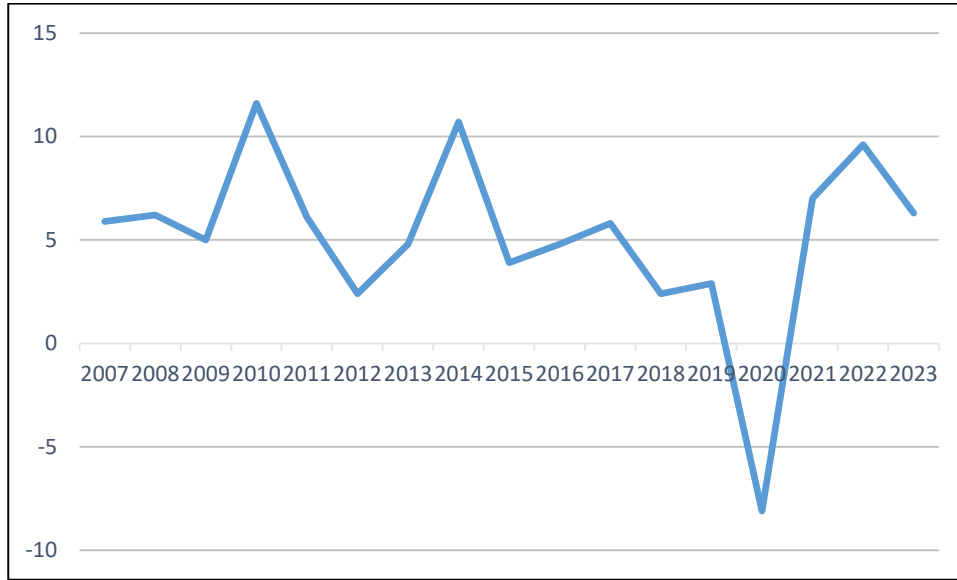
ثانياً-مؤشر القيمة المضافة للصناعة التحويلية .

تساهم الصناعات التحويلية في خلق القيمة المضافة من خلال أنشطة عدة أهمها: الصناعات الكهربائية والإلكترونية، الصناعات الغذائية، صناعات مواد البناء، الصناعات النسيجية، صناعات الجلود والأحذية وصناعة الخشب والورق، إضافة إلى الصناعات الكيماوية والمواد البلاستيكية. لكن رغم تعدد فروعها نظرياً إلا أن هذا القطاع يعاني من ضعف في تنوعه وقدرته الإنتاجية نتيجة عدة عوامل، أبرزها: ضعف استغلال المواد الأولية المتاحة، انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة للصناعات التحويلية، وضعف التكوين الرأسمالي الضروري لتوسيع نشاط هذا القطاع.

¹ ONS, Survey on the Situation and Prospects in the Industry, Second Quarter, Algeria: No. 714. 2015, p01.

يستعرض الشكل رقم (17) تطور معدل نمو القيمة المضافة الصناعية خلال الفترة 2007 - 2023.

الشكل رقم (17): تطور معدل نمو القيمة المضافة الصناعية (2007-2023)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات ONS

ONS, Collections Statistiques N° 244/2025 , Les Comptes Nationaux Economiques 2001-2023
Base 2001, Avril 2025, p 19.
https://www.ons.dz/IMG/pdf/comptes_nationaux_economiques_2001_2023.pdf

يعد تحليل القيمة المضافة الصناعية ومعدل نموها مؤشراً أساسياً لتقييم أداء القطاع وديناميكية تطوره. ورغم محدودية مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري، التي لم تتجاوز 5% من إجمالي القيمة المضافة سنة 2023، سجل القطاع خلال الفترة 2007-2010 معدلات نمو إيجابية بلغت ذروتها (11.6%) سنة 2010، قبل أن يتراجع نسبياً خلال الفترة 2011-2013، ما يعكس تباطؤاً مؤقتاً في النشاط الصناعي. كما شهدت الفترة 2014-2019 انتعاشاً متذبذباً، تخلله انخفاض حاد (-8.1%) سنة 2020 نتيجة جائحة COVID-19، تلاه تعافٍ تدريجي حتى استقرار النمو عند (6.3%) سنة 2023.

وعلى الرغم من هذا التعافي النسبي، ظلت فروع الصناعة المختلفة، باختلاف اعتمادها على الموارد الطبيعية أو قدم نشاطها، دون المستوى المطلوب وغير قادرة على تطوير إنتاج استراتيجي يفرض مكانة تنافسية على الصعيد الدولي، كما بقيت مرتبطة أساساً بطبيعة الطلب المحلي، مما يعكس محدودية دورها في تعزيز القاعدة الإنتاجية وتوسيعها.

ثالثاً-مؤشر الصادرات الصناعية إلى الصادرات الإجمالية.

تشير البيانات إلى أن صادرات الصناعات التحويلية شكّلت نسبة 8,59% سنة 2023 من إجمالي الصادرات، وهي نسبة محدودة مقارنة بالحصة المتبقية والتي تستحوذ عليها صادرات قطاع المحروقات، مما يعكس ضعف القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في الأسواق الدولية.

الجدول رقم(09) : تطور الصادرات خارج المحروقات في الفترة 2015-2023 (مليون دولار أمريكي)

السنة	السلع الاستهلاكية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	المواد نصف المصنعة	المواد الأولية	المواد الثانوية	إجمالي الصادرات خارج المحروقات	إجمالي الصادرات	النسبة
2015	11	17	00	1685	105	239	2057	35138	5.85
2016	18	53	00	1299	84	327	1781	29698	6.00
2017	20	78	00	845	73	350	1367	34569	3.95
2018	33	90	00	1626	93	373	2216	41113	5.39
2019	36	83	00	1445	96	408	2068	35312	5.85
2020	37	77	00	1 287	71	437	1 909	21 932	8.70
2021	63	188	1	3 486	182	576	4 495	38 632	11.63
2022	111	84	2	5 086	263	269	5 815	65 716	8.84
2023	64	45	3	3 977	256	429	4 773	55 554	8.59

المصدر : بنك الجزائر ، النشريات الإحصائية الثلاثية، من 2015-2023.

يعكس توزيع الصادرات الصناعية تركّزها في المنتجات نصف المصنّعة والسلع ذات القيمة المضافة المنخفضة، على غرار المنتجات الحديدية، تجهيزات البناء، المنتجات المطاطية والبلاستيكية وبعض المنتجات الغذائية. وهذا راجع لكون أغلب المؤسسات المنتجة لا تتبنى معايير الجودة العالمية ولا تطبق سياسة البحث والتطوير مما يجعلها خارج إطار المنافسة العالمية.

رابعا-مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي.

منذ صدور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، بدأت الجزائر تسير بخطوات متدرّجة نحو تحرير اقتصادها وتعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. وخلال النصف الثاني من التسعينيات، الذي تزامن مع

استعادة التوازنات المالية والنقدية بفعل الإصلاحات الاقتصادية، بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر تسجل ارتفاعاً ملحوظاً. غير أنّ المتتبع لهذه التدفقات يلاحظ أنها كانت موجهة بشكل شبه حصري نحو قطاع المحروقات، حيث استقطب هذا القطاع عدة شركات أجنبية، من بينها شركات أمريكية مثل PETROFAC RESOURCES INTERNATIONAL، وشركات أوروبية، خاصة الفرنسية والإيطالية والإسبانية، على غرار CEPSA، AGIP، ELF/TOTALFINA. كما كان لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في تلك الفترة تأثيراً مباشراً على مدى استقرار الشركات الأجنبية وعلى قدرة البيئة الاقتصادية على جذب رؤوس الأموال في قطاعات أخرى.

ابتداء من سنة 2000، أصبحت الجزائر تُشكّل منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة حزمة من الإصلاحات الهيكلية، خصوصاً على المستوى التشريعي، أهمها إصدار قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001، الذي هدف إلى تهيئة مناخ استثماري أكثر مرونة، إضافة إلى إنشاء هيئات مختصة لتوجيه المستثمرين مثل:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).
- المجلس الوطني للاستثمار (CNI).

كما ساهم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2001، الذي اعتُبر مقدمة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلى جانب ارتفاع أسعار المحروقات عالمياً، في تنشيط تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وخاصة نحو قطاع الطاقة.

وانطلاقاً من ذلك، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الألفية الثالثة تطورات هامة، كما يوضحه الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2007-2023)

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	مخزون تدفقات FDI (مليون دولار)	السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	مخزون تدفقات FDI (مليون دولار)
2007	1743.33	11853.51	2016	1635.00	27871.00
2008	2631.71	14485.22	2017	1203.00	29074.00
2009	2753.76	17238.98	2018	1466.11	30540.11
2010	2301.23	19540.20	2019	1381.2	31921.31
2011	2580.35	22120.56	2020	1143.9	33065.21
2012	1499.42	23619.98	2021	869.19	33934.4

34176.19	241.79	2022	25312.87	1634.00	2013
35390,56	1214.37	2023	26819.60	1506.37	2014
36616,97	1226.41	2024	26232.29	584.00-	2015

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر ، البنك الدولي،

. <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ>

تُظهر البيانات تطورًا متذبذبًا وضعفا في القدرة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بشكل مستقر. أثر استقرار الوضعية الأمنية وتحسن المناخ الاستثماري خاصة بعد صدور القانون 06-08 سنة 2006 إلى تحقيق زيادة تصاعدية بلغت أعلى مستوى لها سنة 2009 بقيمة تقدّر بـ 2.75 مليار دولار. لينقلب الوضع خلال سنة 2015 إلى تراجع حاد، بلغ قيمة سالبة تقدّر بنحو 538 مليون دولار. ويعود هذا الانخفاض أساسًا إلى المخاوف التي أعقبت استحواذ الدولة الجزائرية على شركة الاتصالات "جازي" (Djezzy)، حيث اشترت الحكومة 51 % من أسهم الشركة في سنة 2014، قبل أن تستكمل إجراءات الاستحواذ النهائي عليها في يوليو 2022¹.

لكن الحاجة الملحة إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، دفعت الحكومة الجزائرية إلى مراجعة القيود المفروضة على الاستثمار، وذلك من خلال تعديل الأمر رقم 16-08 المؤرخ في 30 يوليو 2016، الذي أبقى على قاعدة 49/51 بالنسبة للقطاعات الاستراتيجية، مع تبسيط بعض الإجراءات الإدارية بهدف تسهيل عملية الاستثمار.

ومع قانون المالية التكميلي لسنة 2020، تم اتخاذ جملة من الإجراءات الجديدة لتحفيز الاستثمار وإنعاش الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 وتراجع أسعار النفط. مثل هذا القانون منعرجًا حاسمًا في سياسة الجزائر الاستثمارية، حيث تم إلغاء قاعدة 49/51 في معظم القطاعات، باستثناء القطاعات المصنفة ذات الطابع الاستراتيجي، مثل: الطاقة، التعدين، البنى التحتية الأساسية، القطاع البنكي والاتصالات. وأسهم هذا التوجه في تحسين جاذبية السوق الجزائرية للاستثمارات الأجنبية ليشهد الوضع تعافيًا معتدلًا في هذه التدفقات سنة 2023 لتصل إلى حوالي 1.2 مليار دولار.

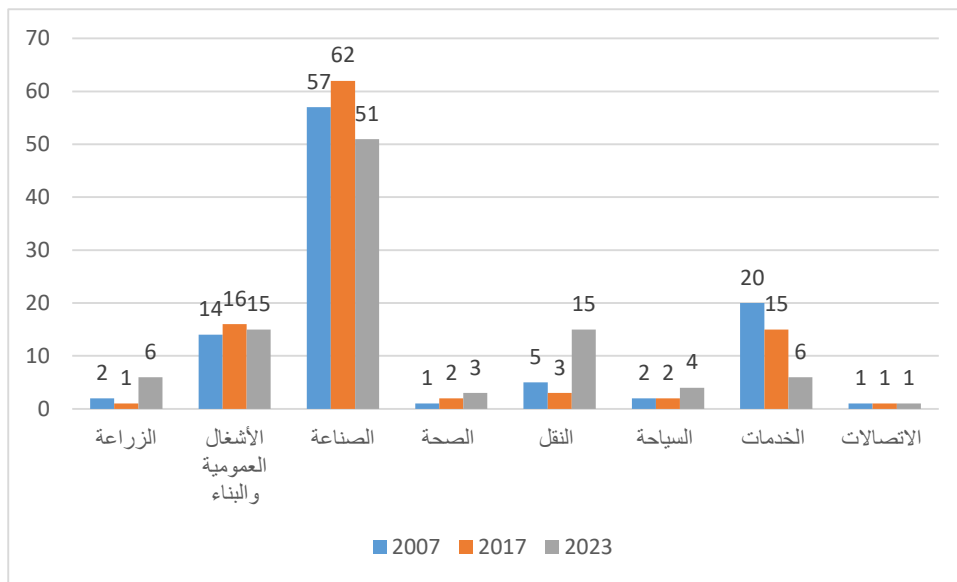
وفي يوليو 2022، تم إصدار القانون الجديد للاستثمار رقم 22-18 بهدف تعزيز جاذبية الاستثمار وتبسيط الإجراءات، من خلال:

¹ BORDJ NAZIHA, *Government policies and foreign direct investment (FDI) in Algeria (1970-2023): What is their impact on economic growth?*, El-Manhel Economy, vol 08, N° 01, 2025, p1331.

- إلغاء نظام الموافقة المسبقة على الاستثمار الأجنبي في عدة قطاعات.
- تسهيل الإجراءات الإدارية عبر إنشاء شبابيك موحدة (One-stop shops) لتسريع معالجة ملفات المستثمرين.
- استبدال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بـ الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، التي أصبحت تابعة مباشرة لاختصاص الوزير الأول.
- تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية بما يشجع نقل التكنولوجيا والابتكار.
- ضمان حماية المستثمرين من المخاطر القانونية والإدارية.

يوضح الشكل رقم (18) توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاع الاقتصادي خلال سنوات 2007، 2017، و2023.

الشكل رقم (18): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2007-2023)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، ووكالة الاستثمار الجزائرية بالإضافة إلى البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني:

<https://www.btrade.ma/fr/observer-les-pays/algerie/investir.visite> le:29/10/2025 a 21:34

يُلاحظ أن القطاع الصناعي يستحوذ على الحصة الأكبر من هذه المشاريع والموجهة بصفة خاصة لقطاع المحروقات، حيث مثل 51% سنة 2023، مقابل 57% سنة 2007 و62% سنة 2017. وهو ما يشكل

استمرار هيمنة هذا القطاع، رغم الانخفاض المسجل خلال الفترة 2017-2023 وما صاحب ذلك من توجيه الاستثمار الأجنبية نحو قطاعات أخرى ذات الجاذبية المتوسطة مثل الزراعة، النقل، السياحة والصحة.

خامسا - مؤشر التشغيل الصناعي في الجزائر.

يُعدّ القطاع الصناعي من القطاعات الأساسية في دعم مستويات التشغيل والحد من البطالة، بالنظر إلى ما يتميز به من ارتباطات وتشابكات أمامية وخلفية مع مختلف الأنشطة الإنتاجية، سواء داخل القطاع نفسه أو مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتصل مساهمة الصناعة في التشغيل في حدود 20 % وأكثر قليلا في الدول المتقدمة¹، وهو ما يعكس دورها المحوري في بناء اقتصادات قوية ومتنوعة.

يوضح الشكل البياني رقم (20) تطور مساهمة القطاع الصناعي في كلٍ من:

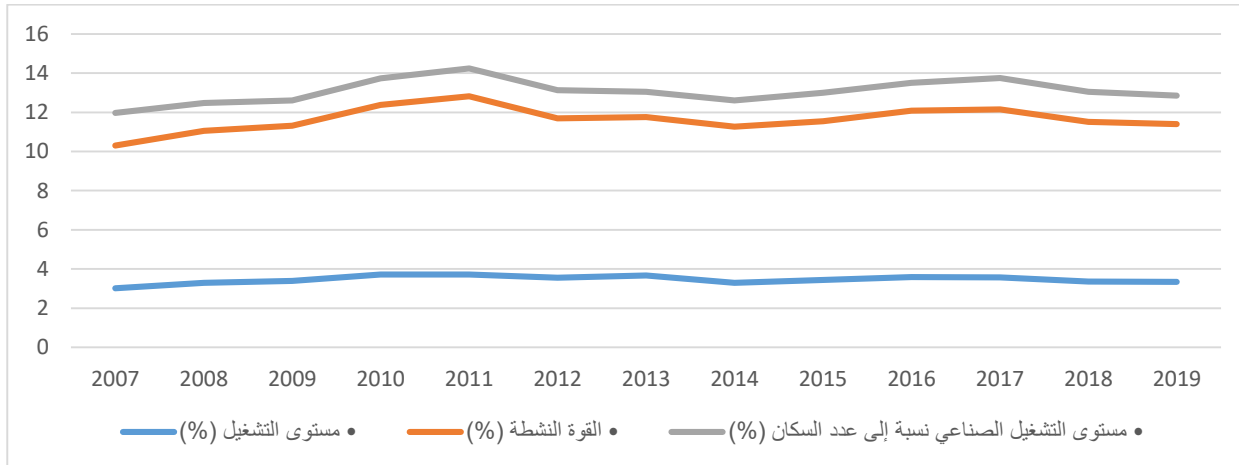
• مستوى التشغيل،

• القوة النشطة،

• مستوى التشغيل الصناعي نسبة إلى عدد السكان،

وذلك خلال الفترة 2007-2019، مع الإشارة إلى غياب البيانات الإحصائية الخاصة بالسنوات الأخيرة (الملحق رقم 1).

الشكل رقم (19) : تطور مؤشرات التشغيل الصناعي في الجزائر (2007-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- Ministère des Finances-DGPP, Rétrospective-Emploi et chômage 2000-2018, 2019.
- Office National des Statistiques. (). Activité, Emploi et Chômage en mai 2019. N° 879, 2020.
- Ministère des Finances-DGPP (). Population et Démographie 2000-2019, 2020.
- <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN?end=2024&locations=DZ&start=2007&view=chart>

¹ UNIDO Statistics, Methodological document UNIDO Country Classification, 2025, p 07.

تُظهر بيانات الشكل أعلاه أن مساهمة القطاع الصناعي في سوق العمل الجزائري للفترة 2007-2019 كانت محدودة للغاية. فقد تراوحت نسب مساهمة الصناعة في التوظيف بين 11.96 % و 14.24 %، بمتوسط عام بلغ 13.17 %. كما تراوحت مساهمة القطاع في القوة النشطة بين 9.18 % و 12.82 %، مع تسجيل أعلى نسبة سنة 2011. وبالنسبة للتشغيل الصناعي نسبةً إلى عدد السكان، فقد بقي هذا المؤشر منخفضاً أيضاً، إذ لم يتجاوز 3.72 %. تعكس هذه المؤشرات مجتمعةً أن القطاع الصناعي لم يتمكن من تحقيق حضور قوي داخل سوق العمل، سواء على مستوى التوظيف المباشر أو ضمن القوة النشطة.

وعليه، تشير هذه النتائج إلى وجود ضعف هيكلي في الدور الاقتصادي للصناعة في الجزائر، حيث لم تتجاوز مساهمتها في التشغيل نسبة 14.24 % خلال الفترة المدروسة، مقابل مستويات تقارب 40 % في الدول الصناعية المتقدمة. كما أن مستوى التشغيل الصناعي نسبةً إلى عدد السكان ظل دون 3.72 %، وهو أدنى بكثير من الحد الأدنى المطلوب لتصنيف الاقتصاد كإقتصاد صناعي متقدم، والذي يفترض بلوغ نسبة 10 % على الأقل.

المطلب الثاني: عوائق تطور القطاع الصناعي في الجزائر.

يهدف هذا الجزء إلى تحليل العوامل البنوية والمؤسسية التي حدّت من تطور القطاع الصناعي في الجزائر، رغم تبني مقاربة العناقيد الصناعية كأداة لتنشيط النسيج الصناعي وتحقيق التنويع الاقتصادي. ويأتي هذا التحليل استكمالاً لعرض مؤشرات أداء القطاع الصناعي، من خلال الانتقال من توصيف النتائج إلى تفسير أسباب محدودية الأثر المسجل، وذلك عبر إبراز طبيعة البيئة التي نُفِذت فيها هذه المقاربة. وانطلاقاً من الدراسات السابقة والأبحاث ذات الصلة، ارتأينا إلى حصر هذه العوائق في النقاط التالية:

أولاً: عدم ملائمة مناخ الأعمال للاستثمار.

تُعَدّ تعبئة حاملي المشاريع الجادين والمنخرطين في مسار التنمية الاقتصادية شرطاً أساسياً لقيام العناقيد الصناعية وتطورها، باعتبار أن هذه الأخيرة تقوم على كثافة المبادرات الخاصة، وتفاعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقدرتها على الابتكار والتوسع داخل بيئة تنافسية. ومن هذا المنطلق، فإن توفير مناخ أعمال ملائم ومحفّز يُعدّ عنصراً حاسماً في إنجاح هذه المقاربة.

غير أنّ واقع مناخ الأعمال في الجزائر لا يزال يشكّل أحد أبرز العوائق أمام بروز ديناميكية عنقودية فعّالة. فبالرغم من التطور النسبي في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعتماد بعض إجراءات التسهيل المرتبطة برقمنة المسار الإداري، إلا أن البيئة الاقتصادية والمؤسسية التي تنشط فيها هذه المؤسسات ما تزال تتسم

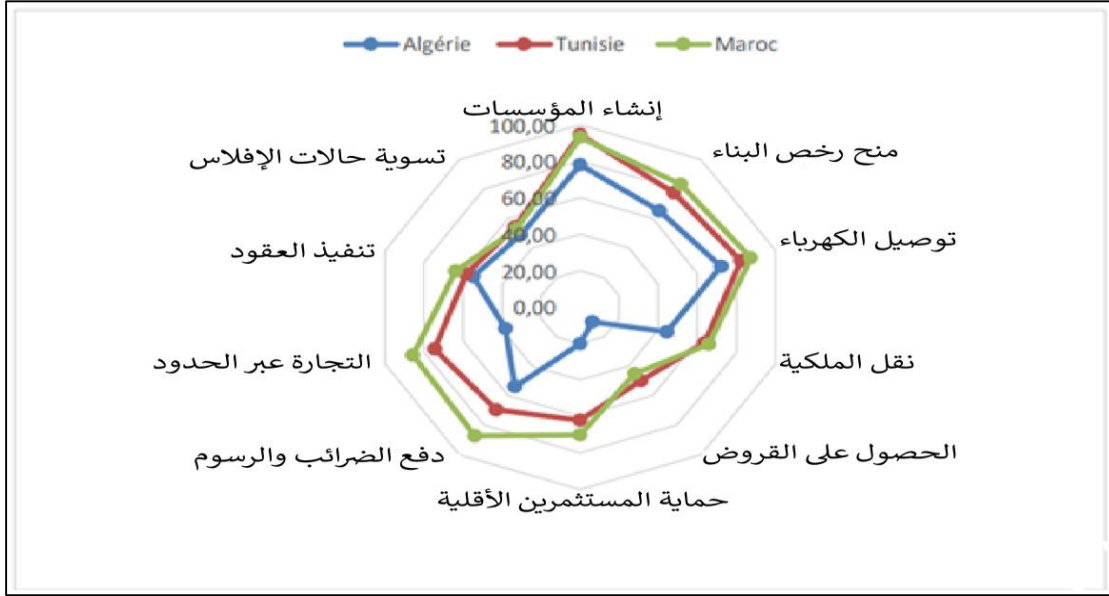
بالتعقيد وعدم الاستقرار. وقد انعكس ذلك سلبيًا على أدائها وعلى قدرتها التنافسية، مما يهدد استمراريته ويؤدي في حالات عديدة إلى خروجها من السوق.

تشير معطيات وزارة الصناعة (2022) إلى شطب 19.179 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة، من بينها 4.799 مؤسسة معنوية و 14.380 مؤسسة فردية، وهو ما يعكس هشاشة النسيج المؤسسي الذي يفترض أن يشكل القاعدة الأساسية للعناقيد الصناعية. كما تؤكد نتائج تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business 2020) هذا الوضع، حيث احتلت الجزائر المرتبة 157 عالميًا من أصل 190 اقتصادًا، مقارنة بمراتب أفضل نسبيًا لكل من المغرب (53) وتونس (78).

ويدل هذا التصنيف على أن البيئة الاستثمارية في الجزائر لا تزال غير مشجعة على المبادرة الخاصة والاستثمار المنتج، خاصة في ظل العراقيل التي أشار إليها التقرير، والتي من بينها: صعوبة الحصول على التمويل البنكي، التي تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التعقيدات الإدارية وصعوبة الحصول على العقار الصناعي، وهو ما يثني العديد من رواد الأعمال عن إنشاء مؤسسات رسمية ويدفعهم في كثير من الأحيان إلى النشاط ضمن القطاع غير الرسمي.

يعرض الشكل رقم (21) موقع الجزائر على مقياس سهولة ممارسة الأعمال بالاعتماد على بيانات تقرير Doing Business 2020 بالمقارنة مع دولتي تونس والمغرب، والذي يتكون من عشرة مجالات تنظيمية، تتمثل في: إنشاء مؤسسة، الحصول على رخص البناء، التوصيل بالكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب والرسوم، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، وتسوية حالات الإعسار وذلك على المستوى العالمي.

الشكل رقم(20): موقع الجزائر على مقياس سهولة ممارسة الأعمال مع بعض دول منطقة MENA .



المصدر: من اعداد المؤلف بالاعتماد على قواعد بيانات البنك الدولي(2020).

تُبرز هذه التصنيفات بوضوح أن مناخ الأعمال في الجزائر لا يوفر بيئة مواتية لتحفيز إنشاء المؤسسات الاقتصادية ولا لدعم نموها، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يُظهر تحليل المؤشرات الفرعية لسنة 2020 أن مكوّنات مؤشر ممارسة الأعمال تتسم باتجاهات سلبية، إذ تحتل الجزائر مراكز متأخرة في معظم المجالات وهو ما يوضحه الشكل رقم(21).

الشكل رقم (21): تصنيف الجزائر حسب المؤشرات الفرعية لمقياس سهولة الأعمال 2020.



Source: World Bank Group, **Ease of Doing Business Score on Doing Business topics, 2020**, Retrieved November 6, 2025, at 20:00 from <https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreconomies/algeria>

من خلال قراءة هذه المؤشرات، يتبين أن مناخ الأعمال لا تشجّع على بروز مبادرات ريادية قادرة على دعم إنشاء التجمعات العنقودية وتطويرها. كما أن هذه العوامل تؤثر سلبًا وبشكل واضح على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ووفقًا لدراسة أنجزها المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum – WEF) (2020)¹، توجد علاقة ارتباط وثيقة جدًا بين مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ومؤشر التنافسية العالمية؛ فكلما وُفّرت الدولة ظروفًا ملائمة للمستثمرين من أجل إنشاء الأعمال، ازدادت قدرتها التنافسية العالمية ومثانتها في مواجهة المنافسة الدولية. لكن حسب تقرير التنافسية العالمية (Global Competitiveness Report) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2019، فإنّ الجزائر احتلت المرتبة 89 من أصل 141 دولة من حيث التنافسية الشاملة².

وعليه، فإن ضعف ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية، مقترنًا بتراجع أدائها في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، يعكس اختلالات في البيئة الاقتصادية والمؤسسية الحاضنة للنشاط الصناعي. فاستمرار الاعتماد على قطاع المحروقات، إلى جانب محدودية الإصلاحات المؤثرة في مناخ الأعمال، حال دون بناء قاعدة إنتاجية متنوعة وقادرة على المنافسة الدولية. وهو ما يفسّر جزئيًا محدودية أثر السياسات الصناعية المطبقة في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي.

ثانيا: الاعتماد الكبير على الواردات وضعف التكامل الإنتاجي المحلي:

يُعدّ ارتفاع درجة الاعتماد على الواردات أحد أبرز المؤشرات على هشاشة القاعدة الإنتاجية الوطنية، وعلى محدودية الروابط الصناعية المحلية، وهي عناصر تتعارض جوهريًا مع منطق العناقد الصناعية القائم على التكامل الخلفي والأمامي بين المؤسسات. فرغم تسجيل انخفاض نسبي في حجم الواردات خلال الفترة 2019-2021 نتيجة القيود المفروضة على الاستيراد، تُظهر بيانات نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك (SIGAD) عودة المنحى التصاعدي بعد سنة 2021، حيث ارتفعت قيمة الواردات من 37.405 مليون دولار سنة 2021 إلى 42.842 مليون دولار سنة 2023، أي بفارق قدره 4,437 مليون دولار.

¹ World Economic Forum, *The Global Competitiveness Report 2020: How countries are performing on the road to recovery (Special Edition)*, Section 1: Enabling Environment, WEF, Geneva, 2020, pp 12,13.

² World Economic Forum, *The Global Competitiveness Report- How Countries are Performing on the Road to Recovery-*, Switzerland, 2019, p 46.

الجدول رقم (11): تطور هيكل الواردات حسب المجموعات خلال سنوات في الفترة 2007-2023

المجموعة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2014	2018	2023	التغير 2023 (نقطة مئوية)
المنتجات الغذائية	17.67	19.47	14.74	14.65	19.74	16.45	19.69	18.56	23.16	+4.60
الطاقة والمنتجات الطاقوية	1.16	1.47	1.38	2.31	2.33	9.04	4.36	2.20	1.44	-0.76
المواد الأولية	4.73	3.47	3.02	3.41	3.57	3.35	3.28	4.11	9.06	+4.95
المنتجات نصف المصنعة	25.34	25.01	25.55	24.43	21.40	19.38	21.96	23.72	22.67	-1.05
التجهيزات الفلاحية	0.52	0.43	0.59	0.83	0.78	0.60	1.09	1.22	0.67	-0.55
التجهيزات الصناعية	35.54	32.49	37.80	41.67	32.15	24.36	31.76	29.08	23.06	-6.02
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	13.46	16.25	15.69	10.59	14.68	18.68	17.83	21.12	15.01	-6.11
أخرى	—	—	—	—	—	7.14	—	—	4.94	—

لمصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على نشریات بنك الجزائر.

يعكس تطور هيكل الواردات خلال سنوات مختلفة في الفترة 2007-2023 أوجه قصور الجهاز الإنتاجي الوطني رغم الإصلاحات التي صاحبت تطبيق السياسة الصناعية الجديدة، حيث يُلاحظ استمرار الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية احتياجات الإنتاج والاستهلاك، فارتفع حصة المواد الأولية خاصة بين 2018 و2023 يشير إلى محدودية قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على توفير المدخلات الأساسية والسلع الضرورية والذي أدى إلى اضطرابات في حجم النشاط الصناعي كما أوردنا سابقا، كما يعكس ضعف التكامل الخلفي والروابط الإنتاجية المحلية بين القطاعين الصناعي و الزراعي.

في المقابل، فإن التراجع الملحوظ في حصة التجهيزات الصناعية يدل على تباطؤ وتيرة الاستثمار المنتج وتحديث القاعدة الصناعية، وهو ما قد يؤثر سلباً على القدرة الإنتاجية المستقبلية وعلى إمكانيات توطيد التكنولوجيا. كما يدل ارتفاع وزن المنتجات الغذائية على هشاشة النسيج الصناعي التحويلي، وعجزه حتى عن تلبية الطلب الداخلي بشكل عام.

من جهة أخرى، تُظهر بنية الواردات الجزائرية تركّزاً مرتفعاً في أسواق التوريد، حيث استحوذت الدول الخمس الأولى الموردة للجزائر على ما نسبته 57,5% من إجمالي الواردات خلال سنة 2023. وقد تصدرت الصين قائمة الموردين باعتبارها الشريك التجاري الرئيسي، بحصة بلغت 24,2% من إجمالي الواردات، تلتها فرنسا بنسبة 12,4%، ثم إيطاليا (7.8%) ، تركيا (7%)، والبرازيل (6,1%)¹. فيما توزعت النسبة المتبقية من الواردات على 167 دولة أخرى، وهو ما يعكس ضعف درجة تنويع أسواق التوريد واعتماداً نسبياً مرتفعاً على عدد محدود من الشركاء التجاريين، مما يرفع معدل احتمالية تعرض الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات سلاسل الإمداد، والتوترات الجيوسياسية أو التغيرات في السياسات التجارية للدول الموردة الرئيسة.

ثالثاً: إنتشار القطاع غير الرسمي في الجزائر.

يمثل الانتشار الواسع للقطاع غير الرسمي أحد أبرز العوائق تطوير القطاع الصناعي، نظراً لما يخلقه من تشوهات في بيئة المنافسة، ويحدّ من إمكانية إدماج عدد كبير من الفاعلين الاقتصاديين في شبكات إنتاج منظمة.

يعتبر **Bernard (1988)**، أن الإنتاج السلي الصغير هو جوهر القطاع غير الرسمي. كما اعتبر أنّ هذا النمط من الإنتاج في السياق الجزائري يغطي طيفاً واسعاً من الأنشطة الاقتصادية المتباينة من حيث طبيعتها ومستويات تنظيمها².

¹ Trade Map, International Trade Centre (ITC), *Bilateral trade data – Algeria, Imports by partner country*, 2023, www.trademap.org, accessed on 23/10/2025 Available at:21:35.

² Chantal Bernard, *En Algérie, une « nouvelle » valeur, l'auto-emploi ?*, Revue Tiers Monde, 114, 1988, pp 295-318.

حسب دراسة أنجزها بلعطار (2024)، قُدِّرَ معدل حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (2011-2022) بـ 42.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي¹. ويُرجع تنامي الاقتصاد غير الرسمي إلى كونه استجابة لعدة اختلالات، من بينها نقائص النظام الاقتصادي القائم على الربح، وضعف الثقة في المؤسسات نتيجة انتشار الفساد، إضافة إلى التعقيدات البيروقراطية وهي عوامل تقوّض فعالية السياسات الصناعية وتحدّ من قدرة الدولة على توجيه الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية المنظمة.

يمثّل هذا القطاع خسارة معتبرة للخرينة العمومية، إذ يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد واختلال توجيه نفقات الاستثمار العمومي، فضلاً عن ضياع الإيرادات الجبائية وشبه الجبائية. نتيجة لذلك، يشكّل الاقتصاد غير الرسمي عائقاً حقيقياً أمام تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية، التي يصعب تطبيقها في بيئة يسودها النشاط غير المنظم.

من خلال ما سبق، يتّضح أن محدودية أثر البرامج والإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة في إطار السياسة الصناعية الجديدة، الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل والحدّ من التبعية لقطاع المحروقات، بما في ذلك اعتماد مقارنة العناقيد الصناعية، لا تعود بالأساس إلى قصور في أهداف هذه السياسات أو في أدواتها المعلنة، بقدر ما ترتبط باستمرار اختلالات بنيوية ومؤسسية عميقة حالت دون تفعيلها بالشكل الكامل والفعال.

ويؤكد هذا الاستنتاج ما تُبرزه مؤشرات أداء القطاع الصناعي، التي تُظهر محدودية مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم تتجاوز في المتوسط عتبة 6٪، مقابل نسب تفوق 40٪ في الاقتصادات الصناعية المتقدمة، وهو ما يعكس ضعف القدرة التحويلية للاقتصاد الوطني واستمرار طابعه الريعي.

ومن جهة أخرى، يتّسم النسيج الصناعي الوطني بسيطرة الصناعات الخفيفة والاستهلاكية ذات القيمة المضافة المحدودة، في ظل غياب شبه كلي للصناعات القاعدية والثقيلة التي تشكّل الركيزة الأساسية لأي مسار تنموي. ويترافق ذلك مع انخفاض إنتاجية العمل، نتيجة الاعتماد على تقنيات إنتاج بسيطة وضعف تراكم الخبرة الصناعية، فضلاً عن محدودية جهود البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا.

¹ بلعطار عبد النور، إنعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية للفترة: 2000-2022، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة برج بوعريّج، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، 2023/2024، ص 189.

ويزداد هذا الوضع هشاشة بفعل التبعية الكبيرة للمواد الأولية والمواد نصف المصنّعة المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب جزء معتبر من القيمة المضافة نحو الخارج، ويُضعف قدرة الصناعة الوطنية على بناء روابط إنتاجية محلية فعّالة، سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي. وهو ما يحدّ من إمكانية تشكّل عناقيد صناعية متكاملة وقادرة على لعب دورها كرافعة حقيقية للتنويع الاقتصادي.

خلاصة الفصل .

منذ الاستقلال، تبنت الجزائر عدّة سياسات صناعية اختلفت في توجهاتها وأدواتها بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التحرر الاقتصادي. وقد شكّل القطاع الصناعي رهانًا استراتيجيًا في مختلف مراحل التنمية، غير أنّ مساهمته في تحقيق التنويع الاقتصادي ظلّت محدودة، رغم ما تمتلكه الجزائر من موارد طبيعية وبشرية ومالية مهمة. فوفرة الإمكانيات وحدها لا تكفي لتحقيق الإقلاع الصناعي، ما لم تُستثمر ضمن رؤية استراتيجية تركز على بناء نسيج صناعي متكامل قائم على الروابط الإنتاجية، تبادل المعرفة، ورفع القدرة التنافسية، وهي السمات المميزة للعناقيد الصناعية التي أثبتت فعاليتها في العديد من الاقتصادات الناشئة والمتقدمة ولم تثمر بعد في الحالة الجزائرية.

وفي إطار تحليل مكامن الخلل، فإن ضعف مساهمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد الجزائري قد يكون مرتبطاً بفعالية العناقيد الصناعية ومحدداتها الهيكلية ، لاسيما ما يتعلق بالتمويل، جذب الاستثمارات الأجنبية، الابتكار، والانفتاح التجاري والتي تمثل البيئة التمكينية لنشئها وتطورها. ومن ثم تبرز الحاجة إلى دراسة أثرها قياسيا في تعزيز أداء الصناعة التحويلية بوصفها مسارًا استراتيجيًا لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لدور
العناقيد الصناعية في تنويع الاقتصاد
الجزائري (1990-2023)

تمهيد:

أظهرت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية أن العناقيد الصناعية تمثل آلية فعّالة لدعم التنويع الاقتصادي، من خلال تنمية القطاع الصناعي التحويلي، وتعميق الروابط الأمامية والخلفية، وتحسين قدرة الاقتصاد على خلق قيمة مضافة خارج القطاعات التقليدية. غير أن طبيعة هذا الأثر وحِدَّتُه تختلف من دولة إلى أخرى، تبعًا لخصوصيات البنية الاقتصادية، مستوى تطور الإطار المؤسسي، وفعالية السياسات الصناعية المعتمدة.

ويُعد الاقتصاد القياسي من الأدوات المنهجية الأساسية لتحديد طبيعة وقوة العلاقة بين العناقيد الصناعية والتنويع الاقتصادي، سواء في الأجل القصير أو الطويل. وانطلاقًا من ذلك، اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)، لما يوفره من مرونة في التعامل مع السلاسل الزمنية ذات درجات الاستقرار المختلفة، وقدرته على تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات. وقد تم تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، بما يسمح بتحليل تطور العلاقة في سياق زمني يعكس التحولات الهيكلية والسياسات الصناعية المعتمدة.

كما يضمن استخدام نموذج (ARDL) التوصل إلى نتائج قياسية دقيقة وموضوعية، ويسمح باختبار الفرضيات النظرية المتعلقة بدور العناقيد الصناعية في دعم مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر، وتقييم مدى فعالية الأدوات والسياسات المرتبطة بتطوير هذه العناقيد في تقليص الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: منهجية القياس الاقتصادي ومتغيرات الدراسة.

يُعد القياس الاقتصادي أداة أساسية في تحليل الظواهر الاقتصادية المختلفة، حيث يُوظف في تفسير آليات العرض والطلب، والسلوك الاقتصادي الكلي، وكذا في دراسة التجارة الخارجية. كما يُستخدم لتقييم آثار السياسات الحكومية، والربط بين النظرية الاقتصادية والتطبيق الواقعي، من خلال توظيف البيانات الإحصائية في بناء النماذج، واختبار الفرضيات والتنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية المستقبلية.

المطلب الأول: التعريف بالنموذج القياسي المستخدم.

في إطار دراسة تأثير العناقيد الصناعية ودورها في التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023. ونظرا لصغر العينة، سيتم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، كأداة منهجية لتقدير العلاقات الديناميكية بين المتغيرات، ودراسة التكامل المشترك فيما بينها بهدف الكشف عن الروابط طويلة الأجل التي قد تسهم في تفسير العلاقة بين العناقيد الصناعية والتنوع الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف نموذج ARDL.

يُعدّ نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL)، الذي طوّره Pesaran et al. سنة 2001¹، من النماذج القياسية الحديثة التي تستعمل في تحليل العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، حيث يجمع بين خصائص الانحدار الذاتي (AR) ونماذج الإبطاءات الموزعة² (DLM)، الأمر الذي يجعله أداة فعّالة لدراسة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات على المديين القصير والطويل في الوقت نفسه، من خلال قدرته على قياس كلّ من الأثر المباشر والتراكمي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، إضافة إلى تحديد العلاقات طويلة الأجل عند وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. ويمكن التعبير عن الصيغة العامة للنموذج من الرتبة (p,q) كما يلي:

¹ جلولي نسيم، مقران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كأحد تطبيقات الاقتصاد القياسي، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات الاقتصاد القياسي والنمذجة المالية في ظل البيانات الضخمة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2019، ص 2.

² بودالي سليمان، استقلالية البنك المركزي ودورها في استهداف التضخم دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غليزان، 2023، ص 262.

$$Y_t = A_0 + \sum_{i=1}^p A_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^q B_i X_{t-i} + \varepsilon_t$$

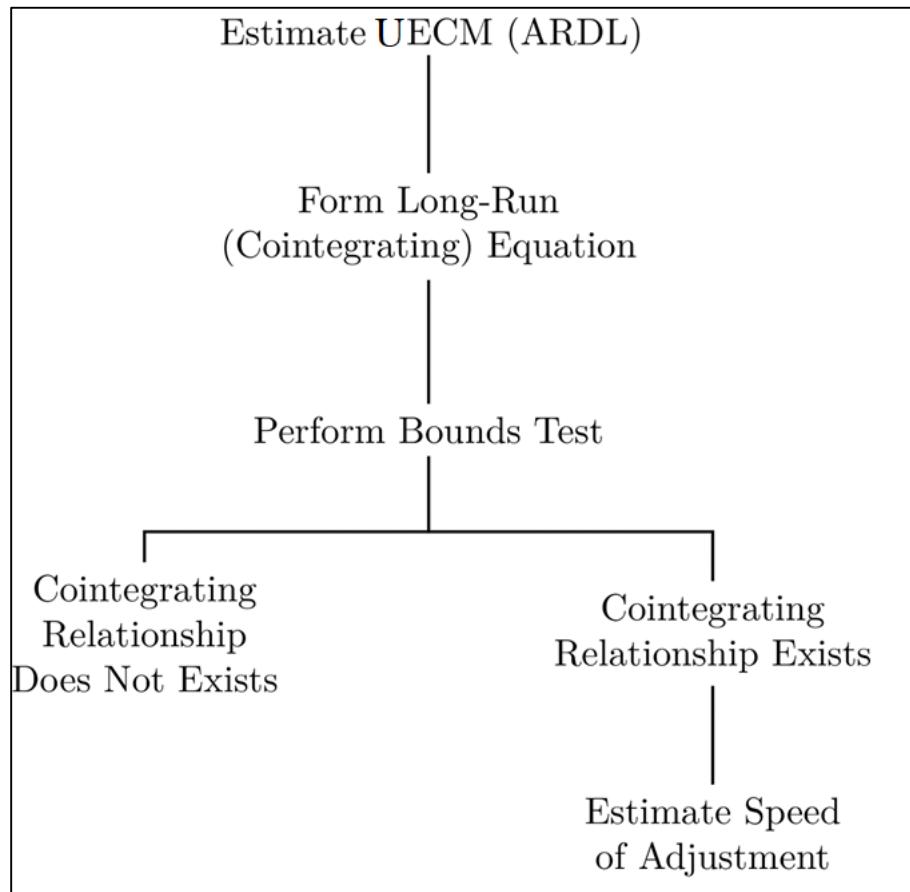
حيث يمثل Y_t المتغير التابع عند الزمن t ، ويمثل X_t المتغيرات المستقلة، بينما تعبر A_i و B_i عن معاملات الانحدار، و ε_t هو الحد العشوائي. ويستخدم هذا النموذج بكفاءة لتقدير العلاقات في الدراسات التطبيقية، سواء في حالة استقرار السلاسل الزمنية عند الدرجة (0) أو (1) أو حتى في حالة وجود مزيج بينهما¹، فضلا عن إمكانية تحديد حجم المضاعف المباشر للأثر، إلى جانب تقدير معاملات العلاقة قصيرة الأجل، وحساب المضاعف التراكمي (مضاعف المدى الطويل) ومعاملات العلاقة طويلة الأجل.

كما يتيح نموذج ARDL، عند صياغته في شكل النموذج غير المقيد لتصحيح الخطأ (UECM)، إمكانية اختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن العلاقة طويلة الأجل. في حالة إثبات التكامل المشترك، يُعاد تقييد النموذج في صيغة CECM لقياس سرعة التكيف نحو التوازن وتقدير معاملات العلاقة (طويلة الأجل). والشكل رقم (22) يلخص الخطوات المنهجية للنموذج².

¹ M. H. Pesaran and Y. Shin, *An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis*, in *Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium*, ed. S. Strom, Cambridge University Press, 1999, p352.

² <https://blog.eviews.com/2017/05/autoregressive-distributed-lag-ardl.html>

الشكل رقم (22): مخطط منهجية عمل (ARDL).



Source: <https://blog.eviews.com/2017/05/autoregressive-distributed-lag-ardl.html>

الفرع الثاني: الخطوات القياسية لتطبيق منهجية (ARDL).

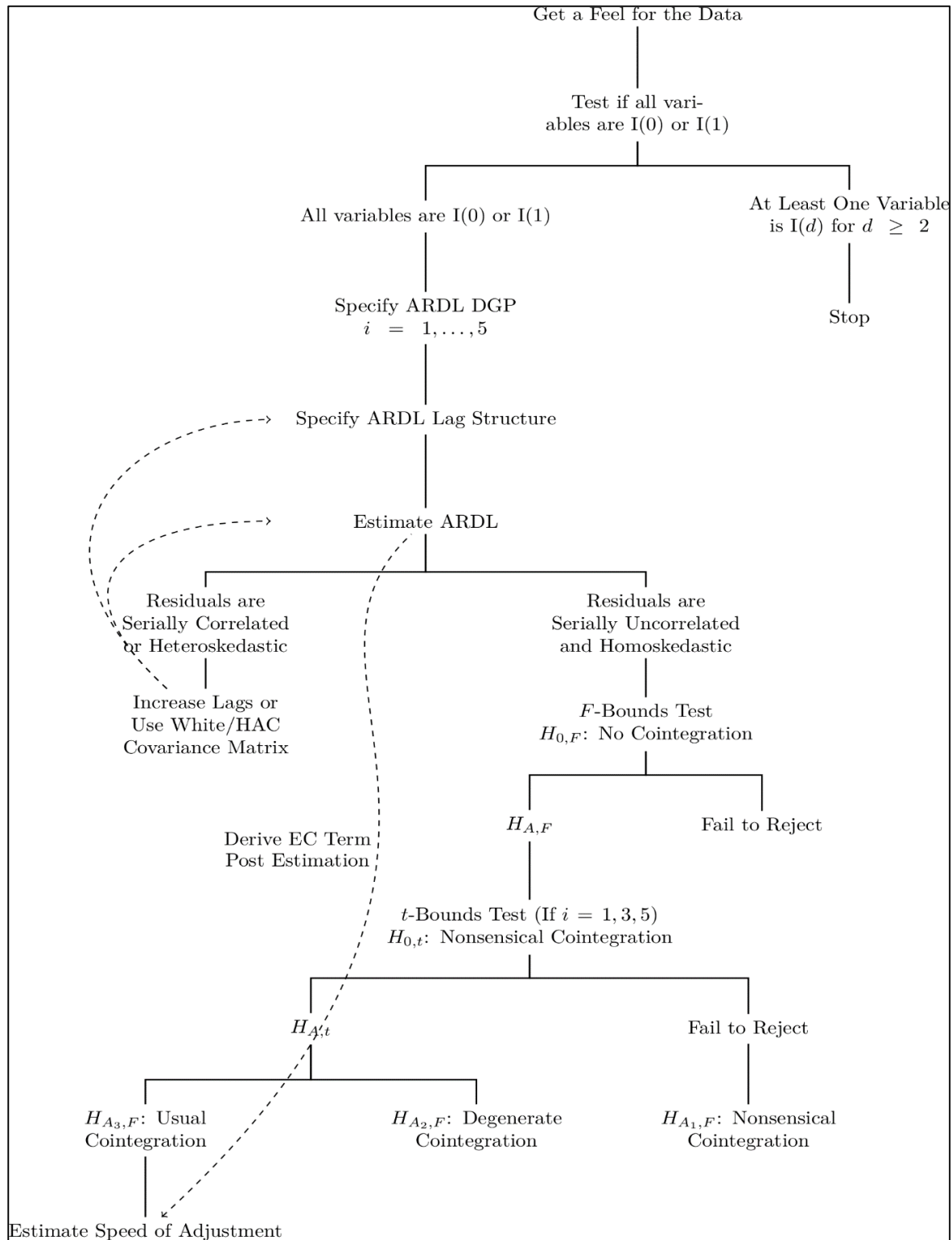
تمر عملية النمذجة القياسية وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) بعدة مراحل مترابطة، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- التعرف على طبيعة البيانات وفحص خصائصها الإحصائية الأولية.
- التحقق من رتبة تكامل المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة، مع التأكد من أن السلاسل الزمنية ليست متكاملة من الدرجة الثانية (2) .
- صياغة النموذج في شكل UECM (النموذج غير المقيد لتصحيح الخطأ) ليكون منطلقاً لاختبار وجود التكامل المشترك.

- تحديد فترات التباطؤ المثلى (Optimal Lags) للنموذج بالاعتماد على معايير المعلومات الإحصائية (AIC, HQ, SIC) .
- اختبار استقلالية الأخطاء للتأكد من غياب الارتباط الذاتي.
- التحقق من استقرارية النموذج ديناميكياً عبر اختبارات مثل CUSUM و CUSUMSQ .
- إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
- تقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل وفصل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) عن النموذج الأصلي.
- قياس وتفسير آثار العلاقات المقدرة بين المتغيرات، سواء في الأجل القصير أو الطويل.

لتحقيق هذا، تم اختيار برنامج **EViews** الإحصائي، لما يتيح من إمكانيات متقدمة في التعامل مع البيانات الزمنية، حيث يتمتع هذا البرنامج بقدرات عالية على تقدير النماذج الاقتصادية، والتغلب على مشكلات إحصائية شائعة مثل الارتباط الذاتي، التعدد الخطي وتباين الأخطاء، فضلاً عن قدرته على اختبار خصائص السلاسل الزمنية، مثل جذر الوحدة والتكامل المشترك، بالإضافة إلى قدرته على تحليل بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (Panel Data) .

الشكل رقم (23): المخطط التفصيلي لتطبيق منهجية (ARDL).



Source: <https://blog.eviews.com/2017/05/autoregressive-distributed-lag-ardl.html>

المطلب الثاني: توصيف متغيرات ونموذج الدراسة.

الفرع الأول: توصيف متغيرات الدراسة.

لمعرفة دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وباستخدام القياس الاقتصادي قمنا بتحديد متغيرات الدراسة كالتالي:

■ **المتغير التابع:** يتمثل في التنويع الاقتصادي، تم قياسه باستخدام مؤشر القيمة المضافة للصناعة التحويلية (MANF) باعتباره أحد أبرز المؤشرات المعتمدة في الأدبيات الاقتصادية لقياس مدى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي. كما يعبر هذا المؤشر عن التغير في هيكل الاقتصاد وانتقاله نحو التنويع بعيداً عن الاعتماد على الموارد الأولية.

الجدول رقم (12): توصيف المتغير التابع.

المتغير	التعريف	أهمية المتغير في الدراسة	دراسات سابقة تناولته	الرمز
القيمة المضافة للصناعة التحويلية GDP(%)	تمثل مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي.	مؤشر أساسي لقياس مستوى التنويع الاقتصادي إذ يعكس قدرة الدولة على الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على الموارد الأولية إلى اقتصاد متنوع يعتمد على الصناعة.	- Imbs & Wacziarg (2003) - World Bank (2020)	MANF

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسات السابقة.

■ **المتغير المستقل:** ممثل في العناقيد الصناعية. ونظراً لغياب مؤشر مباشر يقيس تطور العناقيد الصناعية في الجزائر، فقد تم تمثيلها باستخدام مجموعة من المتغيرات التي تعكس أبعادها الأساسية، وهي: الائتمان الصناعي (CREDIT_IND) باعتباره مؤشراً على التمويل والدعم المالي، الإنفاق على البحث والتطوير (RSDV) كمؤشر على الابتكار، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كمصدر لنقل التكنولوجيا والمعرفة، والانفتاح التجاري (TRADE_OPEN) كمؤشر على التفاعل مع الأسواق الخارجية. هذه المتغيرات مجتمعة تُعبر عن البيئة التمكينية التي تساهم في نشوء وتطور العناقيد الصناعية، وفقاً للأدبيات الحديثة في هذا المجال ، مثل ما هو موضح في الجدول رقم(13) .

الجدول رقم (13) : توصيف المتغيرات المستقلة.

المتغير	التعريف	أهمية المتغير في الدراسة	دراسات سابقة تناولته	الرمز
الاستثمار الأجنبي المباشر	تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى القطاعات المحلية	يساهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة، كما يشجع على إنشاء روابط إنتاجية داخل العناقيد الصناعية.	• Sahoo & Bishnoi (2021) • Wang (2022)	FDI
الإنفاق على البحث والتطوير	الموارد المالية المخصصة للابتكار والتطوير التكنولوجي.	البحث والتطوير عنصر حاسم لتعزيز ديناميكية العناقيد الصناعية وتحقيق تراكم المعرفة والتفوق التنافسي.	• OECD (2021) • Guo, Li & Wang (2022) • Philipp B et al (2022) • Liao, C. S., & Li, X. (2024)	RSDV
الانفتاح التجاري	مقياس لمدى اندماج الاقتصاد في التجارة الدولية.	الانفتاح التجاري يتيح للمؤسسات الصناعية داخل العناقيد الوصول إلى أسواق جديدة واستيعاب تقنيات أجنبية، ويرفع من مستوى التنافسية.	• Aiginger, K., & Rodrik, D. (2020) • Nguyen & Su (2022) • Blankenship, B., et al. (2024)	TRD_OP
الائتمان الصناعي	حجم التمويل البنكي والقروض الموجهة للأنشطة الصناعية	الائتمان يعزز الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار داخل العناقيد الصناعية، ما يرفع الكفاءة والإنتاجية.	• Beck, Levine & Levkov (2020) • Aghion et al. (2021) • Kruglov, P., & Shaw, C. (2024)	CRD

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

■ متغيرات تفاعلية :

ZINT_POST2011: هو متغير مركب يعبر عن التفاعلات الكلية للمتغيرات المفسرة للعناقيد الصناعية بعد 2011، تم بناؤه وفق منهجية تعتمد على الخطوات التالية:

- تحويل جميع المتغيرات المستقلة إلى صيغ معيارية باستخدام أسلوب القيمة المعيارية (Z-Score)، وذلك بهدف تقليل درجة التشبث فيما بينها، بما يسمح بتقادي هيمنة أحد المتغيرات على المؤشر المركب بسبب حجمه أو تباينه، ومن ثم تمكين دمجها ضمن مؤشر موحد، وفق العلاقة التالية¹:

$$Z = \frac{x - \mu}{\sigma}$$

- حساب المتوسط الحسابي لهذه المتغيرات المعيارية لتكوين مؤشر تركيبي يعكس المستوى الإجمالي للمحددات التفسيرية.

- ضرب الناتج في متغير وهمي Post2011 يساوي (1) للفترة ما بعد 2011 و(0) لما قبلها، وذلك لاختبار ما إذا كان التأثير المشترك للمحددات التفسيرية قد تغير دلاليًا بعد سنة 2011.

وبالتالي، فإن المتغير ZINT_POST2011 يمثل تفاعلاً معيارياً مركباً بين العوامل التفسيرية والصدمة الزمنية لسنة 2011، مما يتيح تحليلاً أكثر دقة لتباين الأثر قبل وبعد هذا التاريخ المفصلي.

$$ZINT_Post2011 = \left(\frac{(zRSDV + zFDI + zTRD_op + zCRD_ind)}{4} \right) \times Post2011$$

الفرع الثاني: نموذج الدراسة.

استناداً إلى الأدبيات النظرية والدراسات القياسية السابقة، تم اقتراح النموذج باستخدام المتغيرات المحددة كمايلي:

$$MANF_t = f(FDI_t, RSDV_t, TRD_op_t, CRD_ind_t, ZINT_Post2011_t, \varepsilon_t)$$

ويمكننا صياغة النموذج بشكله الأصلي كالتالي:

¹ Jeffrey M. Wooldridge, *Introductory Econometrics -A Modern Approach*, 5th ed, Cengage Learning, United States of America ,2013, p 189.

$$MANF_t = \beta_0 + \beta_1 RSDV_t + \beta_2 FDI_t + \beta_3 TRD_{op_t} + \beta_4 CRD_{ind_t} + \beta_5 ZINT_{Post2011_t} + \varepsilon_t$$

حيث:

- β_i : معاملات النموذج.
- β_0 : الثابت.
- ε_t : الحد العشوائي.

الفرع الثالث: وصف عينة الدراسة.

1- **عينة الدراسة** : اعتمدت هذه الدراسة على بيانات سنوية تغطي الفترة 1990-2023. تم جمعها من قاعدة بيانات البنك الدولي (World Development Indicators) ومصادر رسمية وطنية (وزارة المالية) -الملحق رقم 2-. وتشمل العينة؛ القيم المتعلقة بالمتغير التابع ممثلة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية (% من الناتج المحلي الإجمالي)، إضافة إلى قيم المتغيرات المستقلة وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق على البحث والتطوير (مؤشر الابتكار)، الانتماء الصناعي ، والانفتاح التجاري وجميعها معبر عنها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

2- **فترة الدراسة** : تم اعتماد فترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى 2023 لأسباب منهجية ومؤسسية دقيقة. فقد شهدت سنة 1990 إصلاحًا تشريعيًا جوهريًا في مجال السياسة النقدية وأطر عمل البنوك من خلال القانون (Loi n°90-10) الذي مكن من استرجاع البنك المركزي لدوره كبنك البنوك وإلغاء التمويل الذاتي للمؤسسات الذي كان معمولًا به قبل ذلك عبر الخزينة العمومية، والذي مهد لصدور أول قانون للاستثمار (Loi n°93-12) في 5 أكتوبر 1993، مشكلاً بذلك تحولًا محوريًا في تأطير الاستثمارات من الناحية القانونية والإجرائية. كما شهدت هذه الفترة إصلاحات هامة، من بينها قانون رقم 96-16 لسنة 1996، ثم Ordonnance n°01-03 لسنة 2001، وصولًا إلى التحديثات الأخيرة في قانون الاستثمار رقم 16-09 لسنة 2016 وقانون 22-18 لسنة 2022، التي أحدثت تعديلات جذرية في مسار الاستثمارات الصناعية، بما يعزز قدرة الجزائر على تحقيق قفزة في القطاع الصناعي.

غير أن سنة 2011 تمثل نقطة تحول أساسية في مسار السياسة الصناعية في الجزائر، باعتبارها السنة التي شهدت ظهور أولى التجارب التطبيقية للعناقيد الصناعية، وهو ما أتاح الانتقال من المقاربة القطاعية التقليدية إلى مقاربة أكثر تكاملًا تقوم على الترابط بين الفاعلين الاقتصاديين وتعزيز سلاسل

القيمة المحلية. وتشكل هذه المرحلة منعطفًا مهمًا يسمح بمقارنة الأداء الاقتصادي للصناعة التحويلية قبل وبعد هذا التحول، وتقييم أهم الإنجازات المحققة في هذا السياق.

تمكّن هذه الفترة من رصد ديناميكيات ما قبل وما بعد التحولات المؤسسية والتقنية، ما يجعلها مناسبة بشكل خاص لتطبيق منهجيات مثل **ARDL**، التي تتميز بالقدرة على التعامل مع متغيرات ذات درجات تكامل متفاوتة في سياق بيانات زمنية متوسطة الطول، مما يعزز من دقة استنتاجات الدراسة.

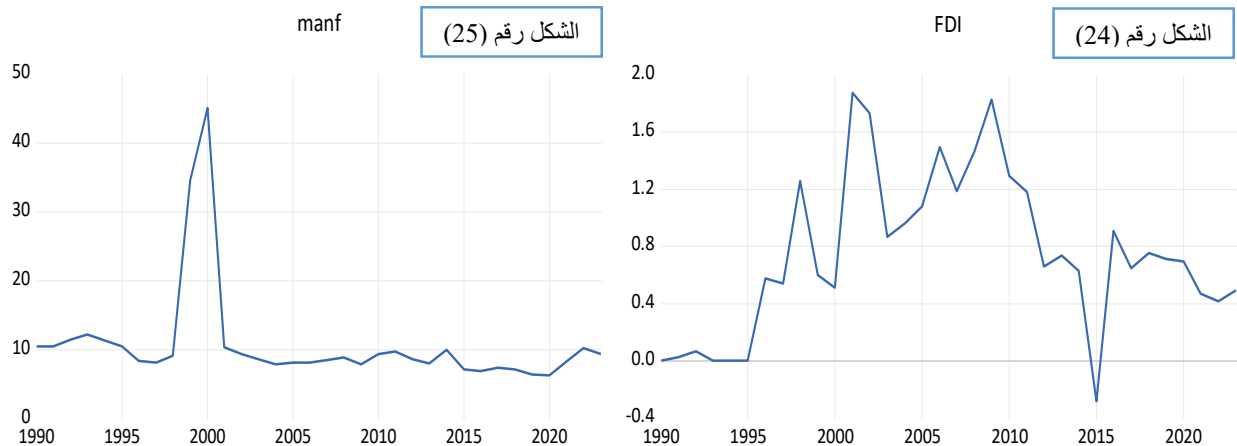
المطلب الثالث : الرسم البياني والتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

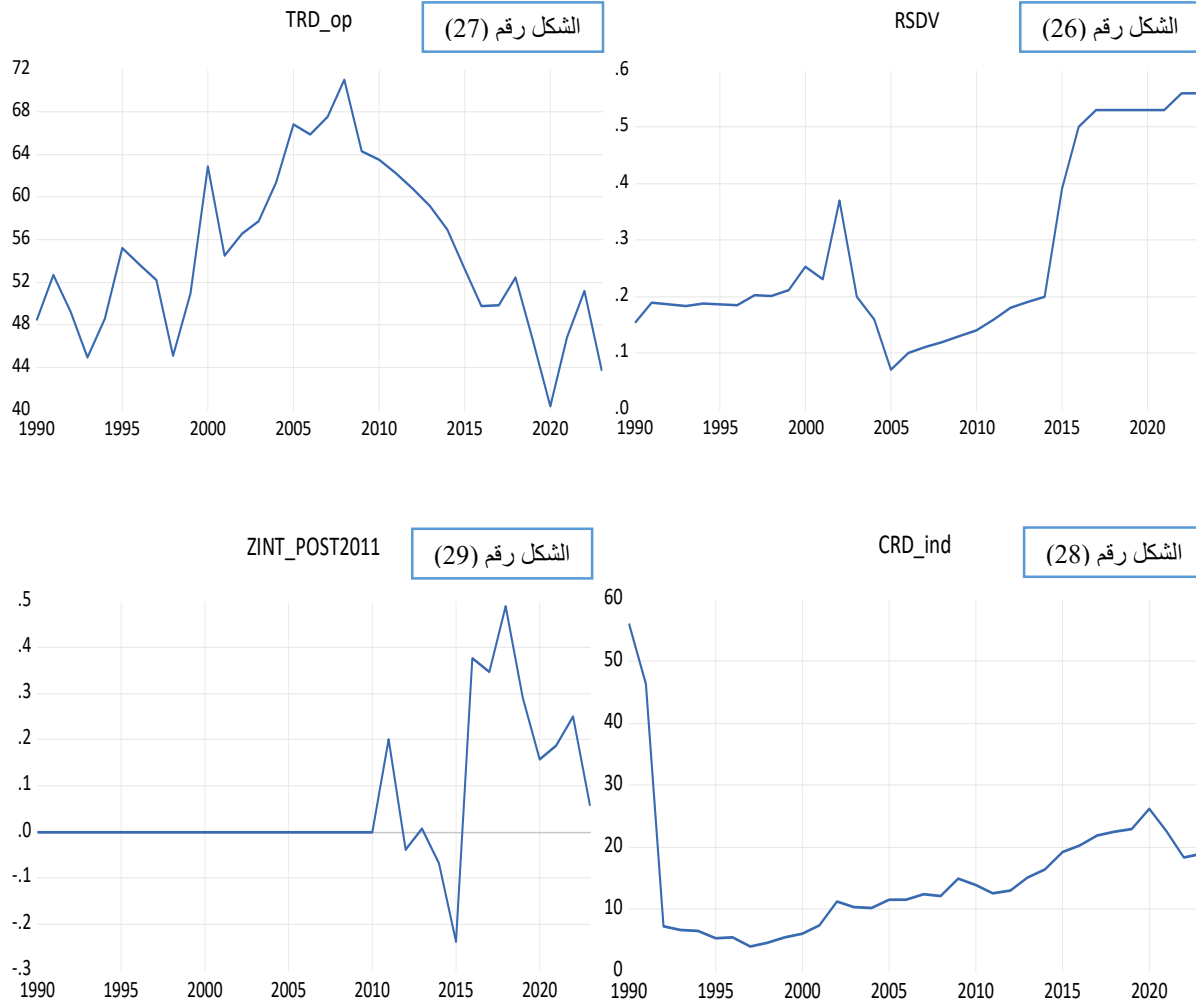
قبل الشروع في نمذجة العلاقة بين المتغيرات، من الضروري أولاً استعراض السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، وذلك للتعرف على اتجاهاتها العامة وتقلباتها عبر الزمن. يلي ذلك إجراء التحليل الوصفي للبيانات باستخدام مؤشرات إحصائية مثل المتوسط، الانحراف المعياري، القيم القصوى والدنيا، والانحراف والتقلطح، مما يتيح فهم خصائص البيانات والتحقق من ملاءمتها للنمذجة القياسية.

الفرع الأول: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المدروسة.

توفر الرسوم البيانية تصوراً واضحاً لتقلبات المتغيرات ومدى استجابتها عبر الزمن، و تساعد على تكوين فكرة أولية حول استقرار السلاسل الزمنية أو وجود أي توجهات غير مستقرة تتطلب المعالجة قبل النمذجة القياسية.

الأشكال رقم (24-29): التمثيلات البيانية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.





المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EView12 .

تشير الملاحظة الأولية إلى أن السلاسل الزمنية محل الدراسة تميل إلى إظهار اتجاه عام، ما يوحي باحتمال احتوائها على جذر وحدة، أي أنها غير مستقرة عند المستوى. للتحقق من ذلك بشكل منهجي، سيتم إجراء اختبارات الاستقرار قبل الشروع في تقدير النموذج القياسي.

الفرع الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

يُعد التحليل الوصفي مرحلة أساسية في معالجة البيانات الإحصائية، حيث يتيح للباحث الحصول على فهم أولي لتوزيع المتغيرات، ويساعد في اكتشاف الأخطاء والقيم المتطرفة، فضلاً عن تحديد الأنماط العامة للبيانات، مما يمكن من توجيه التحليل الاستنتاجي بطريقة أكثر دقة.

أولاً: الإحصاء الوصفي:

يقدم الجدول رقم (14) الإحصاءات الوصفية الأساسية لمتغيرات الدراسة، بما يسمح بتكوين تصور أولي عن خصائص البيانات المستخدمة خلال الفترة الزمنية المدروسة.

الجدول رقم (14): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

الإحصاءات	MANF	RSDV	FDI	CRD_IN D	TRD_OP	ZINT_POST2011
Mean	10.67031	0.269343	0.745742	15.23440	54.88419	0.059375
Median	8.730625	0.195000	0.677184	12.43546	53.45489	0.000000
Maximum	44.98040	0.560000	1.873492	56.14322	71.02849	0.490001
Minimum	6.282400	0.070000	-0.286832	3.907417	40.38976	-0.238426
Std. Dev.	7.622555	0.161048	0.559821	11.08494	7.703979	0.145190
Skewness	3.705311	0.863736	0.246443	2.084259	0.243959	1.274823
Kurtosis	15.80409	2.119179	2.430494	7.949077	2.187619	4.551033
Jarque-Bera	310.0545	5.326674	0.803638	59.31571	1.272204	12.61739
Probability	0.000000	0.069715	0.669102	0.000000	0.529352	0.001820
Sum	362.7904	9.157679	25.35522	517.9695	1866.062	2.018760
Sum Sq. Dev.	1917.410	0.855902	10.34218	4054.904	1958.593	0.695648
Observations	34	34	34	34	34	34

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EView12 - أنظر الملحق 03.

بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات المهمة حول طبيعة سلوك المتغيرات قيد الدراسة:

- يُلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري مرتفعة نسبياً مقارنة بالمتوسط الحسابي بالنسبة لأغلب المتغيرات، لاسيما المتغير التابع MANF والمتغير المركب ZINT_POST2011، مما يعكس وجود درجة معتبرة من التشتت والتقلبات عبر فترة الدراسة. في المقابل، تبدو المتغيرات RSDV و FDI أكثر استقراراً نظراً لانخفاض تباينهما النسبي.

- فيما يتعلق باختبار Jarque-Bera، يتضح أن قيمة الاحتمالية تتجاوز مستوى معنوية 5% بالنسبة لكل من TRD_op ، FDI ، $RSDV$ ، مما يشير إلى أن هذه السلاسل تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة مقبولة. أما المتغيران $MANF$ و $ZINT_POST2011$ بالإضافة إلى CRD_ind ، فقد سجلت قيم احتمالية منخفضة، وهو ما يعني رفض فرضية التوزيع الطبيعي بالنسبة لها.
- بالنظر إلى قيم $Skewness$ ، يتبين أن معظم المتغيرات تحمل قيمة موجبة، وبخاصة المتغير التابع $MANF$ الذي سجل أعلى قيمة انحراف موجبة، ما يدل على ميل التوزيع نحو اليمين ووجود قيم مرتفعة متطرفة خلال بعض السنوات. بينما جاءت بعض المتغيرات مثل FDI ، TRD_op بانحراف موجب طفيف، مما يدل على درجة أعلى من التوازن النسبي.
- بالنسبة لقيم $Kurtosis$ ، فقد أظهر المتغير $MANF$ تفلطحاً حاداً (قيمة تفوق 15)، ما يدل على أنه ذو ذيول سمكية وتوزيع حاد ($Leptokurtic$) مقارنة بالتوزيع الطبيعي. في حين أن المتغيرات الأخرى مثل TRD_op ، FDI ، $RSDV$ كانت أقرب إلى الاعتدال في درجة التفلطح، ما يعكس توزيعاً أقل تطرفاً.

ثانياً: الارتباط بين المتغيرات.

يوضح الجدول رقم (15) درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة .

الجدول رقم (15): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

	<i>MANF</i>	<i>RSDV</i>	<i>FDI</i>	<i>CRD_IND</i>	<i>TRD_OP</i>	<i>ZINT_POST2011</i>
<i>MANF</i>	1.000000	-0.127956	-0.138728	-0.228438	0.081659	-0.168262
<i>RSDV</i>		1.000000	-0.195698	0.279310	-0.624828	0.668994
<i>FDI</i>			1.000000	-0.282356	0.527387	0.077351
<i>CRD_IND</i>				1.000000	-0.257987	0.235247
<i>TRD_OP</i>					1.000000	-0.300763
<i>ZINT_POST2011</i>						1.000000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EView12 ، أنظر الملحق 04.

نلاحظ من مصفوفة الارتباط بين المتغيرات أعلاه أن معظم قيم الارتباط بين المتغيرات تُشير إلى علاقات ضعيفة حيث جاءت أغلب القيم محصورة بين $-0,3$ و $+0,3$ ، مما يدل على غياب الترابط القوي بين أغلب

المتغيرات المستقلة. ويُعد ذلك مؤشرًا إيجابيًا من الناحية القياسية، إذ يُقلّل من احتمالية تعرض النموذج إلى مشكلة تعدد الارتباط الخطي (Multicollinearity). مع ذلك، هناك بعض العلاقات المتوسطة من حيث القوة؛ (FDI, TRD_op) ، (RSDV, TRD_op) ، (RSDV, ZINT_Post2011)، لكن تبقى هذه القيم ضمن الحدود المقبولة ولا تستدعي استبعاد أي من المتغيرات عند التقدير.

المبحث الثاني : صياغة نموذج الدراسة وفق منهجية ARDL.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وذلك من خلال تطبيق منهجية الانحدار للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL). تُعتبر هذه المنهجية من الطرق التقليدية والفعّالة في تحليل البيانات الزمنية، لما تتمتع به من مزايا عدة، أبرزها إمكانية تطبيقها على المتغيرات سواء كانت مستقرة عند المستوى أو عند الفروق الأولى أو في حال تفاوت درجة الاستقرار بين المتغيرات.

كما تتميز طريقة ARDL بملاءمتها لتقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل في الوقت نفسه، حتى عند صغر حجم العينة، حيث تعطي نتائج موثوقة مقارنة ببعض اختبارات التكامل الأخرى التي تتطلب عددًا كبيرًا من المشاهدات لتكون نتائجها ذات كفاءة عالية. لذا، فإن استخدام هذه المنهجية يسمح لنا بفهم ديناميكيات العلاقة بين المتغيرات في سياق الدراسة وتحليل أثرها بدقة على المتغير التابع.

المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المدروسة.

قبل الشروع في تحليل أي ظاهرة اقتصادية تعتمد على بيانات زمنية، من الضروري التأكد من خصائص السلسلة الزمنية المدروسة، خاصة من حيث وجود اتجاهات زمنية أو تقلبات عشوائية تؤثر في خصائصها الإحصائية. إذ يُشكل التحقق من الاستقرارية خطوة منهجية أساسية لضمان صحة النماذج القياسية اللاحقة، وتقادي ما يُعرف بمشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) التي قد تؤدي إلى نتائج غير موثوقة.

تُعرف السلسلة الزمنية المستقرة بأنها: "السلسلة التي تبقى خصائصها الأساسية - مثل المتوسط والتباين - ثابتة عبر الزمن. أما السلاسل غير المستقرة فهي التي تتغير خصائصها بشكل منتظم أو عشوائي، مما يجعل استخدامها في النماذج الاقتصادية مشروطًا بمعالجة استقراريته أولاً"¹.

¹ WALTER ENDERS, *Applied Econometric Time Series*, WILEY, 4th edition, United States of America, 2015, p 51.

ويُعد اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey–Fuller Test – ADF) من أبرز الأدوات المعتمدة لقياس مدى استقرارية السلاسل الزمنية، حيث يُمكن الباحث من التحقق من وجود جذور وحدة (Unit Roots) داخل السلسلة، مما يشير إلى عدم استقرارها. ويُبنى اختبار ADF على نموذج انحدار من الدرجة الأولى، ويتخذ ثلاث صيغ حسب طبيعة السلسلة الزمنية:

1. نموذج بدون ثابت أو اتجاه عام، ويُستخدم عندما لا يُتوقع وجود أي ميل أو مستوى ثابت للسلسلة، ويُعبر عنه بالمعادلة:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$$

2. نموذج يحتوي على ثابت فقط، ويُستخدم في حالة وجود مستوى ثابت دون اتجاه زمني:

$$\Delta y_t = c + \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$$

3. نموذج يحتوي على ثابت واتجاه خطي (Trend)، ويُستخدم عندما تُظهر السلسلة سلوكًا يتضمن نمطًا زمنيًا منتظمًا:

$$\Delta y_t = c + \lambda y_{t-1} + \beta_t + \varepsilon_t$$

يعتمد اختيار النموذج الملائم على سلوك السلسلة قيد الدراسة. فالسلاسل ذات الاتجاهات الزمنية يُفَضَّل اختبارها بالصيغ التي تتضمن التردد، بينما يُكتفى بالصيغ الأبسط في حالة غياب الاتجاهات أو الثوابت. ومن هنا، فإن إجراء اختبار ADF يمثل خطوة حاسمة لضمان صدقية نتائج النماذج الزمنية، خاصة تلك التي تعتمد على تقدير علاقات طويلة الأجل مثل نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) أو نماذج التكامل المشترك (Cointegration Models).

بناءً على استخدام برنامج EViews 12، تم إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لسلاسل متغيرات النموذج، وذلك بهدف التحقق من استقراريتها، بتطبيق الصيغ الثلاث المعتمدة في هذا النوع من الاختبارات.

الجدول رقم (16): نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة.

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
المتغير \ الصيغة		MANF	CRD_IND	FDI	RSDV	TRD_op	ZINT_POST 2011
في المستوى							
ثابت + اتجاه	t-statistic	-4.249	-17.306	- 2.697	- 1.290	-0.7311	1.9801
	Prob	0.0106	0.0000	0.2441	0.8728	0.9615	1.0000
ثابت فقط	t-statistic	-3.296	- 4.770	- 2.8314	-0.3480	-1.7199	3.1344
	Prob	0.0232	0.0005	0.0648	0.9068	0.4107	1.0000
بدون ثابت/اتجاه	t-statistic	-1.770	- 3.317	- 1.4259	0.8572	-0.3825	3.5664
	Prob	0.0729	0.0016	0.1407	0.8905	0.5387	0.9997
الفرق الأول							
ثابت + اتجاه	t-statistic			-6.1993	-5.4485	-6.5970	-6.5556
	Prob			0.0001	0.0005	0.0000	0.0001
ثابت فقط	t-statistic			-5.9832	-5.3346	-6.0751	-5.3270
	Prob			0.0000	0.0001	0.0000	0.0002
بدون ثابت/اتجاه	t-statistic			-6.0734	-5,2293	-6.0751	-4.9868
	Prob			0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
الاستقرارية		I(0)	I(0)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات EViews12، أنظر الملاحق (05 - 14)

تُعرض نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) في الجدول أعلاه، وذلك لاختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أن المتغير يحتوي على جذر وحدة، أي أنه غير مستقر إحصائياً. وقد أُجري الاختبار وفق ثلاث صيغ بديلة، تتمثل في وجود ثابت واتجاه زمني، وجود ثابت فقط، وبدون ثابت أو اتجاه سواء عند المستوى أو عند الفرق الأول.

تشير النتائج عند المستوى إلى أن المتغيرين **MANF** و **CRD_IND** يرفضان فرضية العدم، حيث جاءت القيم الاحتمالية (**Prob**) أقل من مستويات المعنوية التقليدية (5%) في معظم صيغ الاختبار، مما يدل على عدم احتوائهما على جذر وحدة واستقرارهما عند المستوى. وعليه، يُصنّف هذان المتغيران ضمن المتغيرات المستقرة من الدرجة صفر **I(0)**.

في المقابل، تُظهر المتغيرات **FDI**، **RSDV**، **TRD_op**، و **ZINT_POST2011** عدم رفض فرضية العدم عند المستوى، إذ جاءت القيم الاحتمالية مرتفعة نسبياً وتتجاوز مستويات المعنوية المعتمدة، وهو ما يشير إلى احتوائها على جذر وحدة وعدم استقرارها الإحصائي عند المستوى.

غير أن نتائج الاختبار عند الفرق الأول تُبين بوضوح أن جميع هذه المتغيرات تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، حيث سجلت قيماً احتمالية منخفضة جداً ($\text{Prob} \approx 0.0000$) في مختلف صيغ الاختبار، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم ويؤكد زوال جذر الوحدة. وبناءً عليه، تُصنّف هذه المتغيرات ضمن المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى **I(1)**.

يشير هذا التنوع في درجات التكامل إلى أن المتغيرات غير متجانسة في طبيعتها الزمنية، وهو ما يجعل استخدام نموذج **ARDL** مناسباً، لأنه قادر على التعامل مع خليط من المتغيرات **I(0)** و **I(1)** دون الحاجة لتوحيدها عند نفس الدرجة. كما يسمح هذا التوزيع بدراسة العلاقة بين المتغيرات على المدى القصير والطويل، مع إمكانية اختبار وجود توازن طويل المدى بينها عبر اختبار **Bound Test**، ما يعزز مصداقية التحليل القياسي ويهيئ الأرضية لاستخلاص نتائج دقيقة حول تأثير العوامل المستقلة على التنوع الاقتصادي.

المطلب الثاني: النمذجة القياسية (منهجية حدود **ARDL**).

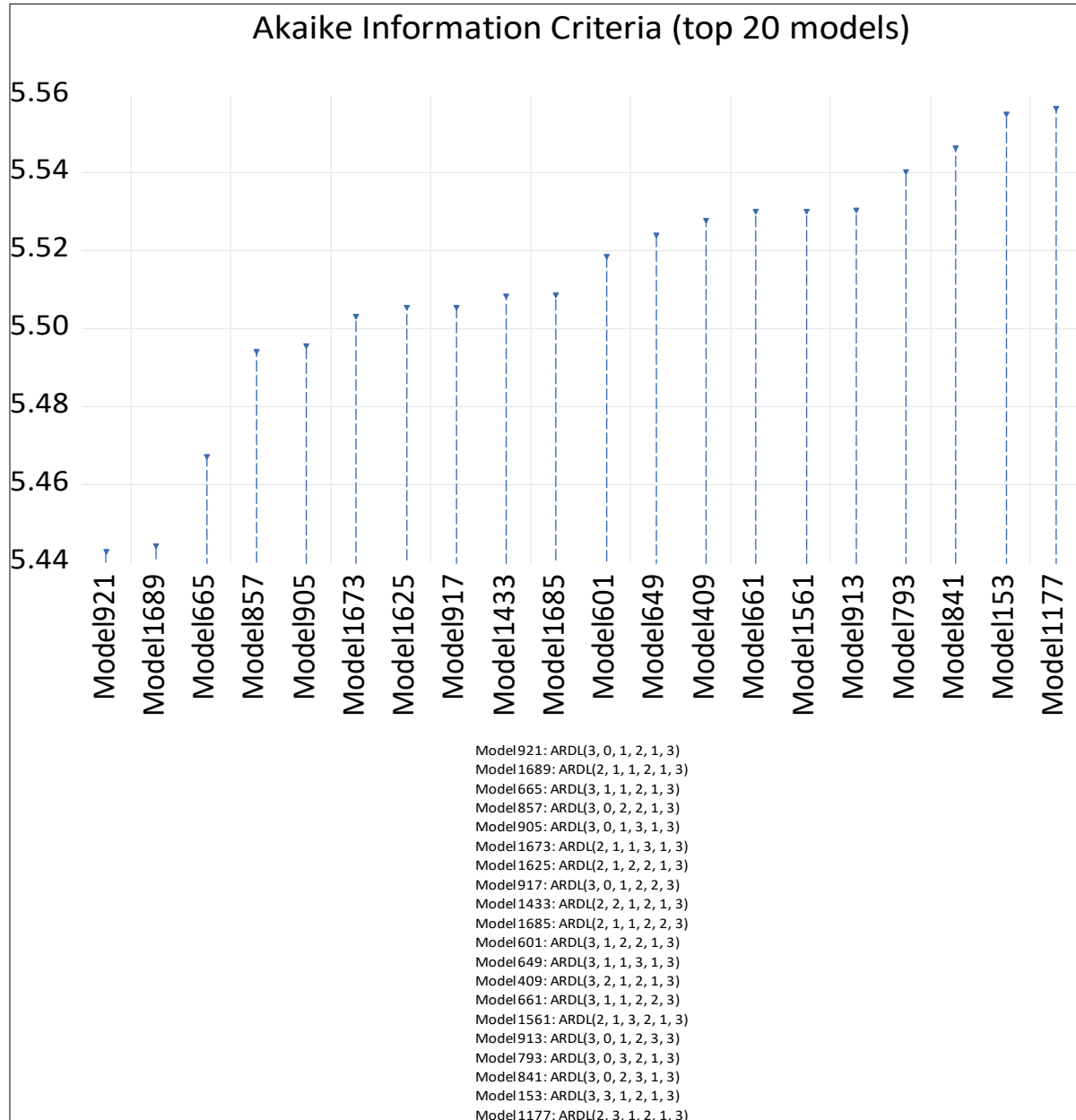
تم اعتماد منهجية اختبار الحدود للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، بهدف تحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل وتقديرها بدقة.

الفرع الأول: تحديد فترات الإبطاء المثلى.

لتحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج، نستخدم معيار **AIC** (**Akaike Information Criterion**) كونه

الأكثر استعمالاً في هذه الحالة وقدرته على الموازنة بين دقة النموذج وعدد المعلمات المقدرة¹. يتم اختيار أقل قيمة كفترة إبطاء مثلى لكل متغير.

الشكل رقم (30): تحديد فترات الإبطاء المثلى عن طريق معيار Akaike.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

¹ Damodar N. Gujarati, Dawn C. Porter, **BASIC ECONOMETRICS**, McGraw-Hill/Irwin, 4th edition, Boston, 2009, p 494.

من خلال البيان، نلاحظ أن الصيغة (3,0,1,2,1,3) ARDL تمثل درجة التأخير المثلى للنموذج.

الفرع الثاني: تقدير النموذج واختبار الحدود (Bounds test).

■ تقدير نموذج ARDL:

يتم اختبار التكامل المشترك من خلال نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وباستخدام متغيرات الدراسة يمكن كتابته من الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \Delta MANF_t = & \alpha + \sum_{i=0}^{p1} \beta_i \Delta MANF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \lambda_{1j} \Delta RSDV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \lambda_{2j} \Delta FDI_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q3} \lambda_{3j} \Delta TRD_{op_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q4} \lambda_{4j} \Delta CRD_{ind_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q5} \lambda_{5j} \Delta ZINT_{Post2011_{t-i}} \\ & + \partial_1 MANF_{t-1} + \partial_2 RSDV_{t-1} + \partial_3 FDI_{t-1} + \partial_4 TRD_{op_{t-1}} + \partial_5 CRD_{ind_{t-1}} \\ & + \partial_6 ZINT_{Poste2011_{t-1}} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث:

- $\Delta MANF_t$: التغير في القيمة المضافة الصناعية (المتغير التابع).
- α : ثابت المعادلة.
- $\Delta FDI_{t-i}, \Delta TRD_{op_{t-i}}, \Delta RSDV_{t-i}, \Delta CRD_{ind_{t-i}}, \Delta ZINT_{Poste2011_{t-1}}$ تمثل التغير في المتغيرات المستقلة.
- $\lambda_{1j}, \lambda_{2j}, \lambda_{3j}, \lambda_{4j}$ المعاملات قصيرة الأجل للعلاقة الديناميكية.
- $\partial_1, \partial_2, \partial_3, \partial_4, \partial_5$: معاملات العلاقة طويلة الأجل، ويُختبر من خلالها وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
- t : الزمن.
- ε_t : حد الخطأ العشوائي.

اعتمادًا على مخرجات برنامج EViews 12، يعرض الجدول رقم (17) معادلة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة.

الجدول رقم (17) : نتائج تقدير نموذج ARDL.

ARDL Model Results				
Dependent Variable: MANF				
Method: ARDL				
Sample: 1993–2023				
Observations: 31				
Selected Model: ARDL(3,0,1,2,1,3)				
Model Selection Criterion: AIC				
◆ Estimated Coefficients				
Variable	Coef.	Std. Error	t-Stat	Prob.
MANF(-1)	0.601782	0.101045	5.955594	0.0000
MANF(-2)	-0.658113	0.132885	-4.952497	0.0002
MANF(-3)	-0.230091	0.106982	-2.150747	0.0482
RSDV	44.44363	12.50531	3.553981	0.0029
FDI	-4.600041	3.101509	-1.483162	0.1587
FDI(-1)	11.54074	2.329981	4.953149	0.0002
CRD_IND	1.472383	0.455696	3.231067	0.0056
CRD_IND(-1)	-3.281271	0.580518	-5.652313	0.0000
CRD_IND(-2)	0.182990	0.098861	1.850992	0.0840
TRD_OP	0.738916	0.188605	3.917794	0.0014
TRD_OP(-1)	-0.624461	0.241172	-2.589278	0.0205
ZINT_POST2011	22.10128	10.19838	2.167136	0.0467
ZINT_POST2011(-1)	-21.54856	6.492164	-3.319164	0.0047
ZINT_POST2011(-2)	1.881089	5.587816	0.336641	0.7411
ZINT_POST2011(-3)	22.16081	7.576822	2.924815	0.0105
C	8.486470	11.96555	0.709242	0.4891
R²	0.922062			
Adj. R²	0.844124			
F-statistic	11.83073			0.000010
Durbin-Watson	2.522046			
Akaike (AIC)	5.442698			
Schwarz (SC)	6.182820			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 ، أنظر الملحق 15.

تُظهر نتائج تقدير النموذج أن قيمة معامل التحديد (**R-squared**) تساوي **0.9220**، وهو ما يعكس أن نحو **92,20%** من التغيرات في مؤشر التنويع الاقتصادي يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، بينما ترجع النسبة المتبقية البالغة أقل من **8%** إلى عوامل أخرى تندرج ضمن حد الخطأ. كما أن قيمة معامل التحديد المعدل (**Adjusted R-squared**) تقدر بـ **0.8441**، مما يؤكد قوة النموذج التفسيرية.

■ اختبار الحدود:

لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة) ضمن نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL)، يتم الاعتماد على اختبار الحدود (Bounds Test) الذي يستند إلى اختبار الفرضيتين الآتيتين:

$$\{ H_0: \partial_1 = \partial_2 = \partial_3 = \partial_4 = \partial_5 = 0 \text{ عدم وجود علاقة تكامل} \}$$

$$\{ H_1: \partial_1 \neq 0 \vee \partial_2 \neq 0 \vee \partial_3 \neq 0 \vee \partial_4 \neq 0 \vee \partial_5 \neq 0 \text{ وجود علاقة تكامل} \}$$

بمقارنة القيمة الإحصائية المحسوبة (**F-Statistic**) بالقيم الحدية المقترحة في جداول Pesaran وآخرين (1996)؛ إذا كانت قيمة **F** المحسوبة أكبر من الحد العلوي للقيم الحدية عند مستوى الدلالة، فإننا نرفض فرضية العدم (**H₀**) التي تفيد بعدم وجود علاقة طويلة الأجل، ونقبل الفرضية البديلة (**H₁**) التي تثبت وجود علاقة توازنية مستقرة بين المتغيرات في الأجل الطويل. أما إذا كانت قيمة **F** المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحدية، فنحتفظ بفرضية العدم، مما يعني عدم وجود تكامل مشترك. ومن خلال النتائج المستخرجة من برنامج Eviews12 نستخلص النتائج الموضحة في الجدول رقم (18).

الجدول رقم (18): نتائج اختبار الحدود (F-Bounds Test).

<i>F-Bounds Test Statistic</i>				
<i>Test Statistic</i>	<i>Value</i>	<i>Signif.</i>	<i>I(0)</i>	<i>I(1)</i>
<i>Asymptotic n=1000</i>				
<i>F-statistic</i>	12.70257	10%	2.08	3.00
		5%	2.39	3.38
		2.5%	2.70	3.73
		1%	3.06	4.15
<i>k</i>	5			
<i>Actual Sample Size</i>	31			
<i>Finite Sample: n = 35</i>				
10%	2.331		3.417	
5%	2.804		4.013	
1%	3.900		5.419	
<i>Finite Sample: n = 30</i>				
10%	2.407		3.517	
5%	2.910		4.193	
1%	4.134		5.761	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 ، انظر الملحق 16.

أثبتت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث تجاوزت قيمة F -statistic (12,702) حدود القيم الحرجة العليا عند جميع المستويات الدلالة بما فيها 1% مما يدعم قبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

الفرع الثالث: منهجية تصحيح الخطأ ECM.

يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل ، بهدف استخدام النتائج المقدرة في تحليل التأثيرات الديناميكية في الأجل القصير والعلاقة التوازنية طويلة الأجل.

أولاً: تحديد نتائج نموذج تصحيح الخطأ .

يتم تحديد نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM وفق الجدول أدناه.

الجدول رقم (19): نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM وتقدير العلاقة قصيرة الأجل.

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(MANF) Selected Model: ARDL(3, 0, 1, 2, 1, 3) Case 2: Restricted Constant and No Trend Sample: 1990–2023, Included observations: 31				
ECM Regression Results				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MANF(-1))	0.888204	0.100566	8.832096	0.0000
D(MANF(-2))	0.230091	0.086758	2.652106	0.0181
D(FDI)	-4.600041	1.619632	-2.840177	0.0124
D(CRD_IND)	1.472383	0.335323	4.390942	0.0005
D(CRD_IND(-1))	-0.182990	0.69698	-2.625482	0.0191
D(TRD_OP)	0.738916	0.128437	5.753160	0.0000
D(ZINT_POST2011)	22.10128	4.686682	4.715764	0.0003
D(ZINT_POST2011(-1))	-24.04190	4.277615	-5.620397	0.0000
D(ZINT_POST2011(-2))	-22.16081	4.113885	-5.386831	0.0001
CointEq(-1)*	-1.286422	0.115299	-11.15729	0.0000
Model Summary				
Statistic	Value			
<i>R-squared</i>	0.924966			
<i>Adjusted R-squared</i>	0.892809			
<i>S.E. of regression</i>	2.667158			
<i>Sum squared resid</i>	149.3884			
<i>Mean dependent var</i>	-0.066983			
<i>S.D. dependent var</i>	8.146484			
<i>Akaike info criterion</i>	5.055601			
<i>Schwarz criterion</i>	5.518177			
<i>Hannan-Quinn criter.</i>	5.206389			
<i>Durbin-Watson stat</i>	2.522046			
<i>Note</i>	p-value incompatible with t-Bounds distribution			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 ، أنظر الملحق 17.

تؤكد نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، حيث ظهر معامل حد التصحيح بقيمة سالبة (-1,28) وبدرجة معنوية عالية جداً ($p\text{-value} < 0.01$). كما تعكس هذه القيمة المقدرة لمعامل حد التصحيح قدرة النظام على استعادة سريعة للتوازن للاختلالات قصيرة الأجل، إذ يتم تصحيح نحو 128% من هذه الاختلالات في الفترة التالية. هذه النسبة قد تشير أيضًا إلى عملية تصحيح مفرطة (Over-Correction) أو تذبذب قبل الوصول للاستقرار النهائي على المسار التوازني.

■ نتائج الأجل القصير :

عند تحليل معاملات الانحدار القصيرة الأجل المستخلصة من نموذج ECM يتبين أن لكل متغير مستقل أثرًا مباشرًا ومؤقتًا على المتغير التابع (MANF) :

- يلاحظ أن الفرق الأول للمتغير FDI ظهر سالبًا ومعنويًا عند مستوى دلالة 5% (بمعامل تقديري بلغ -4.60)، وهو ما يشير إلى أن التغيرات قصيرة الأجل في الاستثمار الأجنبي المباشر قد تحدث في البداية أثرًا انكماشياً على القيمة المضافة الصناعية، نتيجة تأخر انتقال أثر الاستثمار إلى الإنتاج، أو تركيز جزء منها في أنشطة أخرى كقطاع المحروقات، قبل أن يظهر الأثر الإيجابي على المدى الطويل.
- متغير الائتمان الصناعي (CRD_ind)، أظهر تأثيرًا مزدوجًا؛ حيث ظهر الفرق الأول موجبًا ومعنويًا (1.47) عند مستوى دلالة 1%، مما يدل على أن التوسع في الإقراض الصناعي يسهم مباشرة في تحفيز النشاط الصناعي في الأجل القصير. في المقابل، ظهر الأثر عند الإبطاء الأول للفرق الأول ((D(CRD_IND(-1)) سالبًا ومعنويًا (-0.18)، ما يعكس وجود تأثير تصحيحي لاحق مرتبط بدورات التمويل والإنتاج.
- متغير الانفتاح التجاري (TRADE_OPEN) جاء بأثر موجب ومعنوي واضح (0.73)، وهو ما يعني أن زيادة درجة الانفتاح التجاري تسهم في تعزيز أداء القطاع الصناعي في الأجل القصير عبر توسيع فرص التسويق والاستفادة من التدفق التجاري الخارجي.
- المتغير التفاعلي بعد سنة 2011 (ZINT_POST2011)، ظهر بأثر موجب وقوي في الفترة الحالية (21.01) مع معنوية عالية، وهو ما يعكس استجابة سريعة للإصلاحات والسياسات المتبعة بعد 2011. غير أن تأثيره انقلب إلى سالب عند الفترات المتأخرة (-24.04 و -22.16)، مما يشير إلى أن الاستجابة الإيجابية الأولية قد تكون مؤقتة وتليها مرحلة تصحيح أو تراجع في الأثر، ما يعكس تفاعل تدريجي غير خطي للسياسات المطبقة، وأن مرحلة بناء العناقيد الصناعية لم تستكمل بعد.

ثانيا: تقدير العلاقة طويلة الأجل:

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك من خلال اختبار الحدود (Bounds Test) ، نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات من خلال نموذج ARDL المحدد. في هذه المرحلة تُقدَّر المعاملات طويلة الأجل (Long Run Coefficients) والتي تعبر عن الأثر التراكمي لكل متغير مستقل على المتغير التابع في الأجل الطويل.

الجدول رقم(20): تقدير العلاقة طويلة الأجل.

Levels Equation				
<i>Case 2: Restricted Constant and No Trend</i>				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RSDV	34.54824	8.442642	4.092113	0.0010
FDI	5.395353	1.749491	3.083955	0.0076
CRD_IND	-1.263891	0.233896	-5.403648	0.0001
TRD_OP	0.088972	0.182766	0.486808	0.6334
ZINT_POST2011	19.11862	12.29907	1.554478	0.1409
C (Constant)	6.596956	9.356731	0.705049	0.4916
EC Equation (Error Correction Term)				
$EC = MANF - (34.5482 * RSDV + 5.3954 * FDI - 1.2639 * CRD_IND + 0.0890 * TRD_OP + 19.1186 * ZINT_POST\ 2011 + 6.5970)$				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 ، انظر الملحق 18.

من خلال مخرجات برنامج Eviews 12 يمكن صياغة العلاقة في الأجل الطويل كالآتي:

$$MANF = 6,5970 + 34,5482 * RSDV + 5,3954 * FDI - 1,2639 * CRD_{ind} + 0,089 * TRD_{op} + 19,1186 * ZINT_Post2011$$

تبين نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل من خلال نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) أن معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) و الانفاق على البحث والتطوير لهما تأثير موجب ومعنوي

إحصائيًا عند مستوى 1%، بينما معامل مؤشر الائتمان الصناعي (CRD_ind) جاء سالبًا دون دلالة معنوية. وفي المقابل، بيّنت النتائج أن الانفتاح التجاري (TRD_op) يظهر تأثيرًا إيجابيًا ضعيفًا وغير معنوي على القيمة المضافة الصناعية. كما يعكس التفاعل بعد 2011 (ZINT_POST2011) تأثيرًا إيجابيًا ملموسًا ولكنه ذو معنوية منخفضة نسبيًا. بالإضافة إلى أن الثابت موجب وغير معنوي إحصائيًا. وتُعبّر هذه النتائج عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة.

■ نتائج الأجل الطويل:

- أظهر متغير الإنفاق على البحث والتطوير (RSDV) معاملًا موجبًا مرتفعًا في معادلة الأجل الطويل (34.54)، وكان ذا دلالة إحصائية قوية عند مستوى 1%، ما يعكس الدور الحاسم للابتكار وبناء القدرات التكنولوجية في تعزيز القيمة المضافة الصناعية على المدى الطويل. ويشير ذلك إلى أن أثر الاستثمار في البحث والتطوير لا يتجلى بشكل فوري في ديناميكية الأجل القصير، وإنما يتسم بطابع تراكمي يتطلب زمنًا كافيًا للانتقال من مرحلة توليد المعرفة إلى مرحلة التوظيف الإنتاجي داخل القطاع الصناعي. وهو ما ينسجم مع الأدبيات النظرية والتجريبية التي تؤكد أن عوائد الابتكار تظهر أساسًا في الأجل الطويل من خلال تحسين الإنتاجية، تعميق الروابط الصناعية وتعزيز القدرة التنافسية الهيكلية.
- متغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) سجّل معاملًا موجبًا ومعنويًا (5.39) عند مستوى دلالة 1%، وهو ما يشير إلى أن التدفقات الرأسمالية الخارجية تُسهم في دعم القدرات الإنتاجية على المدى الطويل، سواء من خلال نقل التكنولوجيا أو توسيع الطاقة الإنتاجية.
- أظهر متغير الائتمان الصناعي (CRD_IND) معاملًا سالبًا ومعنويًا بشدة (-1.26)، ما يعني أن التوسع في الإقراض الصناعي قد تكون له آثار عكسية في الأجل الطويل، ربما نتيجة توجيه جزء من القروض نحو تمويل غير إنتاجي، أو بسبب ارتفاع مخاطر التعثر المالي للمؤسسات الصناعية على المدى الزمني الممتد.
- متغير الانفتاح التجاري (TRD_OP) ظهر بمعامل موجب ضعيف (0.0889) لكنه غير معنوي إحصائيًا، ما يوحي بأن التجارة الخارجية لا تُحدث أثرًا طويل الأجل واضحًا على القيمة المضافة الصناعية ما لم تكن مصحوبة بسياسات حامية أو دعم للصناعات المحلية.

- المتغير التفاعلي بعد سنة 2011 (ZINT_POST2011) جاء بمعامل موجب (19.11) لكنه غير معنوي إحصائياً، مما يشير إلى أن التغييرات الهيكلية أو السياسات المطبقة بعد 2011 بدأت تُظهر أثراً إيجابياً، لكنه غير مستقر بشكل كافٍ ليعتبر تأثيراً طويلاً الأجل مضموناً.

المطلب الثالث: الاختبارات القياسية للنموذج.

لمعرفة مدى صلاحية النموذج المقدّر ودرجة خلوه من أخطاء القياس يتم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية.

الفرع الأول: اختبارات فحص بواقي تقدير النموذج .

من الضروري التحقق من سلامة الفروض الكلاسيكية المرتبطة ببواقي التقدير، باعتبارها شرطاً أساسياً لصحة الاستدلال الإحصائي.

▪ اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test) : يسمح هذا الاختبار بالكشف عن وجود ارتباط تسلسلي بين أخطاء النموذج، وهو ما قد يؤدي إلى تحيز تقديرات المعلمات وعدم كفاءة اختبارات الدلالة.

الجدول رقم(21): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test		
Null Hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags		
Test Statistic	Value	Prob.
F-statistic	3.740393	0.0521
Obs*R-squared	11.32302	0.0035

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 ، أنظر الملحق 19.

بناءً على نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي أن قيمة الاحتمال (Prob.) لكل من إحصائية F أكبر من 0.05 حيث قُدرت بـ 0,0521، مما يعني أننا لا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي حتى الرتبة الثانية. وعليه، يمكن القول إن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

▪ اختبار ثبات التباين Homoskedasticity test (Breusch–Godfrey LM Test): يهدف الاختبار إلى التحقق من استقرار تباين حدود الخطأ في نموذج الانحدار.

الجدول رقم (22) : نتائج اختبار ثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey		
Null Hypothesis: Homoskedasticity		
Test Statistic	Value	Prob.
F-statistic	0.440549	0.9383
Obs*R-squared	9.480429	0.8511
Scaled explained SS	2.559899	0.9999

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 ، أنظر الملحق 20.

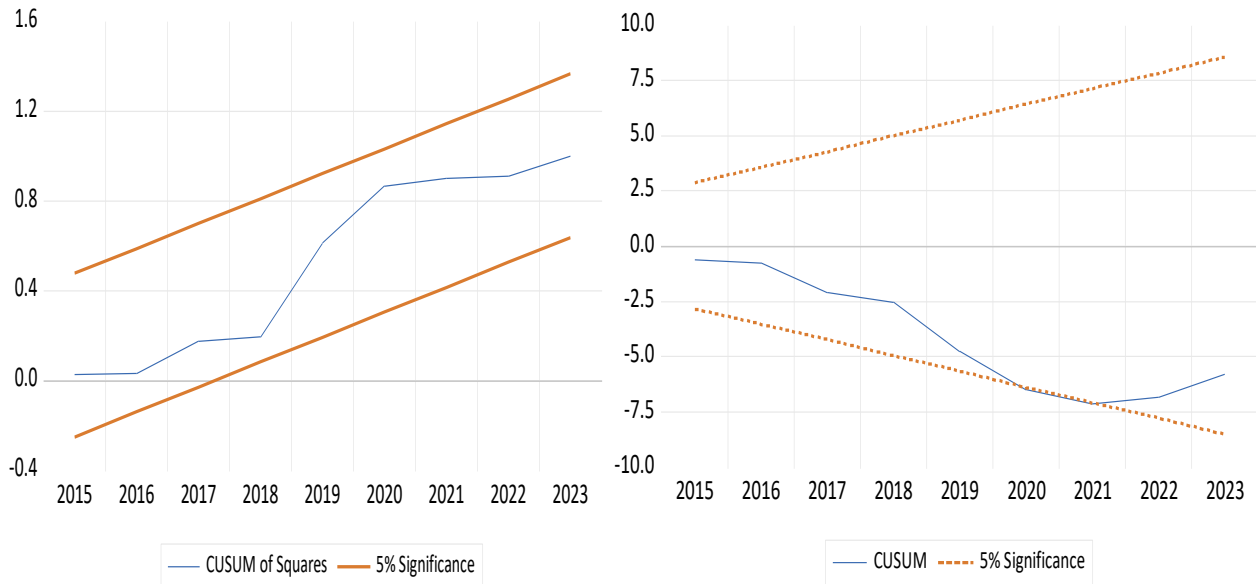
تم اختبار فرضية تجانس التباين باستخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey ، حيث بلغت قيمة الاحتمال (Prob. F) 0.9383 و (Prob. Chi-Square) 0.8511 ، وهي أيضاً أكبر من 5% ، مما يدل على عدم وجود مشكلة تباين غير متجانس.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن النموذج خالٍ من المشكلات التشخيصية الجوهرية، وهو ما يعزز موثوقية التقديرات ويدعم صلاحية النتائج المستخلصة.

الفرع الثاني: اختبار ثبات النموذج.

للتحقق من استقرار معاملات النموذج المقدر عبر الزمن، تم الاعتماد على اختبارين هما اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) . يهدف هذان الاختباران إلى الكشف عن أي تغيرات هيكلية محتملة في البيانات ومدى اتساق المعلمات قصيرة الأجل مع العلاقة طويلة الأجل. ويتحقق الاستقرار الهيكلي إذا بقي الخط البياني لكلا الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5% .

الشكل رقم (31) : نتائج اختباري CUSUM و CUSUM of Squares



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

يتضح من منحنىي اختباري CUSUM و CUSUM of Squares أن الخط الأزرق بقي داخل حدود فاصل الثقة البالغ 5% طوال فترة الاختبار. ويشير ذلك إلى استقرار معاملات النموذج المقدّر وعدم وجود تغيرات هيكلية تؤثر على موثوقية النتائج، كما يدل أيضًا على ملائمة الصيغة الخطية المستخدمة وعدم تأثر النموذج بصدمات قد تقلل من جودته.

الفرع الثالث: اختبار خصائص بواقي التقدير.

أولاً: اختبار سلسلة بواقي التقدير.

يمثل هذا الاختبار خطوة أساسية لتقييم سلامة النموذج القياسي، من خلال فحص الفروق بين القيم الحقيقية والقيم المقدّرة.

الشكل رقم (32): نتائج اختبار سلسلة بواقي التقدير.



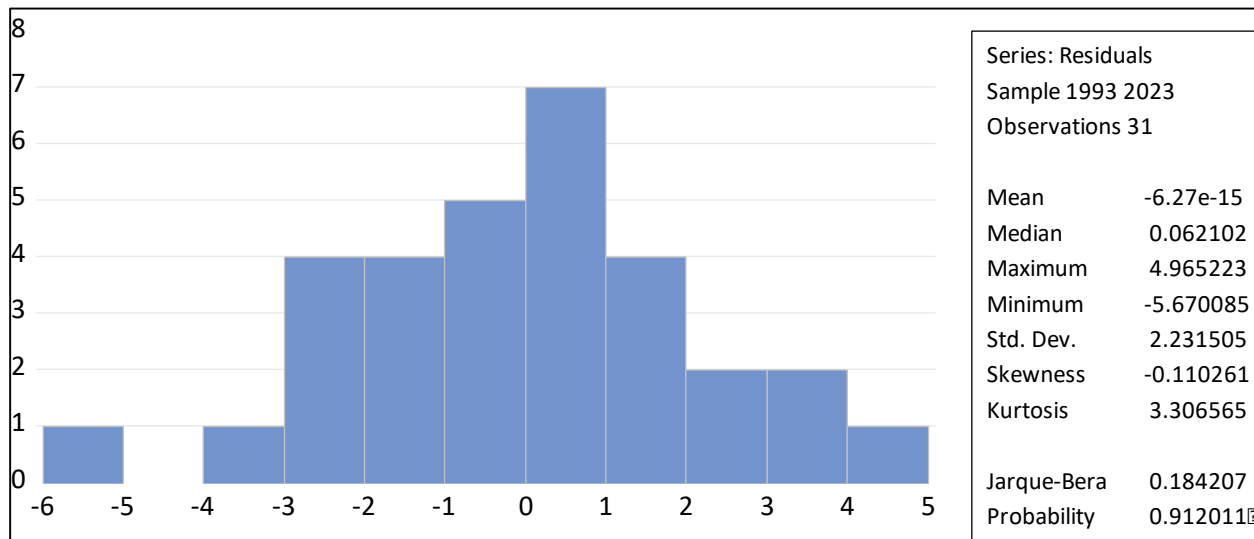
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

يوضح الشكل أعلاه العلاقة بين القيم الفعلية (**Actual**) والقيم المقدرة (**Fitted**) والبواقي (**Residual**) للنموذج المقدّر. يتبيّن أن القيم المقدّرة تتابع بشكل عام الاتجاه العام للقيم الفعلية، مما يدل على قوة النموذج في تفسير التغيرات في المتغير التابع. كما تظهر المتبقّيات موزعة حول خط الصفر بدون نمط منتظم، وهو ما يشير إلى عدم وجود مشكلات هيكلية مثل الارتباط الذاتي للبواقي أو غياب المتغيرات المهمة. بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ عدم وجود قفزات متكررة أو انحرافات حادة في البواقي باستثناء بعض الفترات المحدودة التي قد تعكس صدمات خارجية لم يشملها النموذج.

ثانياً: اختبار فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

يوضح الشكل رقم (28) اختبار جاركو-بيرا (Jarque-Bera) والذي يستخدم لاختبار فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

الشكل رقم (33): نتائج اختبار فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

تم اختبار فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار Jarque-Bera ، حيث بلغت قيمة الاحتمال المصاحبة للاختبار حوالي 0.912، وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، مما يدل على قبول فرضية التوزيع الطبيعي. وهو ما يفيد بسلامة فروض النموذج وإمكانية الاعتماد على الاستدلالات الإحصائية المستخلصة.

المطلب الرابع: التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية.

خلصت الدراسة القياسية إلى مجموعة من النتائج الأساسية يمكن عرضها كما يأتي:

أولاً: الدلالة العامة للنموذج القياسي (ARDL-ECM) .

- يعكس اعتماد نموذج ARDL ملائمة لطبيعة البيانات الزمنية المستخدمة، خصوصاً مع اختلاف درجات تكامل المتغيرات. وأظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود تكامل مشترك، ما يعني أن المتغيرات لا تتحرك بشكل عشوائي على المدى الطويل، بل ترتبط بعلاقة توازنية مستقرة تحكم تطور القيمة المضافة الصناعية.

كما يؤكد معامل حد تصحيح الخطأ $CointEq = -1.28$ باحتمال 0.0000، سالباً ومعنوياً بدرجة عالية، على قدرة النظام على استعادة التوازن بسرعة عند حدوث أي انحراف قصير الأجل. ويشير تجاوز معامل التصحيح لقيمة (-1) إلى وجود تصحيح مفرط، حيث يمر النظام بمرحلة تذبذب قبل العودة إلى الاستقرار، وهو أمر شائع في الاقتصادات التي تعرف عدم استقرار السياسات الصناعية.

ثانيا: تفسير نتائج الأجل القصير (الديناميكية قصيرة الأجل).

- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

أظهرت النتائج أثرا سلبيا ومعنويا في الأجل القصير، ما يدل على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي لا تتحول فوراً إلى قيمة مضافة صناعية. يمكن تفسير ذلك بتركيز الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات أو الأنشطة الاستخراجية، والفجوة الزمنية بين دخول رأس المال وبدء الإنتاج الفعلي، وكذا ضعف الروابط الخلفية والأمامية مع المؤسسات الصناعية المحلية. وبالتالي، فإن الأثر السلبي يعكس مرحلة انتقالية وتأخراً في امتصاص الاستثمار الصناعي.

- الائتمان الصناعي (CRD_IND):

أظهرت النتائج سلوكاً مزدوجاً؛ أثر موجب وفوري في الفترة الحالية يعكس دور التمويل في تسيير النشاط الصناعي، وأثر سلبي لاحق يشير إلى سوء توجيه القروض، ضعف الجدوى الاقتصادية للمشاريع الممولة، أو ارتفاع تكاليف التمويل والتعثر. هذا يبرر كيف أن التمويل وحده لا يكفي لتحفيز النمو الصناعي، بل يحتاج إلى إطار مؤسسي ورقابي لضمان كفاءته.

- الانفتاح التجاري (TRADE_OPEN):

يعكس الأثر الموجب والمعنوي قصير الأجل توسع فرص التصدير وسهولة الحصول على المدخلات الوسيطة، والاستفادة المباشرة من الطلب الخارجي. إلا أن هذا الأثر يبقى ظرفياً ولا يشير بالضرورة إلى تحسن هيكلية القدرة الصناعية.

- المتغير التفاعلي بعد 2011 (ZINT_POST2011):

الأثر الإيجابي القوي والفوري يدل على أن تبني مقاربة العناقيد الصناعية وتطبيقها في الواقع سنة 2011 كان لها تأثير نفسي وتحفيزي سريع على النشاط الصناعي، غير أن انعكاس الأثر لاحقاً إلى السالب يعكس أن هذه الإصلاحات لم تُستكمل أو افترقت إلى الاستمرارية والانسجام، ما أدى إلى تراجع أثرها مع الزمن، وهو مؤشر على الطابع غير الخطي للسياسات الصناعية.

ثالثا: تفسير نتائج الأجل الطويل (العلاقة الهيكلية).

- الإنفاق على البحث والتطوير (RSDV):

يُعد هذا المتغير الأقوى والأكثر استقراراً في النموذج، حيث أظهر أثراً موجباً ومعنوياً مرتفعاً على القيمة المضافة الصناعية، ما يؤكد أن البعد الابتكاري للعناقيد الصناعية يمثل المحرك الأساسي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. وتشير النتيجة إلى أن فعالية العناقيد الصناعية لا تعتمد فقط على التجمع الجغرافي للمؤسسات، بل تقوم أساساً على قدرتها على توليد المعرفة ونشرها داخل الشبكات الإنتاجية المحلية. فزيادة

الإتفاق على البحث والتطوير يسهم في تعزيز القدرات التكنولوجية للمؤسسات الجزائرية، ويدعم التفاعل بين الصناعة والجامعات ومراكز البحث الوطنية، بما يسمح بتطوير منتجات وعمليات إنتاج جديدة ذات قيمة مضافة أعلى. وعليه، فإن تعزيز البعد الابتكاري داخل العناقيد الصناعية الجزائرية يُعد شرطاً جوهرياً لتمكينها من قيادة عملية الانتقال نحو هيكل اقتصادي أكثر تنوعاً وتنافسية.

- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

أظهر النموذج أثراً موجباً ومعنوياً لـ FDI على القيمة المضافة الصناعية، مما يشير إلى أن العناقيد الصناعية في الجزائر تستفيد من الاستثمار الأجنبي في دعم التنويع الاقتصادي. فوجود الشركات الأجنبية داخل العناقيد يعزز نقل التكنولوجيا، يحسن عمليات الإنتاج ويطور الروابط بين المؤسسات المحلية. ومع ذلك، تظل هذه الفائدة مرتبطة بنوع الاستثمارات وقدرة المؤسسات على الاستفادة منها، وكذا السياسات الداعمة للشركات التكنولوجية ونقل المعرفة، بما يسهم في تعزيز القيمة المضافة وتوسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية وتنويعها.

- الائتمان الصناعي (CRD_IND) :

يعكس الأثر السلبي طويل الأجل للائتمان الصناعي وجود خلل في بنيته التخصيصية، وهو ما تؤكد تقارير بنك الجزائر (2022-2024)، حيث ارتفعت حصة القروض قصيرة الأجل من 26.90% إلى 38.60% مقابل تراجع القروض متوسطة وطويلة الأجل من 73.10% إلى 61.40%، ما يعكس توجّهاً متزايداً نحو تمويل الاحتياجات التشغيلية بدل الاستثمار الإنتاجي طويل الأمد.

كما تستحوذ القروض متوسطة الأجل على 79.2% من التمويل الموجه للمؤسسات الخاصة، في حين تظل القروض طويلة الأجل موجهة أساساً نحو القطاع العمومي، رغم هيمنة القطاع الخاص عددياً على الصناعات التحويلية. ويكشف ذلك عن عدم اتساق بين هيكل التمويل وهيكل النسيج الصناعي.

ويتعمق هذا الاختلال في ظل غياب سوق مالي متطور يوفر أدوات تمويل طويلة الأجل، حيث يسود الإقراض المصرفي المباشر، ما يدفع البنوك إلى تفضيل التمويل قصير ومتوسط الأجل الأقل مخاطرة. وعليه، فإن النتيجة السلبية في النموذج القياسي لا تعكس عدم أهمية التمويل، بل ضعف كفاءته التخصيصية وعدم توجيهه نحو استثمارات صناعية عنقودية ذات قيمة مضافة مرتفعة.

- الانفتاح التجاري (TRADE_OPEN):

يشير ضعف الأثر وعدم معنويته على المدى الطويل إلى أن الانفتاح التجاري في حد ذاته لا يكفي لتعزيز العناقيد الصناعية في الجزائر، وقد يؤدي أحياناً إلى منافسة غير متكافئة للصناعات المحلية. وهذا راجع إلى انخفاض حجم الصادرات غير النفطية. وعليه، يصبح من الضروري ربط الانفتاح بسياسات صناعية نشطة

وداعمة للعناقيد، تهدف إلى حماية الصناعات الناشئة، تعزيز التفاعل بين المؤسسات، وتسهيل اندماجها التدريجي في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية، بما يتيح لها المساهمة الفعّالة في تنويع القاعدة الإنتاجية.

- المتغير التفاعلي بعد 2011 (ZINT_POST2011):

رغم أن إشارة معامل المتغير التفاعلي بعد 2011 (ZINT_POST2011) جاءت موجبة، مما يعكس وجود اتجاه نظري داعم لدور العناقيد الصناعية في تعزيز التنويع الاقتصادي، إلا أن عدم معنويته الإحصائية يدل على محدودية أثر هذه المبادرات على الواقع التطبيقي. ويُفسّر ذلك بأن العناقيد الصناعية في الجزائر ما تزال في مرحلة تأسيسية ولم تتحول بعد إلى آلية مؤسسية فعّالة قادرة على إحداث تأثير هيكلي ملموس على القاعدة الإنتاجية. وعليه، فإن نجاح هذه الآلية يستلزم تفعيلها عملياً من خلال سياسات صناعية موجّهة، شبكات تمويل ملائمة وبناء قدرات ابتكارية تمكن العناقيد من التحول إلى محرك حقيقي للتنويع الاقتصادي.

إذن، من خلال نتائج الدراسة القياسية يمكن القول أن العناقيد الصناعية في الجزائر تمثل آلية واعدة لتعزيز القيمة المضافة الصناعية ودعم مسار تنويع الاقتصاد، غير أن فعاليتها تظل مشروطة بتفعيل محددات بنيوية أساسية. وفي مقدمتها البعد الابتكاري (RSDV) بوصفه المحرك الأكثر استدامة لتعميق المحتوى التكنولوجي ورفع الإنتاجية، إلى جانب توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كأداة لنقل التكنولوجيا والمعرفة التنظيمية، عبر تعزيز الروابط الإنتاجية مع المؤسسات المحلية.

كما تكشف النتائج عن ضرورة إجراء إصلاح هيكلي لمنظومتنا الائتمان الصناعي والانفتاح التجاري، بما يضمن توجيه التمويل نحو استثمارات إنتاجية طويلة الأجل، وربط الانفتاح بسياسات صناعية داعمة تُمكن المؤسسات المحلية من الاندماج الفعلي في سلاسل القيمة.

وعليه، فإن الطبيعة غير الخطية لتطبيق استراتيجية العناقيد الصناعية تقتضي تبني سياسات صناعية متكاملة ومستقرة، تضمن التنسيق المؤسسي بين مختلف الفاعلين، وتوفير إطاراً تنظيمياً وتمويلياً داعماً، بما يسمح بتحويل العناقيد من مبادرات تأسيسية إلى رافعة هيكلية حقيقية للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثالث : نحو حلول عملية لتفعيل العناقيد الصناعية لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.

تشير النتائج القياسية إلى غياب الأثر المباشر للعناقيد الصناعية على القيمة المضافة الصناعية في الجزائر، وهو ما لا يعكس فشل مقارنة العناقيد بحد ذاتها، بل يكشف عن ضعف آليات تفعيلها. وبناءً على ذلك، يقترح هذا المبحث إطاراً تفسيريًا-سياسيًا لتفعيل العناقيد الصناعية والانتقال بها من المقاربة الشكلية إلى المقاربة الوظيفية، عبر تفعيل قنوات التعاون، الابتكار ونقل المعرفة في إطار حوكمة عنقودية فعّالة.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لأداء العناقيد الصناعية في الجزائر.

يُعدّ ضعف أداء العناقيد الصناعية في الجزائر أحد أبرز الإشكالات التي حدّت من قدرتها على الاضطلاع بدورها المفترض كمحرك للنمو الاقتصادي وتعزيز القاعدة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات. فرغم تبني مقاربة العناقيد ضمن الخطابات والاستراتيجيات الصناعية، إلا أن النتائج المحققة على أرض الواقع بقيت دون التوقعات، سواء من حيث تعميق الروابط الإنتاجية، رفع مستوى الابتكار أو تعزيز القيمة المضافة الصناعية. ويعكس هذا الوضع وجود اختلالات عميقة تمسّ طريقة تصميم العناقيد، آليات تسييرها ونمط التفاعل داخلها.

أولاً: تحليل نقاط قوة العناقيد الصناعية في الجزائر.

قبل الخوض في تحليل نقاط القوة للعناقيد الصناعية في الجزائر، من الضروري التأكيد على أن هذه النقاط لا تُقاس بمعايير عامة أو نموذجية، بل تُستخلص من تحليل واقعي ونقدي للسياق المحلي، من خلال التركيز على الإمكانيات والموارد الفعلية المتاحة، دون الاكتفاء بالإنجازات الشكلية أو الخطابات الرسمية، وذلك بهدف الكشف عن العناصر الكامنة التي يمكن تفعيلها لتحسين أداء هذه العناقيد.

- قوة السياسات العمومية؛ تكمن أساساً في الإمكانيات المتاحة أكثر من حصيلة الإنجازات الفعلية. إذ يظهر وجود اعتراف رسمي متزايد بضرورة الانتقال من نموذج اقتصادي ريعي إلى نموذج إنتاجي قائم على التصنيع والتنوع، وهو ما تعكسه بوضوح الوثائق الاستراتيجية المرتبطة بالتنوع الصناعي ودعم المؤسسات. ويُعد هذا الوعي السياسي شرطاً لازماً- وإن كان غير كافٍ-، لتبني سياسة عنقودية فعّالة في المستقبل.

إلى جانب ذلك، يوفّر الإطار التشريعي والتنظيمي، من خلال قانون الاستثمار، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المراسيم المتعلقة بدعم الابتكار والمؤسسات الناشئة، درجة من المرونة تسمح بإعادة هندسة السياسات الصناعية وتوجيهها نحو مقاربة عنقودية،

دون الحاجة إلى إدخال تعديلات تشريعية جوهرية أو تحمل تكاليف مؤسساتية مرتفعة. كما يشكّل تنوع أدوات التدخل العمومي (الدعم المالي، التحفيز الجبائي، برامج الابتكار، سياسات التشغيل وآليات دعم التصدير) مخزونًا سياسيًا مهمًا يمكن إعادة تنسيقه وتكامله ضمن رؤية عنقودية شاملة. غير أن محدودية التنسيق الحالي بين هذه الأدوات وضعف انسجامها الاستراتيجي يقلّص من فعاليتها، ويحول دون ترجمة هذه الإمكانيات إلى نتائج اقتصادية ملموسة.

- توفر الأسس المكانية والمؤسسية فعليًا حتى مع ضعف الترابط التنظيمي. بعض القطاعات الصناعية مثل مواد البناء، الصناعات الغذائية، الإلكترونيك والميكانيك تتميز بتركيز جغرافي واضح، ما يشكل قاعدة لإطلاق الروابط الإنتاجية. كما أن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوفر كثافة مؤسسية قابلة للتشبيك. في حين، تمثل الخبرات الإنتاجية التراكمية (Tacit Knowledge) رصيدًا مهمًا للتعلّم الجماعي.

- توفر الموارد المالية العمومية عبر الصناديق والبرامج تمويلية، وهياكل الدعم المؤسسية مثل الوكالات والحاضنات، ما يمثل نواة لإدارة العناقيد. كما أنّ إمكانية إعادة توجيه الأدوات الفردية الحالية إلى مشاريع مشتركة ومنصات تعاون تتيح تحويل الدعم الفردي إلى دعم عنقودي دون الحاجة لأدوات تنفيذية جديدة.

- على الرغم من محدودية النتائج الفعلية، فإن بعض القطاعات أظهرت قدرة نسبية على خلق قيمة مضافة أو اختراق أسواق على غرار قطاع الصناعات الغذائية، البناء والمواد الأساسية، الإلكترونيك، والصناعات النسيجية ما يمكن اعتباره حالات مرجعية قابلة للتوسع. كذلك، التحسّن النسبي في بعض مؤشرات التصنيع يعكس استجابة جزئية للسياسات، ويشير إلى وجود قابلية للنمو إذا تم دعم العناقيد، ومع الإمكانيات المحلية غير المستغلة والتي تمثل فرصة يمكن تفعيلها.

ثانيا: الأسباب الهيكلية لضعف أداء العناقيد الصناعية.

في ضوء نتائج الدراسة القياسية والتي أظهرت أنّ اعتماد الجزائر لاستراتيجية العناقيد لم يسهم بشكل ملموس في تعزيز القيمة المضافة الصناعية، واستنادا إلى مقابلات وتصريحات رؤساء بعض العناقيد (عنقود التمور، Green Energy Cluster Algeria، Cluster Algerien des Fruits et Légumes à l'Export، Boisson Cluster Algeria) وعديد المؤسسات المنضوية في التكتلات، للوقوف على الأسباب الهيكلية التي تفسّر ضعف العناقيد الصناعية في الجزائر، خلصنا إلى جملة من العوامل المرتبطة بالطابع الشكلي للعناقيد، هشاشة الروابط البيئية، غياب الحوكمة الفعّالة، ضعف الاندماج بين البحث العلمي والنشاط

الصناعي، إضافة إلى تأثير منطق التدخل والاقتصاد الريعي على ديناميكية هذه العناقيد وقدرتها على الإسهام الفعلي في مسار التنوع الاقتصادي. ويمكن تفصيل هذه العوامل على النحو الآتي:

1. هيمنة المنطق الريعي في تصميم وتنفيذ السياسة الصناعية.

تتسم السياسة الصناعية في الجزائر بارتباطها الوثيق بالبنية الريعية للاقتصاد، حيث يؤثر نمط توزيع الريع على طبيعة تدخل الدولة وأدواتها. فبدل الاعتماد على آليات تحفيزية قائمة على المنافسة والأداء، يغلب الطابع الإداري المباشر في توجيه النشاط الاقتصادي، سواء عبر منح التراخيص، توفير الحماية الجمركية أو تقديم دعم مالي غير مشروط. وفي ظل وفرة الموارد الريعية، يصبح هذا النمط من التدخل قابلاً للاستمرار في الأجل القصير، لكنه يضعف في المقابل الحوافز المرتبطة بالابتكار وتحسين الجودة والاندماج في سلاسل القيمة.

ويترتب عن ذلك أن العناقيد الصناعية، بدل أن تتحول إلى فضاءات تنافسية مولدة للقيمة المضافة، قد تميل إلى إعادة إنتاج أنشطة تقليدية منخفضة الإنتاجية، حيث ترتبط الأرباح بالامتيازات الإدارية أو بالحماية من المنافسة الخارجية أكثر من ارتباطها بالكفاءة أو التطوير التكنولوجي. وبذلك يتكرس سلوك اقتصادي ريعي داخل النسيج الصناعي، ما يحدّ من قدرة العناقيد على أداء دورها كرافعة حقيقية للتنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي.

2. الطابع الشكلي للعناقيد الصناعية:

في العديد من الحالات، يتم الإعلان عن العناقيد الصناعية بقرارات إدارية أو مخططات رسمية دون أن يصاحب ذلك بناء فعلي لعلاقات إنتاجية أو تنظيمية بين المؤسسات. فالعنفود، بدل أن يكون شبكة متكاملة من الموردين والمصنّعين ومراكز الخدمات، يتحول إلى تجميع مكاني لمؤسسات مستقلة لا يربط بينها سوى الموقع الجغرافي، بمعنى آخر منطقة صناعية تضم شركات غذائية، تعبئة، وتغليف، لكن كل مؤسسة تتعامل مع موردين خارجيين ولا توجد عقود توريد داخلية أو مشاريع مشتركة. وهو ما يؤدي إلى غياب وفورات الحجم، وفشل العنفود في خلق قيمة مضافة صناعية حقيقية.

3. ضعف الروابط البينية بين المؤسسات.

تقوم العناقيد الناجحة على التعاون والمنافسة في آن واحد، من خلال تبادل المعرفة، تقاسم البنية التحتية أو تطوير منتجات مشتركة. غير أن المؤسسات في الجزائر غالباً ما تعمل بمنطق فردي دفاعي، مع ضعف الثقة وغياب ثقافة الشراكة.

4. غياب إدارة فعالة:

تُعد إدارة العنقود (Cluster Management) عنصراً حاسماً في تنشيط التفاعل بين الأعضاء، من خلال التنسيق، الوساطة، وبناء رؤية استراتيجية مشتركة. غياب ذلك يفقد العناقيد القيادة وتفتقر في خلق ديناميكية تعاونية طويلة الأجل. وهو الحال في الجزائر، حيث يغيب هذا الدور أو يُختزل في هياكل إدارية غير نشطة.

5. انفصال البحث العلمي عن الصناعة:

على الرغم من توفر قاعدة معتبرة من الجامعات ومراكز البحث في الجزائر، إلا أن مخرجات البحث العلمي تبقى في الغالب ذات طابع نظري أو أكاديمي محض، ولا تُترجم إلى تطبيقات صناعية قابلة للاستغلال الاقتصادي. ويعود ذلك أساساً إلى غياب قنوات مؤسسية فعّالة للربط بين الباحثين والمؤسسات الصناعية، إضافة إلى ضعف الحوافز التي تشجع الطرفين على التعاون.

فالبحوث الجامعية في مجالات استراتيجية كالكيمياء، الميكانيك، أو الهندسة الصناعية، تُتجزأ غالباً دون شراكات مع الفاعلين الاقتصاديين، ودون المرور بمراحل التحويل التكنولوجي الأساسية، مثل تطوير النماذج الأولية (prototypes)، الاختبارات الصناعية، أو التكيف مع متطلبات السوق.

ونتيجة لهذا الانفصال، تبقى المعرفة المنتجة داخل المؤسسات الأكاديمية خارج الدورة الإنتاجية، ولا تسهم في رفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصناعية المحلية. ويؤدي ذلك إلى ضعف الابتكار التطبيقي داخل العناقيد الصناعية واستمرار اعتماد المؤسسات على استيراد التكنولوجيا الجاهزة بدل تطوير حلول محلية.

يُظهر التحليل القياسي والميداني لأسباب ضعف أداء العناقيد الصناعية في الجزائر أنّ الإشكال لا يكمن في غياب المقاربة العنقودية من حيث المبدأ، بل في كيفية تفعيلها واستغلال القدرات الكامنة فيها. ما يستدعي إعادة تنظيمها على أسس وظيفية، تقوم على الحوكمة الفعّالة، التحفيز التنافسي، والاندماج الحقيقي بين الفاعلين ضمن منظومة العناقيد الصناعية.

المطلب الثاني: آليات تفعيل دور العناقيد الصناعية في الجزائر.

تكشفت نتائج التحليل السابق أنّ العناقيد الصناعية لا تولّد التنوع الاقتصادي بصورة مباشرة، بل من خلال مجموعة من القنوات الوسيطة (Mechanisms) التي تُنشّط العمليات الاقتصادية وتزيد من ديناميكية المؤسسات والمشاريع داخل الكتلة الصناعية. وبذلك، فإنّ فعالية العناقيد ليست مسألة وجودها الهيكلي، بل مسألة أداء وظيفي للقنوات التي تربطها بالاقتصاد الكلي.

من هذا المنظور، يصبح تحقيق التنويع الاقتصادي مرتبطاً بمدى قدرة العناقيد على تنشيط هذه القنوات وتحويلها إلى ديناميكيات إنتاجية ملموسة، ويمكن إبراز أهمها فيما يأتي:

أولاً_ المحركات الهيكلية لتفعيل العناقيد الصناعية: والمتمثلة في:

1. الابتكار بوصفه محركاً بنوياً للقيمة المضافة.

تشير معنوية متغير الابتكار إلى أن التراكم المعرفي يمثل القناة الأكثر فاعلية في دعم القيمة المضافة الصناعية داخل العناقيد. غير أن الابتكار في هذا السياق لا يُختزل في حجم الإنفاق على البحث والتطوير، بل يُفهم كعملية تحويل معرفي مستمرة تتم داخل الفضاء العقودي عبر التفاعل بين المؤسسات، الجامعات، مراكز البحث والموردين.

فالابتكار ليس مدخلاً تقنياً معزولاً، بل آلية إعادة تركيب هيكلي للإنتاج، تنقل الصناعة من أنشطة منخفضة المحتوى التكنولوجي إلى أنشطة أكثر تعقيداً وقيمة مضافة. وهو ما يعزز القدرة التنافسية، يرفع إنتاجية العمل، ويعيد تموضع المؤسسات في سلاسل القيمة العالمية.

وعليه، فإن تفعيل هذا المحرك يستلزم:

- ربط منظومات البحث العلمي بالحاجات الإنتاجية الفعلية، عبر منصات تعاون تطبيقي تضمن تحويل المعرفة الأكاديمية إلى حلول صناعية قابلة للتسويق؛
- دعم الابتكار التطبيقي الموجه نحو السوق بدل الاكتفاء بالبحث النظري، بما يضمن قابلية النتائج للتصنيع والتصدير؛
- تعزيز تبني التقنيات الحديثة داخل المؤسسات الصناعية، خصوصاً في ما يتعلق بالرقمنة، الأتمتة، وتحسين العمليات الإنتاجية؛
- تطوير آليات فعّالة لحماية ونقل الملكية الفكرية، بما يضمن دوامية الحوافز الابتكارية ويشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر كرافعة للاندماج في سلاسل القيمة.

تعكس الإشارة الموجبة والمعنوية للاستثمار الأجنبي المباشر أهميته في دعم النشاط الصناعي وتعزيز القيمة المضافة. غير أن هذا الأثر يظل مشروطاً بتحسين المناخ الاستثماري بما يضمن استمرارية التدفقات واستقرارها، وقدرتها على التحول إلى استثمارات إنتاجية طويلة الأجل.

كما يرتبط تعظيم أثره بدرجة اندماجه في النسيج الإنتاجي المحلي؛ إذ إن التدفقات المالية في حد ذاتها لا تكفل توليد القيمة المضافة ما لم تُترجم إلى روابط إنتاجية حقيقية مع الموردين المحليين، وتسهم في بناء قدرات تكنولوجية للمؤسسات الوطنية، ما يُمكن الفاعلين المحليين من الاندماج في شبكات الإنتاج الدولية. كما أن توجيه الاستثمار الأجنبي نحو الصناعات التحويلية والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية خارج قطاع المحروقات يمثل شرطاً أساسياً للتنوع الصناعي. ويستلزم ذلك ربط الحوافز الاستثمارية بمؤشرات الإدماج المحلي ونقل التكنولوجيا، ودعم مشاريع الشراكة الصناعية بدل الاستثمارات الاستخراجية الصرفة.

وبذلك يتحول الاستثمار الأجنبي المباشر من مجرد متغير مالي إلى آلية استراتيجية لإعادة هيكلة القدرات الإنتاجية الوطنية وتعزيز مسار التنوع الاقتصادي ضمن إطار العناقيد الصناعية.

3. توجيه التمويل الصناعي نحو الكفاءة الإنتاجية.

تكشف الإشارة السالبة للائتمان الصناعي عن فجوة بين حجم التمويل وأثره الإنتاجي، ما يشير إلى اختلال في تخصيص الموارد أو ضعف توجيهها نحو أنشطة ذات قيمة مضافة مرتفعة. ومن ثم، فإن تفعيل هذه القناة لا يقتصر على زيادة حجم الائتمان، بل يتطلب تركيز التمويل على الكفاءة الإنتاجية والابتكار.

ويستلزم ذلك مجموعة من التدابير العملية، منها:

- ربط التمويل بمؤشرات أداء إنتاجي واضحة مثل حجم الإنتاج، القيمة المضافة، أو مؤشر التصدير، لضمان أن التمويل يسهم فعلياً في تعزيز الإنتاجية. على سبيل المثال، برنامج التمويل الصناعي في ألمانيا يرتبط بتحقيق مؤشرات أداء محددة في الصناعات التحويلية عالية التقنية، ما يضمن تحقيق أثر اقتصادي ملموس.
- توجيه القروض نحو الأنشطة ذات الكثافة التكنولوجية الأعلى مثل الصناعات التحويلية المتقدمة، الصناعات الدوائية، وتكنولوجيا المعلومات، مما يعزز نموها الداخلي ويولد آثاراً انتشارية تمتد إلى مختلف القطاعات ليكون الأثر على القيمة المضافة أكبر.
- دعم المشاريع التعاونية داخل العناقيد الصناعية؛ إذ أن تمويل المشاريع المشتركة بين المؤسسات داخل الكتل الصناعية يعزز من التكامل الإنتاجي، نقل التكنولوجيا، ويخلق اقتصاديات الحجم، كما هو الحال في عناقيد الإلكترونيات في تايوان، حيث التمويل المشترك ساهم في رفع مستوى الابتكار والتنافسية.

- تطوير أدوات تمويل قائمة على المخاطر المرتبطة بالابتكار؛ بما في ذلك صناديق رأس المال المخاطر، الضمانات المالية للمشاريع التجريبية والقروض المشروطة بالابتكار، لضمان تشجيع المؤسسات على تبني تقنيات جديدة دون التعرض لمخاطر مالية مفرطة.

فالتمويل، في غياب الكفاءة التخصيصية، قد يتحول من أداة تحفيز إلى عامل تشويش هيكلي يهدد فعالية الاستثمار الصناعي ويحد من قدرته على خلق القيمة المضافة.

4. الانفتاح التجاري كأداة لتعميق الإنتاج الصناعي.

إن عدم معنوية الانفتاح التجاري يدل على أنّ الانخراط في التجارة الدولية لم يتحول بعد إلى مسار فعلي لتعميق الصناعة الوطنية. وعليه، فإن التحدي لا يكمن في درجة الانفتاح فحسب، بل في نوعيته ومحتواه الإنتاجي، أي مدى قدرته على تعزيز القيمة المضافة والتنافسية الصناعية.

ولتحويل الانفتاح التجاري إلى قناة فاعلة، ينبغي اعتماد مجموعة من التدابير العملية:

- دعم الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة؛ عبر حوافز مالية وتقنية للصناعات التحويلية عالية التقنية أو الصناعات التي تساهم في دمج الاقتصاد المحلي في سلاسل القيمة العالمية.
- تحسين معايير الجودة والمطابقة الدولية، لضمان قبول المنتجات في الأسواق الخارجية ورفع قدرتها التنافسية، بما يشمل الحصول على شهادات ISO والمعايير الأوروبية أو الأمريكية للمنتجات الصناعية.
- تطوير علامات صناعية جماعية داخل العناقيد الصناعية لتعزيز هوية المنتج الوطني وزيادة قيمته السوقية، كما نجحت بعض الكتل الصناعية في إيطاليا واليابان في خلق علامات جماعية تجمع الموردين والمصنعين لزيادة التميز والتسويق الدولي.
- تشجيع الانتقال من تصدير المواد نصف المصنعة إلى المنتجات النهائية، بهدف تعزيز القيمة المضافة المحلية، خلق فرص عمل وتحقيق تأثير أكبر على الاقتصاد الوطني.

بهذا المعنى، يصبح الانفتاح التجاري أداة استراتيجية لإعادة التوضع في سلاسل القيمة، لا مجرد توسع في حجم المبادلات، بل تعزيز قدرة الاقتصاد الصناعي على المنافسة العالمية وتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي.

ثانياً_ القنوات الوظيفية داخل العناقيد الصناعية.

تتجسد عملية التفعيل في تقوية القنوات الوظيفية التي تنقل أثر المحركات السابقة (الابتكار، الاستثمار الأجنبي، التمويل الصناعي، والانفتاح التجاري) إلى المخرجات الاقتصادية، وتشمل أساساً:

- الروابط الإنتاجية الأمامية والخلفية:

تعميق شبكة العلاقات بين الموردين والمنتجين والموزعين يرفع المحتوى المحلي، يعزز التكامل القطاعي، ويقلل من تسرب القيمة إلى الخارج. ويعد تطوير المناولة الصناعية خياراً استراتيجياً لتحقيق ذلك، حيث يُعد توسيع قاعدة الموردين المحليين شرطاً أساسياً لرفع نسبة الإدماج الوطني وتقليص الاعتماد على الواردات الوسيطة.

- التعلم التفاعلي والتراكم المعرفي:

يعزز تكثيف التفاعل بين المؤسسات الصناعية والجامعات ومراكز البحث القدرة على الامتصاص التكنولوجي وتطوير منتجات جديدة، لا سيما في ظل التحول نحو دور أكثر اندماجاً للجامعة في خدمة المحيط الاقتصادي. فتعزيز آليات الربط بين الجامعة والمؤسسة الصناعية في مجالات مثل الصناعات الصيدلانية، الطاقات المتجددة وغيرها يساهم في تحويل المعرفة الأكاديمية إلى تطبيقات إنتاجية، يدعم مسار الابتكار ويُحسن تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نقل التكنولوجيا وتطوير الحلول التقنية الملائمة لاحتياجات السوق.

- نقل المعرفة والتعلم التكنولوجي داخل العناقيد:

تمثل عملية نقل المعرفة والتكنولوجيا داخل العناقيد الصناعية قناة أساسية لانتشار التقنيات وتحويلها إلى تطبيقات إنتاجية داخل المؤسسات. فالعناقيد توفر بيئة ملائمة لانتقال الخبرات التقنية والممارسات الإنتاجية بين الشركات، خاصة بين المؤسسات الكبيرة والموردين المحليين أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويساهم هذا الانتشار التكنولوجي في تسريع تبني التقنيات الحديثة وتحسين كفاءة العمليات الإنتاجية وجودة المنتجات. وفي السياق الجزائري، يمكن أن يؤدي دعم برامج نقل التكنولوجيا والشراكات الصناعية إلى تسهيل انتقال الخبرات التقنية داخل العناقيد، بما يعزز إنتاجية المؤسسات ويساهم في تطوير القاعدة الصناعية.

- تعميق القيمة المضافة المحلية:

توسيع نطاق التحويل الصناعي محليًا، خاصة في قطاعات مثل الصناعات الغذائية والبتروكيميائية، يسمح بالانتقال من تصدير المواد الأولية إلى إنتاج سلع نصف مصنعة أو نهائية. ففي حالة الصناعات الغذائية في الجزائر، يمثل تطوير سلاسل التحويل (الحبوب، التمور، الحليب، الخضر والفواكه) رافعة لزيادة القيمة المضافة وخلق فرص عمل أكثر.

- إعادة هيكلة الصادرات الصناعية:

يمثل توجيه الإنتاج نحو التصدير الصناعي غير النفطي خطوة مركزية في مسار التنويع الاقتصادي. ويشكل دعم صادرات الصناعات الغذائية، والمواد شبه المصنعة، وبعض المنتجات الكيماوية، توجهًا نحو تقليص الاعتماد على صادرات المحروقات وتعزيز حضور المنتجات الصناعية الوطنية في الأسواق الإقليمية والإفريقية خاصة.

تتحول العناقيد الصناعية من خلال دمج هذه القنوات الوظيفية، من تجمعات إنتاجية محدودة الأثر إلى آليات تكاملية قادرة على تعميق القاعدة الصناعية، وتعزيز الابتكار، ورفع القيمة المضافة الوطنية، بما يدعم مسار التنويع الاقتصادي وتقليص التبعية الريعية.

ثالثًا_ الحوكمة المؤسسية للعناقيد الصناعية.

لا يمكن للقنوات الوظيفية السابقة أن تؤدي ثمارها دون إطار مؤسسي منسق يضمن تكاملها. فالعناقيد الصناعية ليست مجرد تجمعات جغرافية للمؤسسات، بل هي منظومات تنظيمية تتطلب هندسة مؤسسية دقيقة لضمان انسجام الفاعلين وتراكم الأثر الاقتصادي عبر الزمن.

وتمثل هذا الإطار المؤسسي في مجموعة من الركائز الأساسية:

- إنشاء هياكل حوكمة عنقودية.

تتولى هذه الهياكل مهام التنسيق بين الفاعلين (مؤسسات، جامعات، بنوك، هيئات حكومية)، ومتابعة تنفيذ البرامج وتقييم الأداء وفق مؤشرات إنتاجية واضحة. فغياب التنسيق قد يؤدي إلى تشتت الجهود وتكرار المبادرات دون أثر تراكمي. كما تعمل الحوكمة الفعالة على تحويل العنقود من تجمع عفوي إلى كيان منظم ذي رؤية استراتيجية مشتركة.

- تطوير مراكز تكنولوجية قطاعية مرتبطة بالعناقيد.

تلعب هذه المراكز دور الوسيط المعرفي بين البحث العلمي والتطبيق الصناعي، عبر تقديم خدمات البحث التطبيقي، الاختبار التقني، نقل التكنولوجيا، وتكوين الموارد البشرية. وهي تمثل أداة عملية لتعزيز القدرة على الامتصاص التكنولوجي داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تطوير آليات تمويل داعمة للتكامل العنقودي:

لا يقتصر دور الحوكمة المؤسسية للعناقيد الصناعية على توفير الموارد المالية، بل يمتد إلى تنظيم وتوجيه تدفقات التمويل بما يدعم المشاريع الإنتاجية المشتركة داخل العنقود. وفي هذا السياق، يمكن إنشاء أدوات تمويل موجهة للمشاريع التعاونية بين المؤسسات الصناعية، مثل خطوط التمويل المخصصة للمشاريع المشتركة، وصناديق دعم الابتكار الصناعي، إلى جانب آليات ضمان تقلل من مخاطر الاستثمار طويل الأجل. ويسهم هذا النوع من التمويل المنظم في تعزيز التكامل الإنتاجي داخل العناقيد وتسريع تبني التقنيات الحديثة.

- وضع برامج إدماج صناعي تربط الاستثمار الأجنبي بالموردين المحليين.

يعد الإدماج الصناعي أداة مركزية لتحويل الاستثمار الأجنبي من نشاط معزول إلى رافعة هيكلية. ويتحقق ذلك عبر اشتراط نسب محتوى محلي، تنظيم منصات ربط بين الشركات الأجنبية والموردين المحليين وتقديم دعم تقني لرفع جودة الإنتاج المحلي بما يتوافق مع المعايير الدولية.

إن فاعلية العناقيد ليست نتاج تدخل منفصل أو أداة قائمة بذاتها، بل نتيجة تكامل مؤسسي منظم ينسّق بين التمويل، الاستثمار، الابتكار، والتجارة ضمن رؤية استراتيجية واحدة. فالإطار المؤسسي هو الذي يحوّل العناقيد الصناعية من مبادرات ظرفية إلى رافعة تحول هيكل دائم، ويضمن انتقال الاقتصاد من منطق الدعم الجزئي إلى منطق البناء المنظومي للتنافسية.

رابعا: الآثار الهيكلية المتوقعة -المخرجات الاقتصادية (Expected Outcomes) .

تعكس المخرجات الاقتصادية تحقيق الهدف النهائي للعناقيد وفق هذه المقترحات، حيث تتحوّل العناقيد الصناعية من مجرد كيانات تنظيمية أو هياكل إدارية شكلية إلى آليات ديناميكية فاعلة قادرة على توليد التنويع الصناعي، تحفيز الابتكار، وخلق قيمة اقتصادية محلية قابلة للقياس والتقييم. فنجاح تفعيل العناقيد، لا يُقاس بوجودها المؤسسي فحسب، بل بقدرتها على الارتقاء بالقيمة المضافة الصناعية، توسيع القاعدة الإنتاجية،

تعزيز الصادرات غير النفطية، ورفع مستويات الإدماج الوطني، إلى جانب خلق فرص عمل نوعية قائمة على المهارات والمعرفة.

يلخص الجدول رقم (23) الآليات المقترحة لتفعيل العناقيد الصناعية للانتقال بها من المقاربة الشكلية إلى المقاربة الوظيفية بما يضمن تحقيق نتائج اقتصادية ملموسة على مستوى القيمة المضافة الصناعية والتنويع الاقتصادي.

الجدول رقم (23): ملخص إطار تفعيل العناقيد الصناعية في الجزائر.

المحرك الهيكلي (Drivers)	القنوات الوظيفية (Functional Channels)	النتائج الاقتصادية المتوقعة (Expected Outcomes)
الابتكار	- التراكم المعرفي والتعلم التفاعلي - تطوير منتجات وعمليات صناعية جديدة - ربط البحث العلمي بالاحتياجات الإنتاجية	- رفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصناعية - زيادة القيمة المضافة الصناعية - تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات
الاستثمار الأجنبي المباشر	- إدماج المؤسسات المحلية في سلاسل القيمة - نقل التكنولوجيا والمعرفة - تعزيز الشراكات بين الشركات الأجنبية والمحلية	- تعزيز القيمة المضافة الصناعية - خلق فرص عمل نوعية - تحسين اندماج الصناعات المحلية في السوق العالمية
التمويل الصناعي	- توجيه التمويل نحو الأنشطة عالية القيمة المضافة - دعم المشاريع التعاونية داخل العناقيد - تطوير أدوات تمويلية مرتبطة بالابتكار	- زيادة الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية - تحفيز التكامل الإنتاجي ونقل التكنولوجيا - رفع القدرة على الابتكار التطبيقي
الانفتاح التجاري	- دعم الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية - تحسين معايير الجودة والمطابقة الدولية - تطوير العلامات الصناعية الجماعية	- تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية - زيادة الصادرات غير النفطية - تعميق القيمة المضافة المحلية

الحكومة المؤسسية للعناقيد	-إنشاء هياكل إدارة عنقودية فعّالة- تطوير مراكز تكنولوجية قطاعية- برامج إدماج صناعي وربط الاستثمار بالموردين المحليين	-انسجام الفاعلين داخل العنقود- استمرارية وفعالية القنوات الوظيفية- تحويل العناقيد من كيانات شكلية إلى رافعة للتنويع الاقتصادي
---------------------------------	--	--

على ضوء ما سبق، يبرز الإطار المقترح كأداة تحليلية-سياساتية تفسّر غياب الأثر القياسي المباشر للعناقيد في الوضع الحالي، وتقدّم في الوقت ذاته مسارًا عمليًا لإعادة تفعيلها بما ينسجم مع متطلبات التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في الجزائر.

خلاصة الفصل.

من خلال الدراسة القياسية لدور العناقيد الصناعية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. كما أظهرت أثرا إيجابيا لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، والإنفاق على البحث والتطوير، والانفتاح التجاري على المتغير التابع (القيمة المضافة الصناعية). في حين أظهر الانتماء الصناعي تأثيرا عكسيا. كما بينت النتائج أن السياسات المعتمدة بعد سنة 2011 بدأت تُظهر أثرا إيجابيا، وإن كان هذا الأثر غير مستقر بما يكفي ليُعد تأثيرا طويل الأجل مؤكداً.

ومن خلال التحليل الوصفي تبين أن ضعف الأثر المباشر للعناقيد الصناعية على القيمة المضافة الصناعية في الجزائر لا يُعبر عن قصور جوهري في مقارنة العناقيد بحد ذاتها، بقدر ما يعكس اختلالات بنيوية في كيفية تصميمها وتفعيلها. فغياب أثر ذي دلالة إحصائية للعناقيد الصناعية يتوافق مع واقع ميداني يتسم بالطابع الشكلي للعناقيد، ضعف الروابط البينية بين المؤسسات، ومحدودية قنوات الابتكار ونقل المعرفة.

وانطلاقاً من هذه النتائج، تم اقتراح إطار تفسيري-سياساتي لتفعيل العناقيد الصناعية في الجزائر، يقوم على الانتقال من المقاربة الشكلية القائمة على التجميع الجغرافي والمؤسسي، إلى مقاربة وظيفية تركز على تفعيل قنوات التعاون الإنتاجي، الابتكار المشترك، ونقل المعرفة، في إطار حوكمة عنقودية فعالة. قد يتطلب هذا الانتقال فترة زمنية ممتدة ، لكنه يُعدّ شرطاً أساسياً لتمكين العناقيد الصناعية من الاضطلاع بدورها كمحرك للتنويع الاقتصادي وتعزيز القيمة المضافة الصناعية خارج قطاع المحروقات.

الخاتمة

في إطار مساعيها لتنويع الاقتصاد الوطني، تبنت الجزائر مقارنة العناقيد الصناعية سنة 2007 ضمن السياسة الصناعية الجديدة. تهدف هذه المقاربة إلى مواجهة الاختلالات الهيكلية، خاصة ضعف التنافسية الصناعية والتبعية المفرطة للمحروقات، عبر تعزيز أداء المؤسسات من خلال التكتل الصناعي والتشبيك بين القطاعات وتحفيز التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين.

رغم تأخر تأخر تجسيدها حتى 2011، فقد أحرزت الجزائر تقدماً نسبياً في تهيئة الإطار المؤسسي والتنظيمي لإنشاء العناقيد الصناعية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. ساهمت هذه الجهود في تعزيز دور القطاع الخاص، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص عمل جديدة، مع تحسين بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، غير أن أثرها الصناعي بقي محدوداً.

وفي السياق ذاته، تندرج إصلاحات التشريعات ضمن جهود تحسين مناخ الاستثمار. فقد كرس قانون الاستثمار لسنة 2022 حوافز وتدابير داعمة للعناقيد الصناعية، مما يفترض أن يجعل البيئة أكثر جاذبية للاستثمار الصناعي. ومع ذلك، فإن حداثة هذه الإصلاحات تجعل تقييم أثرها الفعلي صعباً مقارنة بفترة الدراسة.

من جهة أخرى، بذلت الجزائر جهوداً لترقية الصادرات خارج المحروقات عبر مراسيم تسهيل التصدير وتقديم حوافز للمصدرين. إلا أن هذه الإجراءات بقيت محصورة في الإطار التنظيمي، دون ترجمة إلى تحسن ملموس في القدرة التنافسية أو تحول هيكلي في بنية الصادرات غير النفطية.

رغم عدم تحقق التنويع الاقتصادي كلياً، تشير مؤشرات صناعية وتجارية إلى تحسن تدريجي في جودة الإنتاج وتطور نسبي في الصادرات غير النفطية، مما يعكس بوادر إيجابية لتجربة العناقيد الصناعية رغم محدوديتها. لذا، يبقى تبني سياسات صناعية متكاملة - تعتمد على تفعيل حقيقي لهذه العناقيد، وتحسين بيئة الأعمال، وتعميق الروابط الإنتاجية - شرطاً أساسياً لتنويع اقتصادي والتحرر من التبعية الريعية.

♦ النتائج النظرية:

- بالرغم من الجهود المبذولة، يظل الاقتصاد الجزائري أحد الاقتصادات الأكثر اعتمادًا على قطاع المحروقات وأقلها تنوعًا، مما يستدعي تطوير استراتيجية فعّالة لتنويع القطاعات الاقتصادية خارج هذا القطاع.
- قامت الجزائر بعدة محاولات لإعادة بعث القطاع الصناعي التحويلي، من خلال برامج تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، إلا أن النتائج لم ترتق إلى المستوى المطلوب نتيجة معوقات مرتبطة بالبيئة الاقتصادية والمؤسسية، بالإضافة إلى صعوبات داخلية تواجه المؤسسات نفسها.
- اتخذت الجزائر خطوات مؤسسية لتطبيق مقاربة العناقيد الصناعية، شملت تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار، مع تبني إصلاحات وتسهيلات تهدف إلى تعزيز تنافسية المنتج الوطني وترقية الصادرات.
- بالرغم من النمو العددي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن عدد العناقيد الصناعية الفعلية ما يزال محدودًا، مما يعكس تفضيل المؤسسات للعمل الانفرادي على التكامل والتشابك، وهو ما يؤثر سلبيًا على قدرتها التنافسية.
- تساهم الصناعات التحويلية في خلق القيمة المضافة في قطاعات متعددة (مثل الصناعات الكهربائية والإلكترونية، الغذائية، مواد البناء، النسيج، الجلود والأحذية، الخشب والورق، الصناعات الكيماوية والبلاستيكية)، إلا أنها تعاني من ضعف هيكلية في التنوع والإنتاجية بسبب محدودية استغلال المواد الأولية، انخفاض حجم الاستثمارات، ونقص التكوين الرأسمالي.

♦ النتائج التطبيقية:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين العناقيد الصناعية والتنويع الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع الدراسات النظرية والتجارب الدولية، لكن فعالية هذه العلاقة محدودة في السياق الجزائري، وهو ما يتوافق مع دراسة ربيع مليلية، شريف بوفاس، (2022).
- ضعف فعالية العناقيد يُفسّر جزئيًا محدودية مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس غياب الأثر الهيكلي للعناقيد على مسار التنويع الاقتصادي.

تم في إطار هذه الدراسة وضع فرضية عامة تعكس الدور المتوقع للعناقيد الصناعية على التنويع الاقتصادي ، بالإضافة إلى أربع فرضيات فرعية ترتبط بالمحركات الأساسية لفاعليتها لتحديد نقاط القوة والقيود المؤسسية.

■ الفرضية العامة :

تنص على أنّ للعناقيد الصناعية دور إيجابي في رفع القيمة المضافة الصناعية وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

- أظهرت النتائج عدم تحقق الفرضية، حيث أنّ أثر العناقيد الصناعية على التنويع الاقتصادي خلال فترة الدراسة لم يكن ملموساً أو فعالاً. ورغم أن المتغير المفسر لتطبيق الاستراتيجية بعد سنة 2011 أظهر معاملاً موجباً يشير إلى أثر إيجابي محتمل، إلا أن هذا الأثر لم يكن معنوياً إحصائياً، ما يدل على ضعف انعكاس هذه المبادرات على الواقع التطبيقي. ويُفسّر ذلك بأن العناقيد الصناعية في الجزائر ما تزال في مرحلة تأسيسية ولم تتحول بعد إلى آلية مؤسسية فعّالة قادرة على إحداث تأثير هيكلي ملموس على القاعدة الإنتاجية، وهو ما يعكس محدودية قدرتها على دعم الاستراتيجية الوطنية للتنويع الاقتصادي.

■ الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الأولى: تنص على أنّ دعم الابتكار داخل العناقيد الصناعية يسهم في ترقية التنويع الاقتصادي في الجزائر.

تدعم نتائج الدراسة صحة الفرضية، حيث أن الإنفاق على البحث والتطوير (RSDV) له تأثير إيجابي قوي على التنويع الاقتصادي على المدى الطويل، مما يعكس الدور المحوري للابتكار وبناء القدرات التكنولوجية، وهو ما يتماشى مع نتائج الدراستين السابقتين (OECD (2021)، Ahmed Jomaa (2024). كما أنّ أثر هذا الاستثمار يتراكم بمرور الوقت، إذ يحتاج التحول من المعرفة إلى التوظيف الإنتاجي داخل العناقيد إلى زمن كافٍ، ما يفسر محدودية الأثر على المدى القصير.

- الفرضية الثانية: تنص على أنّ الائتمان الصناعي في الجزائر يلعب دوراً إيجابياً في دعم الاستثمارات الصناعية داخل العناقيد وتعزيز التنويع الاقتصادي.

تُظهر النتائج عدم تحقق الفرضية، وهو ما يتعارض مع دراسات (Beck, Levine & Levkov (2020) حيث أنه في السياق الجزائري كان مختلفاً، فقد ظهر تأثير سلبي معنوي للتوسع في الإقراض الصناعي على المدى الطويل، مما يعكس وجود اختلال في هيكل تمويل المؤسسات الصناعية في الجزائر، حيث يتركز التمويل على القروض قصيرة ومتوسطة الأجل الموجهة للاحتياجات التشغيلية، بينما تظل القروض الطويلة الأجل محدودة وموجهة للقطاع العام. هذا يوضح أن النتيجة السلبية لا تعني عدم أهمية التمويل، بل ضعف كفاءته التخصيصية وعدم توجيهه نحو استثمارات صناعية عنقودية ذات قيمة مضافة مرتفعة.

- **الفرضية الثالثة:** تنص على أن الانفتاح التجاري يسهم في تعزيز ديناميكية العناقد الصناعية في الجزائر، من خلال تمكين المؤسسات المنتمية إليها من الولوج إلى الأسواق العالمية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على ترقية التنوع الاقتصادي.

تشير النتائج إلى عدم تحقق الفرضية، حيث وأن كان تأثير الانفتاح التجاري على التنوع الاقتصادي داخل العناقد الصناعية موجباً لكنه ضعيف وغير معنوي إحصائياً. هذا يدل على أن التفاعل مع الأسواق الخارجية وحده لا يكفي لتعزيز القيمة المضافة الصناعية أو دعم التنوع الاقتصادي على المدى الطويل. ويعكس هذا الواقع سياسات الدعم والحماية للصناعة المحلية في الجزائر والتي لم تكن فعالة بالقدر الكافي لتطوير الإنتاج الوطني ورفع تنافسيته.

وعلى الرغم من أن هذه النتيجة تتعارض مع بعض الدراسات الدولية التي أظهرت أثراً إيجابياً معنوياً للانفتاح التجاري على الأداء الصناعي والتنوع الاقتصادي، مثل دراسات (Rodrik (2020 و (Nguyen & Su (2022)، إلا أنها تتوافق مع نتائج الدراسات المحلية في السياق الجزائري، مثل دراسة رفيق نزاري بشر محمد موفق (2022) وربيع ملايلية وشريف بوفاس (2022)، والتي أشارت إلى محدودية أثر الانفتاح التجاري على التنوع الاقتصادي بسبب التبعية للموارد الأولية وضعف التكامل مع الأسواق الخارجية وسياسات الدعم المؤسسي.

- **الفرضية الرابعة:** تنص على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تلعب دوراً إيجابياً في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا وتحسين القدرات الإنتاجية للعناقد الصناعية.

أظهرت النتائج صدق الفرضية وهو ما يُفسّر بوجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي، ما يعكس أهمية الاستثمار الأجنبي في دعم العناقد وتعزيز تنافسيته، إذ تساهم في نقل التكنولوجيا، وبناء الروابط الإنتاجية، وتعزيز التنافسية الصناعية، وهو ما تؤكد عليه الدراسات على

غرار دراسة (Sahoo & Dash (2022). غير أن محدودية قدرة الاقتصاد الجزائري على استقطاب هذه الاستثمارات ، مع ضعف توجيهها نحو قطاعات صناعية ذات قيمة مضافة عالية وتركيزها على قطاع المحروقات ، يحد من قدرة العناقيد الصناعية على الاستفادة منها بفعالية لتحقيق أهداف التنوع الاقتصادي

الاقتراحات:

بعد تقييم استراتيجية العناقيد الصناعية ومحدودية أثرها في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، يتضح أن نجاح هذه الاستراتيجية لا يتوقف على إنشاء تجمعات صناعية بصورة شكلية، بل يتطلب بناء منظومة صناعية متكاملة قائمة على الترابط الإنتاجي والابتكار والتنافسية. وفي هذا السياق، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية على النحو الآتي:

- بناء نظام متكامل لتطوير العناقيد الصناعية وتفعيلها عملياً:

ينبغي الانتقال من مرحلة إنشاء العناقيد الصناعية كإطار تنظيمي إلى مرحلة تفعيلها كآلية إنتاجية وتنموية، وذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية خاصة بالعناقيد الصناعية تحدد القطاعات ذات الأولوية والأقاليم الأكثر قابلية لتطويرها. كما يتعين دعم التكامل بين المؤسسات الصناعية، وتشجيع التعاون والتشابك بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، بما يضمن انتقال المعرفة والتكنولوجيا والخبرات الإدارية والإنتاجية، ويسهم في رفع مستوى التخصص الصناعي وتطوير سلاسل القيمة المحلية.

- تحفيز الاستثمار الصناعي المنتج للقيمة المضافة العالية:

يتطلب تعزيز التنوع الاقتصادي إعادة توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الصناعية التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والقادرة على خلق روابط إنتاجية داخلية. ولتحقيق ذلك، ينبغي تقديم حوافز جبائية ومالية وانتقائية للمستثمرين المحليين والأجانب، وربط منح الامتيازات الاستثمارية بمدى مساهمة المشاريع في نقل التكنولوجيا، ورفع نسب الإدماج المحلي، وخلق فرص العمل، وتطوير الصناعات التصديرية، خاصة في القطاعات الواعدة مثل الصناعات الميكانيكية، والصيدلانية، والرقمية، والصناعات الغذائية.

- تطوير البنية التحتية الصناعية ودعم الابتكار:

لا يمكن للعناقيد الصناعية أن تؤدي دورها التنموي في غياب بنية تحتية متطورة ومناخ داعم للابتكار. ومن ثم، يتعين تطوير المناطق الصناعية والمناطق اللوجستية، وتحسين خدمات النقل والطاقة والاتصالات، وتوفير بنية رقمية حديثة تدعم التحول الصناعي. كما ينبغي زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، وإنشاء مراكز

للابتكار ونقل التكنولوجيا داخل العناقيد الصناعية، وتعزيز الشراكة بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الصناعية، بما يضمن تحويل المعرفة العلمية إلى تطبيقات إنتاجية قابلة للتسويق.

- تحسين بيئة الأعمال والإطار المؤسسي:

تقتضي تنمية العناقيد الصناعية تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص البيروقراطية وتحسين مناخ الاستثمار، من خلال رقمنة الخدمات الإدارية، وتطوير المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار والمنافسة والعقار الصناعي. كما يتعين تعزيز الحوكمة الاقتصادية، وتحسين التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية المكلفة بالصناعة والاستثمار والتجارة، وإرساء إطار مؤسسي يضمن الاستمرارية والفعالية في تنفيذ السياسات الصناعية.

- تطوير الموارد البشرية والمهارات الصناعية:

يمثل رأس المال البشري أحد أهم محددات نجاح العناقيد الصناعية؛ لذلك ينبغي مواءمة منظومة التعليم والتكوين المهني مع احتياجات القطاع الصناعي، وتطوير برامج تدريب متخصصة في المجالات التقنية والتكنولوجية، وتشجيع التكوين المستمر داخل المؤسسات الصناعية. كما ينبغي دعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال وتشجيع إنشاء الشركات الناشئة الصناعية القادرة على الاندماج داخل العناقيد.

- تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية:

يتطلب تحقيق التنوع الاقتصادي توجيه العناقيد الصناعية نحو الأسواق الخارجية من خلال دعم الصادرات الصناعية، وتحسين جودة المنتجات، والالتزام بالمعايير الدولية، وتشجيع الشراكات مع الشركات الأجنبية الرائدة. كما ينبغي العمل على إدماج المؤسسات الجزائرية في سلاسل القيمة العالمية بما يسمح باكتساب المعرفة والتكنولوجيا وتوسيع فرص النفاذ إلى الأسواق الدولية.

- إنشاء آليات للمتابعة والتقييم وقياس الأداء:

يتعين إنشاء منظومة وطنية لتقييم أداء العناقيد الصناعية تستند إلى مؤشرات كمية ونوعية، تشمل مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ومستويات التشغيل الصناعي، وحجم الصادرات الصناعية، ومعدلات الابتكار، ومستويات الإنتاجية، ومدى مساهمة العناقيد في تحسين التنوع الاقتصادي. كما ينبغي إجراء تقييمات دورية لقياس أثر السياسات الصناعية وإدخال التعديلات اللازمة وفقاً للنتائج المحققة.

وبصفة عامة، فإن نجاح استراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر يظل رهيناً بوجود رؤية صناعية طويلة الأجل تقوم على التكامل بين الاستثمار والابتكار والمؤسسات، وتستهدف بناء قاعدة إنتاجية متنوعة وقادرة على تقليص التبعية للمحروقات وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة.

آفاق الدراسة:

تشير نتائج البحث الحالي إلى أهمية العناقيد الصناعية كأداة استراتيجية لدعم التنوع الاقتصادي وتعزيز تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، إلا أن تأثيرها الفعلي ما زال محدوداً بسبب عدد من القيود المؤسسية والتنظيمية. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى استكشاف آفاق جديدة للدراسة المستقبلية التي يمكن أن تعزز فهم العلاقة بين العناقيد الصناعية والأداء الاقتصادي والاجتماعي، وتوجيه السياسات الصناعية نحو نتائج أكثر فعالية.

- فعالية العناقيد الصناعية في دعم التنوع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج .VAR/VECM
- الأثر الاجتماعي للعناقيد الصناعية: خلق فرص العمل وتقليل الفوارق الإقليمية في الجزائر.
- دور الرقمنة والتحول الصناعي 4.0 في تعزيز تنافسية العناقيد الصناعية الجزائرية.
- العناقيد الصناعية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية- دراسة حالة الجزائر -
- حوكمة العناقيد الصناعية وأثرها على القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية في الجزائر.
- أثر التحول الرقمي والصناعة 4.0 على كفاءة العناقيد الصناعية في الاقتصادات الريعية.
- تقييم تأثير العناقيد الصناعية على الابتكار والتراكم المعرفي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تكامل العناقيد الصناعية مع السياسات الوطنية للتنوع الاقتصادي والصناعي في الجزائر.
- تأثير العناقيد الصناعية على تحسين القدرة التصديرية للصناعات التحويلية الجزائرية- دراسة حالة عنقود صناعي -

المراجع

قائمة المراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية.

1. الكتب.

- أحمد رعد عبد الكافي الربيعي، مأزق الدولة الريفية: هيمنة المورد الواحد، دار روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022.
- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمهان، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء، عمان، 2012.
- بيتر كزانانتشيف، ريع الموارد والنمو الاقتصادي، ترجمة علي الحارس، مركز الرافدين للحوار، ط1، بيروت، لبنان، 2019.
- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
- مدحت الفريشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، مصر، 2010.
- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:
- ابن الدين محمد، المناولة الصناعية: استراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012-2013.
- بلعطار عبد النور، انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة برج بوعرييج، 2023-2024.
- بودالي سليمان، استقلالية البنك المركزي ودورها في استهداف التضخم، أطروحة دكتوراه، جامعة غليزان، 2023.
- حميدانو نصر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019.
- لبنى ناصر، الاستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة برج بوعرييج، 2019-2020.
- نوي نبيلة، أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2017.
- هواري أحلام، فرص تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية تنافسيته في مجال التصدير، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019-2020.

2. المقالات والمجلات العلمية.

- أسماء بللعماء، دحمان بن عبد الفتاح، *إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر*، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018.
- بشير هادي، عودة الطائي، دور التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021 .
- بلعوج أسماء، التجمعات العنقودية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 1، 2022 .
- بلابلية ربيع . بوفاس الشريف، التجمعات الصناعية العنقودية كاستراتيجية لدعم تنافسية الاقتصاد الجزائري- دراسة قياسية للفترة الزمنية (2007-2016) -، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 6، العدد 2، 2022.
- بلقاسم العباس، نواف أبو شمالة، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 21، العدد 1، الكويت، 2019 .
- بللعماء أسماء، بن دحمان عبد الفتاح، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض تجارب دولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2018 .
- جبار بوكثير، سعيدة حركات، المقالة من الباطن، مجلة التنمية الاقتصادية، 2016 .
- جدو سامية، قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية: من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء 3، الجزائر، 2018 .
- جلولي نسيم، ممران محمد، *منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كأحد تطبيقات الاقتصاد القياسي*، مداخلة علمية، عين تموشنت، 2019.
- جيهان عبد اللطيف الرفاعي، أحمد فارق الزيني، العناقيد الصناعية، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، 2019 .
- حاكمي بوحفص، الشارف بن عطية سفيان، دور السياسة المالية في تحقيق استقرار الموازنة، دفاتر بواذكس، العدد 4، مستغانم، 2015 .
- رفيق نزارى بشر محمد موفق، تحليل العلاقة الديناميكية بين التنويع الاقتصادي الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية لدولة نفطية خلال الفترة 1995-2020، مجلة المستقبل الاقتصادي ، المجلد 10 ، العدد 01، 2022.
- سعد محمود الكواز، عبد الرزاق عزيز حسين، الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، 2019 .
- سليم مجلخ، وليد بشيشي، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، العدد 01، 2022.
- سليمان بلعور، المناولة كاستراتيجية للشراكة وإحداث التشابك الصناعي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 02، 2015.
- الشارف بن عطية سفيان، الاقتصاد الجزائري بين التنويع الاقتصادي ولغز أحادية المصدر: دراسة تحليلية، مجلة المالية والأسواق، المجلد 04، العدد 08، 2018.
- صادق هادي، لجنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 01، 2019.

- طروبيا نذير، خبرات دولية في مجال العناقيد والتجمعات الصناعية لتوطين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 2019.
- طهار ناصر وآخرون، تحديد تنافسية القطاعات الصناعية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، 2023 .
- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج والعراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 31، 2014 .
- عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات، ورقة علمية مقدمة في ملتقى علمي دولي، جامعة الوادي، 2016.
- عطا الله بن طيرش، بو بكر بوسالم، استراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الصناعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 17، 2017.
- عقيدة ابتسام، عبادي محمد، اثر العناقيد الصناعية على النمو الصناعي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990-2023، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 11، العدد 2، 2024.
- غالم عبد الله، تيمجغدين عمر، أثر إستراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، 2014.
- قرومي حميد، بن ناصر محمد، ضرورة التنويع في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة التنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، 2016.
- قوريش نصرية، أبعاد وتوجيهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، 2006 .
- محمد كريم قروفي، تحليل مؤشر هيكل التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام معامل هيرفندال-هيرشمان، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2020 .
- مراس محمد، نموذج التغير الهيكلي القطاعي و تنمية القطاعات الاقتصادية آلية جديدة للتنمية الاقتصادية الشاملة و المستدامة : محاولة لطرح المفاهيم، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2021.
- ممذوح عوض الخطيب، التنويع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي، مجلة جامعة الملك سعود - العلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 2، الرياض، 2014 .
- موساوي سارة، استراتيجية التنويع في المنتجات كمصدر لتعزيز الميزة التنافسية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 04، 2018.
- ناصر لبنى، القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، 2019.
- نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، 2017 .
- هاجر شنيخر، استراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفاعلية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد 03، 2020.

3. التقارير والمنشورات الرسمية:

- الإسكوا (ESCWA)، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
- تقرير التنمية العربية، التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 11 يناير 2017.
- الديوان الوطني للإحصائيات، حصيلة 1962-2011.
- صندوق التنمية الصناعية السعودي، العناقيد الصناعية: مفهومها وآلية عملها، تقرير، 2009.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، الأمم المتحدة، 2001.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، 1998.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توصيات المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 2006.

ثانيا: المراجع الأجنبية.

1. Books:

- Abd elhamid Brahimi, L'économie algérienne: d'hier à demain, Office des Publications Universitaires (OPU), Alger, 1991.
- Boualem Alliouat, Les stratégies de coopération industrielle, Éditions Economica, Paris, 1996.
- Cohendet, P., & Gaffard, J.-L., Innovation et entreprises, Encyclopédie Économique, Economica, Paris, 1990.
- DETRIE, J.-P., & ARDOIN, Politique générale de l'entreprise, Dunod, 4e éd., Paris, 2005.
- Duncan Angwin & Tanya Sammut-Bonnici (eds.), Wiley Encyclopedia of Management, John Wiley & Sons, 2015.
- Fearon, D., Alfred Weber: Theory of the Location of Industries, CSISS Classics, 2002.
- Geringer, J. et al., International Business: The Challenge of Global Competition, McGraw-Hill, 2010.
- Hamid A. Temmar, L'économie de l'Algérie: les stratégies de développement, Tome 1, OPU, Alger, 2015.
- Hoover, E., Location Theory and the Shoe and Leather Industries, Harvard University Press, Cambridge, 1937.
- Jérôme Barthélemy, Stratégie d'externalisation, Dunod, Paris, 2007.
- John H. Drabble, An Economic History of Malaysia, c.1800-1990: The Transition to Modern Economic Growth, St. Martin's Press, New York, 2000.
- Jomo K. S., Industrialising Malaysia: Policy, Performance, Prospects, Routledge, New York, 1998.
- Orjan Sölvell, Clusters: Balancing Evolutionary and Constructive Forces, Ivory Tower, 2008.
- Ouvrage collectif, STRATEGOR: Politique générale de l'entreprise, 6e édition, Dunod, Paris, 2013.
- Paulette Pommier, Clusters au Maghreb, IPAMED, Paris, 2019.
- Peter Dicken & Peter E. Lloyd, Location in Space: Theoretical Perspectives in Economic Geography, Harper & Row, New York, 1990.

- Porter, M., Clusters and the New Economics of Competition, Harvard Business School Press, 1998.
- Richard Auty, Sustaining Development in Mineral Economies: The Resource Curse Thesis, Routledge, New York, 1993.
- Sölvell et al., The Cluster Initiative Greenbook, Ivory Tower Publishers, Stockholm, 2003.
- Strategor, Politique générale de l'entreprise, Dunod, 6e éd., Paris, 2013.
- Walter Enders, Applied Econometric Time Series, Wiley, 4th ed., 2015.

2. Theses & Dissertations:

- Adel Saadou, La grappe : une stratégie dynamique d'harmonisation et d'intégration des PME maghrébines, Mémoire de magister, Université de Tlemcen, 2009.
- Benjamin Zimmer, *Structuration d'un cluster d'innovation*, PhD Thesis, École Centrale Paris, 2012.
- Benjamin Zimmer, Structuration d'un cluster d'innovation : application aux projets d'innovation dans une grappe d'entreprises en gérontechnologie, Thèse de doctorat en Génie industriel, École Centrale Paris (École Centrale des Arts et Manufactures), 2012.
- Chignier Antoine, Les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine : le développement en faillite des relations entre État et appareil de production dans une économie en développement, Mémoire de master/DEA, Institut d'Études Politiques de Lyon (Université Lyon 2), 2009.
- Musaev Sevda Faraj , *Priorities for increasing the role of clusters in diversifying the economy*, *International Economics and International Relations*, N 176, 2023.
- Paterné Ndjambou, Diversification économique territoriale : enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives, Thèse de doctorat, Université du Québec à Chicoutimi, Université du Québec, octobre 2013.
- Ziene Mottiar M. A., Industrial Districts and Industrial Clusters Compared: Applications to Ireland, PhD Thesis, Dublin City University, 1997.

3. Journal Articles:

- Abdel Hafeez B. et al., Determinants of Competitiveness in the Food Industry Sector, *Journal of the Performance of Algerian Enterprises*, 2013.
- Acemoglu, D. & Zilibotti, F., Was Prometheus Unbound by Chance? Risk, Diversification, and Growth, *Journal of Political Economy*, Vol. 105(4), 1997.
- Aghion et al , The Inverted-U Relationship Between Credit Access and Productivity Growth, Working papers 696, Banque de France, 2021.
- Aghion, P. et al., The Impact of Credit Constraints on Innovation, *Review of Economic Studies*, 88(5), 2021.
- Ahmed Jomaa, Industrial Clusters and Their Implications on Economic Growth in Taiwan. *Journal of Political and Economic Studies*, Vol. 4, No. 2, October 2024
- Alfaro, L. & Chen, M., The Global Agglomeration of Multinational Firms, Working Paper, 2021.
- Alfaro, L., Gains from Foreign Direct Investment, Oxford University Press, 2021.
- Anders Malmberg, Örjan Sölvell & Ivo Zander, Spatial Clustering, Local Accumulation of Knowledge and Firm Competitiveness, *Geografiska Annaler*, 1996.

- Arezki, R., & van der Ploeg, F., Do Natural Resources Depress Income per Capita?, *Review of Development Economics*, 15(3), 2011.
- Auty, R., *Sustaining Development in Mineral Economies*, Routledge, 1993.
- Barkley, D. & Henry, M. S., *Advantages and Disadvantages of Targeting Industry Clusters*, Regional Economic Development Research Laboratory, 2002.
- Barney, J. B., Firm Resources and Sustained Competitive Advantage, *Journal of Management*, Vol. 17, 1991.
- Bathelt, H. et al., Clusters and Knowledge: Local Buzz, Global Pipelines, *Progress in Human Geography*, Vol. 28(1), 2004.
- Bathelt, H. et al., Clusters and Knowledge: Local Buzz, Global Pipelines, *Progress in Human Geography*, 2020.
- Beck, T., Levine, R. & Levkov, A., Big Bad Banks? The Winners and Losers from Bank Deregulation in the United States, *Journal of Finance*, Vol. 75(3), 2020.
- Beck, T., Levine, R., & Levkov, A., Big Bad Banks?, *Journal of Finance*, 75(3), 2020, pp. 1637–1667.
- Bird, K., & Manning, C., Minimum Wages and Poverty in a Developing Country, *World Development*, 36(1), 2008.
- Boeing, P. et al., The Impact of China's R&D Subsidies on R&D Investment and Growth, *Technological Forecasting and Social Change*, 174, 2022.
- Boja, C., Clusters Models, Factors and Characteristics, *International Journal of Economic Practices and Theories*, Vol. 1(1), 2011.
- Bordj, N., Government Policies and Foreign Direct Investment (FDI) in Algeria, *El-Manhel Economy*, 08(01), 2025.
- Bouazid, M., & Azouaou, L., Algeria Digital Cluster, *Al-Riyada for Business Economics Journal*, 07(01), 2021.
- Bresnahan, T. et al., Old Economy Inputs for New Economy Outcomes, *Industrial and Corporate Change*, Vol. 10(4), 2001.
- Brian H. Roberts & Michael J. Enright, *Industry Clusters in Australia*, *European Planning Studies*, 10(6), 2002.
- Cadot, O., Carrère, C. & Strauss-Kahn, V., Trade Diversification, Income, and Growth, *Journal of Economic Surveys*, Vol. 27, 2013.
- Carbonara, N., Innovation Processes within Geographical Clusters, *Technovation*, 24(6), 2004.
- Chantal Bernard, En Algérie, une nouvelle valeur: l'auto-emploi?, *Revue Tiers Monde*, No. 114, 1988.
- Cooke, P. & Morgan, K., The Regional Innovation System in Wales, *Regional Studies*, Vol. 27(5), 1993.
- Courlet, C. et al., Industrie et dynamiques de territoires, *Revue d'économie industrielle*, Vol. 64, 1993.
- Dani Rodrik, Rebirth of Industrial Policy and an Agenda for the Twenty-First Century, *Journal of Industry, Competition and Trade*, 13, 2020, pp. 189–207.
- Dyer, J. & Nobeoka, K., Creating and Managing a High-Performance Knowledge-Sharing Network, *Strategic Management Journal*, Vol. 21(3), 2000.
- Elmuti, D. & Kathawala, Y., An Overview of Strategic Alliances, *Management Decision*, Vol. 39(3), 2001.
- Grabher, G., *The Weakness of Strong Ties*, in *The Embedded Firm*, Routledge, 1993.

- Grossman, G. & Helpman, E., Outsourcing in a Global Economy, Review of Economic Studies, 2005.
- Guo, Y., Li, X. & Wang, J., R&D Investment, Innovation Efficiency and Industrial Upgrading, *Technological Forecasting and Social Change*, 2022.
- Hall, R., & Jones, C., Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker than Others?, Quarterly Journal of Economics, 114(1), 1999.
- Hausmann, R. et al., The New Paradigm of Economic Complexity, Research Policy, Vol. 51(3), 2022.
- Helper, S. et al., Why Does Manufacturing Matter?, Brookings Institution, 2012.
- Hill, E. W. & Brennan, J. F., A Methodology for Identifying the Drivers of Industrial Clusters, Economic Development Quarterly, 2000.
- Holl, A., Production Subcontracting and Location, Regional Science and Urban Economics, 2008.
- Klepper, S., Disagreements, Spinoffs, and the Evolution of Detroit, Management Science, Vol. 53(4), 2007.
- Krafcik, J. F., Triumph of the Lean Production System, Sloan Management Review, Vol. 30(1), 1988.
- Krisztina Gulyas, Difficulties of SMEs in Southern Italy, Conference Proceedings, 2024.
- Lewis, W. A., Economic Development with Unlimited Supplies of Labour, The Manchester School, Vol. 22(2), 1954.
- Malmberg, A. & Maskell, P., The Elusive Concept of Localization Economies, Environment and Planning A, Vol. 34, 2002.
- Markusen, A., Sticky Places in Slippery Space: A Typology of Industrial Districts, Economic Geography, 72(3), 1996, pp. 293–313.
- McLaughlin, G. E., Industrial Diversification in American Cities, Quarterly Journal of Economics, Vol. 45, 1930.
- Mehlum, H., Moene, K. & Torvik, R., Institutions and the Resource Curse, The Economic Journal, 2006.
- Menzel, M. P. & Fornahl, D., Cluster Life Cycles, Jena Economic Research Papers, 2007.
- Myint, H., Inward and Outward-Looking Countries Revisited, Bulletin of Indonesian Economic Studies, Vol. 20(3), 1984.
- Neary, J. P., & van Wijnbergen, S., Natural Resources and the Macroeconomy, UCD Working Papers, 1985.
- Nguyen, A. et al., Openness to trade, foreign direct investment, and economic growth in Vietnam. Applied Economics, 54(29), 2022.
- Paul M. Romer, Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, 98(5), 1990.
- Philippe Aghion et al., The Impact of Credit Constraints on Innovation, Review of Economic Studies, 88(5), 2021.
- Porter, M. E., The Economic Performance of Regions, Regional Studies, 37(6–7), 2003.
- Rodrik, D., Rebirth of Industrial Policy and an Agenda for the Twenty-First Century, *Journal of Industry, Competition and Trade*, 2020.
- Ross, M. L., The Political Economy of the Resource Curse, World Politics, 51(2), 1997.
- Sachs, J., & Warner, A., Natural Resource Abundance and Economic Growth, NBER Working Paper No. 5398, 1995.
- Sahoo P., Dash R K, Does FDI have differential impacts on exports? Evidence from developing countries, International Economics, Vol 172, 2022.

- Sahoo, P., & Bishnoi, A., Impact of Outward Foreign Direct Investment, *Journal of Policy Modeling*, 43(5), 2021.
- Samir S. Amir & Shahan Arshad, Enhancing Competitiveness of Pakistan's Surgical Instruments Industry, *Policy Research Paper*, 2022.
- Sarin, V. et al., Export Diversification and Economic Growth, *Journal of Public Affairs*, 2020.
- Smorodinskaya, N., & Katukov, D., Regional Clusters and Modern Economy, *Regional Economy*, 2019.
- Szirmai, A., Industrialisation as an Engine of Growth, *Structural Change and Economic Dynamics*, 23(4), 2012.
- Thi Nguyen & Duy Su, Trade Openness and Industrial Competitiveness, *Economic Modelling*, 108, 2022.
- Thorsten Beck, Ross Levine & Alexey Levkov, Big Bad Banks?, *Journal of Finance*, 75(3), 2020.
- Tinghua Liu et al, *Cluster Commercial Credit and Total Factor Productivity of the Manufacturing Sector*, *Sustainability*, 14, 2022.
- Venables, A. J., Equilibrium Locations of Vertically Linked Industries, *International Economic Review*, Vol. 37(2), 1996.
- Waits, M. J., The Added Value of the Industry Cluster Approach, *Economic Development Quarterly*, 14(1), 2000.
- Yong Guo, Xinyu Li & Jian Wang, R&D Investment, Innovation Efficiency and Industrial Upgrading, *Technological Forecasting and Social Change*, 176, 2022.

4. Working Papers & Reports:

- Cherif, R., Hasanov, F., & Zhu, M., *Breaking the Oil Spell*, IMF, 2016.
- Economic Commission for Africa, *Accelerating Africa's Development through Diversification*, 2007.
- Gulyas, K., Difficulties of SMEs in Southern Italy, *Conference Paper*, 2024.
- McIntyre et al., *Economic Benefits of Export Diversification*, IMF WP 18/86, 2018.
- OECD , *Main Science and Technology Indicators, Vol I, Policies and Trends*, 2021.
- UNIDO, *Industrial Development Report*, 2018.
- World Bank, *Ease of Doing Business*, 2020.
- World Bank, *World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains*, 2020.
- World Economic Forum, *Global Competitiveness Report*, 2019.

5. Web Sources:

- EViews Blog, *Autoregressive Distributed Lag (ARDL)*, 2017.
- Econostrum, *Constitution d'un cluster boisson en Algérie*, 2014.
- Statista, *GDP Distribution by Sector*, 2023.

الملاحق

الملحق رقم 1

Year	Contribution to Employment (%)	Contribution to Active Population (%)	Industrial Employment to Population (%)			
2000	2.72	9.5	13.37			
2001	2.79	10.05	13.82			
2002						
2003	2.52	9.18	12.03			
2004	3.28	11.2	13.6			
2005	3.22	11.16	13.16			
2006	3.77	12.49	14.24			
2007	3.02	10.31	11.96			
2008	3.3	11.06	12.48			
2009	3.39	11.32	12.61			
2010	3.72	12.37	13.73			
2011	3.72	12.82	14.24			
2012	3.56	11.69	13.13			
2013	3.67	11.76	13.04			
2014	3.3	11.26	12.6			
2015	3.45	11.54	13			
2016	3.59	12.09	13.51			
2017	3.58	12.14	13.75			
2018	3.37	11.51	13.04			
2019	3.34	11.39	12.85			

الملحق رقم 2

Year	MANF	FDI	CRD_ind	TRD_op	RSDV	post2011	Int_FDI	zFDI	zRSDV	zTrd_op	zCREDIT_IND	ZINT_POST2011
1990	10.39942	0.00054	56.14322	48.38071	0.15	0	0	-1.33114	-0.72083	-0.84417	3.690486	0
1991	10.38484	0.025459	46.28917	52.71759	0.18	0	0	-1.28663	-0.49985	-0.28123	2.801528	0
1992	11.37188	0.062496	7.254818	49.18908	0.18	0	0	-1.22047	-0.51406	-0.73924	-0.71986	0
1993	12.16123	2E-06	6.617753	44.92281	0.18	0	0	-1.3321	-0.53313	-1.29302	-0.77733	0
1994	11.34428	2.35E-06	6.489105	48.58444	0.18	0	0	-1.3321	-0.50779	-0.81773	-0.78893	0
1995	10.45413	2.39E-06	5.199387	55.19101	0.18	0	0	-1.3321	-0.51779	0.039826	-0.90528	0
1996	8.3035	0.575183	5.364903	53.70515	0.18	0	0	-0.30467	-0.52595	-0.15304	-0.89035	0
1997	8.0282	0.53967	3.907417	52.24391	0.2	0	0	-0.3681	-0.41511	-0.34272	-1.02184	0
1998	9.0726	1.258825	4.563822	45.09445	0.2	0	0	0.916513	-0.42157	-1.27074	-0.96262	0
1999	34.47905	0.599498	5.388089	50.92911	0.21	0	0	-0.26123	-0.35929	-0.51338	-0.88826	0
2000	44.9804	0.511221	5.96564	62.85834	0.25	0	0	-0.41892	-0.10791	1.035069	-0.83616	0
2001	10.34515	1.873492	7.384504	54.52965	0.23	0	0	2.014484	-0.24429	-0.04602	-0.70816	0
2002	9.26122	1.731189	11.25664	56.58961	0.37	0	0	1.760289	0.625012	0.221368	-0.35884	0
2003	8.64008	0.868037	10.36427	57.76914	0.2	0	0	0.218453	-0.43057	0.374475	-0.43935	0
2004	7.86118	0.962587	10.21033	61.358	0.16	0	0	0.387347	-0.67895	0.84032	-0.45323	0
2005	8.06152	1.079903	11.50029	66.84046	0.07	0	0	0.596907	-1.23779	1.55196	-0.33686	0
2006	8.11585	1.495723	11.52082	65.91529	0.1	0	0	1.339681	-1.05151	1.431871	-0.33501	0
2007	8.46045	1.183818	12.30582	67.54547	0.11	0	0	0.782529	-0.98941	1.643473	-0.26419	0
2008	8.82117	1.462773	12.13019	71.02849	0.12	0	0	1.280823	-0.92732	2.09558	-0.28004	0
2009	7.87622	1.827422	14.84758	64.28475	0.13	0	0	1.932188	-0.86523	1.220222	-0.0349	0
2010	9.37083	1.293905	13.79013	63.49122	0.14	0	0	0.979175	-0.80313	1.117218	-0.13029	0
2011	9.73344	1.177673	12.56511	62.22009	0.16	1	1.177673	0.771552	-0.67895	0.952222	-0.2408	0.201006113
2012	8.55896	0.660552	12.90864	60.75764	0.18	1	0.660552	-0.15217	-0.55476	0.762392	-0.20981	-0.038588595
2013	8.02019	0.736559	15.06527	59.15101	0.19	1	0.736559	-0.0164	-0.49267	0.553846	-0.01526	0.007379677
2014	9.87798	0.628689	16.42166	56.92354	0.2	1	0.628689	-0.20909	-0.43057	0.264714	0.107106	-0.06696087
2015	7.11002	-0.28683	19.22035	53.20462	0.39	1	-0.28683	-1.84447	0.749199	-0.21801	0.359582	-0.238426049
2016	6.89854	0.906301	20.25245	49.76093	0.5	1	0.906301	0.286804	1.432225	-0.66501	0.452691	0.376676399
2017	7.33457	0.647903	21.86039	49.82082	0.53	1	0.647903	-0.17477	1.618505	-0.65724	0.597747	0.346060346
2018	7.07738	0.753576	22.38715	52.43617	0.53	1	0.753576	0.013994	1.618505	-0.31776	0.645267	0.490001362
2019	6.40397	0.713947	22.91287	46.50684	0.53	1	0.713947	-0.05679	1.618505	-1.08741	0.692694	0.291749802

2020	6.2824	0.693816	26.11721	40.38976	0.53	1	0.693816	-0.09275	1.618505	-1.88142	0.981766	0.156523589
2021	8.18956	0.466728	22.65999	46.83706	0.53	1	0.466728	-0.4984	1.618505	-1.04454	0.669881	0.186361533
2022	10.2148	0.413488	18.23519	51.20238	0.56	1	0.413488	-0.5935	1.804785	-0.47791	0.270709	0.251020648
2023	9.2954	0.491067	18.86936	43.68291	0.56	1	0.491067	-0.45492	1.804785	-1.45396	0.327919	0.055955564

الملحق 03

	MANF	RSDV	FDI	CRD_IND	TRD_OP	ZINT_POS...
Mean	10.67031	0.269343	0.745742	15.23440	54.88419	0.059375
Median	8.730625	0.195000	0.677184	12.43546	53.45489	0.000000
Maximum	44.98040	0.560000	1.873492	56.14322	71.02849	0.490001
Minimum	6.282400	0.070000	-0.286832	3.907417	40.38976	-0.238426
Std. Dev.	7.622555	0.161048	0.559821	11.08494	7.703979	0.145190
Skewness	3.705311	0.863736	0.246443	2.084259	0.243959	1.274823
Kurtosis	15.80409	2.119179	2.430494	7.949077	2.187619	4.551033
Jarque-Bera	310.0545	5.326674	0.803638	59.31571	1.272204	12.61739
Probability	0.000000	0.069715	0.669102	0.000000	0.529352	0.001820
Sum	362.7904	9.157679	25.35522	517.9695	1866.062	2.018760
Sum Sq. Dev.	1917.410	0.855902	10.34218	4054.904	1958.593	0.695648
Observations	34	34	34	34	34	34

الملحق 04

	MANF	RSDV	FDI	CRD_IND	TRD_OP	ZINT_POS...
MANF	1.000000	-0.127956	-0.138728	-0.228438	0.081659	-0.168262
RSDV	-0.127956	1.000000	-0.195698	0.279310	-0.624828	0.668994
FDI	-0.138728	-0.195698	1.000000	-0.282356	0.527387	0.077351
CRD_I...	-0.228438	0.279310	-0.282356	1.000000	-0.257987	0.235247
TRD_OP	0.081659	-0.624828	0.527387	-0.257987	1.000000	-0.300763
ZINT ...	-0.168262	0.668994	0.077351	0.235247	-0.300763	1.000000

الملحق 05

Null Hypothesis: MANF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.347648	0.0203
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

الملحق 06

Null Hypothesis: CRD_IND has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.770463	0.0005
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 07

Null Hypothesis: FDI has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.831444	0.0648
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: FDI has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.697177	0.2441
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

Null Hypothesis: FDI has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.425985	0.1407
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 08

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.983255	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.199313	0.0001
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.073467	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 09

Null Hypothesis: RSDV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.348020	0.9068
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: RSDV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.290488	0.8728
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

Null Hypothesis: RSDV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.857256	0.8905
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 10

Null Hypothesis: D(RSDV) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.334635	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(RSDV) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.448513	0.0005
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

Null Hypothesis: D(RSDV) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.229344	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

الملحق 11

Null Hypothesis: TRD_OP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.719963	0.4107
Test critical values: 1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: TRD_OP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.731101	0.9615
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

Null Hypothesis: TRD_OP has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.382503	0.5387
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 12

Null Hypothesis: D(TRD_OP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.075178	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*Null Hypothesis: D(TRD_OP) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.597093	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

Null Hypothesis: D(TRD_OP) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.172662	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 13

Null Hypothesis: ZINT_POST2011 has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.134458	1.0000
Test critical values: 1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: ZINT_POST2011 has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.980167	1.0000
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: ZINT_POST2011 has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.566480	0.9997
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 14

Null Hypothesis: D(ZINT_POST2011) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.327055	0.0002
Test critical values: 1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: D(ZINT_POST2011) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.555668	0.0001
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(ZINT_POST2011) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.986806	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 15

Dependent Variable: MANF Method: ARDL Date: 10/11/25 Time: 11:38 Sample (adjusted): 1993 2023 Included observations: 31 after adjustments Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (3 lags, automatic): RSDV FDI CRD IND TRD OP ZINT_POST2011 Fixed regressors: C Number of models evaluated: 3072 Selected Model: ARDL(3, 0, 1, 2, 1, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
MANF(-1)	0.601782	0.101045	5.955594	0.0000
MANF(-2)	-0.658113	0.132885	-4.952497	0.0002
MANF(-3)	-0.230091	0.106982	-2.150747	0.0482
RSDV	44.44363	12.50531	3.553981	0.0029
FDI	-4.600041	3.101509	-1.483162	0.1587
FDI(-1)	11.54074	2.329981	4.953149	0.0002
CRD_IND	1.472383	0.455696	3.231067	0.0056
CRD_IND(-1)	-3.281271	0.580518	-5.652313	0.0000
CRD_IND(-2)	0.182990	0.098861	1.850992	0.0840
TRD_OP	0.738916	0.188605	3.917794	0.0014
TRD_OP(-1)	-0.624461	0.241172	-2.589278	0.0205
ZINT_POST2011	22.10128	10.19838	2.167136	0.0467
ZINT_POST2011(-1)	-21.54856	6.492164	-3.319164	0.0047
ZINT_POST2011(-2)	1.881089	5.587816	0.336641	0.7411
ZINT_POST2011(-3)	22.16081	7.576822	2.924815	0.0105
C	8.486470	11.96555	0.709242	0.4891
R-squared	0.922062	Mean dependent var	10.66562	
Adjusted R-squared	0.844124	S.D. dependent var	7.993252	
S.E. of regression	3.155824	Akaike info criterion	5.442698	
Sum squared resid	149.3884	Schwarz criterion	6.182820	
Log likelihood	-68.36181	Hannan-Quinn criter.	5.683959	
F-statistic	11.83073	Durbin-Watson stat	2.522046	
Prob(F-statistic)	0.000010			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الملحق 16

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	12.70257 5	Asymptotic: n=1000		
		10%	2.08	3
		5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	31	Finite Sample: n=35		
		10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

الملحق 17

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(MANF) Selected Model: ARDL(3, 0, 1, 2, 1, 3) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 10/11/25 Time: 12:23 Sample: 1990 2023 Included observations: 31				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MANF(-1))	0.888204	0.100566	8.832096	0.0000
D(MANF(-2))	0.230091	0.086758	2.652106	0.0181
D(FDI)	-4.600041	1.619632	-2.840177	0.0124
D(CRD_IND)	1.472383	0.335323	4.390942	0.0005
D(CRD_IND(-1))	-0.182990	0.069698	-2.625482	0.0191
D(TRD_OP)	0.738916	0.128437	5.753160	0.0000
D(ZINT_POST2011)	22.10128	4.686682	4.715764	0.0003
D(ZINT_POST2011(-1))	-24.04190	4.277615	-5.620397	0.0000
D(ZINT_POST2011(-2))	-22.16081	4.113885	-5.386831	0.0001
CointEq(-1)*	-1.286422	0.115299	-11.15729	0.0000
R-squared	0.924966	Mean dependent var	-0.066983	
Adjusted R-squared	0.892809	S.D. dependent var	8.146484	
S.E. of regression	2.667158	Akaike info criterion	5.055601	
Sum squared resid	149.3884	Schwarz criterion	5.518177	
Log likelihood	-68.36181	Hannan-Quinn criter.	5.206389	
Durbin-Watson stat	2.522046			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

الملحق 18

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RSDV	34.54824	8.442642	4.092113	0.0010
FDI	5.395353	1.749491	3.083955	0.0076
CRD_IND	-1.263891	0.233896	-5.403648	0.0001
TRD_OP	0.088972	0.182766	0.486808	0.6334
ZINT_POST2011	19.11862	12.29907	1.554478	0.1409
C	6.596956	9.356731	0.705049	0.4916
EC = MANF - (34.5482*RSDV + 5.3954*FDI -1.2639*CRD_IND + 0.0890 *TRD_OP + 19.1186*ZINT_POST2011 + 6.5970)				

الملحق 19

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	3.740393	Prob. F(2,13)	0.0521
Obs*R-squared	11.32302	Prob. Chi-Square(2)	0.0035

الملحق 20

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.440549	Prob. F(15,15)	0.9383
Obs*R-squared	9.480429	Prob. Chi-Square(15)	0.8511
Scaled explained SS	2.559899	Prob. Chi-Square(15)	0.9999